الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة السانيا – وهران–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

التوجهات الانتخـــابية على عهد التعددية الحزبية في الجزائر

(نموذج المدينة والريف بالغرب الجزائري)

دراسة مقارنة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص نظم سياسية مقارنة

إعداد الطالبة
بقلوش حبيبة

إشراف الأستاذ
أ.د بن نعمية عبد المجيد

اللجنـــة المناقشة

- أ.د. بلقاسمي بوعلام(رئيسا)
- ا.د. بن نعمية عبد المجيد (مقررا)
- د . بوزيـــــــد بومدين (عضوا)
- د. بوعـــــرفة عبد القادر(عضوا)

السنة الجامعية

2009 م – 2010 م

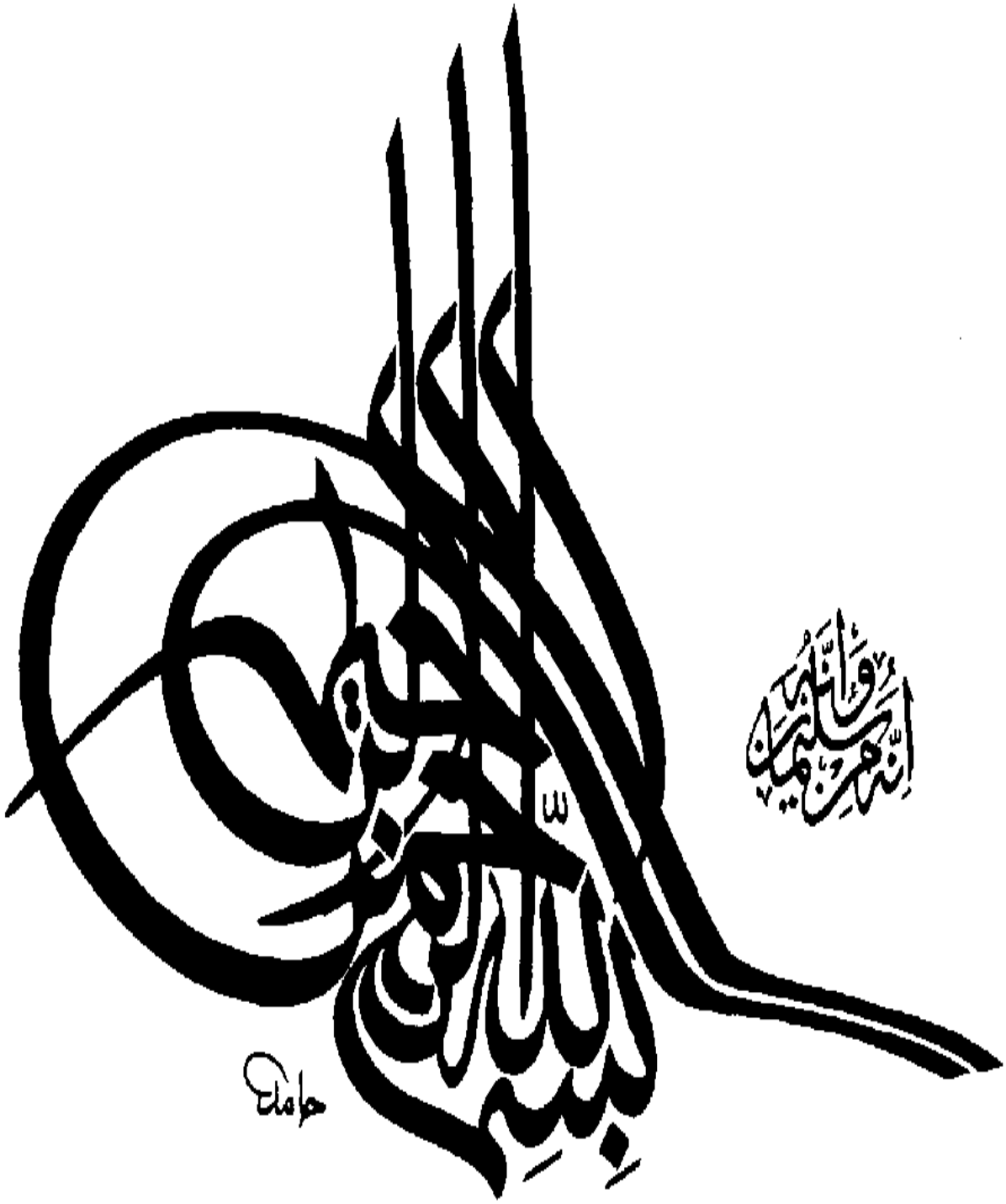
بسم الله الرحمن الرحيم
إنه من سليمان وإنه

قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي
لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ {162} لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ
وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ {163} قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ
شَيْءٍ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ثُمَّ
إِلَى رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ {164}
وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ
دَرَجَاتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ
وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ {165}

سورة الأنعام

شكـــر وتقديـــر

أتقدم بشكري الكبير إلى كل من ساهم معي في إعداد هذه المذكرة سواء بمساعداته أو نصائحه أو توجيهاته وأخص بالذكر الأستاذ المشرف السيد عبد المجيـــــد بن نعمية.

مقد مة

الديمقراطية كما تتحدد مرجعيا لا تخرج مطلقا عن تأسيس الفعل الانتخابي بجعله أداة وبناء وتجسيد للحياة السياسية والمؤسسة برمتها وترجمة لمفهوم المواطنة وتعبيرا عن سيادة الشعب عبر تفعيل الإحساس بالانتماء وجعل القوى السياسية أمام حقيقة تمثيلها.

تعبر الانتخابات بوضوح عن ممارسة المواطنين لحق أساسي من حقوقهم في هذه المجتمعات، وهي المشاركة في عملية صنع القرار، من خلال انتخاب ممثليهم الذين سيكونون في مواقع القيادة في الدولة التي تعمل على تنظيم حياة المواطنين وإدارة شؤونهم في مختلف مجالات الحياة، كما تعتبر الانتخابات في مجتمعات النظم السياسية المفتوحة الديمقراطية خاصة العريقة منها، حجر الأساس في تعزيز انتماء المواطنين لوطنهم، وهي بذلك توفر لهم إمكانية المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات، كما تمكنهم من مراقبة و متابعة المشرفين على أمور حياتهم، وهي بالتالي تعطي الشرعية للأنظمة السياسية مما يرسي الاستقرار السياسي للتنمية الشاملة.

تمثل الانتخابات العامة في الدول الديمقراطية مناسبة يتحول فيها الحاكم إلى محكوم والمحكوم إلى حاكم، وتكون الفترة السابقة على فعل التصويت في الانتخابات مناسبة لكشف حساب الحزب أو النخبة الحاكمة تمهيدا للمحاسبة وطرح كافة الأسئلة الصعبة تمهيدا للمساءلة للسياسية. وعادة ما ترتبط الانتخابات في المجتمعات الديمقراطية بمفاهيم وعمليات من قبيل، دوران وتجديد النخبة، التغيير السلمي للسلطة، والتنافس الحزبي، وحشد المؤيدين.

وترتفع بالضرورة درجة الاهتمام السياسي من قبل قادة الرأي العام والناخبين على أساس أن المعرفة والتعريف بأداء الحزب الحاكم وأشخاصه مقدمة مهمة للمفاضلة بينهم وبين المرشحين المنافسين. بيد أن يوم الانتخابات الصورية في الدول التسلطية عادة ما يكون تجديدا لإعلان إذعان المحكومين للحاكم وبالتالي تكون مناسبة احتفالية للنخبة الحاكمة ومن يواليها من قادة الرأي العام لإعلان سيطرتها على مؤسسات الدولة وأجهزتها بالموافقة الصامتة أو المفتعلة من قبل قطاعات من المواطنين.

اذ كان السلوك السياسي بشكل عام يتمثل في الفعل السياسي المباشر وغير المباشر من جهة ، وفي الدوافع والمواقف التي تساهم في بناء التماثل والمطالب والرغبات من أهم

المؤشرات التي تساعد على قياس هذا السلوك، تتمثل في رصد التوجهات الانتخابية، وعلى هذا الأساس تشكل معاينة الانتخابات لحظة أساسية لتشخيص معالم هذا السلوك.

وفي هذا السياق، يمكن اعتبار الانتخابات حدثا سياسيا أساسيا بامتياز يؤهل لقياس التحولات التي يعرفها المجتمع، وتحديدا على مستوى ما يتعلق بطبيعة التصورات المنسوجة حول السياسة وحول السلطة وحول الأحزاب ، بمعنى أخر يطرح هذا الانشغال سؤالا عميقا يتعلق برصد الثابت والمتغير في السلوكات الاجتماعية والثقافية في بعدها السياسي .

تكتسب الانتخابات أهميتها العلمية من هذا الواقع وهذه الممارسة ، لذا اعتبرت من أهم المواضيع في النظم السياسية المقارنة الحديثة، حيث كانت مصدرا لإثراء هذا الحقل من المعرفة بتقنيات ومناهج جديدة زادت من أهميته وعلميته.

تعددت جوانب دراسة الانتخابات، منها القانونية والسياسية والاجتماعية، باستعمال تقنيات ومناهج متعددة، وظهور المدرسة السلوكية في علم السياسة كمنهج جديد اتجه للاهتمام بالفرد من خلال معرفة سلوكه وتفضيلاته وأرائه، أثرى هذا الموضوع الدراسات السياسة بالكثير من الإحصاءات والأرقام والمؤشرات نقلت المعرفة السياسية من الجمود وعمومية الأحكام إلى الخصوصية الذاتية لكل ظاهرة انتخابية. ومن هنا جاء الاهتمام بمعالم الظواهر السياسية في دول العالم الثالث.

فكما هو معروف، تعتبر ظاهرة الانتخابات في عهد التعددية ظاهرة جديدة لم يشهدها المجتمع الجزائري إلا مع بداية التسعينات. لكن هل استطاع الجزائريين أن يتكيفوا مع هذا المولود الجديد؟ وهل يمكن تحقيق هذا الهدف بنفس البساطة التي يظنها بعض الدعاة على التحديث وإلى عصرنة البنيات الاجتماعية والسياسية للمجتمع االجزائري؟

تلك كانت أسئلة عديدة إلى جانب عوامل ذاتية وأخرى موضوعية دفعتنا إلى التفكير في إنجاز هذا البحث. فمن جهة كان القلق الذي يراودنا أثناء كل عملية انتخابية يتم إجراءها على المستوى المحلي وخاصة في السنوات الأخيرة تفضي دائما إلى إنتاج منتخبين لا يختلفون عن سابقيهم إلا ببعض الشكليات.

دراسة التوجهات الانتخابية للفرد في الجزائر تحظى في السنوات الأخيرة بأهمية كبيرة خاصة مع التطورات التي عرفتها البيئة السياسية الجزائرية على اثر تبني التعددية كمدخل

لتنظيم الحياة السياسية فيها. وإجراء الكثير من المواعيد الانتخابية سواء منها التشريعية أو الرئاسية أو المحلية. ترتبت عنها نتائج مثلت منعرجا واضحا في سياستها.

يبحث الموضوع في طبيعة الاختيارات الانتخابية لناخب الجزائري في عهد التعددية الحزبية، مبينا أهم الدوافع النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي لعبت دورا أساسيا في تحديد اختيارات وميولات الفرد الجزائري.

وبالنظر إلى المتغيرات الايكولوجية المتمثلة في المدينة والريف تبرز الخريطة الانتخابية لغرب الجزائري نموذجا، يرتكز على الاستمارة كأداة لجمع البيانات وإبراز حقيقة المعطيات في الجزائر.

فالمتتبع للعملية الانتخابية في الجزائر يكشف عدم استقرار وعدم الثبات في الاختيارات، مما يثير الانتباه والتساؤل عن عملية الحراك والتغير عبر فترات زمنية مختلفة، تمثلت في عقدين من الزمن.

بما أن تحديد الإشكالية يعتبر من البؤرة المركزية ضمن الخطوات المنهجية للبحث الميداني في علم السياسة، لما لهذه الخطوة من أهمية على صعيد ترجمة موضوع البحث وقضيته في بناء تساؤلي منظم حول ما ينبغي التفكير والبحث فيه، ولما لها أيضا من أهمية في رسم خطوات العمل اللاحقة وخاصة ما يتصل منها بوضع فرضيات الدراسة، فإننا قمنا احتراما لكل هذا بطرح الإشكالية التالية :

ما هي محددات التوجهات الانتخابية- باعتباره سلوكا سياسيا – لسكان المدينة والريف ؟ هل يتحدد هذا السلوك انطلاقا من الانتماءات السياسية الحديثة أم أنه مازال خاضعا- بصيغة أو بأخرى- للعلاقات الاجتماعية التقليدية المبنية أساسا على العلاقات الشخصية، كالجهوية، والقبلية وغيرها ؟

ماهي الدوافع المباشرة وغير المباشرة في اختيارات الناخب الجزائري ؟ وهل للناخب الجزائري اختيارات؟ وما طبيعة الاختيارات؟ وكيف أثرت البيئة السياسية في تكوين التوجهات الانتخابية؟ ماهي النتائج السياسية المترتبة عن الاختيارات في كل مرحلة؟ والى ما يعود عدم الاستقرار في الاتجاهات؟ ماهي خصائص الهيئة الانتخابية في الجزائر؟ هل المعطيات الأيكلوجية المتمثلة في المدينة والريف هي السبب الرئيسي في اختلاف الاختيارات؟

إذا كانت الفرضية في تعريفها البسيط مجرد احتمال قابل للتكذيب أو التصديق، أو مجرد إجابة أولية عن أسئلة البحث، فإن وضعها لا يعني ترك الباب مفتوحاً على أي احتمال كان، بقدر ما يعني أن بناءها يترجم قدراً كافيا من تلك الروح العلمية ومن المؤهلات المعرفية للباحث. لذلك فلقد ارتأينا ، بناء على ملاحظاتنا الأولية للظاهرة المدروسة وعلى بعض المقابلات الاستكشافية التي أجزناها في ميدان الدراسة، وكذلك بناء على قراءتنا لبعض الدارسات التي تناولت نفس الموضوع الذي نحن بصدد البحث فيه، ومن ثم فان فرضيات هذه الدراسة تتمثل فيما يلي:

1 -الدوافع النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية تكون الاتجاهات الانتخابية.

2 -اختلاف بيئة المدينة عن بيئة الريف يؤدي إلى اختلاف التوجهات الانتخابية.

3 - كلما تعددت التيارات السياسية تعددت التوجهات الانتخابية.

إن الإطار المكاني لهذه الدراسة يخص الجزائر، بالتحديد المدينة والريف كبيئتين تختلف فيهما الظروف الاجتماعية والطبيعية والاقتصادية كمتغيرات مستقلة. أما الإطار ألزماني فيغطي مرحلة التعددية في الجزائر المرتبطة أساسا بالمواعيد الانتخابية أي بإقرار دستور 1989 أما منهجيا، فان هذه الدراسة تقتضي الاستعانة بأكثر من منهج واحد ، ولذلك تم الاعتماد على المنهج المقارن بحكم أن الدراسة هي نوع من المقارنة والتي تستدعي البحث في المتغيرات المسؤلة عن التشابه أو الاختلاف بين توجهات الناخب في المدينة وتوجهاته في الريف.

والى جانب المنهج المقارن تمت الاستعانة بالمنهج التاريخي، ذلك أن الدراسة تحتاج إلى تحليل للوقائع التاريخية للتطور السياسي وتطورات العملية الانتخابية، حيث عرفت الجزائر في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2009 أربع انتخابات محلية وأربع انتخابات تشريعية وأربع انتخابات رئاسية. بالتالي تفرض الظاهرة ضرورة البحث في الأسباب الكامنة وراء هذه النتائج، وانعكاس ذلك على النظام السياسي.

وتم الاعتماد على المنهج المسحي أي الاستعانة بالاستمارة كأداة لجمع المعلومات والبيانات بغرض كشف حقيقة التصورات التي يحملها الفرد الجزائري عن العملية الانتخابية خاصة والنظام السياسي عموما. تضمنت الاستمارة مجموعة من الاسئلة المحورية في جزء منها

حاولنا معرفة هوية الناخب الجزائري ثم تحديد موقفه من المشاركة في الانتخابات وأهم الظروف التي ميزت مشاركته، ثم معرفة تفضيلاته واختياراته وأسباب هذا الاختيار، مع معرفة موقفه من النظام السياسي عموما والأداء الحزبي. كما تم الاستعانة بتقنية تحليل المضمون التي تم استخدامها في المقارنة بين النتائج المتوصل إليها.بعد تفريغ الاستمارات الموزعة على مجتمع المدينة والريف الجزائري.

أما بالنسبة للمراجع المعتمدة في الدراسة تم الاستعانة بعدة كتابات، التي تعد المصدر الحقيقي في تحديد ماهية التوجهات وخصائصها بشكل دقيق. منها كتابات تعد المصدر الحقيقي في تحديد ماهية التوجهات وخصائصها بشكل دقيق "البرت جوردن" (The nature personality) ودراسات "تالكوت بارسونز" حول الفعل ونظام الفعل.كما تم الاستعانة بمجموعة من الكتابات الخاصة بعلم النفس السياسي تأتي في مقدمتها كتابات هارولد لازويل الذي يعد المؤسس الحقيقي لعلم النفس السياسي من خلال مؤلفاته أهمها Psycholopatholgy and Politics) و(Personality and social in the Twenteth century) (. وكتاب (Political Psychology) لمجموعة من الباحثيين منهم "شارل ماريام" و"كريستن مورتن" التي بينت ماهية علم النفس السياسي وموضعاته بحيث اعتبرت الظاهرة الانتخابية من أولى اهتمامات هذا الاختصاص. استند البحث الى مجموعة من الدراسات في تحديد ماهية المدينة والريف أهمها مقدمة ابن خلدون التي تعد المدخل الحقيقي لهذا الموضوع بدون جدل وكتابات في علم الاجتماع . و الاعتماد على موريس ديفرجيه" خاصة في العناوين التالية: "الأحزاب السياسية"

تم الاعتماد على الكثير من كتابات "جابريال الموند" و"سيدني فيربا" خاصة) (The Civic Culture Political attitudes and democracy in five nations c). و كتابات "بول لازفاريد" (The people’s choice: how the voter makes up his mind in a presidential compaign) الذي يتحدث فيه عن الاختيارات والتفضيلات السياسية للناخب الأمريكي بعد استطلاعات الرأي التي قام بها في فترة الأربعينيات من القرن الماضي، وسيغفريد في كتابه الأول (Tableau Politique de la France deL’ouest) و(Géographie élctoral de L’Ardéche).إذ

وضع أسس دراسة الظاهرة الانتخابية انطلاقا من الظروف البيئية. واعتمدت الدراسة على كتابات للمدرسة السلوكية منها كتاب هيربرت سيمون (AdministrativeBehavioral).

ولان الدراسة تعتمد في جزء منها على الجانب الميداني فكان من الضروري الاستعانة بكتب تخص المنهجية ، فتم الاستعانة ب"محمد شلبي" في كتابه (المنهجية في التحليل السياسي)، وموريس موريس أجرس، (منهجية البحث العلمي في العلوم الإنساني).

وتم الاستعانة بمجموعة من المقالات العلمية أهمها، مقال روبرت دال حول السلوك السياسي في مقاله المشهور « The Behavioral Approch in Political Science :Epith for Monument To a Successful Protest » .ودافيد استن في مقاله« The Current Meaning of Behavioralism» . وقال جابريال الموند «. comparative political systemes »هو أول مقال تطرق إلى فكرة التوجهات وعلاقتها بالثقافة السياسية مشيرا إلى مدى صعوبة الموضوع واهميتة كذلك. أما في الجانب التطبيقي فتم الاستعانة بعدد من المذكرات والبحوث التي تطرقت لجوانب من الدراسة وخصت المنطقة العربية عموما. وتجدر الاشارة الى أن هناك مجموعة من الكتابات التي لها علاقة بموضوع دراستنا لا يسعنا المجال لطرحها .

صادفت الدراسة العديد من العراقيل والصعوبات البحثية والتي نذكر منها:

- حداثة التجربة الانتخابية في الجزائر، فبالنسبة للجزائر لم يتم تنظيم انتخابات تعددية تنافسية الى بعد التعديلات الدستورية لسنة 1989.
- النقص الكبير في الدراسات السياسية الأكاديمية المتخصصة في موضوع السلوك الانتخابي باللغة العربية أو الأجنبية .
- اقتصار الخلفية النظرية (الدراسات النظرية) على التجارب الغربية ومحاولة صياغة هذه الخلفية على معطيات تلك الدول.
- حداثة الكتابات في اختصاص حديث النشأة أي علم النفس السياسي.
- صعوبة الحصول على الأرقام والإحصاءات الدقيقة التي تمثل المصدر الحقيقي لهذا النوع من البحوث.

عالجت هذه الدراسة الإشكالية السابقة في فترة زمنية محددة بين 1990 و2009 وذلك في إطار مكاني محدد هو غرب الجزائر.

عالجت الدراسة هذا الموضوع في ثلاث فصول متكاملين مع بعضهم البعض، حيث عالجت في الفصل الأول المعنون بالإطار النظري للتوجهات الانتخابية الجانب النظري للدراسة، وذلك بالتطرق إلى مجمل إسهامات الباحثين في العلوم السياسية، ممن تفرعوا في دراسة السلوك الانتخابي وساهموا من خلالها في إثراء الدراسات الكمية في العلوم السياسية، تم تحديد ماهية التوجهات الانتخابية للفرد وتحديد ماهية المدينة والريف ثم تحديد ماهية التعددية الحزبية. أما في الجزء الثاني فتم التطرق إلى المداخل الأساسية لدراسة التوجهات الانتخابية، حيث تضمنت المدخل السلوكي وفيه تم تحديد طبيعة العلاقة بين السلوك والتوجه، واهم المدارس التي سعت إلى تفسير السلوك الانتخابي.أما الثقافة السياسية فمثلت المدخل الثاني وفيها تم إبراز أهمية تأثير الثقافة السياسية على القرار الانتخابي للفرد ونوع المشاركة السياسية للفرد. ثم المشاركة السياسية كمدخل يبن درجة مساهمة الفرد في السياسة عموما والانتخابات خصوصا .

في الفصل الثاني تم التطرق إلى بيئة التوجهات الانتخابية في الجزائر بتحديد التطورات التي عرفها النظام السياسي وأهم الفواعل السياسية في العملية السياسية ثم معرفة التطور التاريخية للنظام الانتخابي والهيئات المشرفة على العملية الانتخابية في الجزائر، ثم معرفة النظام الحزبي وأهم الأحزاب والتيارات الحزبية التي عرفتها الجزائر منذ التعددية. ثم تحديد سوسيولوجية المجتمع الجزائري وتركيبة الريف الجزائري والمدينة في الجزائر. بغرض تحديد المفهوم الإجرائي لمجتمع المدينة والريف في الجزائر.

عالج الفصل الثالث الجانب الميداني من الدراسة حيث عرضت نتائج الدراسة، فتم شرح التقنية المعتمدة في الدراسة وتم شرح التقنية والمنهج المستخدم في الدراسة، ثم حددت معالم العينة من حيث الجنس والسن والمستوى العلمي والمهنة وغيرها من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وعرضت نتائج الدراسات من خلال التوجهات الاسلامية والوطنية ، ثم تم التطرق إلى أزمة المشاركة في الانتخابات بتحديد طبيعة الظاهرة وأسبابها.

تمهيد:

من الأخطاء التي يقع فيها علماء السياسة هو تجاهلهم للبعد النفسي في تحليل الظاهرة السياسية، فمن غير المتصور عدم وضع ذلك العنصر المؤثر والفعال في التصدي للظاهرة السياسية.عبارة أوردها "ليبمان" Lipman عالم السياسة المعروف منذ نصف قرن أو ما يزيد مبررا بها غياب المنظور السيكولوجي في معالجة الظاهرة السياسية، وذلك التباعد بين علم النفس وعلم السياسة[1]. وعلى صعيد أخر أشار "ليثمان" Lithman في مجلة علم النفس الأمريكي إلى ضعف جهود علماء النفس في مواجهة الظاهرة السياسية في إطار واحد قائلا:"أصبت بالإحباط لأسلوب معالجة زملائي في علم النفس للظاهرة الاجتماعية والسياسية المختلفة، ويبدو أننا أبناء علم النفس نعجز أحيانا عن رؤية التعقيدات الكثيرة التي تتضمنها مثل هذه الظواهر، وأضاف في موقع أخر في مقالة قائلا: يبدو أن النفسيين في تعاملهم مع تلك الظواهر وخاصة إذا تضمنت أنماطا متعددة لا يفترقون بوجه عام عن العامة في معالجتهم لمثل هذه الظواهر."[2]

هاتان الملاحظتان اللتان بادر بهما عالمان من المجال السياسي والنفسي في أن معا إنما تعبر بشكل قاطع منذ فترة تاريخية مبكرة عن احتياج كل علم لأن يمد جسوره إلى الأخر، فعلم السياسة في حاجة إلى الاهتمام بالبعد النفسي من الظاهرة السياسية، وعلم النفس في حاجة إلى أن يولي اهتمامه إلى تحليل القضايا السياسية وفهم أبعادها النفسية بشكل أكثر تعمقا.[3]العديد من الأسئلة تفرض نفسها منها:

---

[1] Madeleine Grawitz, « Psychologie et Politique », in : M.Grawitz et J.leca(dir), Trait Politique trait politique (Paris : Presses Universitaire de France ,1985), p.2.

[2] I bid., p.124.

[3] لمزيد من التفاصيل عن علاقة علم السياسة بعلم النفس انظر:

- Janice.Gross Stein, « Building Politique into Psychology » , in: Political Psychology,Vol. 09,n° 02(Jun,1988), pp.245-271 .
- Herbert A.Simon, « The Dialogue of Psychology with Political Science » in: The American Political Science Review.Vol.79,n° 02(June,1985) ,pp.293-304.
-W.H.R.Rivers, Psychlogy and Politics(London : Illustrée, Réimprimée: 1999/2000), pp.1-192.
-David.Patrick Houghton, Political Psychology :Situation,Individuals,and cases(New York : The Taylor and Francis Group ,2002).
-Tost, John T and J. Sidanius, « Political Psychology: An Introduction », in : J.T. Tost and J. Sidanius(dir), Political Psychology ,Key Readings in Social Psychologs (New York,Publication Data,2004), pp. 1-17.

تمهيد:

أين يتقاطع علم النفس مع علم السياسة؟ وهل للسياسة سيكولوجيا؟ ماذا نعني بالسيكولوجيا السياسية؟ ما هو مضمون هذا العلم؟ ما هو المنهج المستخدم في علم النفس السياسي؟ وما هي التقنيات المعتمدة في الدراسات؟ لماذا اعتبر موضوع الاتجاهات من أولى اهتمامات علم النفس السياسي؟ كيف عالج علم النفس السياسي الظاهرة الانتخابية أو العملية الانتخابية؟ ما هي المتغيرات الأصلية وما هي المتغيرات التابعة انطلاقا من علم النفس السياسي في دراسته للعملية الانتخابية؟

أدرك المهتمون بعلم السياسة أهمية الفرد البشري وأشاروا إلى الفروق الفردية والطبيعة البشرية وجعلوا ذلك أساسا للكثير من نظرياتهم. فقد نظر أفلاطون إلى مسألة تدبير الدولة بأن يكون التصرف بمقتضى العدل بتأدية كل فرد ما يختص به. وما شغل به بخاصة في كتاب (الجمهورية) هو الكيفية التي يتم بها الحفاظ على الوحدة والنظام في المدينة. ووجد أنه إذا كان لهذا الأمر أن يكون ممكنا فلا بد أن يتم كل فرد عمله الخاص[1]. ولكن الأفراد لا يتساوون في كل شيء من حيث طبيعتهم. أما المفكر البريطاني "دافيد هيوم" فقد رأى في الطبيعة البشرية جزءا هاما كمنهج في الفلسفة السياسية[2].

السياسة هي تأمين المنفعة المشتركة لمجموعة من الناس تشكل جماعة من الجماعات السياسية، وهي بهذا تكون بحاجة إلى معرفة الوسائل التي تؤدي إلى هذه الغاية وذلك بالتعرف إلى حاجات الجماعة ومتطلبات وجودها وتطورها.

لا يمكن النظر إلى هذه الحاجات بإقصاء خصائص فريدة عند بعض الأفراد في المجتمع وإلى تمايز أفراد الجماعة من حيث ارتفاع أو انخفاض مستوى بعض القدرات مثل الذكاء، الفطنة، سرعة البديهة، الإرادة، الجرأة، وإذا في هذه المفردات أو المفاهيم لوجدنا أنها قبل كل شيء مفاهيم علم النفس. [3]

- Martha Cottam, Introduction to Political Psychology. (London : Lawrence Erlbaum Associates,2008) ,pp.3-11.

[1] Dana Ward, « Political Psychology : Origins and Devlopment »,in Kristen.Renwich Monnro(dir), Political Psychology (The Uniteds States of America : Lawrence Erlbaum Associates,2002), p.64

[2] Ibid.p.64.

[3] W.H.R.Rivers,Op.cit., pp.07-08.

تمهيد:

علم السياسة يبحث في الظاهرة السياسية كونها ظاهرة اجتماعية يقربها من علم النفس وعلم النفس الاجتماعي الذي يتناول الفرد باعتباره عضوا في جماعة وأن النشـــاط النفســـي للفرد يتعرض لتغيرات عميقة تحت تأثير الجماعة. وهكذا فالظاهرة السياسية هـــي ظـــاهرة نفسية يمكن لعلم النفس أن يمدنا بالكثير من الحقائق.[1]

أصبحت علاقة السياسة بعلم النفس موضوع اعتراف متزايد، والمدخل النفسي فـــي تحليـــل الظواهر السياسية أصبح يمثل أمرا مهما وضروريا للغاية إذا ما أردنا أن نفهم هذه الظواهر في أبعادها الحقيقة الصحيحة، ويتضح هذا فيما يلي: [2]

- هناك ميل ملحوظ في تفسير القواعد والسلوك السياسي على ضوء القوانين والنظريـــات النفسية فقد يرجع سبب الصراع والنزاع الدولي إلى نزعة الإنسان إلى التـــدمير وحـــب السيطرة،[3]يقول أحد علماء النفس: "إن نشوء السياسة من حيث كونها علما أو من حيـــث هي أسلوب في التعامل بين الجماعات المختلفة من جهة، وبين أفراد الجماعة ذاتها مـــن جهة أخرى، إنما هو شعور الجماعة البشرية بأن الخطر الأعظم الذي يتهدد الإنسان هـــو الإنسان نفسه."[4]
- كثير من الدراسات المتعلقة بنفسية المجموعات والمنظمات والشعور القـــومي للمـــواطن تعتمد على التحاليل النفسية. [5]

---

[1] Ibid.p.08.

[2] لمزيد من التفاصيل انظر:

- Wendy M.Rahn,John L. Sullivan,Thomas j. Rudolph, « Political Psychology and Political Science »,in :James.H ,Kuklinsk(dir),Thinking about Political Psychology (Uniteds Kinklinsk : Cambrdge University Press,2002) ,pp.155-187.

- Jon.A.Krosnick, «Is political Psychology Sufficiently Psychological ?Distingiushing Political Psychology From Psychological Political Science » ,in : James.H ,Kuklinsk(dir), Op. cit ,pp.187-252.

[3] ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة(الجزائر:دار العلوم للنشر والتوزيع)، ص31.

[4] Madeleine Grawitz, « Psychologie et Politique », in :M.Grawitz et J.leca(dir),Op,cit, p2.

[5] ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص31.

- الأحزاب والحكومات لكي تنجح في مهامها عليها أن تأخذ بعين الاعتبار عقلية الشعوب التي تحكمها، فالسياسة تستمد جذورها من علم النفس الذي يشمل دراسة عادات الإنسان وأفكاره واتجاهاته.[1]

ظروف نشأة علم النفس السياسي

تذكر المصادر أن علم النفس السياسي نشأ في الفترة الممتدة بين الحرب العالمية الأول والثانية،[2]ميلاده كان تعبيرا عن حاجة فرضتها البيئة الدولية التي تميزت، بتزايد الاضطرابات السياسية وحالة عدم الاستقرار الدولي، والأزمة الاقتصادية العالمية التي كانت تدفع به بين حين وأخر إلى حالة الحرب، ثم ظهور نظم سياسية وصفت بالشمولية أهمها النظام الفاشي والنازي.[3]

كانت الغاية من نشأة علم النفس السياسي فهم السلوك السياسي باستخدام الطرق العلمية،[4]وقد ساعد على ذلك زيادة المعلومات واطراد الثقة بالطرق العلمية، وسرعة التطورات التقنية وظهور وسائل إعلام متطورة استخدمت في مجال الدعاية مع التطور السريع للمعرفة، كل ذلك دعا إلى ضرورة الحصول على مزيد من المعلومات عن طبعة العلاقة بين العمليات السياسية والنفسية.[5]

أول تواصل حدث بين علم السياسة والسيكولوجية كان في شيكاغو بدعوة من "شارل ماريام" Charles Mariam مؤكدا على حاجة العلوم السياسية إلى ما يسمى بالسيكولوجيا السياسية، وكان ذلك مابين (1925–1934).[6]

---

[1] Madeleine Grawitz, « Psychologie et Politique », in :M.Grawitz et J.Leca(dir),Op,cit, p9.

[2] Jon.A.Krosnick,Op ,cit.,p.158.

[3] Morton Deutsch ,Catarina Kinnval « What is Political Psychology ? », in : Kristen.Renwich Monnro(dir), Political Psychology, Op. cit .,p.16-17.

[4] Harold D. Lasswell«The normative Impact of the Behavioral Sciences », in , Ethics,Vol.67,n°.03.Party 2(Apr,1957),pp.37.

[5] Morton Deutsch ,Catarina Kinnval « What is Political Psychology ? », in : Kristen.Renwich Monnro(dir), Political Psychology, Op. cit,p.16-17.

[6] Madeleine Grawitz,, « Psychologie et Politique », in :M.Grawitz et J.Leca(dir),Op,cit Op. cit .,p.07.

تمهيد:

فيما يعد "هارولد لاسويل"[1] HarlodD.Lasswell المؤسس الحقيقي لعلم النفس السياسي على أسس علمية الذي يستمد وحيه من علم النفس السياسي، كتب العديد من المؤلفات في هذا المجال في فترة(1930–1948). ينظر لعلم النفس السياسي على انه "دراسة التفاعل بين العمليات السياسية والسيكولوجية؛ أي تأثير العمليات السيكولوجية في العمليات السياسية، وتأثير العمليات السيكولوجية في العمليات السياسية، إذ يقول أن القوى العقلية تحدد طبيعة صنع القرار السياسي وتؤثر فيه، كذلك طبيعة صنع القرار السياسي تؤثر في القوى العقلية."[2]

ماهية علم النفس السياسي:

يعرف "مورتون ديش" Morton Deutsch على أنه "يدرس تفاعل العمليات السياسية والعمليات النفسية، وهو تفاعل ثنائي الاتجاه فمثلما القدرات المعرفية تحدد وتؤثر في طبيعة العالم السياسي والاجتماعي، كذلك البنية والعملية السياسية تؤثر في القدرات المعرفية." [3]

ويضيف أن علم النفس السياسي لا يعرف بموضوعه، وإنما له مدخل يعتمد عليه في دراسة موضوعه بحيث يتناسب مع محتواه."[4]

"جيم سدانيس"Jim Sidanuis و"جوهن جوست "johnit Jost ذكرا "أن علم النفس السياسي يكتشف الحدود الممتدة بين علم السياسية والسيكولوجيا، وهو حقل ثانوي متغير يتناول الطرق التي تؤثر وتتأثر بها المؤسسات السياسية على السلوك الإنساني، بغرض فهم

---

[1] هارولد لازويل(1902–1978) تلميذ رائد السلوكية" تشارلز ماريام"، تأثر كثيرا بفرويد ورايخ وأصبح مقتنعا بأن التحليل النفسي هو الأساس العلمي المناسب لفهم السياسة، كان أستاذا في علم السياسة بجامعة شيكاغو(1922–1938)، وأستاذ في القانون الدولي بجامعة بيل، نشرت أطروحته تحت عنوان "أسلوب الدعاية في الحرب العالمية) عام 1927. انظر:

- Rodney Muth,Mary M.Finley,Marcia F.Muth, Harold D.Lasswell :An annoted Bibiography, (U.S.A :Kuwer Academic Publishers,1990).
- Harold D. Lasswell,Arnold A.Rogow,Politics,Personality and social in the Twenteth century(U.S.A:University of Chicago Press.1969).
- Gabriel A.Almond,Harold Dwight Lasswell(Washington:Copyright National Academy of sciences,1987).

[2] Harold D.Lasswell. Psycholopatholgy and politics(London :Uneversity of chicago Press,1986), p.15

[3] Morton.Duetsch,Catarina.Kinnvall "What is political psychology ? in : Kristen.Renwich Monnro Political Psychology" ,Op,cit.,p p,16-17.

[4] I bid., Op.cit.,pp.18-19.

العلاقة المتبادلة بين السياسة والسيكولوجيا، كما يتميز علم النفس السياسي بالدراسات الكمية والإحصائية. "[1]

في عام 1986 اقترحت "مارغريت هيرمان"Margaret Hermann خمسة مبادئ تساعد على تحديد مجال علم النفس السياسي، وهي على التوالي:[2]

1 ينصب الاهتمام على التفاعل بين السياسة والظاهرة النفسية.

2 -البحث يستجيب ويرتبط بالمشاكل الاجتماعية.

3 -سياق السيكولوجية السياسية خاضع للاختلاف بسبب اختلاف الفترات الزمنية، والمواقف، والنظام السياسي، والثقافة السياسية.....الخ.

4 -ينصب الاهتمام على العمليات والنتائج.

5 -تتعدد مناهج جمع المعلومات في السيكولوجيا السياسية.

في حين ينظر البعض إلى أن علم النفس السياسي هو تقاطع ثلاثة ميادين:

الثقافة: تلعب دورا كبيرا في تحديد سيكولوجية الفرد.

السيكولوجية: تؤثر تأثيرا مباشرا في السياسة وتصرفات السياسة وردود أفعالهم في هذا الموقف أو ذاك.

السياسة: تشكل أحد العوامل الهامة في تغير الثقافة وسيكولوجية الفرد والمجتمع، وطبيعة صنع القرار السياسي تؤثر في القوى العقلية.

مضمون علم النفس السياسي

في يناير من سنة 1978 في مجلة (International Society Of Political Psychology) وضع برنامج خاص لعلم النفس السياسي بمشاركة عدد من الباحثين من اختصاصات عدة، اشتمل على المحاور الكبرى لهذا التخصص العلمي الجديد أهمها[3]:

[1] John.T.Jim,Jim Sidnuis,Op,cit.,p p.1-2

[2] Morton.Duetsch,Catarina.Kinnvall "What is political psychology ?" in : Kristen.Renwich Monnro Political Psychology. Op,cit .,pp.32-35.

[3] David O.Sears,Leonie Huddy, and Robert Jervis,The Psychologies Underling Political Psychology, in OxfordHandbook Of Political Psychology(U.S.A:Oxford University Press ,2003), pp. 3-19.

– الفرد فاعل سياسي(The individual as political actor): دراسة الفرد باعتباره إنسانا سياسيا، والعناية بتحليل الشخصية بالاعتماد على أبحاث الشخصية في كل من علم النفس الفردي، وعلم النفس الاجتماعي، والاهتمام بمحددات ونتائج السلوك السياسي للفرد التي تظهر من خلال التنشئة، وتكوين التوجهات السياسية، والمشاركة السياسية، والاغتراب السياسي وسلوك الناخبين، والعلاقة بين الشخصية والتوجهات السياسية، وتأثير المجموعات العرقية على سلوك الفرد، والعوامل المؤثرة في مواقف وسلوك الإفراد، والخلفيات السياسية والاجتماعية للإرهاب. يعد هذا الموضوع أكبر مجال للبحث في السيكولوجية السياسية، كما يعد مرجع لبقية المواضيع الأخرى.

– دراسة الحركات السياسية(Political Mouvement): دراسة الحركات السياسية، إذ تشكل محور التحقيقات لأي تكوين اجتماعي (الجماعات، المنظمات، التمثيلات) حيث يظهر أن الفاعل السياسي ليس الفرد لان وحدة المجتمع في الواقع تتركب من تفاعل الأفراد.

– السياسيين والقيادة السياسية (Politician or poltical leader): ترتبط البحوث ارتباطا وثيقا بطبقة خاصة من الفاعليين السياسيين، بحيث يشمل معرفة الدور الأساسي الذي يقوم به هؤلاء في العملية السياسية، مثل دراسة الزعيم السياسي كشخصية سياسية، القيادة والرأي العام، العلاقات السياسية بين الوحدات والعمليات السياسية مثل صنع القرار، الامتناع، والتعلم، الصراع والتعبئة. قد عنيت بعض الأبحاث بدراسة شخصيات سياسية مثل تشرشل، ديغول، روزفلت، ستالين...الخ .

– التحالفات السياسية وبنيتها (Political Alignment and structures): يسعى المختصين إلى معرفة التكوينات الاجتماعية.

– العلاقات السياسية المشتركة (Political Intergroup Relation): مثل دراسة علاقات التعاون، والمساعدات المتبادلة.

– العمليات السياسية (Political Processes): أي دراسة سلوك الكيانات السياسية، مثل صناعة القرار، التصورات وعلاقتها بالمعرفة، التعلم، التعبئة...الخ.

– دراسة حالات: ويكون الهدف من هذه الحالات إعطاء مغزى تاريخي هاما للحدث.
– التنمية الإنسانية والتنمية الاقتصادية: لأن كلاهما يسعى للاهتمام بالفرد عموما.

مع اتساع مجال السيكولوجية السياسة فقد ساعد علم النفس على تعميق إيمانها بمقارباته في مستويي التحليل النفسي وعلم النفس الاجتماعي،ا يقول"ب.ف.سكنر" " أنا أشد ما أكون اهتماما بما بين التحليل السلوك ومشكلات العالم اليوم من صلة..."[1]

منهج علم النفس السياسي

كان الهدف من هذا العلم وضع قوانين لسلوك الفرد تساعد على تفسيره وفهمه. ويذكر الباحثين أن المنهج المستعمل في الدراسات هو المنهج العلمي(Scientifc Méthode)، يعتمد على أربع خطوات (وضع الملاحظات، وضع تفسيرات مؤقتة أو فرضيات، وضع المزيد من الملاحظات والتفسيرات، تكرير واختبار التفسيرات).[2]

كما تما اقتباس الكثير من التقنيات وأدوات البحث العلمية التي تتناسب مع محتوى هذا العلم، فمن طرائق البحث: تحليل المضمون، تحليل المحتوى، تحليل السلوك غير اللفظي، تحليل البيانات، الاستمارة، المقابلة.....الخ.

[1] ب.ف.سكنر ، تكنولوجيا السلوك الإنساني، ترجمة: عبد القادر يوسف (الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989) ،ص.06.

[2] Martha.L.Cottam,Op,cit ,p p,3-5.

الفصل الأول: الإطار النظري لتوجهات الانتخابية

المبحث الأول: تحديد المفاهيم الأساسية

المطلب الأول: مفهوم التوجهات الانتخابية.

1 . مفهوم التوجهات.

2 . مفهوم الانتخابات

3. مفهوم التوجهات الانتخابية

المطلب الثاني: مفهومي المدينة والريف

1. مدخل الثنائية الريفية –الحضرية

2. مدخل المحك الواحد.

3. مدخل مركب السمات

4. مدخل المتصل الريفي–الحضري

المطلب الثالث: مفهوم التعددية الحزبية

1. تعريف الحزب.

2. عوامل نشأة الأحزاب.

المبحث الثاني:المداخل الأساسية لدراسة التوجهات الانتخابية

المطلب الأول: المدخل السلوكي

1. تحديد ماهية السلوكية.

2.علاقة السلوك السياسي والتوجهات السياسي.

3. المدارس الكبرى الدراسة لسلوك الانتخابي.

المطلب الثاني: مدخل الثقافة السياسية والتنشئة السياسية

1. تحديد ماهية الثقافة السياسية.

2. تحديد المقاربات الفكرية لتوجهات السياسية للفرد.

3.أنواع الثقافات السياسية و الثقافات الفرعية.

4.أهمية التنشئة السياسية في تكوين التوجهات الانتخابية للفرد.

المطلب الثالث: مدخل المشاركة السياسية

1. ماهية المشاركة السياسية.

2. مستويات المشاركة السياسية للفرد.

تعد الانتخاب من المواضيع الهامة في البحوث العلمية الميدانية الحديثة، وقد كانت الدراسات المقارنة من الميادان التي نمت فيه البحوث حول الانتخابات وفق مناهج مختلفة وفي مناطق متعددة تستهدف المقارنة والتحليل والتفسير بغرض تبيان أبعادها على العملية السياسية.

وإذا كانت التوجهات الانتخابات وحدة أساسية في النظم الحديثة، فانه من الضروري الانطلاق من خلفية نظرية تفيد الباحث في استقراء الواقع والكشف عن حقيقتها. وهذا ما سيكون محور اهتمام الفصل الأول، من خلال الدراسة النظرية لموضوع التوجهات الانتخابات، كونها مرحلة أساسية لا بد من المرور عبرها من أجل فهم التوجهات الانتخابية في المدينة والريف.

المبحث الأول: تحديد المفاهيم.

في هذه الدراسة العلمية تبدو عملية تحديد المفاهيم أمرا ضروريا كأساس نظري يحدد ماهية ومعنى كل مصطلح من المصطلحات الرئيسية لهذا البحث باعتبار المصطلح العلمي هو الوسيلة الرمزية للتعبير عن المعاني والأفكار، وتعتمد الدراسة على مفاهيم أساسية ثلاثة، مفهوم التوجهات الانتخابية باعتباره الموضوع الرئيسي للبحث، ومفهومي المدينة والريف كمجالين مختلفين لمكان، والتعددية الحزبية التي ترمز إلى الفترة الزمنية للبحث.

المطلب الأول: مفهوم التوجهات الانتخابية.

تتضمن ماهية التوجهات الانتخابية، تعريف التوجهات، ثم تعريف الانتخابات، باعتبار المصطلح مركبا، ثم تعريف التوجهات الانتخابات.

1- مفهوم التوجهات:

التوجهات لغة: مفرد اتجاهات، ونقول أيضا وجه، يجه، وجها الشخص: صار أوجه عنده من الناس؛ توجه الشخص إلى شيء، أي ولى وجهه إليه؛ وجه إليه تهمة: ألصق به تهمة، واجه،

يواجه، مواجهة؛ واجه، مواجهة؛ قابل وجهة بوجهة: استقبله بكلام، صارعه بالقول والفعل، واجه الجندي عدوه، واجه الخطة، وجيه: صحيح، مقبول[1]...

يقال كذلك: وَجه، يوجه، توجيها: أداره إلى جهة من الجهات "وجه الكلام إليه"، وجه نظره إلى كذا، وجه سفينته إلى الشمال، وجه الشخص أي جعله يأخذ اتجاها معينا، وَجهه إلى التخصص في العلاقات الدولية.

تاريخ المفهوم: هو مصطلح وليد علم النفس الاجتماع[2]، من الكلمات المفتاحية له، يلتقي حوله كل من علم النفس وعلم الاجتماع وعلم البيولوجيا، لذا معناه الاصطلاحي مأخوذ أساسا من هذه البيئة.أول ظهور للمفهوم كان تحت" مصطلح (Aptitude) التي تعني الاستعداد[3]، ويعد "هربرت سبنسر" Spincer.H من السباقين لتناول هذا الموضوع، إذ اعتبر مفهوم الاستعداد كدافع للفعل أي السلوك.إلا انه تم فصل كلمة (Aptitude) التي تعني الاستعداد عن الاتجاه (Attitude) حيث يقصد بالأولى القدرات العضلية والعقلية، أما الثانية فقد انحصر معناها في كونها قوة مكتسبة تدفع الفرد لان يتصرف بكيفية خاص به، وبناءا على هذا فالاستعداد نظري أما الاتجاه فهو مكتسب وان كانت فيه مسحة فطرية بحكم انه يتمخض عن الشخصية.كما تضمن الاتجاه معنى(Poster) وضعية الجسم، أي الوضعية العامة التي ينجم عنها السلوك.ثم بعد ذلك توسع معنى الوضعية إلى التوجه الإدراكي الذي يحدد الاستعداد للسلوك أو الاستجابة أمام موقف أو وضعية أو ظاهرة معينة[4]. ومن أقدم الباحثين الذين تناولوا مفهوم الاتجاهات (Newkomb، Sanford، Harriman.P.L، Thorston).

---

[1] المعجم العربي الأساسي، لاروس(مصر: المنظمة العربية للثقافة والعلوم، 1989) ، ص.1293.

[2] علم النفس الاجتماعي: علم حديث، بدأ مع دراسات (1986–1991) يهتم بالتفاعلات الاجتماعية وبالعلاقات الداخلية للمجموعة، وبكيفية إدراك الفرد، وفهمه، وتعامله، وبكيفية تنظيم الأفراد لهذه العمليات المختلفة. من أهم المختصين:

- Gabriel Tard في دراسته حول التحول الاجتماعي.
- Gustave le Bon في دراسته لعلم نفس الجماعات.
- Wilhem Wundt في دراسته لعلم النفس الشعوب.
- George.Mead، في دراسته للفعل الاجتماعي.

[3] Steven Jay,C Michael Niman, «Attitude –behavior consistency», in :the public opinion quarterly,Vol. 39.n°.3(.autum.1975), p.358 .

[4] محمد مسلم، مقدمة في علم النفس الاجتماعي، ط.1 (الجزائر:دار قرطبة،2007) ،ص.62.

التوجهات اصطلاحا:

تعددت وجهات النظر التي تناولت مفهوم الاتجاه في تراث علم النفس الاجتماعي وفقا للأسس النظرية التي تعتمد عليها، إلا أنه يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من التعاريف:

تعريفات منحى التعلم.

في دراسته حول تكييف المهاجرين الاوربين إلى أمريكا "توماس وليام" Thoma.William تعرض إلى مفهوم الاتجاه ومدى ارتباطه بالقيمة ومن ثم قال هو" حالة عقلية للفرد تجاه القيمة.وهو استعداد عقلي متعلم للسلوك بطريقة ثابتة إزاء موضوع معين أو مجموعة من الموضوعات."[1]

في الفترة الممتدة بين 1930-1935 أعطت دراسات "البرت جردن" Allpor Gordon (1897-1967) دفعا قويا لموضوع الاتجاهات،[2] إذ اعتبرها " تهيئ نفسي، تنتظم من خلاله خبرة الشخص، وتمارس تأثيرا توجيهيا وديناميكيا على استجابته لكل الموضوعات والمواقف المرتبطة بهذه الاستجابات."[3] يظهر من خلال التعريف أن الاتجاه غير السلوك، فهو مستمد من الشخصية التي تتشكل من:[4]

- التنشئة الاجتماعية.
- الجوانب البيولوجية الموروثة.
- الخبرات المكتسبة.

وعلى أساس هذه المعطيات يقول أن الاتجاهات هي "البنية الخفية للشخصية التي تدفع أو تحرك الفرد للقيام بسلوك معين خاص به تجاه شيء أو ظاهرة أو وضعية أو قيمة معينة".[5] ويخلص الكثير من الباحثين بعد عرض مجموعة من التعاريف إلى أن الاتجاهات هي اتخاذ

[1] معتز سيد عبد الله، الاتجاهات التعصبية(الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989)، ص.40.

[2] Robert C.Webb. Psychology of consumer and its Development, An introduction (United State America: Kluwer Academic Plenum Publishers,1999),p.171.

[3] محمد مسلم، المرجع السابق، ص65.

[4] المرجع نفسه، ص 66.

[5] Jon A.Krosnik , Charles M.Judd,Bernd Wettenbrink. « The Measurement of Attitudes », in: Dolores Albarracin.BlairT.Johnson,Mark P.Zanna, The Handbook of Attitude (United State America, Lawrence Erlbaum of Associates,2005), p.23.

موقف تجاه ما،[1] "فالاتجاه حالة نفسية وعقلية وعصبية ومنظمة تنحدر أو تنجم عن الشخصية وتتجسد في السلوك أو تترجم في السلوك المرئي الملاحظ."[2]

إن الوضعية النفسية العقلية والعصبية تعني التجربة القائمة على الجهاز العصبي غير قابل للملاحظة المباشرة، لكن قد يكون قابل للملاحظة المباشرة من خلال السلوك.أما منظمة(تنتظم) فيقصد بها التمثلات المخزنة في الذاكرة عن المعارف والعواطف الايجابية أو السلبية نحوى الأشياء، والتأثير المباشر أو الدينامكي، يريد بذلك الإشارة إلى التركيبة أو القوة السلوكية أي المعادلة بين الاتجاهات والسلوكات. لذا يعد الاتجاه "الحالة العقلية التي تواجه استجابات الفرد، وكل اتجاه يكتسبه الفرد تحدده ثلاثة أمور:

- قبول غير نقدي للمعايير الاجتماعية، ويكون ذلك عن طريق الإيحاء.
- تعميم الخبرات الاجتماعية.
- الخبرات الانفعالية الشديدة.

نستخلص من التعريف التأكيد على تأثير الخبرة الماضية في تكوين الاتجاه الذي يتمثل في الاستعداد(أو وجهة للاستجابة بطريقة خاصة) له مضمناته السلوكية الواضحة.

تعريفات المنحى المعرفي.

تعد دراسات كريتش وكريتسيفلد من أهم الدراسات التي أجريت في حقل الاتجاهات، عرفاها في كتابهما (individual in society) تنظيم مستقر للعمليات الدافعية والانفعالية والإدراكية والمعرفية لدى الشخص نحو موضوعات عالمه الفردي أو السلوكي."[3] وعلى أساس هذا التعريف استخلصا العوامل المساعدة على تكوين الاتجاهات:[4]

- مستوى المعلومات التي اكتسبها الفرد من بيئته الاجتماعية ومن تجاربه الحياتية.
- المصالح والحاجات عند الفرد وعلاقتها بمواقف الجماعات المرجعية.
- الطبقة الاجتماعية.

[1] Charles Egerton,The Measurement of Meaning (United State America :Library of congress ,1967).p190.

[2] محمد مسلم، المرجع السابق، ص 64.

[3] إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، ط1 (الأردن: دار وائل لنشر والتوزيع،2005)، ص.122.

[4] المرجع نفسه، ص.122.

- مميزات الشخصية التي يتمتع بها الفرد.

يعرف روكيتش الاتجاهات بأنها" تنظيم ثابت نسبيا من المعتقدات حول موضوع نوعي أو موقف معين (فيزيقي أو اجتماعي، عياني، مجرد) يؤدي بصاحبه إلى أن يستجيب بأسلوب تفضيلي."[1] هذه التعاريف تركز على الجانب المعرفي للاتجاه وتهمل الإشارة لأصول الاتجاه.

تعريفات منحى المكونات الثلاث.

الاتجاهات تدخل في إطار جملة من الروابط المتكونة من شبكة ذات جوانب ثلاث:[2]

- الجانب الأول يتعلق بالثقافة: من ثم الحديث عن القيم، فالقيمة تمثل أساس الاتجاه وهذا ما يبرر صعوبة تغير الاتجاهات بسرعة.
- الجانب الثاني مرتبط بالمتغير النفسي: حيث تأخذ الدوافع قسط وافرا.
- الجانب البيولوجي: يتمحور حول الحاجات.

فيما يعد الدافع القوة النفسية المحركة للفرد نحو الفعل، علما بان الدافع مرتبط ارتباطا وثيقا بالحاجة، وان الحاجة كلما تم إشباعها، إما أن تختفي أو أن تولد حاجة أخرى، أي كلا من الحاجة والدافع قابلان للاختفاء.

الاتجاه ناجم عن جانب نفسي اجتماعي لا يختفي بأنه مستمد من الثقافة وتكمن في صلبه القيم.علما أن الثقافة والقيم لها تأثير واضح على الاتجاهات التي تحتل مركز هذه العامل كلها. وهي تحدد مواقف الإنسان في مختلف الوضعيات وأمام مختلف المثيرات حسب المدرسة السلوكية.[3]

تعد هذه المعطيات المنطلق الأساسي في تحديد مفهوم الاتجاهات الذي يتضمن المكونات الثلاث.[4]

- البعد المعرفي: مجموعة المعارف المتعلقة بالشيء مثل المعتقدات والأراء.

---

[1] عباس محمود عوض، في علم النفس الاجتماعي(بيروت:دار النهضة العربية،1980)، ص.25.

[2] المرجع نفسه، ص ص. 28-29.

[3] Jon A.Krosnik , Charles M. Judd, Bernd Wettenbrink. Op.cit.,p.23.

[4] Colin.Fraser ,Introduction Social Psychology(United State America: Black Well.Publishers, 2001) ,pp.236-241.

- البعد الوجداني: مجموعة الاستجابات العاطفية (مثل المشاعر والعواطف) تمثل الجانب التقويمي.
- البعد السلوكي: مجموعة السلوكات، بمعنى مجموعة الاستعدادات أو ميول الشخص للاستجابة نحو موضوع الاتجاه.

فالاتجاه بهذه المكونات يقول عنه Eagly.Chaiken "مجموعة من الميول لتقدير وحدة ما مع درجة محدودة من التفضل أو عدمه، وذلك ما يعبر عنه بواسطة استجابات معرفية، ذهنه وعاطفية أي وجود ميل ثابت نسبيا في الاستجابة إلى الشيء أو كيفية تعكس تقويما ايجابيا أوسلبيا لهذه الشيء أو لهذا الشخص."[1]

خصائص الاتجاهات

-الاتجاه له دور المتغير الوسيط بين محيط الإنسان وبين استجاباته، أن هذا المتغير غير قابل للملاحظة، ويتكلم عندئذ عن البناء الخفي، أي البني الخفية للشخصية التي تميز اتجاهات الأفراد.[2]

-الاتجاه مكتسب وليس فطري، أي يكتسبه الفرد من خلال تاريخ حياته وما يمر به من خبرات، وهو يختلف عن العادة في وعي الفرد به وفي مكان التعبير عنه بطريقة لفظية، دون ضرورة أن يترجم هذا التعبير عنه بطريقة لفظية، ودون أن يترجم هذا التعبير اللفظي إلى سلوك عملي فوري.[3]

-الاتجاه ليس عابر، ولا يتغير بسرعة، أو تبعا لظروف التنبيه الخارجي، بل يستقر ويستمر فترة من الزمن بعد أن يتكون.[4]

[1] Bertram Gawronski, «Attitudes can be Measured ! but what is an Attitude », in : Social Congnition,Vol.25,n°.5.2007.p574.

[2] محمد مسلم، المرجع السابق، ص.62.

[3] عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ط1 (الجزائر: المكتبة الجزائرية بودواو، 2005)، ص.11.

[4] معتز سيد عبد الله، المرجع السابق، ص40.

-يمثل الاتجاه علاقة مستقرة بين الذات وموضوعات محددة للاتجاه، وليس هناك اتجاه يتكون من فراغ، لأنه يتم تعلم الاتجاه وتكونه إزاء موضوعات متجسدة في أشخاص أو أشياء أو نظم معينة.[1]

-المبادئ التي تحكم تكوين اتجاه الفرد نحو موضوعات فردية أو شخصية هي نفسها اتجاهاته نحو موضوعات اجتماعية أو موضوعات عامة.[2]

-موضوعات الاتجاه ليس لها قيمة في ذاتها. وإنما فيما يضفيه عليها الفرد من خصائص الاتصاف بدرجات من الإيجاب أو السلب. والموافقة أو المعارضة. وهو يطلق عليه وجهة الاتجاه. لكن عند دراسة الاتجاه لا نهتم بمجرد الوجهة تأييدا أو معارضة، ولكن نهتم بدرجة أو شدة التأثير أو المعارض.[3]

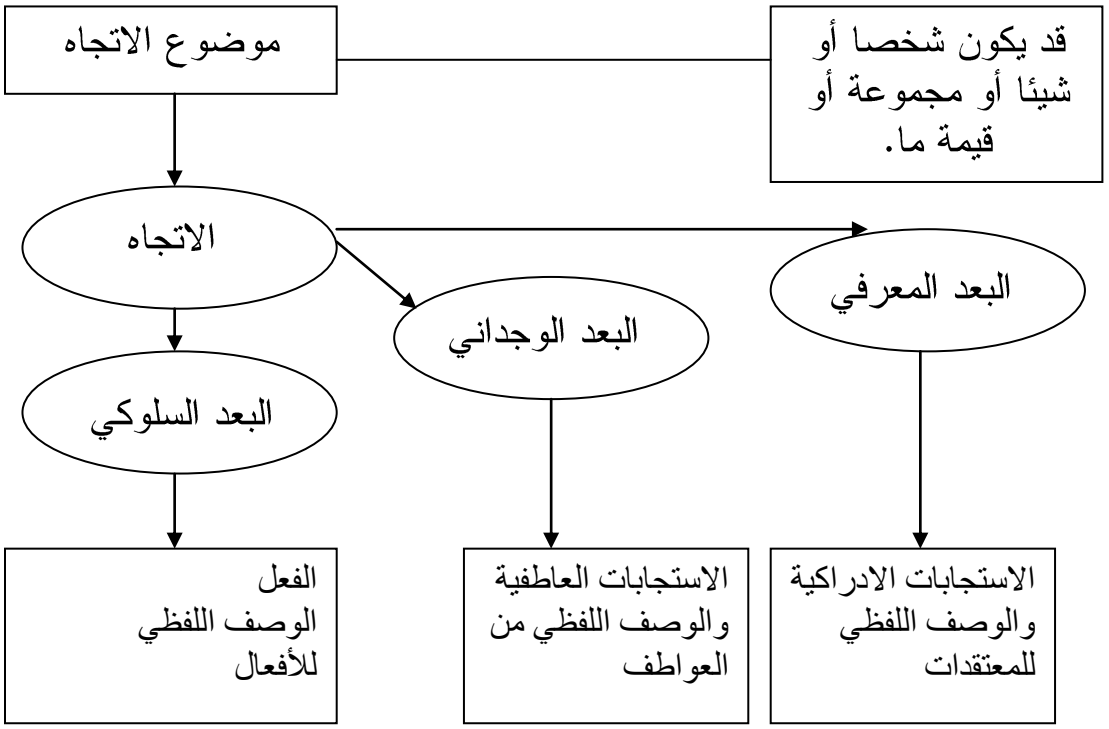

شكل رقم (01): يوضح الأبعاد الثلاثة للاتجاهات والعلاقة بينها.[4]

[1] محمد مسلم، المرجع السابق، ص.62

[2] لمزيد من التفاصيل عن وظيفة التوجهات من منظار سوسيولوجي انظر:

-Anthony R Pratkanis ,Steven J.Brrckler, Anthony G.Greenwald, Attitude Structure and Fonction(United State America, Lawrence Erlbaum of Associates ,1989).

[3] Bertram Gawronski, «Attitudes can be Measured ! but what is an Attitude », Op cit ; p574.

[4] Eliot R .Smith,Diane.M.Mackie.Social Psychology(United State American : psychology press,2002).p255.

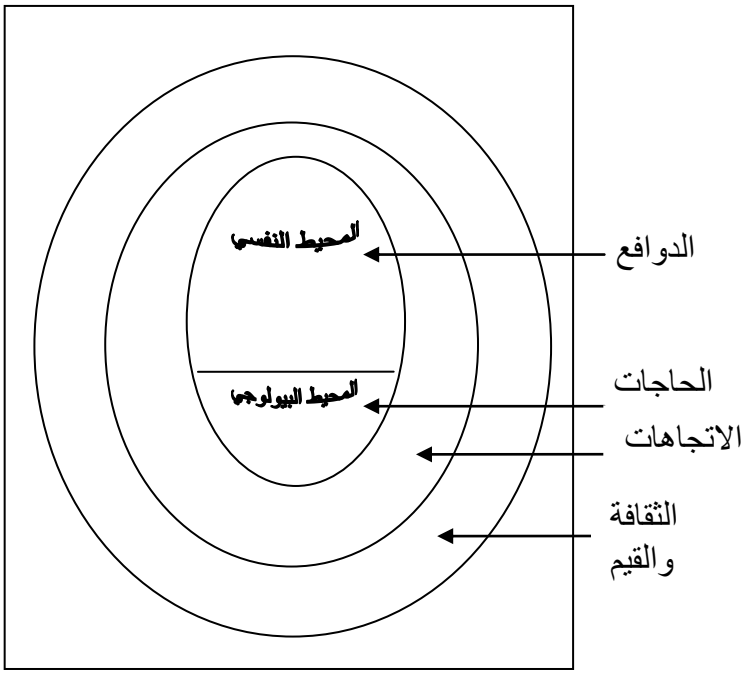

–شكل رقم (02) يوضح البيئة الداخلية والخارجية للاتجاه.[1]

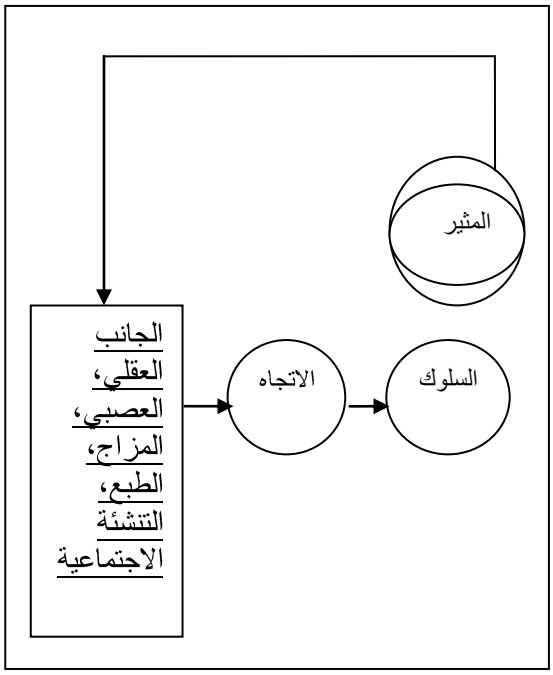

– شكل رقم (03) يوضح علاقة الشخصية بالاتجاه والسلوك.[2]

2- مفهوم الانتخابات:

الانتخاب لغة: يعني الاختيار والانتقاء وهو حسن الاختيار ومنه النخبة أي الممتازة والأفضل.

تاريخ المفهوم: في اللغة الانجليزية نجد أن للكلمة تاريخ، وظفت لتأخذ معاني عدة، تترجم إلى الفعل"to vot "، الذي ظهر سنة 1702، أصلها لاتيني "votum" ويقصد بها عملية التصريح بأمنية في ظروف معينة، وتعهد والتزام علني للتوسط لقضية أوشخص ما."[3]

في القرن15 أصبحت الكلمة تقترب من معنى الاستشارة، استعملت لدلالة على التعبير عن وجهة نظرعلى تساؤل مطروح للمناقشة[4]، إلى غاية القرن 17 ظل الانتخاب يعبر عن "القرار الذي يتخذ من قبل مجلس أو مجموعة والمعبر عنه بواسطة الاقتراع."[5] وحسب"

[1] محمد مسلم، المرجع السابق، ص.62.
[2] محمد مسلم، المرجع السابق، ص.65.
[3] Oliver Iha,le vote (Paris:Montchrestien,1996),p14
[4] Ibid.p.14.
[5] Ibid.p.14.

Furtier" فورتير" فان كلمة 'vote' تتوافق مع كلمة انتخاب 'élection' والتي تعني "الاختيار الذي يقع عليه شيء ما أو شخص معين، وبهذا يفضل هذا الشيء أو هذا الشخص عن آخر."[1] بعد قرن من ذلك، أصبح الانتخاب وفقا لتريفوTrevoux يعني" إعطاء صوت لانتخاب معين أو إلى شؤون أخرى من الجماعة الدينية"[2].

في القرن التاسع عشر أصبح الانتخاب يعادل تسمية مادية، فأصبح معناه عبارة مستقرة لاقتراع فردي انه يقدم وينجز ويحضر ويتبدل...، عبارة عن تلك الورقة التي يضعها الناخب معبرا عن تأييده لسياسة ما أو شخص ما، فهو يتضمن خيارا بين واحد من الأمور.

الاستفتاء والانتخاب: ظهر الاستفتاء في سويسرا من خلال المجلس الذي كان يسمى Diete ذو الاختصاصات التشريعية، حيث كانت كل مقاطعة ترسل ممثلين عنها يتلقون من موكليهم تعليمات وأوامر محددة يتقيدون بها، حيث لا يجوز لهم الخروج عنها أو عن بعضها في إطار المجلس إلا بالرجوع إلى موكليهم أولا.

هو طرح موضوع عام على الشعب لأخذ رأيه فيه بالموافقة أو الرفض ومن ثم الجواب أو الرد في الاستفتاء دائما بنعم أولا.

يعد الاستفتاء والانتخاب وسيلتين من أهم وسائل المشاركة السياسية في الديمقراطيات غير المباشرة، تتم دعوة الناخبين للادلاء بآرائهم والمساهمة في تسيير شؤون الحكم حيث يطغى عليهما عنصر التكامل لان كلاهما ينبثق عن حق التصويت. إلا أن الانتخاب يختلف عن الاستفتاء في كثير من النقاط أهمها[3]:

-أن الانتخاب يمنح الناخبون أصواتهم للأشخاص وفي نفس الوقت للبرامج المتنافسة؛ بينما الاستفتاء يعرض موضوع لإبداء الرأي فيه.

- للانتخاب طرق عديدة يمكن الاختيار من بينها، عكس الاستفتاء الذي يوجد فيه نظام وحيد وهو الإجابة بنعم أو لا على السؤال المطروح.

-الانتخاب يمكن أن يحدث فيه إعادة بين المرشحين- دور ثاني؛ أما الاستفتاء فلا إعادة فيه.

[1] Ibid.p.14

[2] Ibid.p.14.

[3] محمد توهيل أبو هنطش، سوسيولوجية الدولة واليات العمل السياسي(عمان:دار الحامد،1998)، ص ص.269-270.

-الانتخاب يتميز بالطابع المحلي أي على أساس دائرة انتخابية معينة في ظل تقسيم الـــدوائر الانتخابية؛ بينما الاستفتاء تتلاشى فيه أهمية الدولة إلى دوائر انتخابية لأن الأمـــر يتعلـــق بموضوع أو مسألة معينة على مستوى الدولة ككل لا تختلف من دائرة انتخابية إلى أخرى ومن إقليم لأخر.

مفهوم الانتخابات اصطلاحا:

الانتخاب إجراء محوري لديمقراطية وأداة التحول الديمقراطي:تاريخيا يعود التواصل المتبادل بين الديمقراطية والانتخاب إلى الفكر والممارسة الغربية بالدرجة الأولى، ففي القرن التاسع عشر تم الربط الكامل بين الديمقراطية والانتخاب في كل الدول الديمقراطية التقليدية، بدأ الانتخاب كما لو كان الوسيلة الأساسية لقيام الديمقراطية.ينعكس هذا الواقع في تصور "شومبيتر" Schopeter سنة 1942 في كتابه (الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية)، حيث قال فيما سماه بنظرية أخرى لديمقراطية"أن النهج الديمقراطي هو اتخاذ التدابير المؤسساتية من اجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات."[1] يقدم هذا التعريف الدقة التحليلية والمرجعية التجريبية التي تجعل للمفهوم فائدة ليتخذ كمفهوم إجرائي لديمقراطية في الوقت الراهن.

يعلق "صموئيل هانتنغتون" Samuel P.Huntington على هذا التصور قائلا"إن الإجراء المحوري لديمقراطية هو اختيار القادة من خلال الانتخاب التنافسي من قبل القوم الذين يحكمونهم."[2] فتحديد ديمقراطية أي نظام سياسي في القرن العشرين يعتمد أساسا على مدى اختيار أقوى صناع القرار الجماعي في انتخابات عادلة ونزيهة ودورية يتنافس فيها المرشحون عل أصوات الناخبين. كما تعد الانتخابات الطريقة التي تعمل بها الديمقراطية فهي في الموجة الثالثة، وسبيل لإنهاك النظم الشمولية، وطريق إلى إنهائها، أداة لتحول

[1]Joseph,A.Schopeter. Capitalism socialisme et démocratie (Paris : P.B.Payot.1969).p341.

[2] صامؤيل هنانتغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة:عبد الوهاب علوب، (القاهرة:دار سعاد الصباح،1993). ص،255.

الديمقراطي* وهدف له، باتخاذ إجراء الديمقراطية من قبل الشموليين، ومشاركة المعارضة كانت النتيجة هي أن الانتخابات ليست حياة لديمقراطية بل هي أيضا موتا لديكتاتورية[1].

وبالتالي نخلص إلى القول انه إذا كانت العلاقة مبنية على تصور يحدد فيها طرفين الحاكم والمحكوم، فان موقع الانتخابات في هذه العلاقة يجعل منها التعبير الحقيقي الذي يتضمن مفاهيم وقيم التنافس الحر، وحرية الاختيار داخل النظام السياسي الديمقراطي. وهذا ما يعبرعنه "جابريال الموند " فيقول" إن الانتخابات هي الوسيلة التي بموجبها يختار المواطنون الأشخاص الذين يسند إليهم مهام ممارسة السيدة والحكم نيابة عنهم."[2]

الانتخابات أحد أهم أشكال المشاركة السياسية: تعد بمثابة الصيغة الجوهرية للمشاركة الشعبية وأحد أهم أشكال الممارسة السياسية بتوفيرها فرصة متساوية لجموع المواطنين من اجل المشاركة في العملية السياسية. يقول"روبرت دال" Robert Dahl الانتخاب هو الوسيلة التي تمكن المواطنين من تحديد حكومتهم ومن ينوب عنهم في الهيئات السياسية المختلفة لمدة زمنية محددة.[3]

الانتخابات مصدر لشرعية النظام السياسي:تعد الانتخابات أساس شرعية النظام السياسي، فالحكومة المنتخبة من خلال الاقتراع العام ينظر إليها على أنها شرعية وديمقراطية، وهذا ما يقوله "جورج لارجو" Jacque Largoye "على أنها الإطار الذي يمكن المواطنين من توظيف طاقاتهم في التعبير والتظاهر السياسي السلمي بأساليب مقبولة ومشروع والانتخابات بهذا المعنى تعبر عن الطريق الشرعي لامتلاك السلطة."[4]

---

* يعرف صامؤيل هنانتغتون التحول الديمقراطي، من خلال تعريفه(لموجة التحول الديمقراطي) بأنها عبارة عن "مجموعة من حركات الانتقال من النظام الديمقراطي تحدث في فترة زمنية محددة وتفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية .كما تشمل الموجة عادة تحولا ديمقراطيا جزئيا في النظام السياسي، ولا يتحول إلى الديمقراطية تحولا تاما". صامؤيل هانتغتون، المرجع السابق، ص.73.

[1] المرجع نفسه، ص.255.

[2] جابريال الموند، بنجام بويل، روبرت مندت، السياسة المقارنة: اطار نظري ، ترجمة: محمد زاهي بشير المغيربي، ط1(تونس: دار الزيتونة للنشر،2000)، ص.63.

[3] Robert Dahl , de la démocratie (Paris :Nouveaux horizons,1997) ,p.72.

[4] Jacque Laroye, Bastien Francois,Frederic Saiski,Sociologie Politique 4em ed(Paris:Dolloz .2002),p.359.

الانتخاب أداة لتمثيل: يؤكد حسن صعب على أن العملية الانتخابية هي قاعدة الديمقراطية التمثيلية، فهي متجلي سيادة الشعب، عبر سيادة المواطن الناخب، واختياره الحكام اختيارا دوريا تناوبيا حرا. والعملية الانتخابية هي محور تطور المنتظم السياسي لديمقراطية مشاركة نيابية حقيقة.لأنها بتحولها من وقف الاقتراع على فئات ممتازة إلى توسيعه لاقتراع عام لجميع المواطنات والموطنين، الذين بلغوا سن الرشد السياسي، تصنع المواطن المشارك في نظامه السياسي، وتستدعي أن تكون هذه المشاركة داعية ومنظمة وفعالة من قبل جميع الذين يخولهم القانون حق الانتخاب، إلى واجب ومسؤولية المشاركة النيابية الخلاقة في الحكم وفي صناعة القرارات السياسية."[1]

3-التوجهات الانتخابية:

دراسة الاتجاهات السياسية هي مجال لالتقاء علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع وعلم السياسة[2]، وتستند المواقف السياسية عادة إلى المواقف الاجتماعية والخبرات في الحياة السياسية فهي معنية بالبحث في مواقف الزعماء السياسيين ومواقف الجماهير على حد السواء. وتنتمي هذه المواضيع إلى اختصاص حديث العهد في علم السياسة يسمى علم النفس السياسي. وقد استخدم في العقود الثلاثة الماضية مفهوم الثقافة السياسية في دراسة مواقف الناس من نظامهم السياسي.

الاتجاهات السياسية هي الميول أو النزعات التي يتعلمها الأفراد من بيئتهم الاجتماعية ويستخدمونها في تقييم الأحداث السياسية كالحروب والانقسامات العقائدية والمعاهدات والاتفاقات السياسية بطريقة متميزة ومتماسكة تبعد كل البعد عن التناقض والتنافر".[3]

تعرف على أنها تصورات (Perception) وتوجيهات (Orientation) يكونها الأفراد تجاه العديد من القضايا والشخصيات ذات العلاقة بالظروف البيئية المحيطة نتيجة التأثر بنظام المعتقدات السائد لديهم".[1]

[1] سليمان الغويل، الانتخابات والديمقراطية، ط1 (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2003) ، ص.26.
[2] فرانك دبليو بيلي، معجم بلا كويل للعلوم السياسية (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004) ص، 495.
[3] Pier Brechon,Comportements et attitude Politique (France :Presse Universitaires de Grenoble),p .10.

"الان لونسيل" Alain lancelot يعطي للاتجاه السياسي (الانتخابي) أساسا اجتماعيا" فيقول أن التوجهات السياسية هي مواقف اجتماعية مثبتة في مقابل حالات سياسية والتي هي حالات اجتماعية ينظر إليها من زاوية السلطة، بمعنى آخر من زاوية الحكومة أو من زاوية بقاء المجتمع".[2]

"جورج لافو" George Lanau يقول في المعنى" التوجه السياسي للفرد هو الاستعداد النفسي لتملكه ردود فعل متواصلة ودائمة ومنظمة ومندمجة بشكل نسبي وباتجاه بعض الأهداف ويمكن اعتبار التوجه أساسا للسلوك البطيء حينما يتسم بشدة".[3]

تاركوت بارسونز يقول الاتجاهات نحوى الموضوعات السياسية هي "استعدادات مسبقة للفعل أو السلوك وتتحدد من خلال مجموعة عوامل أهمها التقاليد والظروف التاريخية، والدوافع، والمعايير، والعواطف، والرموز، ويمكن تصنيف محتوى هذه التوجهات بوصفها تشمل: جانب معرفي مثل الوعي السياسي، وجانب عاطفيي الاتجاهات العاطفية نحوى النسق، وجانب تقويمي، ويقصد به الحكم على النسق السياسي مثل السلطة التنفذية، والتشريعية، والقضائية، والأحزاب السياسية، والجماعات الضاغطة، ونظرة الفرد لذاته كفاعل سياسي، وكذلك نظرته للمواطنين الآخرين".[4]

يقول "ألان لونسيل" على أنه Alain lancelot تجمع التعاريف أن" التوجهات السياسية للفرد–الانتخابية– لا تختلف عن التوجهات الأخرى إلا من حيث أهدافها ومضمونها، فهي تتشكل اتجاه مجموعة معينة من الظواهر، تتعلق أساسا بعناصر النظام السياسي، فنجد توجهات اتجاه جماعة سياسية (وطنية، أو انفصالية)، توجهات اتجاه النظام السياسي

[1] محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة: دراسة المفاهيم والنظريات(بيروت: دار الجيل، ب.س.ن)، ص.75.

[2] Jean Meynaud Alain Lancelot, Les Attitudes Politiques, 2em,ed (Paris: Les Presses Universities, 1964) ,p.03.

[3] George Lanau,Les attitudes politiques.Cours de F.N.S 1981.p.82.

[4] Talcott Parsons,Edward Shils, Toward a general Theory of action, Theoretical Fonction for the Social Science (United State American :Transaction Publishers,2001),p.55.

(الديمقراطية، البرلمان، وظائف العدالة)، توجهات اتجاه السلطات (رئيس الجمهورية، البرلمان)، توجهات اتجاه القوى السياسية (الأحزاب السياسية، النقابات، جماعات الضغط)."[1]

قابريال الموند يقول التوجهات السياسية للفرد تشمل "القيم السياسية والإيديولوجية والشخصية الوطنية والأمزجة الثقافية".[2] ويشير إلى أن هذه المفاهيم معانيها واسعة وغامضة.

يعرفها كامبل Campbell بأنها" تعبير عن درجة الاتساق في الاستجابة لموقف أو موضوع ما"

تجمع كل الكتابات على أن التوجهات الانتخابية للفرد هي ظاهرة اجتماعية وبالتالي تعود دراستها إلى علم النفس الاجتماعي بالدرجة الأولى.

ومن ثم فالاتجاهات السياسية للفرد تعكس عموما وجود ثلاثة عناصر رئيسية مكونة لها،[3] تتعلق أولا بالمعرفة العامة (Connaissances) والتأثيرات (Influences) وتقويم الأشياء(Evaluation)، وهي عناصر تتفاعل فيما بينها للفصل في الأمور التي تواجهه.فالعنصر الأول يتعلق بمدى توافر البيانات والمعلومات اللازمة لدى الفرد فيما يتعلق بالقضايا التي يتعامل معها، والعنصر الثاني يتعلق بمدى تأثر الفرد بقنوات التنشئة السياسية، لاسيما الأسرة وعوامل داخلية وخارجية أخرى، أهمها الولاء الإيديولوجي للفرد، الولاء الحزبي، عوامل الشخصية أثناء مراحل تشكلها، جاذبية الشخصية تجاه القادة السياسيين وما يرتبط بهم من قضايا سياسية مختلفة[4]. معرفة طبيعة العلاقة بين الاتجاهات المختلفة للفرد، تساعد عموما على التنبؤ باتجاهات الفرد تجاه قضية معينة إذا تم معرفة اتجاهاته في قضية مماثلة[5].

عرفت الاتجاهات السياسية للفرد تقنيات مختلفة منها:[6]

[1] Alain Lancelot « L'orientation de Comportement Politique », in : M.Grawit et J.leca(dir), Op cit., p.28.

[2] Gabriel.Almond, «comparative political systemes » in: The journal of politics.Vol.18.n° 03(Aug.1956) ,pp391- 409.

[3] محمد بوعشة، المرجع السابق، ص.75.

[4] المرجع نفسه ، ص.76.

[5] المرجع نفسه، ص.76.

[6] Jean Meynaud Alain Lancelot, Op cit., p.12.

-دراسة الرأي العام باستعمال تقنية الاستمارة اتجاه عينة تمثل عدد من المجتمع، وهذا في إطار الإحصاء، ثم تأتي الاستنتاجات لمقارنة الإجابات والفروقات.

-التقييم العام عن طريق الملاحظة المتكررة لظاهرة .

-مقاييس خاصة لدراسة التوجهات السياسية للفرد ومعرفة شدتها.

المطلب الثاني: مفهومي المدينة والريف وخصائصه.

ظلت فكرة اختلاف الخصائص النسقية بين الريف والمدينة تشغل بال المفكرين منذ أقدم العصور لما لاحظوا من فروق جوهرية بينهما، وهي فروق تشمل الجانبين: البنائي الهيكلي؛ والوظيفي بما يشتمل عليه كل جانب من خصائص وسمات اقتصادية وثقافية، ونماذج سلوكية تميز سكان هذا المجتمع عن ذاك. واستمر الاهتمام بنفس الفكرة قائما لدى علماء الاجتماع، فقد اهتموا بهذه الفروق عبر التحليلات النظرية التي شكلت علم الاجتماع الريفي والحضري.وبالرغم من الاختلافات الموجودة بين الدارسين حول تقديم تعريف شامل لمجتمع الريف ومجتمع المدينة، إلا أن اغلب ما قدم في سياق التحليل الاجتماعي لنمطي الحياة الاجتماعية في كلا المجتمعين جاء على شكل مقارنات ثنائية من حيث الخصائص والأنساق المتصلة بمختلف الأنشطة الحياتية. انعكست في مداخل متباينة لدراسة النسقين.

1.**مدخل الثنائية الريفية –الحضرية:** يقوم هذا المدخل على تصور نموذجين مختلفين من المجتمعات البشرية احدهما يمثل أساس الحياة في شكلها البسيط، وهو نموذج المجتمع الريفي، أما الثاني فينبني على أساس مظاهر التعقيد والتشابك في الأنساق الاجتماعية فهذا النمط يمثله مجتمع المدينة. ويعد ابن خلدون أول من قدم جهد حقيقي منظم يصنف ويفسر الفروق القائمة بين الريف والمدينة[1]. تظهر ثنائية الريف والمدينة في مقدمة ابن خلدون من خلال مقارنة سمات كل نسق بأخر، حددت في المحاور الأساسية التالية[2]:

-التميز بين البدو والحضر على أساس المهنة ومصدر الإنتاج.

-البدو أقدم من الحضر وسابق عليه.

[1] حسن الخولي، الريف والمدينة في مجتمعات العالم الثالث(القاهرة: دار المعارف،1988) ، ص.20.

[2] عبد الرحمن بن خلدون ، المقدمة (بيروت: دار صادر ، ط2، 2005)، ص.61-215.

-الهجرة البدوية-الحضرية تلعب دورا بارزا في نشأة المدن ونموها.

-التميز بين البدو والحضر في بعض عناصر الثقافة المادية وجوانب الثقافة الروحية

-التميزيين البدو والحضر في الضبط الاجتماعي.

-التميز بين البدو والحضر في الصحة والمرض.

-علاقات البدو بالحضر علاقات خضوع وسيطرة.

-العلم والتعليم مرتبطان بارتفاع درجة التحضر.

-التمييز بين البدو والحضر في اللغة.

-التحضر المرتفع مرتبط بتعقد النسق الاقتصادي وتطور الصناعة.

-صراع الصفوة ظاهرة حضرية، معلم من معالم الفكر المتصل ببناء القوة والعلاقة بين الثروة والسلطة.

-دول المجتمع العالمي تتفاوت فيما بنها من حيث درجة التحضر وفقا لبعدين الاقتصادي والسكاني.

يظهر ابن خلدون انه يركز على علاقة هذه الخصائص بالسلوك الإنساني. فحياة البدو الحياة الريفية هي أصل الحياة الحضرية، ومنها تتدرج إلى حياة الحضر والمدينة، ولا يكتفي بذلك فقط بل يتتبع التحول من "الأصل إلى الفرع" وما يستلزمه من تحول في خصائص الحياة انطلاقا مما توفره كل بيئة طبيعية واجتماعية لسكانها، وما يعرف عن التصور الخلدوني للمجتمعات البشرية تشبيهه لها بالكائن الحي حين يمر بعدة مراحل تطورية قبل أن ينتهي إلى مرحلة الهرم والشيخوخة ثم الفناء، فكذلك المجتمع عندما يصل إلى مرحلة الترف والبذخ يهرم ويزول. ولتحقيق البذخ يعتقد ابن خلدون أن التمدن غاية للبدو يجري إليها، وينتهي بسعيه إلى مقترحه منها. [1]

وفي سياق تحول المجتمعات الإنسانية وتطور الفكر البشري ظهرت أفكار جديدة حول الثنائية: الريفية- الحضرية، ومنها ما جاء به G.Batro "جيوفاني بوترو" الذي تناول هذه الثنائية من منطلق مختلف عن ابن خلدون في كتابه "عظمة المدن".

[1] المرجع نفسه ، ص. 317.

وكذلك ما ذهب إليه (هربت سبنسر)H.spencer من أن المجتمع يتطور من حالة التجانس إلى حالة اللاتجانس.[1] أي أن المجتمع الريفي يتميز بخاصية التجانس بين أفراده في الأنساق الاجتماعية والثقافية وممارسة الأنشطة الحياتية والحرف، وعندما يتطور ويتحول إلى مجتمع حضري ينتقل بذلك إلى حالة اللاتجانس حيث يتميز بالتعقيد والاختلافات، وتباعد المسافة الاجتماعية بين أعضائه وتتحول الروابط والعلاقات من حالة البساطة إلى التعقيد.

أما المجتمعات عند دوركايم فتمر في شكل تطوري من المجتمعات القديمة إلى المجتمعات الأكثر تطورا، ووجه المقارنة بينهما أن الأولى تتميز بوجود نوع من التضامن الآلي، أما الثانية فيميزها التضامن العضوي، ويعتمد التضامن الآلي على التماثل بين أعضاء المجتمع بينما يستمد التضامن العضوي أسسه من التباين[2].

ومن بين أهم النماذج التي قدمت للتميز بين الريف والمدينة أيضا الأفكار التي طورها "تونيز"Tonnis سنة 1955 حيث أطلق على مجتمع الريف"المجتمع المحلي"وعلى مجتمع المدينة اسم "المجتمع". فجميع العلاقات الاجتماعية عنده تنبع من الإرادة الإنسانية. غير أن هذه العلاقات يمكن تقسيمها إلى نوعين مختلفين، ففي المجتمع المحلي نجد أن العلاقات الاجتماعية تسودها (الإرادة الفطرية) فالفلاحون والقرويون يعيشون في ظل علاقات بسيطة تميز الجميع، كعلاقات الأبناء، والعلاقات داخل الأسرة وعلاقات القرابة، والجوار، فهؤلاء يعيشون ويعملون معا في اتصال وثيق قائم على الانسجام.[3]

وفيما يلي يظهر عناصر النموذج المثالي في ضوء تحليلات كل "تونيز" و"بارسونز" وفق ما قدمه"(بيترما P. Maan) على النحو التالي:[4]

المجتمع المحلي **المجتمع التقليدي**

إرادة طبيعية.....إرادة عاقلة.

[1] محمد الجوهري وعلياء شكري، علم الاجتماع الريفي والحضري(مصر: دار المعارف،1980)، ص.246.
[2] المرجع نفسه ، ص247.
[3] المرجع نفسه ، ص246.

[4] محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضر، مدخل نظري (مصر: دار المعرفة الجامعية،1995) ، ص.58.

الذاتي.....الشخصي.

المهنة.....الثروة.

الأرض.....المال.

أفراد مترابطون.....أفراد منعزلون.

كما يبدو في هذا من هذا التصنيف فان "تونيز" يركز بالخصوص على التفرقة بين المجتمعين على أساس نسق العلاقات الاجتماعية ودرجة تحقيق الانسجام بين الأفراد والارتباط بالأرض. وهو يرى أن مجتمع القرية مقدر على الإنسان، وبذلك ينفي عنه صفة التطور والانتقال من بساطة الفطرة إلى التعاقد العقلي.[1]

أما "المجتمع" أو "مجتمع التعاقد" فالعلاقات الاجتماعية فيه، حسب تونيز تقوم على الانفصال، أي أنها علاقات تفصل بين الأفراد، فكل فرد في هذا المجتمع يعتمد على نفسه بمعزل عن الآخرين ويشعر بحالة من التوتر إزاء الأفراد الآخرين وهناك توافق بين الإرادات ولكنه توافق يقوم على أساس لا شخصي أو يتم بطريقة غير شخصية عن طريق التعاقد، فبدلا من "إرادة الفطرة" السائدة في "المجتمع المحلي"نجد بدلا عنها "الإرادة العقلية"في مجتمع التعاقد.[2]

وإذا ما وصلنا ثنائيات تونيز نتدرج إلى الجوانب الاقتصادية والأدوار المتباينة التي يؤديها الأفراد في مجتمع الريف وما يقابلها في مجتمع المدينة وهي كالتالي[3]:

اقتصاد الأسرة.....التجارة.

اقتصاد الأسرة الزراعية.....الصناعة.

التقارب العقلي والديني والفني.....العلم أساس الرأي العام.

مركز ومكانة موروثة.....مركز ومكانة مكتسبة.

أغراض عامة وغير محددة.....أغراض خاصة ومحددة.

التزامات عامة وغير محددة.....التزامات يحددها العقد.

---

[1] نفس المرجع، ص58.

[2] محمد الجوهري وعلياء شكري، المرجع السابق، ص ص.346-347.

[3] محمد عاطف غيث ، المرجع السابق، ص.54.

من ابرز الانتقادات التي وجهت إلى هذا المدخل، إن هذه النماذج وان كانت تصلح لدراسة المجتمعات فهناك بعض الاعتراضات عليها أهمها أن هذه التصورات تعكس مراحل معينة من التطور التاريخي، وان الارتباط إلى حد الإفراط بالتاريخ قد لا يفيد الدراسات الراهنة[1]، وان"تونيز" لم يشر إلى عوامل تشكل هذه الأنماط في كلا المجتمعين المحلي والتعاقدي بل اكتفى بوصفها كأنساق خاصة.

وكذلك فعل "روبرت ردفيلد" عندما أراد أن يعقد مقارنة بين النمط النموذجي للمجتمعات الريفية، وبين النمط النموذجي للمجتمعات الحضرية (المدينة) فعرف النموذج الأول بأنه مجتمع صغير متجانس ومنعزل وتسوده الأمية والعزلة هنا إنما هي شكل من أشكال انقطاع الاتصال بالعالم الأوسع أو بالمجتمع، خلاف لعالم المدينة الذي ينتفي فيه الشعور بالعزلة، ومعنى هذا الاتصال يؤدي دورا في تشكيل الأنساق البسيطة والمعقدة على حد سواء.[2]

وبنفس المقارنة يتعرض "لويس ورث "louis wirth" إلى التمييز بين سكان الريف وسكان الحضر انطلاقا من اتساع نطاق العلاقات الاجتماعية التي تفرضها الحياة في المدينة، وهو يرى أن العلاقات الاجتماعية التي تفرضها الحياة في المدينة تميل إلى أن تكون مجهولة المصدر مساحية وخصوصية. ومن ذلك التحفظ في تبادل الآراء والأفكار وتحول الحياة الخاصة إلى شروط للتفاعل الاجتماعي. وخلاف لضيق نطاق العلاقات الاجتماعية المميزة للجماعات الأولية ذات الأصول الريفية، فان سكان المدينة يدخلون في علاقات ثانوية تتميز بأنها انتقالية ومتحفظة ومتعددة الأدوار والمرجعيات، زيادة على كونها معقدة ومتشابكة، وهو ما لا نجده في المجتمع الريفي.[1]

2. مدخل المحك الواحد.

يقوم هذا المدخل على أساس تقدير حجم السكان كمعيار وحيد للتميز بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري، وفي هذا الصدد يرى"تزديل" Tisdale أن التحضر هو "عملية

[1] علي فؤاد أحمد، علم الاجتماع الريفي (مصر: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع،1981) ص.16.
[2] المرجع نفسه، ص 16.

[1] Yve.Grafmeyer , Sociologie Urbain (Paris : Nathan,1994), p.15.

التركيز السكاني" وهي عملية تتخذ طريقين –حسب رأيه– الأول هو تعدد مراكز التركز أي نمو مراكز حضرية متعددة، أما الطريق الثاني فيتمثل في نمو التركز السكاني القروي، أي تضخم السكان في قرية ما جدير بأن يحولها إلى مدينة.وضمن اتجاه المحك الواحد نجد بعض المهتمين بهذه المسألة يميزون بين المجتمعين (الريفي والحضري) على أساس المهنة، ومنهم "جوليان ستيوارد" Steward الذي أخذ المهنة بوصفها أساسا وحيدا للتميز الريف والحضر وكذلك "ويتفوجل"wittfogel الذي اعتبر عنصر القوة أو السلطة هو أساس التفرقة بين المجتمعين[1].

إلا أن هذا الاتجاه يعاني من نقاط ضعف شديدة وواضحة، منها أن المجتمعات التي تقع في الفئة السكانية من 5000 إلى 10000 قد تتباين فيما بينها تباينا ملموسا بالنظر إلى الإطار الاجتماعي الذي تنتمي إليه، وبالنظر إلى مرحلة التقدم الاجتماعي والاقتصادي التي بلغتها، فالقرية التي يبلغ تعداد سكانها 50000 نسمة في إفريقيا تختلف بالتأكيد عن مثيلتها الأوروبية والأمريكية، ومن هذا المنطلق ينبغي الأخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى مثل التكنولوجيا والمستوى الاقتصادي عند تحليل الأنماط الريفية–الحضرية في نماذج مختلفة من المجتمعات الأخرى، فالتمركز السكاني لا يصلح للتميز بين الريف والمدينة وإلا لكانت مدن العالم الثالث المكتظة أكثر مدنية وتحضرا[2].

وتبقى التصورات تحوم دوما حول المتغيرات الأساس بين الريف والمدينة ولا تتوقف عندما حد السمات الخاصة بكل مجتمع على حدى، ومنها جاء المدخل الثالث محاولا تجاوز القصور في الداخل السابقة.

3.مدخل مركب السمات.

استخدم عدد من علماء الاجتماع مثل "سوروكين" و"زيمرمان" و"ردفيلد" و" ورث" المحكات المتعددة أو مركب السمات في التمييز بين المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية، فيميز كل من سوروكين وزيمرمان بين الريف والحضر وفقا لعدد من المعايير

[1] محمود عودة ، دراسات في علم الاجتماع الريفي(مصر: دار المعرفة، دون سنة) ص ص.69–70.

[2] محمود عودة ، المرجع السابق،.69–70.

منها الفروق المهنية، الفروق البيئية، حجم المجتمع، كثافة السكان، تجانس السكان أو تباينهم من حيث الخصائص النفسانية والاجتماعية، واللغة، المعتقدات، أنماط السلوك، والفروق في شدة الحراك الاجتماعي في اتجاه الهجرة، أنساق التفاعل.[1]

ويلاحظ أن بعض التعريفات التي يستخدمها هذا المدخل، تشير إلى وجود متغير أصيل تتفرع عنه كل المتغيرات ألأخرى، ومثال ذلك أن "سوروكين" و"زيمرمان" يعتبران هذا المتغير الأول المهنة، بينما يفضل آخرون اعتبار حجم المجتمع أو كثافة السكان أو مكان الإقامة هو العامل الأصيل الذي تتفرع عنه بقية العوامل.فخدمة الأرض في المجتمع الريفي باعتباره مهنة الفلاحين هي "المتغير" الأصيل الذي تنبني عليه المتغيرات الأخرى، كنمط المعيشة وتربية الأبناء ودرجة التقدم الاجتماعي، والابتكارات والاختراعات....الخ ونفس الشيء بالنسبة للمهن الصناعية في المدينة فهي التي تحدد المتغيرات الأخرى المرتبطة بحياة الحضر.[2]

أما حجم المجتمع وكثافة السكان فهي حينما تستخدم كمتغير "أصيل" وفق التصور السابق فهي تعطي للمجتمع طابع التعقيد في النظم الاجتماعية والتعاقدية في العلاقات الجوارية، كما تحدد نمط السكن، وأساليب العيش، ودرجة التنظيم.

وجدير بالذكر أن هذا الإطار النظري إطار تصنيفي إلى حد كبير، إلا انه لم يقدم متغيرات بارزة يمكن استخدمها في تفسير وجود الاختلافات بين القطاعات القروية والقطاعات الحضرية أي انه لم يجب عن سؤال جوهري مفاده: لماذا كانت الحياة القروية بهذا الشكل الذي تتخذه؟ ولماذا تأخذ الحياة الحضرية طابعها هذا، بمعنى أخر ما هي العوامل التي تشكل الثقافة القروية في مقابل الثقافة الحضرية؟

4.مدخل المتصل الريفي-الحضري.

استمرارا لتطوير الأفكار المتصلة بدراسة المجتمعات ومراحل تطورها وأوجه التشابه والاختلاف بينها، ظهر اتجاه رابع حاول تجنب النموذج المثالي بالاتجاه نحو استنتاج أساس

[1] محمد الجوهري وعلياء شكري، المرجع السابق، ص 248.
[2] نفس المرجع، ص ص.346-347.

يتركز على قاعدة المتصل الريفي- الحضري الذي يشير إلى وجود نوع من التدرج القائم بين المجتمعات في درجة التريف والتحضر... وتستند فكرة المتصل الريفي- الحضري من الناحية النظرية على افتراضين أساسين:

الأول هو أن المجتمعات المحلية، تتدرج بشكل مستمر ومنتظم من الريفية إلى الحضرية وفقا لعدد من الخصائص أهمها ازدياد حجم المجتمع بشريا وعمرانيا.

والثاني يرى أن هذا التدرج يصاحبه بالضرورة اختلافات أو فروق متسقة في أنماط السلوك.

المطلب الثالث: مفهوم التعددية الحزبية.

يتعرض المطلب الثالث إلى الظاهرة الحزبية التي تثير الكثير من التساؤلات، فماذا يعني مفهوم الحزب، وكيف تطورت دلالاته واستخداماته المختلفة وما هي عوامل نشأة الأحزاب السياسية عموما؟

الحزب لغة: جاء في مختار الصحاح "حزب الرجل أصحابه، والحزب أيضا يعني الطائفة. ويقال تحزبوا بمعنى تجمعوا. تعني أيضا الطوائف التي تجتمع على محاربة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فكلمة حزب لغة تفيد الجمع من الناس، وهو ما يدل على الاعتياد على شيء ما[1]."

في الكتابات الغربية يستعمل""parti" و"party" وتدل على الجزء من الكل. ظهرت الكلمة في المجال العسكري، وهي السارية المتكونة من مجموعة من الأفراد المسلحين، والتي انشقت وتمردت لقتال الكتيبة[2]. فالكلمة تحمل معنى التشتت والانقسامات والحروب الأهلية[3].

الأحزاب اصطلاحا: تعددت تعريفات الأحزاب السياسية اصطلاحا، ومرد ذلك اختلاف الإيديولوجيات وتطور النظرة إلى وظيفة الحزب ومهامه والى الزاوية التي ينظر منها إليها.إلا انه يمكن أن نميز بين الجانب التنظيمي والوظيفي في تعرفها للأحزاب.إذ أن الاتجاه

[1] محمد ابن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح(لبنان: مكتبة لبنان،1985)، ص.56.
[2] أسامة غزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987)، ص.14.
[3] المكان نفسه.

التنظيمي في تعريف الحزب يركز على الطريقة التي يتم بها تنظيم الحزب، يقول "موريس ديفرجيه" Mourise Duverger الحزب هو "مجموعة من الطوائف أو اجتماع مجموعات صغيرة ومنتشرة في البلاد بينها نظم تعمل على ترابطها وتناسقها."

توم بوتومور يعرف الحزب على "انه تشكيلات سياسية عالية التنظيم، تجنح إلى تطوير حياة خاصة بها، ومستقلة جزئيا عن المعالم الاجتماعية التي خلقتها في الأساس وعن بيئتها المتغيرة، وهي قد تكتسب عناصر الديمومة في النظام السياسي."[1]

وتعرف سعاد الشرقاوي الحزب على انه تنظيم دائم يتم على المستويين القومي والمحلي، يسعى للحصول على مساندة شعبية بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من اجل تنفيذ سياسة محددة."[2]

أما الاتجاه الوظيفي في تعريف الحزب فيهتم هذا القسم من الباحثين بأهمية الوظيفة في الدراسة عموما. إذ يعرف "ريمون آرون" Raymond Aron الحزب السياسي على "انه تنظيم منسق ومستمر لعدد من الأفراد يسعون لممارسة السلطة، بالحفاظ عليها أو تقاسمها مع آخرين."[3] فوظيفة الحزب الأساسية تتمثل في ممارسة السلطة والعمل على الحفاظ عليها. جوزيف شومبيتر" Joseph Shumpeter في تعريفه للحزب السياسي يركز على مفهوم المنافسة التي تمثل المناخ الأساسي لديمقراطية لذا فهو "مجموعة أفراد يدخلون حلبة المنافسة للوصول إلى السلطة."[4] محمد السويدي ينظر للحزب السياسي على أنه " تنظيم سياسي له مبادئ معينة يهدف إلى الوصول إلى الحكم عن طريق الانتخابات العامة لتطبيق المبادئ."[5]

إلا أن هذه التعاريف لم تستطع تبيان الفرق بين الحزب السياسي والتنظيمات الأخرى. هذا النقص تداركه "لابلومبارا" و"وينر" في كتابهما " الأحزاب السياسية والتنمية السياسية عام 1966" ذكرا أن هناك أربعة عناصر أساسية للحزب:[6]

---

[1] توم بوتومور، علم الاجتماع السياسي، ترجمة :وميظي نظمي(بيروت: دار الطليعة ،1986) ، ص.60

[2] سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، ط2، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1982)، ص.200.

[3] Jean Charlot, les partis politiques (Paris: librairie Armand Colin, 1971), p.50

[4] Ibid,. p.50.

[5] محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي: ميدانه وقضاياه (الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 1990) ص.89.

[6] Joseph Lapalombara and Myron Weiner ,The origin and development of political parties (Princeton : University Pres 1966) p.6.

-معيار الاستمرارية والدوام: يشترط في الحزب صفة الدوام نسبيا، بمعنى أنها تدوم حتى بعد انتهاء زعمائها.

- معيار امتداد التنظيم: بمعنى أنها متواجدة من قمتها في المركز حتى أصغر وحدة مثبتة في أنحاء البلاد.

-أن تتوجه إلى ممارسة السلطة مباشرة وعلى المستوى المحلي والوطني.

-أن يمتلك الحزب قاعدة جماهيرية عريضة. لقي هذا التعريف قبولا في السنوات الأخيرة، وهو ينطبق على الأحزاب بمعناها الحديث الذي تحدد خلال القرن التاسع عشر.[1]

عوامل نشأة التعددية الحزبية:

يميل الكثير من الباحثين في القانون الدستوري والعلوم السياسية في ظهور الأحزاب السياسية إلى توسيع نمط الاقتراع كعامل أساسي لظهور برلمان سيد، و"موريس ديفرجيه" هو رائد هذا الطرح حيث صنف الأحزاب من حيث النشأة إلى أحزاب ذات أصل برلماني انتخابي، وأحزاب ذات أصل خارجي.[2]

الأحزاب ذات الأصل الانتخابي البرلماني:

حسب "ديفرجيه" التطور الذي عرفته المملكات في أوروبا كان عامل لظهور الأحزاب السياسية، فبعد أن كانت مطلقة أصبحت تتقاسم السلطة مع البرلمان، ووفقا لطبيعة الحياة السياسية حينها، كان النائب ينتخب بواسطة الاقتراع الضيق ولهذا فان عدد ضئيل من الناس كان يحق لهم اختيار ممثليهم في البرلمانات الأوروبية، زد على هذا أن الترشح نفسه كان يخضع لأحكام معيارية كالمستوى الاجتماعي أو الطبقي، وفي هذه الحالة نكون أمام برلمان منتخب لكن غير ممثل لكل الفئات الاجتماعية.

ويذهب ديفرجيه إلى القول أن البرلمانات كانت تحوي مجموعات برلمانية تمخضت عن توافق في الوجهة أو الإيديولوجية السياسية التي تعتبر المحرك الأساسي لظهور

[1] لمزيد من التفاصيل انظر :

- Giovanni Sartori, Parties and party System : A Framework for Analysis,Vol(Cambridge : cambridge university Press,1976) .

Moesi Ostrogorski, La démocratie et les party politique (paris:edition du seuil,1979). p52

[2] موريس ديفرجيه، المرجع السابق، ص.7.

المجموعات البرلمانية، ورغم هذا ظهرت بعض المجموعات البرلمانية على أساس التقارب الجغرافي ثم تحولت إلى مجموعات إيديولوجية، وشكلت النوادي السياسية والفكرية مركزا لنمو هذه المجموعات واجتماعاتها قصد تبادل الآراء ومناقشة الأفكار، وبرزت النوادي في الحياة السياسية.

إن التنامي السريع للجان الانتخابية كان نتيجة لتفاعل دور المجموعات البرلمانية وتوسيع نمط الاقتراع، بالإضافة إلى ظهور دوائر انتخابية جديدة الأمر الذي قضى على الوسائل التقليدية، وسمح للجان الانتخابية أن تكون حلقة وصل بين الناخب والمرشح، وبات من الضروري على كل مجموعة برلمانية إنشاء لجان انتخابية أو الاقتراب من اللجان الانتخابية الموجودة[1].

ويرى "ديفرجيه" أن الاقتراب بين المجموعات البرلمانية واللجان الانتخابية والتنسيق الناجم عن ذلك كان اللبنة الأولى لظهور الأحزاب السياسية الحديثة، وبهذا تكون الأحزاب نتيجة لتطور النظام الانتخابي، ونتاج لتفاعل المجموعات داخل البرلمانات الأوروبية، الأمر الذي أفرز تعددية عاكسة للمجتمع، وهذا ما يسميه بالأصل البرلماني والانتخابي للأحزاب الذي يعتبر الشكل الأول لظهور الأحزاب حسب طرحه[2].

الأحزاب ذات الأصل الخارجي:

لاحظ ديفرجيه من خلال دراسته للأحزاب وجود عوامل خارجية تساهم في نشأة الأحزاب، من طرف مؤسسات ذات نشاط مستقل عن البرلمان، وتعد النقابات من ابرز التنظيمات التي تمخضت عنها العديد من الأحزاب الاشتراكية والتي كانت بمثابة الهيئة الممثلة للنقابة في مجال النشاطات البرلمانية والانتخابية[3]. كما يبرز دور التعاونيات الزراعية، والتكتلات المهنية والفلاحية، والجمعيات الفكرية والثقافية، والتنظيمات الطلابية والدينية.

[1] موريس ديفرجيه، المرجع السابق، ص.7.
[2] موريس ديفرجيه، المرجع السابق، ص.7.
[3] المرجع نفسه، ص.7.

توضح الدراسات أن اغلب الأحزاب التي ظهرت قبل 1900 كانت ذات أصل برلماني انتخابي، في حين أن اغلب الأحزاب التي ظهرت بعد ذلك كانت ذات اصل خارجي.

بدأت نظرية النشأة البرلمانية والبرلمانية تفقد قوتها بعد ظهور الدول الحديثة العهد بالاستقلال، والتي ورثت العديد من المؤسسات عن الاستعمار منها الأحزاب السياسية.[1]

العامل التنموي: نشأة الأحزاب مرتبطة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنجم عن عمليات التحديث، وما يقترن بهذه العملية من نتائج سياسية[2]. استخدم مدخل التنمية كإطار نظري لدراسة الظاهرة الحزبية، حيث تظهر أن لأزمات التنمية السياسية أثر في نشأة وتطور الأحزاب السياسية وحل مشاكل التنمية في دول العالم الثالث[3]. يقيم كل من "لابالومبارا وينر" Myron Weiner/Joseph Lapalombara علاقة بين أزمات التنمية ونشأة الظاهرة الحزبية، وقد ركز الباحثين على أزمات يرون أنها ساهمت في نشأة أغلب الأحزاب السياسية في العالم الثالث[4] وهي على التوالي :

أزمة الهوية يقصد بها غياب فكرة المواطنة، حيث تبرز الولاءات العرقية والدينية، وتستعمل الأحزاب لتمثيل السياسي الخاص بكل حزب. أما أزمة الشرعية فيقصد بها عجز السلطة على تلبية مطالب الجماهير الناتجة عن عدم الرضا، فتظهر الأحزاب متخذة من هذه المطالب إيديولوجية لها. ومن خلال أزمة المشاركة تنشأ الأحزاب السياسية لتمثل الفئات المحرومة من المشاركة السياسية.

العامل المؤسساتي:

يقر هؤلاء بوجود علاقة وثيقة بين نشوء الأحزاب وتكوين المجالس التشريعية، والتوسع في حق الانتخاب، ويعتبر موريس ديفرجيه رائد في هذا المجال، حيث يرى أن ظهور الأحزاب السياسية قد اقترن تاريخيا بظهور ما يسمى الجماعات البرلمانية تلك التي نشأت داخل البرلمان عندما شعر الأعضاء أنهم في حاجة إلى جماعة يعملون داخلها كفريق متجانس، من اجل الدفاع والحفاظ على مصالحهم إعادة انتخابهم والتأثير في جمهور

[1] المرجع نفسه ، ص.14-19.
[2] غزالي حرب، المرجع السابق ، ص.14.
[3] غزالي حرب، المرجع السابق، ص.15.
[4] Joseph Lapalombara and Myron Weiner ,Op.cit, p.6.

الناخبين ومع التوسع في حق الانتخاب وزيادة حجم الناخبين بدأت هذه الجماعات في تنظيم هذا الجمهور داخل ما يعرف باللجان الانتخابية من اجل الدفاع عن مصالح أعضائها ومصالح الناخبين في أن واحد. ومن خلال الاتصال المستمر، وتوطيد العلاقات بين هذه الجماعات وتلك اللجان برزت فكرة الأحزاب السياسية.[1]

على يد "صامويل هانتغتون" Samuel Huntington تطور الاقتراب المؤسساتي، إذ يرى الفارق بين الأنظمة السياسية ليس في أشكالها القانونية بل درجة الحكم فيه، وتقاس درجة الحكم فيها بدرجة المأسسة وتطورها داخل النظام السياسي من حيث كفاءته وفعاليتها،[2] وذلك من خلال أربع مقاييس[3]:

التكيف: يقصد به قدرة المؤسسة على التكيف مع المطالب الجديدة التي ترد من البيئة.

التعقيد: المؤسسة التي تتمتع بتنوع في وحداتها المؤسساتية وتعدد في وظائفها هي الأكثر قدرة على التكيف والاستمرار.

الاستقلالية: بمعنى حرية المؤسسة في العمل بعيدا عن تدخل مؤسسات أخرى أو ضغوط في أدائها استقلالية من حيث مواردها المالية، وتحديد صلاحيتها بعيدا عن أي اختراق يمكن أن يغير وظائفها المحددة.

التماسك: بمعنى تمتع المؤسسة بوحدة وإجماع داخلي بين أعضائه.

[1] موريس ديفرجيه، المرجع السابق، ص.6.
[2] صاموئيل هانتغتون، المرجع السابق ، ص . 19.
[3] صاموئيل هانتغتون، المرجع السابق، ص. 19.

المبحث الثاني: مداخل دراسة التوجهات الانتخابية

يمكن الاستعانة بعدة مداخل في دراسة التوجهات الانتخابية، وتستند هذه المداخل إلى فرضيات ونظريات سببية. بغرض تحديد أهم جوانب الموضوع، وكيفية معالجته بطريقة علمية وفق مناهج ووسائل وتقنيات متعارف عليها علميا في البحوث والدراسات الأكاديمية.ويرتكز البحث على المدخل السلوكي، ومدخل الثقافة السياسية والتنشئة السياسية ومدخل المشاركة السياسية.

المطلب الأول: المدخل السلوكي.

يعالج المدخل السلوكي التوجهات الانتخابية، من حيث تحديد ماهية السلوكية وعلاقة السلوك السياسي بالتوجهات السياسية، ثم المدارس الكبرى التي اهتمت بدراسة السلوك الانتخابي.

1.تحديد ماهية السلوكية.

السلوكية[1]حركة فكرية تعتمد السلوك كوحدة تحليل، ومن ثم يعد الاقتراب السلوكي محاولة للتقرب من الظاهرة السياسية عبر السلوك بالبحث عن تفسير الجوانب الامبريقية للحياة السياسية بواسطة اقترابات ومناهج ومعايير التحقيق واختبار الصدق، وصحة

[1] السلوكية منهج في دراسة علم النفس.ترى السلوكية أن النظرية النفسية ينبغي ألا تشير إلى الظواهر التي يمكن ملاحظتها على نحو مباشر وقياسها على نحو ينبغي أل تشير إلى الظواهر التي يمكن ملاحظتها على نحو مباشر و قياسها على نحو موضوعي. ولكن الحالات الذهنية للعناصر الذهنية لا ترضى هذه المعايير فينبغي تجنب أي إشارة إلى الشعور وينبغي أن لا يضم علم النفس سوى تحديد الحوافز وردود الفعل ذات العلاقة، ويعامل الذهن المتدخل للعنصر وكأنه صندوق أسود. وينتقد التحليل السلوكي غالبا بسبب تردده المفرط في الذهاب إلى أبعد مما هو ملاحظ على نحو مباشر وبسبب البحث الكثير في القابلية للقياس وليس بسبب أهميتها أو ما تثيره من اهتمام وكذلك لادعاءاتها الساذجة أحيانا بحرية القيمة أي الحياد المعياري(Normative Neutrality). والسلوكية بمعنى (Behaviorism) تتعلق بالأفكار التي نادى بها العلماء السلوكيون الذين اهتموا فقط بملاحظة السلوك كسمة للعمل العلمي والذين يرفضون ما يعتبرونه بالأفكار الميتافيزيقية للسلوكية.لمزيد من التفاصيل عن السلوكية في علم النفس انظر:

- Watson.John.Broadus ,Behaviorism (united Americain State , Transaction Publishers, 1997)pp.3-18.

-William M. Baum, Understanding behaviorism: science, behavior, and culture Behavior analysis and society series(UAS: Wiley-Blackwell, 1994).pp.19-28.

- B. F. Skinner, Science and Human Behavior (New York: The Free Press, 1953).pp.1-16.

الافتراضات وفق مبادئ وقواعد محددة وتقاليد وأسس البحث الامبريقي الحديث وتستهدف السلوكية جعل الدراسة السياسية أكثر علمية.[1]

ويعرفها البعض على أنها استخدام الأرقام والتكميم المخل، أو التكميم غير الإنساني للعلوم السياسية حيث يمكن فقط التحويل الكمي إلى الأبعاد الأكثر فجاجة في الظاهرة السياسية[2]. وفي نفس السياق، رآها البعض– في الفترة التي ظهرت– على أنها وحدة جديدة لتحليل، ومنهج وتقنيات جديدة، ومعلومات جديدة، واستعمال للتقنيات الإحصاء بشكل كبير، اتجه الباحثون لتسمية هذه الحركة بالسلوكية السياسية[3]، أحدثت تغيرا جذريا في التحليل السياسي المعاصر من حيث المادة والمنهج وأدوات التحليل إلى الحد الذي اعتبرها المختصين ثورة في مجال السياسة، وهي تمثل الاقتراب الخامس في تاريخ تطور علم السياسة[4]. كما تعرف السلوكية على أنها البحث المنظم عن تعميمات أو قوانين عامة عن طريق صياغة النظريات التجريبية والتحليل التقني وإثباتها من أجل تحقيق ذلك الغرض، لذا فان هذا المذهب يرتكز على قاعدتين متلازمتين هما صياغة المفاهيم والفرضيات بطريقة منظمة وما يسمى بطرق البحث الامبريقي[5].

الاقتراب السلوكي يتضمن مجموعة من الأبعاد أهمها أربعة:[6]

–التركيز عند وضع المنهجية على القياس الكمي والتحليل الإحصائي لمجموعة البيانات.

–التركيز بقوة على علم النفس السياسي والثقافة السياسية.

---

[1] محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي،ط4 (الجزائر: دار هومة2002) ص252.

[2] S.T.Akindeland and Adebo. « A Revistational Assessment of The rise of Behavioral Approch in Political Science » J. Soc. Sci., 10(1) (2005),pp, 61-64

[3] Evron M. Kirkpatrick, « The Impact of The Behavioral Approach on Tradition Political Science »,in : Austin Ranney, Behavioral Study of politics(united Americain State : University of illinois Press.Urbana.1962). p.10.

[4] عرفت العلوم السياسية خمسة اقترابات وهي علة التوالي : الاقتراب التاريخي، الاقتراب المؤسساتي ، الاقتراب التحليلي،الاقتراب الوصفي ، انظر:

Evron M. Kirkpatrick,Op.,cit..pp.2-10.

[5] احمد بدر،"الثورة السلوكية في العلوم السياسية" في: مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الثاني،(ديسمبر،1975)، ص،37.

[6] ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، ط1،(بيروت: دار الكتاب العربي،1985) ، ص ص، 40–41. اخذ عن:

-David Easton, « The Current Meaning of Behavioralism » in : James C. Charlesworth (ed),Contemporary Poltical Analysis(New York :Free Press,1976) pp.16-17.

-التأكيد بأن جميع الأفعال تنطوي على خيارات سياسية محددة باتخاذ القرار.

-استغلال واسع للمفاهيم وحقائق مستمدة من العلوم الاجتماعية.

الأسس النظرية للاقتراب السلوكي:

حدد "ديفيد أستون" منطلقات ومبادئ الحركة السلوكية في علم السياسة فيما يلي:[1]

1- مظاهر التماثل، وأوجه للانتظام يحملها السلوك السياسي، هذه المظاهر يمكن التعبير عنها في شكل تعميمات أو نظريات، ذات قيمة تفسيرية وتنبأية.

2-إمكانية اختبار صحة التعميمات، وصحة النظرية.

3- استخدام الأدوات الفنية وتقنيات البحث ووسائل الحصول على البيانات وتجميعها وتفسيرها.

4- استخدام الأسلوب الكمي.

5- الفصل والتمييز بين الافتراضات المرتبطة بالتقييم الأخلاقي، وتلك المرتبطة بالتفسير الامبريقي.

6- إضفاء طابع نظامي على البحث، وتعني النظامية أن النظرية والبحث ينظر إليهما كأجزاء متماسكة لجسد مترابط، منطقيا، ومنظم ومرتب للمعرفة.

7- الاهتمام العلمي المجرد بالبحث في مفهوم السلوك وتفسيره قبل الاتجاه إلى استخدام المعرفة العلمية من اجل التعامل مع مشكلات المجتمع.

8- التكامل بين البحث السياسي والبحوث في مختلف فروع العلوم الاجتماعية الأخرى لأنها تعالج الموقف الإنساني ككل. فالنظري السلوكية حسب "استون" نظرية تحليلية، عامة وليس خاصة وتفسيرية وليست معيارية.[2]

[1] ناصف يوسف حتي . المرجع السابق، ص،41.

[2] ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، ط1،(بيروت: دار الكتاب العربي،1985) ، ص .41.

المرحلة الأولى: (ما قبل الحرب العالمية الثانية) يقصد بها المرحلة الكلاسيكية من تاريخ المدرسة السلوكية،[1] التي حاولت الاستفادة من المدرسة الوضعية المنطقية التي سعت إلى تطبيق مبادئها في الواقع العملي،[2] متخذة من مبادئ المنهج السلوكي قانونا منهجي للعلوم الاجتماعية بصفة عامة في كتابات منها:

– "لورنس لويل"Lorence Lowell كتب عدة مقالات عن الحكومة عام 1889 مؤكدا على أهمية وظائف الحكومة، دعيا إلى ضرورة فهم القوى الفاعلة والكامنة وراء الأشكال السياسية.[3]

– "ارث بنتلي" Arther Bently كتب « The Process Of Government » دار الكتاب حول الحكم من حيث هو نشاط فعلي، فالحكومة عنده هي مجرد نشاط.[4]

– "جراهام ولس" Grahm Wallas كتب عام 1908 « Human Nature in Politics » أوضح من خلاله ضرورة الاهتمام بالأسس السوسيوسيكولوجية للسلوك السياسي، كما أبدى اهتماما كبيرا بدراسة الظاهرة السياسية في ضوء فهم القوى السيكولوجية، اهتم بدور العوامل غير الرشيدة في السياسة، كما رفض النزعة الجزئية لعلماء السياسة الذين يهملون الأوجه المتعددة للطبيعة البشرية وأثارها في الاتجاهات السياسة.[5]

---

[1] نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2002)، ص،245.

[2] محمد شلبي،المرجع السابق، ص،125.

[3] Verma S.P.,Modern Politique theory(New Delhi : Vikas Publishing,1975).p.42

[4] ربط "بنتلي" لفظة (Process) بالحكم ، ودار مؤلفه في مجمله حول الحكم من حيث هو نشاط ، فالحكومة عنده هي في حقيقتها مجرد نشاط فعلي، وهي دائما كذلك رغم مايلحق بأشكالها من تغير، وهذا النشاط مضمونه أفعال يمارسها البعض مع البعض، وهو وحدة الدراسات السياسية العلمي، وهذا النشاط يتحرك كغيره من الأفعال في عالم الواقع بعامل قانون الفعل ورد الفعل، وليس بعامل المؤسسة الدستورية وحده، فالحياة السياسية هي ليست مؤسسات الدولة بل نشاطات سياسي، ومؤسسات الدولة نشاط من الأنشطة. والدستور هو مجموعة من قواعد وأحكام ولكنه نشاطات الجماعات ذات المصالح التي تضع هذا الدستور وتطبقه وتغيره.من هنا فمادة الدراسات السياسية كما يتصورها "بنتلي" هي النشاطات الفعلية ، ولهذا انتقد بشدة علم السياسة التقليدي. "بتلي" استخدم مفهوم(Process) الذي أصبح منذ ذلك الوقت متضمنا في علم السياسة السلوكي، كما ذهب إلى انه من المستحيل الوصول إلى المعالجة العلمية للمادة التي تقبل القياس بأ ي شكل .... لمزيد من التفاصيل انظر:

- Arthur .F.Benttley,The Process of Goverment :A Study of Social Pressures(United States of America :Library of congress,1995)

[5] لمزيد من التفاصيل انظر:

- "لورنس لويل" Lawrence Lowel أشار إلى أهمية البحث عن القوى الفاعلة الكامنة وراء أشكال الحكومات في كتابه « Public Opinion and Popular Government » سنة 1913.[1]

- جون واطسون" J.Watson نشر مقاله" علم النفس كما يراه السلوكي" عام 1913، ومعه ولدت أولى مراحل الحركة السلوكية، وبدأت تحل النظرة السلوكية كنموذج معرفي في علم النفس محل النماذج السابقة، أجرى تجارب واسعة ، وخلص إلى أن السلوك هو البعد الوحيد القابل للمراقبة من الخارج. وقد حدد "واطسون" هدفين للسلوكية هما التنبؤ بالنشاط الإنساني، وصياغة قوانين ومبادئي يستطيع بواسطتها المجتمع المنظم ضبط تصرفات الإنسان ووصف سلوكه.[2]

كانت الحرب العلمية الأولى دافع مباشر لجلب اهتمام الباحثين الامريكين بالظواهر السياسية التي ميزت أوربا، خاصة مع ظهور مدرسة شيكاغو ودعوة "شارلز ماريام" في مقالته عام 1921 في المجلة الأمريكية لعلم السياسة إلى إعطاء المزيد من الاهتمام للمناهج المستخدمة في علم الاجتماع وعلم النفس والبيولوجيا، والجغرافيا، والإحصاء، والاستفادة منها في علم السياسة.[3] وفي عام 1924 أصبح "ماريام" مهتما بإنشاء ما سماه بعلم النفس السياسي بعد أن ظهر مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية (SSRAC) التابع للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية سنة[4]. واصل تشارلز ماريام أعماله فصدر له كتاب بعنوان" جوانب جديدة

- Grham Wallas,Human Nature in Politics(united state of America : Babylon Dreams, 1908)

[1] نصر محمد عارف، المرجع السابق ، ص،245.

[2] ناصف يوسف حتي، المرجع السابق ، ص178.

[3] لمزيد من التفاصيل انظر:

-Charles.E.Marriam « The Present State of The Study of Politics », in American Political Science Review,Vol.15(1921). p p.173-185.

-Charles.E.Marriam « Round Table1, Psychologe and Politique Science », in American Political Science Review,Vol.18(1924). p p.122-122.

[4] مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية (Social Science Research Council) تأسس عام 1923، بدعوة من "شارل ماريام"، من قبل الجمعية الأمريكية للعلوم السياسة(APSA) بمشاركة ممثلون من الجمعية الأمريكية للاقتصاد، والتجمع الأمريكي لعلم الاجتماع، والجمعية الأمريكية للإحصاء، وعلماء من انتروبلوجيا والتاريخ وعلم النفس، وكان "شلرل ماريام"

في دراسة السياسة" سنة 1925، الكتاب يتضمن دعوة إلى إضفاء نظـــرة ســـيكولوجية فـــي دراسة وتحليل الواقع السياسي، وذلك باستخدام أدوات جديدة في التحليل السياسي وخاصـــة الإحصاء كأداة هامة للدراسات الامبريقية التي انتشرت في الولايات في هذه الفترة وركـــزت الدراسة على دراسة الحكم كعملية، دافع الكتاب بقوة عن معظم الأهداف الخاصة بالسلوكية، كما ركز على أهمية القياس الكمي، وعالج العلاقة بين السياسة وعلـــم الـــنفس داعيـــا إلـــى الاستفادة من علم النفس في دراسة الفعل السياسي.[1]

المرحلة الثانية: (تبدأ من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى بداية الخمسينيات) يرجع السبب الرئيسي في ظهور الاقتراب السلوكي إلى مجموعة من العوامل:[2]

1 -تنامي اهتمام "تشارلز ماريام" بالاقتراب السلوكي وأهمية كتابات رواد الثورة السلوكية أمثال "هارولد لازويل" و"ديفيد ترومان"و"هربرت سيمون"و"جابريال الموند".

2 –التحاق مجموعة من علماء السياسة الاوربين خاصة الالمانين بالولايات المتحدة الأمريكية، واحتلالهم لمواقع قيادية في أقسام علم الاجتماع والسياسة، وإصرارهم على الصلة بين النظريات النفسية والاجتماعية والسياسية، من أمثال"دي توكفيل"و"برايس" و"بروغان".

3 – عجز المناهج التقليدية عن تفسير كثيرا من الظواهر السياسية التي عرفها العالم مع عدم القدرة على التنبؤ في هذه الفترة.

أول من ترأس المجلس، اعتبر المجلس بمثابة هيئة فوق الجامعات تقوم بالتنسيق بينها لتطوير البحث العلمي، لعب المجلس الدور المحوري في صياغة وتشكيل العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة والعالم خلال النصف الأول التالي لإنشائه، ساعد على استمرارية في البحث بعدما امن احتياجاته المالية من خلال تمويل أشخاص وشركات ، منهم "بندلتون هيونج"، الذي كان يعمل مديرا تنفيذيا لعدة شركات اقتصادية. بعد الحرب العالمية الثانية أصبح المجلس مطالبا بالعديد من الأبحاث الاجتماعية، فكثف الدراسات عبر الحقلية ودراسة المناطق. وفي عام 1947 أنشأ المجلس عدة لجان داخلية، منها لجنة السلوك السياسي، وكان من أبرز المشاركين فبها "ديفيد ترومان.

[1] ناصف يوسف حتي، المرجع السابق ، ص179.

[2] Robert Dahl. « The Behavioral Approch in Political Science :Epith for Monument To a Successful Protest » in The Americian Political Science Review.Vol.55,n°,4,(Dec,1961). pp.763-765.

4 –إنشاء مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية (SSRC) ولجنة السلوك السياسي (CPB)المختصة في دراسة سلوك الأفراد.

5 –تزايد الاهتمام بالدراسات المسحية، وتطبيقها على الظواهر السياسية.تبرز في المراحل الأولى أعمال (Tingsten) وجامعة مشيغيان.

6 –تدعيم المؤسسات والشركات للبحوث العلمية المهتمة بهذا النوع من البحوث، مثل "كارينجي" و"روكفلر" و"فورد".[1]

في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية قدم "هارولد لازويل" دراسات أكد فيها حاجة العلوم السياسية إلى الاقتراب السلوكي. وأشار "ترومان" إلى التغير في طبيعة السياسة العالمية وتفكك النظم الاستعمارية التي أدت إلى ظهور دول حديثة العهد بالاستقلال كظواهر سياسية جديدة تستدعي البحث والدراسة.[2]

كما ظهر مجموعة من العلماء ذوي الاتجاه الكمي الذين استرعت مفاهيم العلوم الاجتماعية انتباههم فانظموا إلى جامعة شيكاغو الأمريكية بهدف تامين تمويل حكومي لأبحاثهم ذات الاتجاه الاجتماعي، لقد انطلقت دراسات أولئك الباحثين من فرضية أن دراسة الظاهرة السياسية يجب أن تصبح محررة من تأثير القيم الاجتماعية وذلك لارتباطها بتحليل مفاهيم القوة والتعدد والتأثير.[3]

صدر عن لجنة السلوك السياسي التي تأسست عام 1949 سلسلة من الدراسات التطبيقية التي كانت تهدف إلى تشجيع الدراسات السياسية ذات الاتجاه أو المنهج السلوكي، بعدما حدد أهدافها، أولا اعتبار العملية وحدة للتحليل الأساسية، واتخاذ من المقارنة منهج

[1] يشير "روبرت دال" إلى عوامل أخرى ساهمت في تفعيل الاقتراب السلوكي في علم السياسة وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، والمتمثلة في المذهب البرجملتي الذي تتلخص معظم دعاويه بضرورة الاهتمام بالنتائج بدلا من التركيز على منطقية الأفكار. و(Factmindedness) ، والثقة في العلم وغيرها....انظر
Robert Dahl, Op cit,p.765

[2] نصر محمد عارف، المرجع السابق،ص.248.

[3] Robert Dahl, Op cit,p.766.

للبحث[1]. في الوقت نفسه ظهرت مجموعة من المؤلفات شكلت نقلة واضحة في هذا الاتجاه منها:

-"هيربرت سايمون" Herbert Simon عالج السلوك الإداري.[2]

-"هانز مورقانتو" Hans Morgenthau في كتابه في مجال العلاقات الدولية عن الرجل العلمي في مواجهة سياسة القوة. ركز فيه على التفاعل بين السياسات العلمية مرجعا نتائجها إلى تأثير التفكير الأمريكي على العلاقات الدولية والسياسة الخارجية.

-سي.هيرمان في "محكمة روزفلت"و أو.كي عن سياسات الجنوب في الولاية والدولة، تبنيا المنهج السلوكي كطريقة بحث.

-نشرة إخبار وتعليقات التي تشكل جزءا من مجلة العلوم السياسية بنشر فقرات عن المساعدات المالية التي قدمت لبرامج سياسية ذات منهج سلوكي.

المرحلة الثالثة: (بدأت من 1950 إلى منتصف الخمسينيات) وتسمى هذه المرحلة بمرحلة الاختلاف العظيم أو الفترة الحرجة لبزوغ للاقتراب السلوكي. فقبل هذه الفترة كان المذهب السلوكي لا يعدو إلا أن يكون ميولا ولكن منذ ذلك الوقت أصبح الاتجاه السلوكي أشبه ما يكون بالعاصفة التي تهدد كيان العلم. فلقد صدر خلال تلك الفترة كتابان مهمان هما كتاب"لازويل" و"كابلن" عن (البيروقراطية في النظام الديمقراطي) والأخر كتاب "سايمون" عن (الإدارة العامة). فبينما كان الكتاب الأول هو دراسة للسلوك السياسي استخدم المذهب السلوكي منهجا للبحث، يمثل الثاني دراسة واقعية ووصف سلوكي للعملية الإدارية ومنهما بدأت الدعوة للتركيز على الدراسات السلوكية في العلم.[3]

[1] نصر محمد عارف، المرجع السابق، ص،249.

[2] لمزيد من التفاصيل انظر:

Herbert A.Simon,AdministrativeBehavioral,4edit(United State of American :The free Press,2000)

[3] لمزيد من التفاصيل عن هذه المرحلة انظر:

-John S. Dryzek, « Revolutions Without Enemies: Key Transformations in Political Science » in : American Political Science Review ,Vol. 100, No. 4(November 2006) ,pp,489-490.

المرحلة الرابعة: (امتدت من منتصف الخمسينيات حتى الوقت الحاضر) تميزت المرحلة بظهور مجموعة من الكتب اتخذت من المنهج السلوكي طريقة للبحث العلمي في علم السياسة. منها كتابات "جابريال الموند" و"كارل دويتش" و"روبرت ايكر" في النظرية السياسية. و"جلندون" و"كامبل" و"هوفت دول" و"واكي" في الحكومات المقارنة، وكتابات "كابلان" في العلاقات الدولية .

2.علاقة السلوك السياسي والتوجهات السياسية:

تعريف السلوك السياسي (الانتخابي)

إذا كانت السوسيولوجيا السياسية قد أولت أهمية كبيرة لمفهوم السلوك، فإن السوسيولوجيا العامة قد أظهرت تحفظها تجاه هذا المفهوم، وذلك لكونها كانت تتوفر، منذ بداية تأسيس هذا الحقل العلمي مع "ماكس فيبر"، على مفهوم آخر أكثر غنى وأكثر إجرائية، ويتمثل في مقولة "الفعل" على الرغم من أن هذا الأخير أقل تحديداً من مفهوم السلوك، إلا أنه أكثر شمولية منه، والاستعمالات النظرية لمقولة الفعل الاجتماعي تجعل من السلوك جزءاً أساسيا من الفعل لكون هذا الأخير هو "نشاط إنساني يتشكل تبعاً لمنظومة من السلوكات المستلهمة من محفزات معينة وموجهة لتحقيق أهداف معينة، وهذا النشاط يمكن أن يكون ناتجا عن فرد أو مجموعة أو عن كلية النظام الاجتماعي"،[1] إلا أن الإشكال الأساسي هنا هو متى يتحول هذا السلوك الاجتماعي إلى سلوك سياسي؟

يتفق المختصون على أن السلوك السياسي هو نمط مهم من أنماط السلوك الاجتماعي ويخضع إلى نفس الشروط والمواصفات والأحكام والقوانين التي يخضع لها السلوك الاجتماعي. كما يعرف السلوك السياسي بأنه ميدان علم السياسة ويعنى بتلك الجوانب من السلوك الإنساني التي تحدث ضمن إطار سياسي ما ومركز اهتمامه الشخص- بوصفه ناخبا

[1] Guy Rocher Introduction à la Sociologie Général .L'Action Social(France :HMH ,Ltée,1968), p.13-35.

أو قائدا أو ثوريا أو عضوا حزبيا وليس المجموعة أو النظام السياسي أو المؤسسة أو الهيكل.[1]

وتستعمل الفلسفة والعلوم الاجتماعية مصطلح السلوك ليصف على نحو دقيق ذلك الجانب من النشاط الذي يمكن ملاحظته ولا يشمل ميول الأفراد المعنيين وحالاتهم الداخلية،[2] وبهذا يعد السلوك مجرد من عقائد الفرد ونواياه. غير أن دراسات السلوك السياسي تعني على نحو مركزي غالبا التنشئة الاجتماعية السياسية والثقافية والعقائد والمواقف والآراء فضلا عن العلاقات بين الأفراد والمجموعات وقيود النظام على فرص الفرد في العمل وطرق الاتصال السياسي التي يستعملها الأفراد.[3] ويعني السلوك السياسي الاهتمام الأولي بالبحث في سلوك الفرد السياسي مع السماح لمجموعة واسعة من المفاهيم والأساليب بالتأثير في مثل هذه المسائل.[4]

السلوك السياسي سلوك إنساني طبيعي، له مجاله المحدد ويتأثر بالسلوكيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية والدينية، وهو ليس حكرا على السياسي الذي يمارس السياسة، بل هو سلوك يقوم به كل فرد من أفراد المجتمع.[5]

السلوك السياسي هو تلك الأفعال المميزة للأفراد والتي تتعلق بجانب مهم ومثير للجدل من جوانب حياة المجتمع وهو السياسة. فهو يشمل ميل الأفراد في الانتخاب على مرشح دون أخر في الانتخابات العام، والاندفاع للخروج إلى الشوارع والتظاهر ضد أي قرار حكومي لا يخدم المتظاهرين، أو تأييد قضية معينة تهم المجتمع، في النهاية السلوك السياسي هو إشباع لحاجات الأفراد المختلفة.[6]

السلوك السياسي هو ذلك النشاط والفاعلية التي يمارسها فرد أو مجموعة أفراد يشغلون أدوار سياسية معينة يستطيعون من خلالها تنظيم الحياة السياسية في المجتمع وتحديد

[1] جوفر روبرت والستار ادوارد، المعجم الحديث للتحليل السياسي، ترجمة، سمير عبد الرحيم الجلبي، ط1(بيروت:الدار العربية للموسوعات ،1999) ، ص.322.

[2] عبد الخالق عبد الله، "هل انتهى علم السياسة حقا؟"، في: مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 27، ع 3 (1999)، ص،28.

[3] جوفر روبرت والستار ادوارد، المرجع السابق،ص.322.

[4] Evron M. Kirkpatrick,Op cit.p,08.

[5] Alain Lancelot,Op cit.,p.370.

[6] Alain Lancelot et Dominique Memmi, « Participation et comportement Politique », in :M.Grawitz et J.leca(dir), Op cit.,p313.

مراكز القوى فيه وتنظيم العلاقات السياسية بين القيادة والجماهير.[1] ويشترط في السلوك السياسي تواجد المتغيرات التالية:[2]

-وجود دور أو أدوار اجتماعية يمكن من خلالها اتخاذ القرارات السياسية.

-وجود علاقة اجتماعية بين الأدوار التي تتخذ القرار السياسي والأدوار التي تنفذه.

-وجود مجموعة قوانين مدونة أو غير مدونة تحدد كيفية الوصول إلى القرار السياسي وكيفية تنفيذه ومدى علاقته بحاجات وطموحات المجتمع الكبير.

-شمولية وشرعية وعقلانية القرار السياسي الذي يتخذه المشرع السياسي أو القيادة السياسية.

السلوك السياسي ليس فقط الفعل السياسي المباشر أو غير المباشر وإنما أيضا الدوافع والمواقف التي تساهم في بناء التماثل والمطالب والرغبات السياسية وكذلك العقائد والأهداف. لذا يعتبر "جان رانجر" السلوك كل تصرفات الفرد تجاه المجتمع السياسي الذي يعيش فهولا يمكن حصر أشكاله، فخطاب النائب البرلماني سلوك سياسي والنشاط الحزبي داخل الحزب هو أيضا سلوك سياسي، ومجمل السلوك السياسي مرتبط وملتحم بمؤسسة لها قواعدها وقيمها والتي تسمى بالثقافة السياسية.[3]

"السلوك السياسي للفرد هو الجوهر الاختباري الأساسي للوسائل المسلكية السياسية"،[4] وفقا لهذا التصور فالسلوك يستند إلى صيغة ثلاثية وهي محرضات وكيانات واستجابات. وتم إضافة الكيانات تأكيدا لاختلاف استجابة الكائن الإنساني للمحرض باختلاف وضع المتعرض للمحرض.

[1] Trevor Munroe, An introduction to Politics: lectures for first-year students,2° edi (Jamaica:Canoe Press,2002).p.3.

[2] Russell J. Dalton, Hans-Dieter Klingemann, Oxford handbook of political behavior(united States Americain State :Oxford University Press, 2007) , pp.293-294.

[3] Abdual Karim Bangura, Political behavior(united States Americain :University Press of America, 1996) pp.18.

[4] هانرو يولاو، فن السلوك السياسي، ترجمة: لجنة من الأساتذة الجامعين(بيروت:دار الافاق، د.ت.)، ص.9.

يرى "دالتون راسل" Dalton Russell أن "السلوك السياسي يعنى تصرفات الفرد اتجاه المجتمع السياسي الذي يعيش فيه وأشكاله متعددة ... وعمل السلوك السياسي مرتبط بمؤسسة لها قواعدها وقيمها التي ترتبط بالثقافة السياسية."[1]

فالسلوك الانتخابي هو التعبير الحقيقي لسلوك السياسي في صفته الفردية وهو تمثيل حي للمشاركة السياسية يتوفر على صفة جماعية، لأنه سلوك جماعي إحصائي حيث يمكن للمرء من خلال تحليله أن يتعرف على أسس الناخبين لمختلف الأحزاب وانتشار هذه الأحزاب داخل هذه المجموعات الإحصائية المختلفة، ومن خلاله يمكن أن نفهم الصراع القائم بين هذه المجموعات ودوافعها في هذه المشاركة.[2]

تميزت العلاقة بين السلوك والاتجاه بالتعقيد وعدم الوضوح، وهذا ما أكدته الأبحاث العلمية على مر عقدين من الزمن. وجاءت دراسة الاتجاهات بعد فشل المدرسة السلوكية في التنبؤ بالسلوك انطلاقا من المحيط أو المثير،[3] إذ يمكن تمييز ثلاث مراحل بارزة في هذا المجال.[4]

الجيل الأول من الدراسات: كان الهدف من هذه الدراسات هو البحث عن إمكانية التنبؤ بالسلوك من خلال معرفة الاتجاهات. فحسب تعريف "ألبرت" للسلوك على أنه "تعبير عن الاتجاه أو بمعنى أخر فان الاتجاه هو الذي يحدد السلوك.[5] "قام هذا الأخير بمجموعة من الدراسات الميدانية. وفي سنة 1969 توصل" ويكر" Wicker إلى أنه من المستبعد أن تكون هناك علاقة بين الاتجاهات و السلوكات، داعيا إلى التخلي عن الاتجاه كمحدد للسلوك،[6] وأهم وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسات هو استحالة معرفة السلوك بمجرد معرفة اتجاه واحد.[7]

[1] Dalton Russell J., «Citizen Attitudes and Political Behaviour » in: comparative political studies, vol.33, n°5-6, (2000), p.936.
[2] Alain Lancelot.,Op cit.p.368
[3] محمد مسلم ،المرجع السابق، ص69.
[4] Fabienne Michelik, « La relation attitude-Comportement »,in : Éthique et économique/Ethics and Economics, 6 (1), 2008.p.1.
[5] Gordon W.Allport, Op .cit, p 5.
[6] Fabienne Michelik, Op cit,p5.
[7] محمد مسلم ،المرجع السابق، ص.70.

إن السلوك قد يكون مكونا من عدة أفعال، وعلى اثر ذلك ينبغي إيجاد مؤشر سلوكي مكون من عدة عناصر للتمكن من تقويم معامل الارتباط بين الاتجاه والسلوك. يظهر الاتجاه على أنه نتاج التفاعل بين الفرد والوسط المحيط به.[1]

الجيل الثاني من الدراسات: يظهر الاتجاه على أنه عنصر ثابت نسبيا لشخصية كل فرد، ولكنه في ذات الوقت عنصر مكتسب وقابل للتأثر بجملة من المتغيرات المتعلقة بالمحيط الثقافي – الاجتماعي. تؤكد دراسة "فيشتاين" الذي انطلق في البحث عن العلاقة بين الاتجاه والسلوك من التعريف الذي يقول فيه، أن الاتجاه هو بمثابة متغير وسيط ضمني، وعلى العموم يبدو الاتجاه كإجابة تقويمية وسيطة، انه يعتبر الاتجاه ليس إلا موقف فرد على بعد ذي قطبين، تقويمي وعاطفي، له ارتباط بشيء معين، ويرى أن هذه الاستجابة التقويمية تعطي الاستعداد للفرد أو تؤهله إلى القيام ببعض السلوكات، وهنا لا يعطي الفرد استجابة نوعية أو خاصة به إلا من خلال درجة تعزيز هذه الاستجابة.وهو الأمر الذي يفسر كيف أن شخصين موجودين أمام نفس الوضعية سيتصرفان بكيفية مختلفة.[2]

إن نظرية "فيشتاين" توضح أن العلاقة بين المثيرات والاستجابات تناسب المعتقدات وتشكل بذلك المركز، إن المعتقد في نظريته يعرف على أنه احتمال أن شيئا ما يملك خصوصية. هذه الخصوصية تمثل بالنسبة للفرد قيمة، يجعل في النهاية الاتجاه مجموع نتاج المعتقدات بواسطة قيم كل خصوصية.[3]

يتعرض "Ajzen" إلى العلاقة بين الاتجاه والسلوك من خلال نظرية (الفعل المبرمج). فهي عملية تنطوي على عاملين مهمين أولا الاعتقاد في وجود عوامل مراقبة. وثانيا قوة ذاتية.

[1] Fabienne Michelik, Op cit,p5.
[2] Icek Ajzen,Martin Fishbein , « The influence of Attitude of Behavior »,in : Dolores Albarracín , Blair T. Johnson ,Mark P. Zanna, The handbook of attitudes(United states American : Lawrence Elabum Associates,2005),p p173-178.
[3] Fabienne Michelik, Op cit,p5

أما المراقبة السلوكية فيقصد بها إدراك السهولة أو الصعوبة في القيام بسلوك ما، فهذه المراقبة تعكس التجربة الماضية وكذلك العوائق التي قد تعترض القيام بهذا السلوك.

ذهب بعد ذلك الباحث إلى الربط بين العوامل مثل الاعتقاد، والقوة الذاتية والسلوك:[1]

1. حيث إن المعايير الشخصية هي الضغط الاجتماعي كما يدركه الأفراد للقيام بالسلوك.
2. إن هذه المعايير الذاتية تتحكم فيها بعض العوامل منها المعتقدات المعيارية ودوافع الامتثال.
3. إن المعتقدات الذاتية هي معتقدات الفرد في أراء الآخرين كأفراد أو كجماعة مرجعية حول السلوك المنتظر.
4. دوافع الامتثال هي رغبة الفرد في إتباع أم عدم إتباع المثيرات الناتجة عن الأفراد أو الجماعات المرجعية.

للاتجاه علاقة وطيدة بالسلوك، مع تفاعل كثير من المعطيات والمتغيرات تتلخص في المحيط والثقافة والقيم، والضغوط وغيرها.

الجيل الثالث من الدراسات: ذهب هؤلاء إلى البحث في الاتجاهات التي تؤدي إلى سلوكات، بهدف دراسة خصائص الاتجاهات وأثرها في معرفة السلوك مستقبلا. كما اهتموا بالخصائص المعرفية التي تسبب السلوك، دون إغفال أهمية النية التي أصبحت تمثل المتغير الوسيط بين الاتجاه والسلوك. ويتحدد السلوك بأهمية وقوة الاتجاه، كما ينبغي أن يتميز هذا الأخير بالاستقرار حتى يمكن ملاحظته. أما قوة الاتجاه فتتحدد بالأبعاد التالية: صعوبة الاتجاه، شدة الاتجاه، اليقين في الاتجاه، أهمية الاتجاه، فائدة الاتجاه، التجربة

[1] Ajzen Icek, , « Attitudes, traits and actions: Dispositional prediction of behavior in personality and social psychology », in : Berkowitz L. (Ed.), Advances in Experimental Social Psychology, n°20,(San Diego, Academic Press. 1987),pp.1-55.
- Daniel Hrubesicek, Ajzen , « Predicting Hunting Intentions and Behavior: An Application of the Theory of Planned Behavior » in : Leisure Sciences, (2001),pp,165-177.

المباشرة(الخبرة)، المعرفة، سهولة الوصول إلى الموقف، اتساق بنيته، ومدى الرفض وليس الالتزام.[1]

شكل رقم (04): يوضح نظرية الفعل المبرمج عند "انجز"[2]

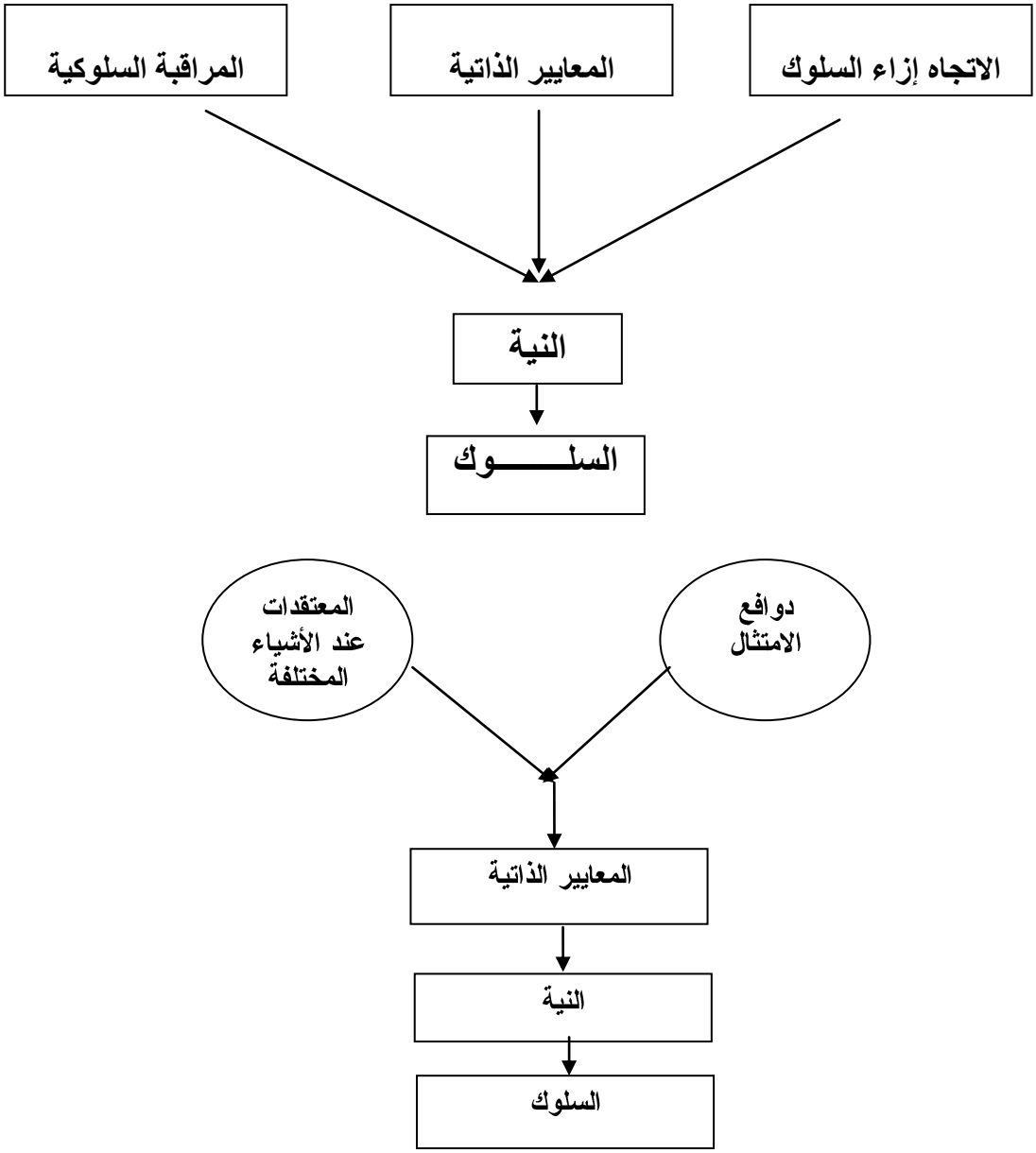

[1] Bassili John, « Response latency versus certainty as indexes of the strength of voting intentions in a CATI survey »,in: Public Opinion Quaterly, (1993), n° 57, p.54-61.

[2] محمد مسلم ،المرجع السابق، ص.71-72..

3.المدارس الكبرى الدارسة لسلوك الانتخابي.

يُفسّر السلوك الانتخابي من خلال العديد من المقاربات تنضوي تحت مجموعتين كبيرتين هما: التحليلات البيئية والتحليلات الإستراتيجية.[1]

التـــحليـــل البيـــئي: يهتم بالعلاقة بين سلوك الناخب وخصائص بيئته الاجتماعية، وتوضيح التلازمات بين المتغيرات الاجتماعية وأشكال السلوك الانتخابي.[2] إن التحليلات البيئية تشمل عموما ثلاث نماذج من المتغيرات هي كالتالي:

- المتغيرات الاجتماعية–السكانية: وهي الجنس والسن ومكان الإقامة.
- المتغيرات الاجتماعية–الاقتصادية: وتتجلى في الانتماء الاجتماعي المهني، ومستوى الدخل، وأحيانا امتلاك ذمة مالية.
- المتغيرات الاجتماعية–الثقافية: وأهمّها مستوى التعليم من جهة والانتماء الديني من جهة أخرى، فالمتغير الأول يقاس انطلاقا من الشهادات التي تم الحصول عليها الأمر الذي يدخل تفاوت بين الشرائح الأكبر سنا والأخرى الأقل سنا من بين السكان، ومن المسلم به أن مستوى الدراسات المرتفع يزيد من الميل الطبيعي للتصويت وللاهتمام بالسياسة[3] كما يعطي هذا التحليل أهمية للأبعاد النفسية البحثة للحياة السياسية، هذه الأبعاد لم يهملها مؤلفوا كتاب "الناخب الأمريكي" عندما درسوا أهمية التطابق الحزبي.[4]

---

[1] فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998) ص. 322.

[2] دشّن هذا التقليد كلّ من بول لازارسفيلد « Paul Lazarsfeld » وبيرلسون « Berelson »، تمثله بشكل خاص أعمال مركز أبحاث جامعة ميتشيغن التي تعدّ المرجع الكلاسيكي له. وقد ألهمت هذه الأعمال في فرنسا العديد من الدراسات الهامة التي قام بها لنسيلو « C.Lancelot » وباحثوا Cevipof الذين يعتمدون في أبحاثهم على تحقيقات بواسطة سبر الآراء، كما قدم كل من نونا ماير « Nonna Mayer » وباسكال بيرينو « Pascal Perrineau » "الصيغة الفرنسية لنموذج متشيغين" إذ استخلصا أنه "نموذج يمكن وصفه بالاجتماعي لأنه يجعل من الجماعات التي ينتمي إليها الأفراد العامل الحاسم في سلوكهم الانتخابي" ولمزيد من الاطلاع يمكن الرجوع إلى:

–Paul Lazarsfeld, Berelson, The people's choice :how the voter makes up his mind in a presidential compaign, 3rd edition (Columbia university press ,1967),p. 41.

–Mayer Nonna ,Pascal Perrineau, les comportements politiques, (Paris, A.Colin, 1992) p74

[3] فيليب برو، المرجع السابق، ص. 332.

[4] التطابق الحزبي كان واسع الانتشار حينه وموروثا في الغالب من الوسط العائلي ومزودا باستقرار قوي يعمل كمبدأ لانتقاء المعلومات الملائمة للناخب، ويسمح وجود آليات التطابق بفهم سبب مشاركة العديد من الناخبين الذين يعلنون أنهم قليلوا الاهتمام بالسياسة أو قليلوا الاطلاع عليها، فعلى الرغم من جهلهم للمضمون الدقيق للبرامج المقترحة، وعدم اهتمامهم واقعيا بقدرات الأحزاب أو القادة فإنهم يذهبون للاقتراع بحكم العادة والاقتناع والإخلاص والاختيار المقصود على حد

تعتبر الجغرافية الانتخابية إحدى الوسائل التي يمكن عن طريقها توضيح الاختلافات المكانية وتفسير المسببات والنتائج المكانية للعمليات السياسية، فالجغرافيا الانتخابية تحاول تفسير الاختلاف في الأنماط الانتخابية السائدة في مكان معين ودراسة وتحليل تغيرات السلوك الإنساني من مكان لأخر وأسباب هذا التغيير.[1] كما تهتم جغرافيا الانتخابات بدراسة العوامل الجغرافية المؤثرة في سلوك الناخبين وملاحظة ووصف وتحليل تصويت الناخبين ونتائج الانتخابات ورسم خرائط للتباين المكاني أوالإقليمي لمراكز القوى على ضوء تلك الانتخابات.[2]

ولدت جغرافيا الانتخابات في العقد الثاني من القرن العشرين في أحضان المدرسة الجغرافية الفرنسية على يد مؤسسها الأول "اندريه سيجفريد" الذي رسم لأول مرة نتائج الانتخابات على خرائط وقارن بينها وبين خرائط التوزيعات.[3] قام "سيغفريد" و"بريسكوت" و"رولان جونستن" و"تيلر" بتحديد ثلاثة موضوعات للتوجه الجغرافي في الدراسات الانتخابية:[4]

1 – **جغرافيا التصويت:** يتم التركيز هنا على تحليل نتائج الانتخابات إما لدورة انتخابية واحدة أو عدة دورات انتخابية، حيث يعتمد في تفسير تلك النتائج على الخارطة وهذا الأسلوب اعتمد عليه "سيجفريد"، غير أن هذه الطريقة تمثل أحد الأساليب المعتمدة في

سواء، وهذا التطابق مع حزب يلعب دور نوع من القانون السلوكي: فهو يؤثر في الطريقة التي يميز بها الناخب ما يهمه من أحداث الحملة الانتخابية، ويحثه على التصويت لصالح المرشح الأقرب من أسرته.

[1] جاسم محمد كرم «جغرافية الانتخابات تطورها ومنهجيتها:دراسة في الجغرافية السياسية»، في: مجلة العلوم الاجتماعية، م16، ع3(خريف1988) ، ص75.

[2] لمزيد من التعاريف للجغرافية الانتخابية، أنظر:

-J. Taylor .P ,M. Shelley .F ,John Johnston Ronald, Developments in electoral geography (united Americain State :Routledge.1990).

[3] Peter Taylor and Cohin flint, Politique Geography :World Economy,Nation State and Locaality,4edt(Prentic Hall.Harlow,2002) ,p 237.

[4] بيتر تيلور، كولن فلنث، الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي، الدولة القومية،المحليات، ترجمة: عبد السلام رضوان، اسحاق عبيد، (الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب،2002) ص80.

التحليل الجغرافي أو السياسي لتصويت، وقد تم تطوير هذا الأسلوب باعتماد المعدلات الإحصائية في تحليلها لنتائج الانتخابات[1].

2- **العوامل الجغرافية المؤثرة في الانتخابات، أو التأثيرات الجغرافية المؤثرة في الانتخابات أو التأثيرات الجغرافية في التصويت:** بالنسبة لبعض الجغرافيين لا تمثل المعلومات المستقاة من نتائج الاقتراع في الانتخابات على أساس الوحدات المساحية أي دلالات مكانية كافية للخروج برؤى واضحة للجغرافي الانتخابية، كما أن الأساليب الإحصائية تعد تبسيطا مخلا لقضية الجغرافيا الانتخابية، لذا استبدلت التحليلات الإحصائية التقليدية بنماذج تبرز صلة الموقع بالسياق الجغرافي الأكبر الذي تقع عملية الاقتراع في إطاره، ومعنى هذا أن ينزح منهج الجغرافيا الوصفية لتحل محله جغرافيا جديدة متطورة، يتضح أثرها في عملية الاقتراع، وهذا المنهج يتسق مع المدرسة السلوكية في علم الجغرافيا،[2] وهناك أربع عمليات أساسية تؤدي إلى التأثير في اتخاذ القرار وقت الاقتراع:[3]

1 -التصويت لمصلحة المرشح بحكم الصداقة أو الجيرة.

2 -تأثير الحملات الانتخابية: الدعاية الانتخابية وما تحققه من خلق توجهات بعينها لدى جمهور الناخبين، ويتوقف هذا على نوع الدعاية وحجمها.

3 -غلبة قضية بعينها على القضايا الأخرى في موقع انتخابي معين، حيث يؤثر بروز قضية معينة في أصوات الناخبين.

4 -التصويت من أجل الأشخاص والمرشحين أو من اجل القضايا الاجتماعية والأحداث السياسية التي تمر بها الدولة.[4]

---

[1] J.R.V.Perscott, « The Fonction and methods of Electoral-geography » in : Annals of the Association of American Geography.Vol,49.n°.3 ,(septemer ,1959),p.297.

[2] جاسم محمد كرم، المرجع السابق، ص.76.

[3] بيتر تيلور، كولن فلنث، المرجع السابق، ص،81-83.

[4] لمزيد من التفصيل انظر :

-Martin Ira Glassner, Politique Geography(Californie: J. Wiley, 1996)

5 عامل الجيرة أو الجوار الذي يمثل أهم المؤثرات الجغرافية في عملية الاقتراع.

3- **جغرافية التمثيل النيابي:** تمثل جغرافية التمثيل النيابي حقلا جديدا في الدول التي تتبع النظام التعددي في الانتخابات مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ففي هذا النظام يتم انتخاب المرشحين للهيئات البرلمانية، على أساس حصول المرشح على أغلبية الأصوات في دائرته الانتخابية، ويتفق هذا التوزع المكاني مع بعض تقنيات التحليلات المكانية المتطورة. ينصب اهتمام جغرافية التمثيل النيابي على قضية الأحياء الانتخابية، حيث تفرز الأحياء المختلفة نتائج مختلفة، حتى في ظل نمط واحد من الاقتراع، ويرجع هذا الاختلاف إلى الطريقة التي يتم بها التوزيع الجغرافي للدوائر الانتخابية، وأيضا إلى عدد الأصوات الحقيقة التي تشارك في الاقتراع.[1]

مناهج البحث في جغرافية الانتخابية: يجمع المختصين على وجود منهجين هما:

1-**المنهج المساحي** (Areal approach): وقد تبنته الجغرافية الفرنسية لمدة طويلة من الزمن حيث اعتمده لأول مرة سيجفر يد في دراسته للانتخابات في فرنسا عام 1913.[2] ويقوم هذا المنهج على تحليل نمط السلوك البشري وإظهار التباين المكاني للناخبين وعلاقاتهم بالمتغيرات الجغرافية كالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية،[3] كما يركز على دراسة الاختلافات المكانية في نتائج التصويت من خلال استخدام العلاقة المساحية مع الأخذ بنظر الاعتبار تحديد المتغيرات الجغرافية التي تساهم في صياغة المواقف السياسية والسلوك الانتخابي للسكان.[4] ويحتوي هذا المنهج على:[5]

---

[1] John Agnaw, « Mapping Politique:How Cantext couts in Electoral Geography»,in: political geography,Vol15,n°2(Feb,1996),pp133-135.

[2] جاسم محمد كرم، المرجع السابق،ص.80.

[3] R.P Woolstencroft, « Electoral Geography,Retrospect and Prospect » in :International Politique Science Review.Vo.l1,n° 4.1980, p543.

[4] جاسم محمد كرم، المرجع السابق،ص.81.

[5]Dikshit,Ramesh dutta,Political Geograph:Acontempory perspective(New Dehli:Tat McGraw Hill publishing co,1992)p, 240.

ا-**المنهج المساحي التركيبي:** يهدف هذا المنهج إلى فحص واختبار النموذج المكاني وتركيبة خيار التصويت كما توحي به الأرقام الإجمالية لنتائج الانتخابات والتي هي في أغالب الدول تتضمن معلومات عن حجم الناخبين في كل دائرة انتخابية وعدد المقترعيين الفعليين، وتتاح أيضا معلومات تخص الأصوات التي حصل عليها كل حزب أو مرشح وحجم الأغلبية من المرشحين الفائزين، وكذلك الأصوات الصحيحة والباطلة، وهكذا يتم تصنيف تلك البيانات بالاعتماد على الأساليب المستخدمة في الخرائط كالتضليل أو رسوم التوزيع النسبي، وبذلك تستطيع من خلال الخرائط تفسيير وشرح العملية الانتخابية معتمديين على هذا المنهج في تفسيير كل حزب أو فئة على ضوء المساحة التي تمثل فوزه على الخريطة.

ب-**المنهج المساحي الايكولوجي:** يسعى هذا المنهج إلى تحليل الأنماط المكانية لنتائج الانتخابات في ضوء الظروف البيئية (Ecological-Relation) أي في ضوء علاقاتها الايكولوجية،[1] ولقد افترض كل من "سيجفريد" و"كرهيل" وآخرون أن السكان يصوتون وفقا لما يرتأونه مناسبا لمصالحهم،[2] وذلك لان اختلاف الدوائر الانتخابية في تركيبه الاجتماعي والاقتصادي والطبقي والديني والقومي والجنسي هي العوامل الأساسية التي تؤخذ بعين الاعتبار في حساب المصالح، وعلى الباحث ضمن هذا المنهج أن يكشف خصائص الناخبين وتحليل شخصياتهم التي أثرت في عملية التصويت ومن ثم يتضح الصالح العام لهذا الحزب أو ذاك، ويدخل في هذا الخصوص التباين المكاني في الظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية والاثنية.[3] إن هذا المنهج يحاول أن يفسر السلوك الانتخابي من خلال دراسة العلاقة المتبادلة في البيئة الجغرافية على وجه التحديد، أي اعتماد المساحة جزء من المكان.تعرض المنهج المساحي لانتقادات من بعض الباحثين، إذ راء الباحثين انه غير قادر

[1] جاسم محمد كرم، المرجع السابق، ص81.

[2] Dikshit,Ramesh dutta,Op cit,p.242.

[3] Ibid, p.242.

على التكهن بالسلوك التصويتي للسكان من خلال دراسة تلك العلاقة المشار إليها سابقا. كما أن هذا المنهج يصعب استخدامه كمنهج جغرافي مميز وذلك لاستخدامه من قبل علماء السياسة.[1]

2-**المنهج المكاني** (Sptial approach): اشترط الباحثون من في هذا المنهج أن يركز على دراسة التأثيرات المكانية على سلوك الناخبين، انتقل التركيز من التحليل المساحي إلى التحليل المكاني ومن التركيز على الخصائص الموقعية إلى الاهتمام بالموقع النسبي والتفاعل المكاني،[2] تناول "كوكس" مشكلة تحديد العوامل المؤثرة في الاستجابة الانتخابية، فقد كان اهتمامه منصبا على توضيح دور عامل الجوار والانتشار المكاني للمؤثرات الانتخابية السياسية وأثر ذلك في اتخاذ الفرد لقرار تصويته.[3]

1 - مقاربة "سيجفريد" Siegfried

التحليلات البيئية تهتم بإقامة علاقة بين سلوك الناخب وخصائص بيئته الاجتماعية-كما سبق الذكر-فحسب هذه المدرسة التي يعد "سيغفريد" رائدها يتم البحث عن التفسير الانتخابي في مرحلة أولى على مستوى العوامل التشكيلة المتمثلة في طبيعة الأرض، أسلوب السكن، ونظام الملكية، لان الرقعة الجغرافية للمجتمع وطبيعتها تحدد وتقولب سلوكية الفرد.[4] ويمكن لتناسق هذه العوامل المختلفة بحسب الأقاليم، أن تشجع على وجود مناخ اجتماعي وسياسي من نمط قائم تقريبا على المساواة كما يمكن لتأثير الكنيسة أن يجد فيه وسط استقبال قابل للتأثر.[5] ويعتمد "سيغفريد" في مؤلفه المعروف (اللوحة السياسية لفرنسا الغربية في عهد

[1] Ibid,p.243.
[2] Ibid,p.247
[3] Ibid,pp..248-247.
[4] Dominique Chagnollaude,Science Politique :Élément de Sociologie Politique (Paris :Dalloz, 2004),p.160.
[5] Michel Bus,Element de Geographie Electoral(Paris: Université de Rouen,1998) ,p26-27.

الجمهورية الثالثة) على مسلمة أساسية، فإذا كان التصويت تعبير عن الرأي فهناك قاعدتان أساسيتين:[1]

-ضرورة الاستقرار الجغرافي للقياس على المدى الطويل.

-أولوية تفسير العوامل الاجتماعية.

لاحظ بأن الآراء تخضع لتوزيع جغرافي، وأن هناك مناخات سياسية مثلما هناك مناخات طبيعية. هذا ما جعله يقارن بين جداول نتائج الانتخابات والخرائط الطبيعية والبشرية والاقتصادية لينتهي في أولى أبحاثه المتأثرة بحتمية جغرافية جد تقليدية، إلى التمييز بين ما يدعوه هيئة انتخابية من (الغرانيت) وبين هيئة انتخابية من (الكلس)، ويقصد بالأولى الهيئة الانتخابية المتواجدة بمنطقة (البوكاج) (الغرانتية) التي تسمح بفضل حفظها الماء بإقامة ممتلكات واسعة حول الآبار المتعددة (بلاد الاحراج) التي تسيطر فيها الملكية الكبيرة المقرونة بالاستثمارات الصغيرة (مزارع) بقي تأثير الكاثوليكية ورجال الدين أقوى مما في مناطق أخرى، وهذه هي حصون التصويت اليميني. ويقصد بالثانية الهيئة الانتخابية المتواجدة بالسهول الكلسية التي تشجع، بسبب قلة الماء على إنشاء ضيعات صغيرة تتجمع في قرى.يعيش سكان من أصحاب الملكيات الصغيرة والوسط، ومن ذوي المزاج الأكثر ميلا للمساواة والمنفصلين طواعية عن المسحية، وهذه هي الحصون اليسارية.

فالمواقف السياسية تتشكل نتيجة لاختلاف البيئات الاجتماعية والاقتصادية. فمن النتائج النهائية لدراسة "سيغفريد" أن سكان المناطق ذو التربة الجرانيتية كانوا يصوتون للأحزاب اليمنية بينما كان سكان المناطق ذات التربة الطباشرية يؤيدون الجناح اليساري.[2]

[1] Olivier Ihl, Le vote,Op cit.,p118.
[2] Michel Bus,Op cit.,pp.26-27.

لذا تحليل "سيجفريد يركز على تكيفات الناخبين، وهي في هذه الحالة عبر الرقابة الاجتماعية التي يمارسها المالك الكبير والكاهن.[1]

"سيجفريد" أضاف النظام العقاري كعامل محدد للسلوك الانتخابي. يشير إلى أن النظام العقاري القائم على الممتلكات الصغيرة ينتج عنه تعلق بالاستقلال والمساواة، عكس النظام القائم على الممتلكات الواسعة التابعة للإقطاعيين الذي يميل إلى تشجيع الأحزاب المحافظة،[2] إذ يقول "أن تأثير النظام العقاري في تكوين الرأي السياسي حاسم تقريبا في كل الحالات أو على الأقل ذو قيمة بالغة دائما، ويظهر هذا التأثير من حيث كونه مؤسسا أو متسلطا أو قاضيا على الحرية المادية والروحية للناخب، ومن حيث خلقه لاستقلال طبقة اجتماعية أو تقوية تبعيتها بالنسبة للطبقة الأخرى."[3]

لكن من الصعب تعميم ملاحظة "سيجفريد"، الذي اضطر للاعتراف ببعض الحالات الاستثنائية. جعلته يلجا إلى عامل أخر هو العنصر البشري المتمثل في الطابع ألسلتي للسكان هناك حتى يمكنه من تبرير هذه الحالة الاستثنائية،[4] وحتى وان تزامنت فعلا الملكية الصغيرة والاتجاه السياسي اليساري أيام إجراء الدراسة من قبل "سيغفريد" على المنطقة السهلية بغرب فرنسا.إلا أن التطور التاريخي يكذب مثل هذه المسلمة لأنه لوحظ فعلا تطور يتجه نحوى إقامة نوع من التوازن بين اليسار واليمين هناك، بل إن الكثير من الدراسات التي أجريت في هذا الشأن تفند ما توصل إليه "سيجفريد".

عن أهمية العامل الديني يقول "سيجفريد" "هناك عاملا روحيا يبدو أساسا في الحياة السياسية بغرب فرنسا إلى درجة أن كل تحليل ناقصا ما لم يقم بتحديد مكانته ووزنه هو

[1] جان بيار كوت، جان يبار موني، جان بيار كوت، جان بيار كوت– جان بيار موني، من أجل علم اجتماع سياسي، ترجمة :محمد هناد(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1986)، ص162..

[2] Michel Bus,Op cit.,p28.

[3] André. Siegfried ,Tableau Politique de la France de L'ouest(Paris :A Colin,1913),pp.114-115..

[4] جان بيار كوت، جان يبار موني، المرجع السابق،ص.163.

العامل الديني." "سيجفريد" يقترح في دراسته لغرب فرنسا منطقة الارديش فرضية تقضي بان التدين الذي يتسم به السكان الكاثوليكيون يقترن باتجاه السياسي المحافظ[1].

2- مقاربة روكان:

يذهب "روكان" إلى أن تاريخ أوروبا الحديث قد شهد أربعة صراعات رئيسية نتجت عن الثورة القومية في فرنسا.والثورة الصناعية في انجلترا، فلقد تمخضت الثورة الفرنسية على الثقافة التي كانت مهيمنة على المجتمع الفرنسي قبل الثورة. وفي الوقت نفسه وقفت الكنيسة الفرنسية تعارض الجمهورية الفرنسية الوليدة. وأما الثورة الصناعية في انجلترا فقد تمخضت عن نشوب صراع بين المزارعين وأرباب الصناعة، ثم بين أصحاب رأس المال والعمالة فيما بعد كان كل صراع من هذه الصراعات حسبما يتوافق مع خلفيتها الثقافية والتاريخية[2]. ويخلص "روكان" إلى أن هذه الانقسامات الاجتماعية الباكرة في بلدان أوروبا تنعكس أصداؤها اليوم فيما نراه من تعددية في نظام الأحزاب السياسية. ويسمي (روكان) هذا نموذجا للتحالفات البديلة والمعارضة، ففي كل بلدان أوروبا سعت الجماعات التي كانت تنادي بإرساء قواعد للأمة إلى عقد إقامة تحالفات مضادة حفاظا على مصالحها.هذا وقبل أن تتسع دائرة الحق الانتخابي، كان أمام بناء الأمة في الثقافة السائدة أحد الخيارين اما التحالف مع أصحاب التوجه العلماني أو مع رجال الدين من ناحية، وإما مع طبقة ملاك الأراضي الزراعية أو مع رجال الصناعة من ناحية أخرى.

طبقا "لروكان" كانت هذه الخيارات المتاحة في حلبة الصراع هي التي حددت التنوع الذي تشهده الأحزاب السياسية الأوروبية مابين سياسيات الوسط، واليمين. وبعد 1900 اثر دخول الإصلاح في حق الانتخاب حيز التنفيذ، حدث تقارب بين أصحاب رأس المال

[1] André Siegfried,Géographie élctoral de L'Ardéche(Paris :Librairie Armand Colin,1949), pp.45-49.

[2] بيتر تيلور، كولن فلنث، المرجع السابق،ص ص. 84-85.

والعمالة ليكون الفريقان نوعا من الاتساق النسبي في سياسات أهل اليسار في السياسة الأوروبية. يوحي نموذج "روكان" بتقلص أهمية عامل الموقع الجغرافي في موضوع التحزبات، وذلك بسبب ظهور عوامل مؤثرة مثل العامل الاجتماعي –الاقتصادي في حلبة السياسات الحديثة.

–**التحليلات الاستراتجية:** تؤكد هذه المدرسة على عاملي الانتماء الاجتماعي والنفسي. فهي تعتمد في بحثها على دراسة الرأي العام، من خلال الأخذ بعينات مختلفة وإقامة المقابلات بصورة مباشرة للتعرف على دوافع مشاركة الفرد السياسية. فهذه المدرسة ترى أن لانتماء الفرد الاجتماعي تأثيرا كبيرا على سلوكيته الانتخابية. ويدخل في نطاق هذا الانتماء، انتماء الفرد إلى المنظمات الاجتماعية والاقتصادية، مثل انتماء الفرد إلى النقابة، وكذلك انتماؤه إلى المجموعات الأولية أو الأساسية التي تتصف بعلاقاتها الدائمة والمباشرة كانتماء الفرد إلى العائلة أو إلى مجموعة بعمل. يضاف إلى ذلك أن هذه المدرسة تأخذ بعين الاعتبار دور الجنس وتعطيه دورا في التأثير على السلوكية الانتخابية.[1]

أما عن العامل النفسي، فقد ركزت هذه المدرسة على البحث عن الصفات الشخصية للفرد وتأثيرها على السلوك الانتخابي فمثلا إلى أي حد يلعب الانفتاح الفكري للفرد وثقته بنفسه التأثير على المشاركة السياسية؟[2] وتبحث هذه المدرسة أيضا في مجال الدوافع التي تجبر الفرد على اتخاذ سلوكية سياسية معين، فهي لا تقف عند دراسة الصفات الشخصية للفرد، وإنما تتجاوزها إلى البحث عن السبب الذي يدفع بالفرد للمشاركة سياسيا، وكيف يفسر تفضيله لحزب ما واستمرار هذا التفضيل. ويبدو أن هذا التفضيل يعتمد على مجموعة من العوامل. "بولسبي" و"ارون" و"يلداوسكي" بالقول التالي"إن الناخب وهو يعيش في محتوى

[1] Olivier Ihl, Le vote,Op cit.,p119.
[2] Morris Davis, « French Electoral Sociology »,in: The Public Opinion Quarterly ,Vol. 22, n°. 1. (Spring, 1958), pp. 35-37.

اجتماعي مع والديه يتلقى منهم الهوية الاجتماعية والتي تتضمن بداخلها محتوى سياسي، فالفرد يكون ديمقراطيا أو جمهوريا مثلا إذا كانت عائلته وعلاقاتها تتصف بهذه الصفة، لان أغلب الناس لا علاقة لهم بغيرهم إلا من خلال علاقات الانتماء الرئيسية التي تربط فيما بينهم، وهكذا فكل فرد يحاول أن يتقاسم مع أصدقائه ومع عائلته بعض الصفات المحددة مثل الدخل ودرجة التعليم والإيمان الديني ومكان السكنى. وكذلك فانه يحاول أن يتقاسم إخلاصهم إلى حزب ما" وقد يكون وراء دافع انتماء الفرد لحزب ما تفضيله له كونه قد ارتبط بأقلية معينة ما أو يرتبط بها في الوقت الحاضر، حيث اتخذ كمدافع عن حقوق هذه الأقلية. ويجب الإشارة في الصدد إلى أن هناك فرقا بين الإخلاص الحزبي وبين الاختيار الانتخابي، حيث يمكن تحديد هذا الاختلاف من خلال الإجابة على السؤالين التاليين اللذين يسميهما الأمريكيون بالأسئلة التعميمية (Generally Speaking):[1]

1 هل تعتقد بأنك جمهوري أو ديمقراطي–مثلا–أو مستقل أو أي شيء آخر؟

2 هل تعتقد بأنك جمهوري أو ديمقراطي قوي أو ضعيف؟

يلاحظ من خلال هذين السؤالين أن هناك فرقا بين اعتقاد الفرد بالشيء أو لانتمائه إليه وتأثيرها على السلوكية السياسية.فانتماء الفرد يعني تحول الاعتقاد إلى حقيقة يترجمها إلى الواقع بتصويت الفرد لصالح الحزب الذي يؤمن به ويعبر عن فكره،في حين يعني الاعتقاد، إيمان الفرد بفكرة وليس بالضرورة التعبير عنها دائما لغياب الترابط بينها وبين مجموعة من العوامل مثل العامل الاقتصادي والاجتماعي والتنظيمي ودوره في ترجمة الاعتقاد إلى واقع من خلال دفع الفرد للانتماء إلى المجموعة التي تعبرعن الفكرة.

[1] Emanuel Aubin,Jean Philippe lecomte,Introduction a la vie Politique et Elements de Sociologie Politique(Paris:Gualino,2004).pp.39-40.

3. مقاربة "أنتوني داونز" Antony Downs :

ولد مفهوم الناخب العقلاني أو الناخب الاستراتيجي معه[1]، حيث يرى أن "أثناء الانتخابات العامة يقدم المرشحون المتنافسون برامج، ويصبغون وعودا تكون بمثابة عرض للخيرات، ويمكن لهذه الخيرات أن تكون عبارة عن تخفيف ضريبي، أو تدابير اجتماعية، أو سياسية نمو اقتصادي، ورؤية إجمالية للتنمية، ويسعى الناخب لأن يرفع فائدته لأقصى حدّ مقابل صوته، ويفترض هذا الأمر تعرّفه على مصالحه وقدرته على تصنيفها في سلم الأولوية، وكذا استفادته من معلومات مفيدة حول كشف حساب الممثلين الحاليين ومصداقية وعود المرشحين المعارضين لهم"[2].

ولا يجهل "دوانز" أن هذه الشروط تجمع بشكل غير سليم، في نظم التعددية الحزبية بشكل خاص، فلغة الأحزاب تضر بها اعتبارات أيديولوجية أو تكتيكية تجعل نواياها مبهمة، بل كتيمة". وكل هذا يجعل من الصعب على الفرد القيام بحساب عقلاني، ولكن إذا وجد إجماع كاف لدى الجسم الانتخابي (حول المنظومة السياسية)، فان الديمقراطية يمكن أن تعمل بفاعلية إذا لم يكن باستطاعة المجتمع أن يصل الى عقلانية شاملة."

تدور إشكالية الناخب العقلاني والحاسب لدى "دوانز" حول مفهوم الكسب القابل لأن يأخذ شكلا ماديا. وهي تتدرج، بالفعل، ضمن منظور نظري أوسع هو بالأجمال منظور الفردية المنهجية. لكن شيئا لا يستبعد، من حيث المبدأ، وباستثناء صعوبة التحقيق العملية، أن تعرض فيه أشكال أخرى من المكافآت التي يمكن للناخب أن يحسبها، عل سبيل المثال: متعة إتباع زعيم كاريزمي (تسليم الذات)، أو متعة التماثل مع قضية كبرى. وتعد هذه النظرة، من جهة أخرى، أكثر واقعية، لأنها أقل قابلية للاختزال في مقاربة (اقتصادية) بحتة من المكاسب المأمولة، لكنها تقود لأن تضع قيد التساؤل عمومية (الحساب العقلاني). وبالفعل فان السلوك الانتخابي مثل أي أشكال السلوك الأخرى، يمكن أن يتعلق بعقلانية غير قابلة للنقاش، من دون أن يكون ثمرة حساب واع. أن الأفراد على سبيل المثال، تحركهم تدافعات يجهلون

[1] Antony Downs, An economic theory of democracy,(New York, Harper,1957) p 36.
[2] Ibid ., 136.

غالبا مصدرها المعقد، ودلالاتها العميقة، ومع ذلك فان أصوات الرفض ستتكون على هذا الأساس[1].

تقاد التحليلات الإستراتجية أيضا للاهتمام بشروط العرض السياسي. وهي تتحكم، بالفعل بالاختيار العقلاني للناخب. ويقصد به أولا العبارات التي تحدد بموجبها رهانات المنافسة. إن بنية العرض تتجلى أيضا في عدد المرشحين، والتشكيلات السياسية الموجودة، والترشيحات الموزعة، والتحالفات المعلنة أو القابلة للتوقع. فالناخب الاستراتجي يحسب، ويبحث مثل الإنسان الاقتصادي (L'home économiques) عن زيادة كسبه للحد الأمثل في وضع محدد.

تعتبر الثقافة مفتاح هام لفهم سلوك الأفراد و توجهاتهم على الصعيدين الاجتماعي والسياسي. كما يعتبر التجانس الثقافي بين أفراد المجتمع عامل أساسي لقوة الجبهة الداخلية وتحقيق التكامل السياسي، في حين يؤدي وجود ثقافات فرعية أو ما يسمى بالثقافات المضادة للثقافة السائدة إلى بروز الصراعات[2].

رغم التعريفات المتعددة للمفهوم، التي تحفل بها أدبيات علم الاجتماع، فان هناك اتفاق على ان الثقافة هي أنماط السلوك المكتسبة والمتناقلة اجتماعيا والمميزة لمجتمع ما. وللثقافة روافد منها التعليم، والعادات والتقاليد، واللغة ذاتها، والطرق الشعبية في التفكير والتعبير، أي ما يسمى الخبرة الاجتماعية التي يحصل عليها الفرد من تفاعله مع المجتمع المحيط به.تعتبر الثقافة السياسية جزءا من ثقافة المجتمع حيث تشير إلى المعتقدات والقيم والمشاعر والتوجهات وأنماط السلوك المتعلقة بالنظام السياسي في المجتمع. تتناول هذه الدراسة مدخل الثقافة السياسية من خلال تعرف الثقافة السياسية، ثم تبيان مضمونها وأبعادها، ثم نعالج أنواع الثقافات السياسية والثقافات الفرعية أهمية التنشئة السياسية في تكوين وتوجيه التوجهات والسلوكات الفردية.

[1] فيليب برو، المرجع نفسه، ص. 334.

[2] لمزيد من التفاصيل عن مفهوم الثقافة عموما ، انظر:

- E.B.Tylorm Priimitive culture, Researches into the Development of Mythology,Philosophy,Religion,Language,Art and Custom (London :1913)

المطلب الثاني: مدخل الثقافة السياسية وأهمية التنشئة السياسية في تكوين التوجهات الانتخابية.

إن تعريف المصطلحات يمثل، ولا شك، أحد مشاكل علم السياسة. إذ لا يكاد يوجد اتفاق على تعريف أي مفهوم بين المشتغلين بالعلم. وليس مصطلح الثقافة السياسة استثناء من ذلك. بل إن الموقف بالنسبة له يزداد دقة نظرا لحداثته من ناحية، ولعدم وجود اتفاق أصلا على معنى كلمة "ثقافة" بين علماء الانتروبولوجيا والاجتماع من ناحية أخرى.

وهكذا تتعدد تعريفات مدرك الثقافة السياسية بقدر تعدد من تصدوا لها بالدراسة والبحث. وفيما يلي نتعرض لأهم التصورات والتعريفات التي أوردناها وفق التسلسل الزمني:

1 ماهية الثقافة السياسية.

ينظر التصور السيكولوجي إلى الثقافة السياسية من خلال التوجهات السلوكية نحو الموضوعات السياسية عموما[1]، تبناه علماء النفس الأمريكيين بالخصوص وانعكس هذا التصور في بحوثهم حول التوجهات السياسية. إذ تعرف على أنها استعدادات خفية لدى الأفراد اتجاه مواقف سياسية معينة، تتكون هذه التوجهات من عناصر إدراكية وعاطفية وتقيميه[2]. يقصد بالعناصر الإدراكية جملة المعلومات والمعارف ذات الطابع السياسي. أما العناصر العاطفية فهي المشاعر والعواطف بين المواطنين والقادة والمؤسسات. والعناصر التقيمية تشمل مختلف الأحكام التي تتكون من القيم والمعتقدات والأيديولوجية التي تؤثر على السلوك السياسي[3].

تعد الكتابات الأولى لـ Talcott Parsons "تالكوت بارسونز" وGabriel Almond "جبريال الموند "وSidney Verba "سيدني فربا" من أهمها. يقول "بارسونز" إن اهتمامنا ينصب أساسا على التوجهات نحوى الموضوعات السياسية. والتوجهات هي استعدادات مسبقة للفعل أو السلوك وتتحد من خلال مجموعة عوامل أهمها التقاليد والظروف التاريخية،

[1] نصر محمد عارف، المرجع السابق، ص .245.

[2] Jagdish Chandra Johari, Comparative politics,18 ed ,(New Delh:Sterling Publishers Pvt Ltd.1982) pp.224-225.

[3] Ibid, p.225.

والدوافع، والمعايير، والعواطف، والرموز[1]. ويمكن تصنيف محتوى هذه التوجهات بوصفها تشمل جانب معرفي مثل الوعي بالنسق السياسي، وجانب عاطفي وهي الاتجاهات العاطفية نحوى النسق، وجانب تقويمي ويقصد به الحكم على النسق السياسي مثل السلطة التنفذية، والتشريعية والقضائية والأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة، ونظرة الفرد لذاته كفاعل سياسي وكذلك نظرته للمواطنين الآخرين.[2] "

فالبيئة أو المناخ العاطفي والسيكولوجي والقيمي الذي تعمل داخله النظم والأنساق السياسية يجعل من الثقافة السياسية نمط متميز للتوجهات يستوعب بداخله كل نسق سياسي على حد تعبير ألموند[3]. ما يؤخذ على التصور أنه ربط مفهوم الثقافة السياسية بالمعتقدات التجريبية كالرموز والقيم مما يؤدي إلى تجريد المفهوم من أبعاده الاجتماعية ليصبح مجرد واقعة سلوكية فردية[4].

أما التصور الثقافي فقد جاء نتيجة للدراسات الميدانية التي قام بها "ألموند" و"فيربا" في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وايطاليا والمكسيك في البحث عن العوامل التي تدفع إلى التمسك بالديمقراطية حيث توصلا إلى نتائج هامة من خلالها أدركوا أهمية الاستعانة بالعوامل الثقافية عند تفسير النظم والعمليات السياسية[5]. فمن خلال العوامل الثقافية يمكن التعرف على نوعية السلوك الاجتماعي وتحديد طبيعة الاعتقاد السائد ضمن البناء الاجتماعي المتقارب.

إن الدراسات الامبريقية القائمة على المقارنة، دفعت "جابريال" إلى إعادة تعريف الثقافة السياسية في شكل يمكن إجراء مقارنة امبريقية بين الأنظمة السياسية. وخلصت الدراسة إلى نتائج هامة كشفت عن طبيعة الثقافة السياسية من منظور مقارن من خلال

---

[1] Talcott Parsons,Edward Shils,Toward a general theory of action.(uniteds States Americain: Transaction Pablishers.2001), p 55.

[2] لمزيد من التفاصيل حول الموضوع نفسه أنظر :

-Talcott Parsons,Edward Shils, « Social Structure and Politique Orientation ». in : World Politique,vol .13,n°01,(oct.1960), pp112-128.

[3] Gabriel.Almond.Op cit., 115

[4] محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي(بيروت : دار المعرفة الجامعية،1986) ، ص ص. 134-135

[5] Pierre L.van den Berghe .political culture. International Encyclopedia of the social sciences,.2nd .P301.

الخصائص الثقافية في البحث عن عوامل الاستقرار السياسي. مبينة وجود أكثر من ثقافة واحدة.

يقوم الطرح العام للنظرية على افترا ض أن الأنماط الثقافية السائدة في المجتمع تؤثر على السلوك السياسي، وهذه الأنماط إنما تكتسب من خلال عملية التنشئة السياسية وخاصة الدور المهم للتجارب الأسرية المبكرة في تشكيل التوجهات السياسية[1].

يرى سيدني فيربا أن المعتقد الأساسي وأنماط القيم في الثقافة تلعب عادة دورا رئيسا في بناء الثقافة السياسية، بالإضافة إلى أهمية عملية التحضر والثقافة والتعليم هي التي تحدد مدى تطور المجتمع أو تخلفه، كما تفسر أيضا مسألة التحديث والتنمية السياسية[2].

ما يؤخذ على هذا التصور هو أن المداخل النفسية والثقافية ليست كافية لوحدها في قياس الثقافة السياسية، فإنها بحاجة إلى مستويات أخرى وهذا ما توضحه دراسات أخرى، حيث تظهر أهمية المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ودورها في تكوين التوجهات السياسية.

أما التصور السياسي فقد انبثق نتيجة للتطورات التي عرفها علم السياسة. خاصة منها مفهوم الثقافة السياسية التي أصبح ينظر لها من منظور النظام السياسي ككل. طرح إشكال كيف يستمر النظام السياسي؟ عالجه "دافيد استن" في نموذجه الخاص بالنظام السياسي.يحدث ذلك بالتأييد (Support) الذي يعتبره المتغير الأساسي الذي يربط بين النسق السياسي بمحيطه وبدون هذا التأييد ينهار النظام السياسي[3]، يميز دافيد استن بين ثلاث مواضيع للتأييد[4]:

1 – **الوحدة السياسية:** هي أساس النظام السياسي لا تقوم له قائمة بدونها، فأكبر تهديد للنظام سياسي يكمن في إمكانية وقوع تصدع في الوحدة.

[1] Jagdish Chandra Johari.Op cit.,p.212.

[2] Sidney Verba , « Comparative Politique » in : lucian pye and Sidney Verba, Poltical culture and Development (Princeton University Press : Priceton,1965).pp.521-522.

[3] جان بيار كوت،المرجع السابق، ص.207.

[4] David Easton. A Systems Analysis of Political Life(New York: Library of Congres 1965),pp279–278.

2 – **نظام الحكم:** هو تأييد كل قواعد اللعبة الضرورية لسير النسق السياسي.

3– **أشخاص الحكم:** بمعنى تأييد أدوار السلطة من خلال هذه المعطيات تظهر أهمية الشرعية في نظام الحكم، لان الإقرار بشرعية سلطة معناه قبول الأوامر التي تصدر عنها والخضوع لها خضوعا تاما، وتعمل التنشئة السياسية على تعزيزها وتنميتها، لأنها بترسيخها للأيدلوجية المسيطرة واحترام المؤسسات الشرعية إنما تسعى إلى ضمان تأييد النظام بحيث يصبح كل فرد يحترم بصورة عفوية في تصرفاته اتجاه النظام السياسي مثلما يحترم قواعد الآداب الأساسية[1]. وضع دافيد نموذجا نظريا للتنشئة السياسية، واعتبرها تتم عبر مراحل[2]:

1 –**مرحلة التسييس:** وهي المرحلة الأولى يكون الطفل مرهفا للمجال السياسي.

2 –**مرحلة التشخيص:** عندما يبدأ الطفل يحتك بالنظام السياسي من خلال بعض أشكال السلطة.

3 –**مرحلة الأمثلة:** تصبح الأشكال السابقة غرضا للأحكام القيمية، عندما تدرك السلطة المشخصة بطريقة مثالية سواء خيرة أو سيئة.

4 –**مرحلة المأسسة:** فبدلا من إدراك بعض الأشكال المنعزلة لسلطة السياسية فقط، يدرك مجمل السلطات التي تشكلت في النظام. إن التنشئة السياسية تظهر أداة لتطوير ودعم النظام السياسي لدى "دافيد استن".

في حين ينظر التصور السوسيولوجي العام إلى الثقافة السياسية من زاوية الإطار السوسيولوجي العام باعتبار الثقافة السياسية جزء من الثقافة العامة[3]، فهي انعكاس للنسق العام الشامل للغة، الدين، الجماعات، الأدوار الاجتماعية والاقتصادية، والأنماط الثقافية، والتنشئة السياسية كالأسرة والمسجد والأحزاب السياسية وما تؤديه من أدوار مهمة في تشكيل بنية الثقافة.

[1] David Easton. «The theoretical relevance of political socialization»,in: Canadian Journal of political science.vol 01.n°02, (Jun,1968),pp125-130.
[2] David Easton.Op cit.,pp.138.
[3] Léon Dion, Éléments d'un schéma pour l'analyse des cultures politiques(Québec : Les Presses de l'Université Laval,1982),p.12.

يرى "بارترند بادي" Betrand Badie أن مفهوم الثقافة السياسية هو وليد الدراسات الانتروبولوجية والسوسيولوجية ولذلك ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار تأثير التفاعلات الاجتماعية داخل المؤسسة بجميع أبعادها دون التركيز فقط على العناصر الإدراكية والعاطفية والتقيمية[1]، ويضيف أن مفهوم الثقافة السياسية كما جاء عند "جابريال ألموند" وسيدني فيربا لا يأخذ بعين الاعتبار التفاعلات الاجتماعية داخل المؤسسة باعتبارها انعكاسات خالصة للسلوكات الفردية[2].

لقد حاول كل من جابريال ألموند وسيدني فيربا إحداث نظرية تجريبية داخل المجتمعات الغربية باعتبارها أكثر استقرارا وأكثر ديمقراطية، والجزم بضرورة وجود صيغة واحدة للديمقراطية دون مراعاة البناءات القاعدية للأنظمة السياسية الأخرى، وهو ما يتعارض مع الفرضية الثقافية القائلة بأن لكل نظام تقاليد وثقافات وتاريخ خاص يفرض نموذجا معينا من الديمقراطية[3]، وعن هذا يقول موريس دوفرجيه أن كل من الموند وفيربا يفترضان منذ البداية أن بريطانيا والولايات المتحدة تمتلكان ثقافة مدنية حديثة تساعد على سير العملية الديمقراطية بطريقة جيدة، في حين أنا الأقطار الثلاثة أقل شأنا منها.

توضح التعاريف السابقة أن لثقافة السياسية خصائص متعددة منها:

- جوهر الثقافة السياسية يتمثل في القيم والاتجاهات والسلوكات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع، وهي بهذا تعبير عن المصالح غير مادية أو معنوية[4].

-الثقافة السياسية ثقافة فرعية أو جزء من الثقافة العامة للمجتمع تؤثر وتتأثر به ولكنها لا تستطيع أن تشذ عن ذلك الإطار العام.[5]

-تتميز الثقافة السياسية بأنها متغيرة، ويتوقف حجم التغير على عدة عوامل من بينها:

–مدى ومعدل التغيير في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

---

[1] Betrand Badie.Culture et politique(Paris : Ed Economica ,1983) p.45

[2] Ibid,p.47.

[3] D.Kavangh, Political culture, cit par: Bertand badie,P55.

[4] موريس دوفرجيه، علم الاجتماع السياسة، ترجمة: سليم حداد (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2001) ، ص107.

[5] مجموعة من الكتاب، نظرية الثقافة، ترجمة: علي سيد الصاوي، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب،1997)

-درجة اهتمام النخبة الحاكمة بقضية التغيير الثقافي.

-حجم الاهتمام الذي توليه وتخصصه الدولة لإحداث هذا التغيير في ثقافة المجتمع.

-مدى رسوخ هذه القيم في نفوس الأفراد.

أصبح مفهوم الثقافة السياسية مرتبطا بالإطار السوسيولوجي العام في دراسة السلوك والفعل السياسي والمواقف والتوجهات السياسية على اختلاف أنواعها. تتشكل الثقافة نتيجة عملية اجتماعية تسمى بالتنشئة السياسية. على اثر هذا الاتجاه الحديث بدأ مفهوم الثقافة السياسية ينظر إليه كجزء من الكل الاجتماعي المتكون من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافة السائدة. يقول بيار كوت وبيار مونيي ان المجتمع "عبارة عن كل متكامل أو مجموعة من العناصر المتداخلة تداخلا يستحيل معه الفصل بينها، فالسياسة والاقتصاد والدين وعلاقات العمل هي مظاهر متنوعة لنفس المجتمع ولا تشكل في حد ذاتها عوالم مغلقة ومنعزلة عن بعضها البعض[1]."

شكل رقم(04) :يوضح التفاعل المتبادل بين مفهوم الثقافة السياسية والعوامل البيئية[2]

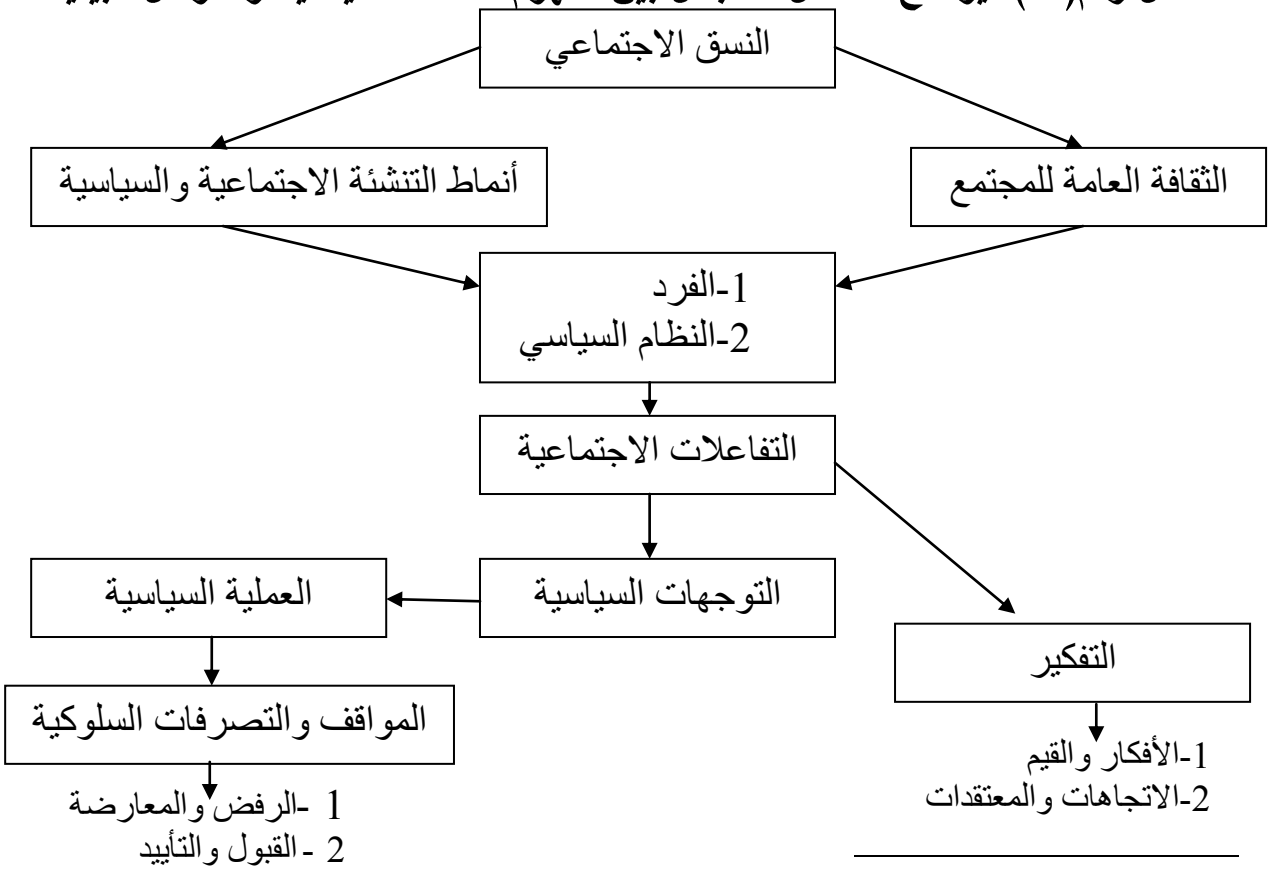

[1] جان بيار كوت- جان بيار موني، المرجع السابق، ص 18.

[2] Lion Dion,Op cit.p.47.

لتحديد مضمون وأبعاد ومكونات الثقافة السياسية طرحت مجموعة من المقاربات الفكرية وفيما يلي نتعرض لها:

2 -تحديد المقاربات الفكرية للتوجهات السياسية للفرد.

يذهب "روبرت دال" Robert Dahl في كتابه" المعارضة السياسية في الديمقراطيات الغربية" إلى اعتبار الثقافة السياسية عاملا مفسرا لمختلف أنماط المعارضة السياسية،[1] تتشكل الثقافة السياسية عنده من أربع مكونات تقدم مجموعة من التوجهات والمواقف:

1 -**التوجه إزاء حل المشاكل:** هل تنحو نحو النزعة البرجماتية أم العقلانية؟ أما التوجه البرجماتي العملي مؤداه مواجهة المشكلة حالما تثور دون الالتزام بإطار فكري موضوعا سلفا أو تفكير علمي مسبق. التوجه العقلاني الذي ينطلق في معالجة المشكلات من إطار علمي يقوم على الربط بين الأسباب والنتائج.

2- **التوجه نحوى السلوك الجماعي:** هل تتسم بالتعاونية أم أنها ليست تعاونية؟ الفرق بينهما هو أن التوجه التعاوني يفترض إيمان أفراد المجتمع بأهمية العمل المشترك في المجالين الاجتماعي والسياسي. أما التوجه الفردي يعني سيادة النزعة الفردية وتحكمها في سلوك الأفراد بحيث ينشغل كل منهم بمصلحته وحسب، وينشر حلولا ذاتية لما يعترضه من مشاكل ويشك في جدوى التكاثف مع الغير.

3 -**التوجه نحوى النظام السياسي:** هل يتسم بالولاء أم يتسم باللامبالاة؟ الولاء ويعني التعلق بالنظام السياسي. أما الاغتراب والعزلة النفسية عن النظام وعدم الإحساس بالموطنة المسئولة بما تترتب من حقوق والتزامات.

4 -**التوجه حيال الأفراد الآخرين:** أشار روبرت هنا إلى علاقة المرء بغيره إما أن يكتنفها الشك المتبادل أو أن تنهض على الثقة المتبادلة.

وهكذا تتضمن الثقافة السياسية في تصور دال أربعة ثنائيات من التوجهات كل منها عبارة عن توجهين متعارضين. ولا يخفى أن هذه الثنائيات لا تتسق مع الواقع في كل الأحيان.

[1] Robert Dahl .Political opposition in western démocraties (New Haven: Yaven. UP.1966) ,pp .352-355

فعلى سبيل المثال، لا يعقل عملا أن توجه الفرد نحو حل المشكلة إما براجماتيا، أو عقلانيا فقط. إذ يمكن تصور أنماط أخرى لهذا التوجه براجماتيا مع ميل نحو العقلانية، عقلانية مع ميل نحو البراجماتية.

حدد سيدني فيربا "Sidney Verba" أبعاد الثقافة السياسية في الأبعاد السياسية الثلاث التالية:

1.**الإحساس بالهوية الوطنية:** اعتبره أهم المعتقدات السياسية على وجه الإطلاق، ذلك أن شعور كل أو غالبية الأفراد بالولاء للنظام السياسي القومي يساعد في خلع الشرعية عليه ويضمن مساندتهم لهم باستمرار بغض النظر عما يتحصلون عليه من منافع هذا التأييد المستمر من شأنه تمكين النظام من تخطي الأزمات والمصاعب التي تجابه[1]. فالإحساس بالهوية الوطنية هو جوهر عملية بناء الأمة (Nation Bulding) في الدولة التي تعاني أزمة الهوية. ولعله مما لاشك فيه لهذا الإحساس بما يفترضه من طرح النظرة المحلية الضيقة جانبا. واستعدادا لمزاولة الحقوق وأداء الواجبات العامة عنصر لازم لنجاح عملية بناء الدولة (State Bukding) أي إقامة المؤسسات والهياكل السياسية فضلا عن ذاتها لوظائفها بقدر معقول من الفاعلية[2].

2.**المخرجات الحكومية:** تختلف معتقدات الأفراد بخصوص سياسات وقرارات النظام السياسي باختلاف نمط الثقافة السياسية. فحيث تسود ثقافة محلية عادة ما توجد هوة بين الجماهير والسلطة المركزية، ذلك أن الفرد لا يتقدم بمطالبه إليها، ولا يتوقع خيرا منها.

بالعكس تنعكس الثقافة الوطنية على معتقدات متعلقة بنشاط وأداء الحكومة في كثير من مجالات الحياة الاجتماعية إذ يدرك الفرد أن بمقدوره أن يعبر عن مطالبه وان الحكومة يمكن أن تستجيب لها. ويرتبط بذلك نقطة أخرى ألا وهي مدى الاعتقاد في شرعية الحكومة كجهاز له حق اتخاذ القرار، والتزام الأفراد باحترامها[3]. فكلما اتسع هذا المدى بات من المتوقع أن تسود قيم سياسية تضغط على الامتثال لقرارات السلطة السياسية، ولكن ذلك المدى يقترن بنظرة إلى السلطة على أنها أداة تسلط واستغلال.

[1] Sidney Verba, Comparative Political Culture, in : Lucian Pye and Sidney Verba,ede,Political Culture and Political Devlopment(N.J.Princton U.P . 1965),p.529.
[2] Ibid.,pp.530-531.
[3] Ibid .,pp532-533.

3.**عملية صنع القرار:** تمثل المعتقدات بمسلك الحكومة في صياغة القرار الوجه الأخير للثقافة السياسية. ففي بعض المجتمعات قد لا يهتم الأفراد بمعرفة قواعد وأساليب إعداد القرار وإنما ينصب اهتمامهم على ما يمكن أن يرتبه القرار من نفع أو ضرر، وفي تلك الحالة ينظر إليهم على أنهم مجرد رعايا أكثر من كونهم مشاركين ايجابيين في العملية السياسية، ولكن في مجتمعات أخرى تؤكد الثقافة السياسية على ضرورة مشاركة الفرد في صنع السياسات والقرارات وليس مجرد الامتثال لهما حالم تصدر.[1]

تلك في رأي فربا هي أهم مفردات الثقافة السياسية، ويبدو أنه حددها من منظور علاقة الثقافة بالنظام السياسي حيث ركز على عنصر الانتماء الوطني، والاعتماد على الحكومة المركزية في تلبية المطالب، والمشاركة في عملية صنع القرار ومن ثم يصعب في مجال دراسة الثقافة السياسية الركون إلى تحديد فربا لأبعادها وحسب. ذلك أن هذا التحديد لا يشمل كل مايمكن أن تتضمنه الثقافة من عناصر.

رغم تسليم "لوسيان باي" Lucian Pye باختلاف مضمون الثقافة السياسية من مجتمع لأخر، إلا أنه تحدث عن موضوعات عامة ينبغي أن تتناولها في دراسة الثقافات السياسية.

1. **نطاق ووظيفة السياسة:** أن كل ثقافة سياسية عليها أن تحدد النطاق العام المقبول للعمل السياسي والحدود المشروعة بين الحياة العامة والحياة الخاصة. ويتضمن النطاق تحديد الأفراد المسموح لهم بالمشاركة في العملية السياسية ووظائف المؤسسات السياسية كل على حدة. في كافة النظم يتحدد نطاق المشاركين رسميا تبعا لمستلزمات المواطنة، غير أنه لا يوجد نظام لا يعرف قيودا رسمية أو فعلية على المشاركة ترتبط بعوامل السن والجنس والمكانة الاجتماعية والوضع العائلي.[2]

ومن ناحية أخرى تعترف معظم الثقافات السياسية بأن مسائل معينة لا تدخل في اختصاص بعض الأبنية السياسية. كما تعترف بعض الثقافات بأن وظائف بعينها تضطلع بها أجهزة معينة مثل البرلمان، البيروقراطية، القضاء... وهكذا تعين الثقافة الديمقراطية الحدود

[1] Ibid, ,p.254

[2] Lucian Pye, "Political culture"in : international Encyclopedia of the Social ciences1986,Vol.12 .pp221-224.

الملائمة للنشاط السياسي. وتحترم التخصص الوظيفي وتعترف باستقلال نسبي لمؤسسات صنع القرار. أما الثقافة الشمولية فترفض أن يكون للعملية السياسية نطاق محدود وترى إمكانية تسيير كل القضايا، وتحترم إلى حد ما، التخصص الوظيفي واستقلال المؤسسات السياسية، وفي الثقافة السياسية السائدة في المجتمعات الانتقالية عادة مالا توجد للسياسة حدود واضحة ومعترف بها. ويسود دائما توقع بأن تصبح كل المسائل مسيسة. ويوجد قدر ضئيل من التخصص الوظيفي والتمايز البنائي.

2.**التكامل السياسي:** يثير التكامل السياسي عدة قضايا من منظور الثقافة السياسة[1]:

-العلاقة بين الهوية الشخصية والهوية الوطنية. فإحساس الفرد بذاته أمر ضروري لإحساسه بالانتماء للكيان السياسي القومي. ويرتبط ذلك بطبيعة خبرات التنشئة المبكرة .فقد يكون من شأنها خلق وتدعيم الشعور بالولاء المحلي للعائلة أو القبلية أو الطائفة، كما قد في تنمية معاني المواطنة والولاء القومي.

-الارتباط بين مختلف الأبنية السياسية الذي يثير بدورة مشكلة التخصص الوظيفي لتلك الأبنية.

-العلاقة بين الثقافات الفرعية. وتختلف الثقافات السياسية تبعا لمدى سماحها لمختلف المجموعات بالاحتفاظ بهويات ذاتية مع مراعاة معايير التكامل المنشود.

3. **مكانة السياسة والساسة:** تميل الثقافة التقليدية إلى خلع مهابة خاصة على النخبة سواء كانت دينية أو عسكرية أو بيروقراطية. وترى الأشغال بالسياسة عملا لا يضاهيه في المكانة أي عمل أخر.أما الثقافة الحديثة فتعتبر السياسة مجرد واحد من المهن، وتقلل من شأن دور المشتغلين[2]. وتتضمن أية ثقافة سياسية معايير للثواب بالنسبة للسياسيين. ففي المجتمعات التقليدية تقترن المكانة العليا للقادة بحصولهم على عوائد مادية بخلاف الوضع في المجتمعات الحديثة.

[1] Lucian Pye, Op cit..pp221-224.
[2] Lucian Pye, Op cit..pp221-224.

4.**القوة والسلطة:** تختلف الثقافات السياسية تبعا لأساس التمييز بين القوة والسلطة وحدود فاعلية القوة وركائز السلطة (التأييد الجماهيري، والتبرير الأخلاقي). ويتأثر النظام السياسي إلى حد كبير بعملية اكتساب القوة الشرعية، أي بتحولها إلى سلطة. فهذه العملية عادة ما تنطوي على تقييد كل من استخدامات القوة المحتملة ومدى تصرفات أصحابها. كما هو واضح في الثقافات السياسية الغربية. بالمقابل يلاحظ أنه في بعض الثقافات تسير عملية اكتساب القوة للشرعية في اتجاه مضاد حيث يتم خلع الشرعية على أولئك الذين لا يرد على قوتهم أي قيد ويعملون بحسم وفاعلية تامة.[1]

5.**التوازن بين التعاون والتنافس:** يتمثل لب السياسة في العمل الجماعي من ناحية والتنافس من ناحية أخرى، ولكي يتحقق التعاون لابد من الثقة وحتى ينشأ التنافس لا بد من الشك، وعليه يقتضي التسيير الفعال للعملية السياسية، بينما يقتضي أن تقيم الثقافة السياسية توازنا مقبولا بين التعاون والصراع، أو بين الثقة والشك المتبادل، وهو ما يتوقف أولا وأخيرا على طبيعة خبرات التنشئة الاجتماعية والسياسية.[2]

تتألف الثقافة السياسية عند بيتر ميركل"Peter Merkle من العناصر التالية:

1. **الثقة الاجتماعية:** لعله مما لاشك فيه إن إحساس المرء بالثقة قي الآخرين يجعله أكثر قدرة وأشد رغبة في التعاون من أجل انجاز الأهداف الاجتماعية والاقتصادية بما يضمن عمل المجتمع ونظامه السياسي. أما الشعور بالشك فيعد ظاهرة مرضية من حيث يحول بين الفرد وبين المشاركة المجتمعية بوجه عام، هذا الشك الاجتماعي له أنماطه الواضحة، وربما يكون النمط الأسري أكثرها وضوحا. ذلك أن الثقة في هذه الحالة عادة ما تقتصر على أعضاء الأسرة في حين تمتد مشاعر العداوة وعدم الثقة إلى كل أجنبي مثلما هو الوضع في جنوب فرنسا وجنوب ايطاليا والهند ، كذلك قد تقتصر الثقة الاجتماعية على أعضاء المجتمع

[1] Ibid.pp221-224.
[2] Peter Merkle,Modern Comparative Politique(New York :Rinehart and Winston Inc.,1970)pp.157- 159.

المحلي بما فيهم أصحاب السلطة والنفوذ كما يوجد نمط ثالث للشك ينهض على أساس عرقي أو ديني[1].

2. **الشعور بالاستقلال:** يمثل الركيزة الأساسية للعمليات الانتخابية والحقوق الفردية، فحيث يسود هذا الشعور كما هو شأن مجتمعات غرب أوربا يكون المواطن مستقلا في سلوكه التصويتي، وتحديد مواقفه السياسية، وحيث يختفي لا يكون المرء مستقلا في تحديد سلوكه السياسي، وإنما يقتصر أثر الجماعة التي ينتمي إليها في الغالب[2].

3.**الإحساس بالمبادرة:** له أهمية سياسية يعتد بها. فهو أحد العناصر اللازمة للمشاركة الجماهيرية، فضلا عن أنه يدفع إلى تفجير الثورة ضد النظام الفاسد. مما لاشك فيه أن ذلك الإحساس يتطلب أن يتوفر لدى الفرد إيمان بذاته كفاعل مؤثر[3].

4. **الإحساس بالمثابرة:** هو يفيد في التفرقة بين الثقافة السياسية الجامدة والثقافة السياسية الديناميكية. إذ هو يساعد على الابتكار والخلق. وهنا عادة ما يسود توجه سياسي يرى أن الحكومة عليها مهام كبرى تتعلق بالبناء الاجتماعي لمصلحة الأجيال القادمة. إلا أن غيابه يفترض بضعف أو اختفاء ملكة الابتكار بما يساهم في إقرار توجه سياسي ينظر إلى الحكومة كجهاز يضطلع بالحفاظ على الوضع القائم فحسب

5. الإحساس بالهوية: يتقلد مكانه كأحد المكونات الأساسية للثقافة السياسية، وللهوية نمطان: فردية وجماعية فإحساس المرء بهويته الذاتية أي وضعه الاجتماعي، ودوره الملائم في الحياة وطبيعة وغاية وجوده. يمكنه من تخطي الأزمات التي تواجهه. بينما يؤدي غياب ذلك الشعور بالفرد إما إلى اللامبالاة أو مزاولة أعمال العنف. وتشير الهوية الجماعية إلى الشعور بالانتماء إلى الوطن وشعب معين. وفي بعض الأحيان قد يفترض ترسيخ هذا الشعور إعادة كتابة التاريخ الوطني أو إعادة تفسيره في إطار عقيدة سياسية أو دينية، إما خلقه فيمكن أن يتم عن طريق خبرات التنشئة الجماعية كالحروب والثورات.

[1] Peter Merkle,Modern Comparative Politique(New York :Rinehart and Winston Inc.,1970)pp.157- 159.
[2] Ibid,160-163
[3] Ibid,164-167

في مؤلفهما "جابريال الموند" و"سيدني فيربا" بعنوان "الثقافة السياسية: الاتجاهات السياسية والديمقراطية في خمس أمم" يقدمان تحليلا مقارنا للثقافة السياسية في خمس دول هي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا الغربية وايطاليا والمكسيك. انطلقا في دراستهما هذه من تعريف إجرائي للثقافة السياسية "إنها التوزيع العام لأنماط توجهات الأفراد (Orientation) حيال الأغراض السياسية (Political Objects)".[1] بذلك تتكون الثقافة السياسية في رأيهما من عنصرين هما التوجهات الفردية والمفردات السياسية. بالنسبة للتوجهات ميزا بين:

- التوجه الإدراكي أو المعرفي: (Cognitive Orientation) ويقصد به ما لدى الفرد من معلومات عن المفردات السياسية.أي معرفته حول النظام السياسي، أدواره وشاغلي هذه الأدوار ومدخلاته ومخرجاته[2] أي كل ما يعرف الفرد ويعتقد أنه يعرف عن المؤسسات ورجال السياسة.[3]
- التوجه العاطفي: (Affective Orientation) بمعنى مشاعر الفرد تجاه المفردات السياسية. أي اتجاه النظام السياسي وأدواره وانجازاته[4] وقد تتراوح هذه المشاعر بين الانجذاب أو الاشمئزاز.[5]
- التوجه التقييمي: (Evaluation Orientation) بمعنى أحكام وأراء الفرد بخصوص المفردات السياسية.أي الأحكام المتعلقة بالمواضيع السياسية التي تتضمن مثاليا جمع من أنماط ومعايير القيم مع المعلومات والمشاعر.

أما المفردات السياسية فقد حددها على الوجه الآتي[6]:

- النظام السياسي ككل.
- المدخلات وما يتعلق بها من أبنية كالأحزاب وجماعات المصالح وأدوات الاتصال.

---

[1] Gabriel A.Almond and Sidney Verba,The civic Culture : Political Attitude and Democracy in Five Nations (Boston :Little Brown and Comp,1965),p.05.

[2] Ibid. p10.

[3] صادق الأسود،علم الاجتماع السياسي:أسسه وأبعاده(بغداد:دار الحكمة للطباعة والنشر،1991)،ص333.

[4] Gabriel A.Almond and Sidney Verba,Op cit.,p.11

[5] صادق الأسود، المرجع السابق،ص333.

[6] Gabriel A.Almond and Sidney Verba,Op cit.,p.11.

-المخرجات وما يرتبط بها من أبنية مثل البرلمان والجهاز الإداري والمحاكم.

- الذات الفردية.

وعن طريق الجمع بين التوجهات الثلاث والمفردات السياسية الأربع، خلصا إلى تحديد مضمون الثقافة السياسية في الأبعاد الثلاثة التالية.[1]

1 -معلومات الأفراد عن النظام السياسي بوجه عام، وعن ودولتهم من حيث تاريخها وموقعها الجغرافي وقوتها وأوضاعها الدستورية، وكذلك معلوماتهم فيما يختص بالأحزاب وجماعات المصالح وأدوات الاتصال الجماهيري، والأجهزة التشريعية والجهاز الإداري والمحاكم، وأخيرا مدى معرفتهم بحقوقهم والتزاماتهم.

2 -مشاعر الأفراد تجاه النظام السياسي ككل، وهي مشاعر تتراوح بين الوطنية والاغتراب، وبين الحب والكراهية، وكذا مشاعرهم نحو المدخلات والمخرجات والأبنية والمرتبطة بكل منهما، وأخيرا بخصوص مقدرتهم على التأثير في العملية السياسية.

3 -تقييم الأفراد لنظامهم السياسي من حيث هو ديمقراطي أم ديكتاتوري، وكذلك تقييمهم لدولتهم من حيث هي كبرى أو صغرى، قوية أو ضعيفة. ثم أحكامهم وأرائهم بخصوص المدخل إلى النظام السياسي والمخرج منه، وأخيرا تقييمهم لدورهم في الحياة السياسية.

تعتبر الثقافة السياسي جزءا من ثقافة المجتمع حيث تشير إلى المعتقدات والقيم والمشاعر والتوجهات وأنماط السلوك المتعلقة بالنظام السياسي في المجتمع. ومن ثم فان الثقافة السياسية لدى المجتمع الواحد تختلف باختلاف المتغيرات المؤثرة على الفرد. فعادة ما يكون المجتمع ذات النظام التعددي أكثر ميلا لدعم قيم التعدد والتنوع الثقافي والاثني والديني، والتأكيد على أهمية المؤسسات الديمقراطية، أما النظم الشمولية فتكون أكثر اهتماما وتأكيدا على قيم الطاعة والرضا. وفيما يلى نتعرض إلى أهم أنواع الثقافات السياسيات.

[1] Gabriel A.Almond and Sidney Verba,Op cit.,p.13.

2 أنواع الثقافات السياسية والثقافات الفرعية.

1.أنواع الثقافات السياسية

الثقافة السياسية المحلية أو الضيقة: (The Parochial Political Culture) في ظل هذه الثقافة تقترب توجهات الأفراد نحو المفردات السياسية جميعها من الصفر، إن الفرد في هذا النوع من الثقافات لا يعرف شيء عن العناصر التي تساهم في عملية المدخلات والمخرجات، أي الطلبات الشعبية والقرارات الحكومية. لا يدرك الفرد ضمن هذا النوع من الثقافة أي مشاعر حول أمته ونظامها السياسي بشكل عام وكذلك حول البني والقادة السياسيين، وليس لديه أي معايير يستند إليها في صياغة أحكامه وأرائه السياسية[1]، ومثالها الثقافة السياسية السائدة لدى المجتمعات القبلية الإفريقية، إذ لا تعرف هذه المجتمعات أدوار سياسية متخصصة وإنما تمتزج فيها الأدوار السياسية بالأدوار الاقتصادية والدينية، وهو ما يعني اختلاط الاتجاهات السياسية بالاتجاهات الاجتماعية[2].

إن الولاءات في هذا النوع من الثقافة هي ولاءات للجماعات الفرعية وليس للأمة. حيث ارتبطت نسبة كبيرة من السكان بروابط عاطفية مكثفة نحو الجماعات والمؤسسات التي تمثل مصالح محلية وإقليمية أو مصالح فرعية كالولاءات للقبيلة أو العائلة أو للعرق أو للغة أو للجماعات الدينية وغيرها[3].إن هذا النوع من الثقافة الذي تم وصفه يمثل الثقافة الرعوية الخالصة التي تحدث في الأنظمة التقليدية، حيث يكون التخصص السياسي طفيف[4]. من المحتمل أن تكون الثقافة الرعوية في الأنظمة السياسية الأكثر تمايزا عاطفية وتقويمية أكثر من أن تكون إدراكية. فقد يكون للفرد إدراك ضعيف بوجود نظام الحكم السياسي المركزي، ولكن هذه المشاعر قد تكون غير أكيدة أو سلبية ولم يتسرب الفرد بأي معايير لتنظيم علاقاته مع نظام الحكم المركزي"فالولاءات السياسية غالبا ما تكون ضعيفة جدا حيث ستبدو الحكومة بأنها غير شرعية في عين العديد من الأفراد.[5]

---

[1] Gabriel A.Almond and Sidney Verba ,Op cit.,pp17-18.
[2] Ibid cit., pp17-18.
[3] Ibid cit., p19.
[4] Ibid cit., p19.
[5] Ibid cit., p19.

الثقافة السياسية الرعوية: (Subject Political Culture) في إطار هذا النمط من الثقافات تظهر بوضوح توجهات الأفراد حيال النظام السياسي ككل، وحيال المخرجات منه، بينما تختفي بالنسبة للمدخل، وبالنسبة للذات كمشارك ايجابي في العملية السياسية، وهكذا يكون الرعية على علم بالسلطة الحكومية، ويتوافر لديه بخصوصها توجه عاطفي، (إما إعجابا وحب أو مقت وكراهية)، والتوجه تقييمي (ينطوي على اعتبارها إما سلطة شرعية أو سلطة غير شرعية). كما توجد التوجهات عينها بالنسبة للمخرجات الحكومية. إلا أن الرعية يفتقر إلى المعرفة بالمدخل إلى النظام السياسي. ولا يملك بخصوصه اتجاها عاطفيا أو اتجها تقليميا. كذلك فهو يجهل حقوقه ولا يستشعر في نفسه القدرة على التأثير في الحياة السياسية، ويعتقد أن دوره إنما يكمن في الإذعان والانصياع لأوامر السلطة وبهذا المعنى، لا تعدو علاقة الرعية بالنظم السياسي أن تكون علاقة خضوع، فالأول يتأثر بالثاني ولا يؤثر عليه. وتنتشر الثقافة السياسية الرعوية في المجتمعات الشمولية والتسلطية.[1] غالبا ما يسود المجتمعات التي تعيش هذا النوع من الثقافة العنف السياسي بسبب نقص الإجراءات المدنية المقبولة من غالبية السكان والعملية لإدارة النزاع .كما تنتشر حالة عدم الثقة في المجتمعات التي تقود إلى فوصى وعدم استقرار حكومي.

الثقافة السياسية المشاركة: (Participant Plitical Culture) يدرك في ظل الثقافة السياسية المشاركة بشكل واضح وجود النظام السياسي والبنى والقادة والمقترحات السياسية المنخرطة في عمليات تسلم الطلبات الشعبية وصنع القرارات. وقد يتوجه الأفراد برغبة أو بدون رغبة نحو النظام السياسي وعملية المدخلات والمخرجات، كما يدرك أعضاء المجتمع، ضمن هذه الثقافة لحقوقهم وواجباتهم، ودورهم في التأثير على الحكومة. وقد تتراوح مشاعرهم وتقويمهم نحو هذا الدور بين القبول والرفض[2].

هي ثقافة النظم الديمقراطية المعاصرة، وتتميز بوضوح الاتجاهات نحو الهياكل والرموز والعمليات السياسية. إذ تكون لدى المواطن اتجاهات إدراكية وعاطفية وتقيمية تجاه كل من النظام السياسي عموما. والمدخل إليه والمخرج منه. كما يدرك أن له دورا سياسيا ايجابيا.

[1] Ibid cit.p19.
[2] Gabriel A.Almond and Sidney Verba ,Op cit.,p19.

في الثقافة المشاركة تتوجه عواطف المواطنين نحو الشعور بالولاء في المقام الأول للأمة، وانخفاض مستوى العنف السياسي وسيطرة الإجراءات المدنية لإدارة النزاع، وشيوع الثقة السياسية بين الجماعات الاجتماعية بنسبة عالية، والإقرار بشرعية نظام الحكم.

إن القول بعدم وجود ثقافة سياسية من نوع واحد مطلق، يدفع للحديث عن أنواع الثقافات الزيجة وخصائصها.

الثقافة الرعوية –الخاضعة: (The Parochial-Subject Culture) قد يرفض في ظل الثقافة الرعوية – الخاضعة عدد كبير من السكان الادعاءات المحدودة والضيقة للسلطة القبلية والقروية والقطاعية المنتشرة وطوروا ولاء نحو نظام سياسي أكثر تعقيدا ذو بنى حكومية مركزية متخصصة ومتميزة.

الثقافة الخاضعة– المساهمة: (The Subject-Participant Culture) قد اكتسبت عدد كبير من السكان في ظل الثقافة الخاضعة–المساهمة. توجهات متميزة نحو المدخلات ومجموعة فاعلة من التوجهات نحو الذات، بينما استمر معظم الباقين من السكان موجهون نحو البناء الحكومي التسلطي ولديهم مجموعة من التوجهات الذاتية السلبية نسبيا.

تأثرت الأنماط الثقافية ذاتها بسبب عدم الاستقرار الهيكلي والجمود الثقافي، فلا تستطيع فئات من السكان الموجهين نحو المشاركة أن تصبح هيئة من مؤهلين وواثقين من أنفسهم ومجربين، وذلك لان توجهات المشاركة قد انتشرت فقط بين جزء من السكان وكذلك بسبب أن شرعيتهم قد جوبهت بثقافة الخضوع المستمرة والتي تعلق أثناء الانقطاعات التسلطية. أي عندما يظهر حكم تسلطي، لذلك فهم يميلوا لأن يكونوا طموحين ديمقراطيا، أي أنهم يقبلوا معايير الثقافة المشاركة، ولكن لم يبني شعورهم بالكفاءة على أساس الخبرة أو على أساس شعور واثق من الشرعية. بالإضافة إلى ذلك، يميل عدم الاستقرارات البنيوية التي ترافق بشكل مستمر الثقافة الخاضعة– المشاركة وعدم الفاعلية المتكررة للبنى الديمقراطية والنظام الحكومي إلى إنتاج ميولات مستغربة بين عناصر السكان الموجهة ديمقراطيا .إن عدم الاستقرار هذا مع الجمود الثقافي قد يؤدي إلى ظهور أعراض متزامنة

مؤلفة من عناصر مثالية–طموحة وغربية من النظام السياسي منها الأحزاب وجماعات المصالح والصحافة.[1]

إذا استطاعت الجماعات المحلية والرعوية، أثناء عملية انتقال من ثقافة الخضوع إلى ثقافة المشاركة، من البقاء فإنها قد تساهم في تطوير البنى الارتكازية الديمقراطية، لأنها يمكن أن تلعب دور شبكة التأثير التي تستطيع أن تربط الناس كمواطنين مؤهلين بحكومتهم.[2]

الثقافة الرعوية –المشاركة (The Parochial- Participant Culture) تواجه العديد من المجتمعات الحديثة مشكلة التنمية الثقافية، حيث أن الثقافة السياسية في معظم هذه الأقطار هي رعوية بشكل مسيطر. ومن أجل تحقيق ثقافة مشاركة يتطلب الأمر تجسيد أو ترجمة معايير المشاركة في الواقع. لذلك تكمن المشكلة في تطوير توجهات نحو المدخلات والمخرجات بشكل متوافق. فليس من الغريب في ظل الثقافة الرعوية –المشاركة أن تهدد معظم هذه الأنظمة السياسية بتجزئة أو انقسام رعوي. فلا تستطيع البيروقراطية الاعتماد على رعايا موالين، وفي المقابل هناك بناء يظهر من مواطنين مؤهلين ومسؤلين.

2.الثقافات الفرعية:

إن الثقافة السياسية ليست نمطا قيمينا فرديا ولكنها نظام من القيم والمعتقدات يرتبط بأفراد مجتمع معين يتعرضون لخبرات تنشئة مختلفة إلى حد ما، ولهذا فمن المتوقع دائما أن تنطوي الثقافة السياسية لأي مجتمع على قدر من عدم التجانس، وهو ما يرتد إلى تباين الانتماءات الجبلية أو الإقليمية أو اللغوية أو الدينية أو الطبقية أو المهنية.[3] وترتيبا على ذلك، تشتمل أهمها: ثقافة الصفوة وثقافة الجماهير، ثقافة الكبار وثقافة الشباب ثم ثقافة الريفيين وثقافة الحضريين.

1. **ثقافة الصفوة وثقافة الجماهير:** تعرف كافة المجتمعات تفرقة أساسية بين ثقافة الصفوة (Elite-culture) وثقافة الجماهير (Mass-culture) ويختلف مدى التجانس بين هاتين الثقافتين من مجتمع إلى أخر، ففي بعض المجتمعات كالمجتمع البريطاني والمجتمع الأمريكي يوجد

[1] Gabriel A.Almond and Sidney Verba ,Op cit.,p25-26.
[2] Ibid.,P25.
[3] Eric Row, Modern Politique :An Introduction to Behavior and Institution (London :Rout ledge and Kegan Paul,1969), p.13.

تجانس شبه تام. إذ يتلقى الأفراد ثقافة الجماهير قبل تجنيدهم في الأدوار السياسية، لهذا تظل الصفوة، رغم مهارتها المتخصصة ومعارفها السياسة الواسعة، تقدر القيم الأساسية للمجتمع ككل، وعلى خلاف ذلك تعاني مجتمعات أخرى من فجوة هائلة بين قيم الصفوة وقيم الجماهير حيث تنفصل قنوات تنشئة الصفوة عن قنوات تنشئة الجماهير.

يتمثل التباين الثقافي بين الصفوة والجماهير في عديد من المظاهر، كما يمكن إدراكه في كثير من المواقف والاتجاهات الفكرية والسلوكية المتعلقة بالعملية السياسية بوجه عام. فثقافة الصفوة الحاكمة تتميز مثلا عادة بأنها ثقافة حديثة، عقلانية، تنطوي على اتجاهات قومية وتقدمية[1]. في حين تتسم ثقافة الجماهير في أغلب الأحيان بالتقليدية والغيبية والمحلية والمحافظة. ومن هنا كانت رؤية الصفوة الحاكمة لمشكلات المجتمع ومتطلبات التغيير على قدر كبير من الوضوح والشمول، وتستوعب المجتمع ككل في أغلب الأحيان، في حين أن النظرة الغالبية العظمى من الجماهير على درجة من القصور والضيق والمحدودية، ولا تتعدى نطاق القبيلة أو الجماعة التي تنتمي إليها عادة.[2]

قد لا يتميز أيا من الثقافتين بالتجانس الكامل، ففي داخل ثقافة النخبة، يمكن أن يوجد تباين ولو محدود بين قيم صفوة وقيم صفوة أخرى. ونفس الأمر بالنسبة لثقافة الجماهير، إذ عادة ما توجد اختلافات بين الشريحة التي تتصف بالاهتمام السياسي وتلك التي تظهر نوعا من اللامبالاة إزاء العملية السياسية. كذلك فاختلاف الطبقية والعرقية والدينية واللغوية قد يصاحبها، في بعض الأحيان، قدر يعتد به من التنوع الثقافي.[3]

2. **ثقافة الشباب وثقافة الكبار:** غالبا ما يقترن التغير الاجتماعي بظهور فجوات ثقافية بين الأجيال، فالجيل القديم يظل محافظا على القيم القديمة، بينما يجد الجيل الجديد نفسه واقعا تحت تأثير قوي وعوامل اجتماعية جديدة. فيقاوم القيم التقليدية ويجنح إلى تقبل القيم الحديثة. ويقضي ذلك بطبيعة الحال، إلى نشوء اختلاف ثقافي بين الكبار والشباب.

---

[1] لاري دايموند، مصادر الديمقراطية ، ثقافة المجموع ام دور النخبة، ترجمة سمية فلوعبود (بيروت : دار الساقي1994)، ص18-19.

[2] السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، دراسة في الاجتماع السياسي، ج2(مصر: دار المعرفة الجامعية،2002)، ص176.

[3] Lucian W. Pye, "Political Culture Revisited"in: Political Psychology, Vol. 12, n°3, (Sept,1991),pp.487-508.

وتعرف المجتمعات عل السواء ظاهرة الاختلاف القيمي بين الأجيال. ففي الولايات المتحدة يتسم رفض الأبناء لقيم الآباء بالضعف النسبي، بل ويغلفه نوع من التعاطف، حيث لا يجد ما يستدعي تمردا عليه. وتجد هذه الظاهرة تأويلها في طبيعة نمط التنشئة داخل الأسرة، إذ يحرص الوالدان على أن يزرعا في نفس الأبناء شعورا بالاستقلال والذاتية، وهما لهذا يضيقان من نطاق الرقابة عليهم، بل ويجنح الأب إلى معاملتهم كأخوة وأصدقاء.[1] وتعاني بلدان أخرى من انقطاع ثقافي حاد بين الأجيال. فالدولة التي نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية شهدت تحولا اجتماعيا ومجالات ترمي إلى إحلال ثقافة سياسية جديدة محل الثقافة التقليدية. وفي العادة. يميل كبار السن إلى رفض القيم الجديدة لتعارضها مع القيم المتأصلة في نفوسهم. أما العناصر الشابة فغالبا ما تكون أكثر استجابة للقيم الجديدة التي ترى فيها سبيلا إلى الافتكاك من أسار قيم الكبار وحلا لأزمة هويتهم التي خلقها التعارض بين عالم الأفكار والقيم القديمة وعالم المفاهيم والقيم الحديثة. ولعل هذا ما يفسر إقبال تلك العناصر على الإيديولوجيات التي تناوئ الوضع القائم.

3.**ثقافة الريفيين وثقافة الحضريين:** بفضل التحول الضخم الذي شهده الريف في المجتمعات المتقدمة، باتت الهوة الثقافية بين القرية والمدينة ضيقة إلى حد كبير، إلا أن هذه الهوة تتسع في الدول الأقل نموا إلى حد وجود عالمين من فصلين هما عالم المدينة وعالم القرية. إذ يتصف معظم أهل الحضر بأنهم أكثر وعيا واهتمام بقضايا المجتمع القومي، أكثر ميلا إلى تقبل الأفكار الجديدة وأقل استسلاما للمقادير وركونا إلى الغيبيات، أما أغلب الريفيين فأكثر استغراق في مجتمعهم المحلي واعتزاز بالقديم واحتماء في ضباب الغيبيات.

ويظل القول بوجود فجوة ثقافية هائلة بين الريف والحصر في تلك الدول صحيحا رغم ما تعرفه المدن من بعض مظاهرة الحياة الريفية وما تعرفه القرى من بعض أوجه الحياة الحضرية. ففي تلك الدول تم التحضر بصورة عشوائية، أي دون تخطيط ودراسة مما أسلم إلى ظهور تجمعات ريفية داخل المراكز الحضرية تحكمها عين القيم الريفية إلى حد

[1] انظر:

-Robert Lané, Political Life,Why people get involved in politics(N.Y.The Free Prees of Glencoe,Inc,1961) ,p p207-240.

كبيير. كما توجد بالريف أقلية مثقفة حضرية النزعة تتألف أساسا من الموظفين العاملين في الأجهزة الحكومية هناك، غير أن هؤلاء لا يؤثرون كثيرا على النظام الثقافي الريفي[1].

4.أهميةالتنشئة السياسية في تكوين التوجهات السياسية:

تعتبر من أهم العمليات المؤثرة في تكوين وتطوير الاتجاهات السياسية للفرد، وتشكيل وبلورة نمط سلوكه السياسي، وتحديد دوافعه وميوله تجاه المشاركة في الحياة السياسية[2]، والسبب في ذلك أن التنشئة السياسية:

- ليست عملية مؤقتة أو عارضة إنما عملية مستمرة متواصلة.
- لا تقتصر على مرحلة عمرية محددة أو مرحلة تعليمية معينة، بل يتعرّض لها الإنسان طوال حياته وخلال مراحل نموه المختلفة.
- ليست عملية عفوية أو عشوائية بل عملية غرضية مقصودة وموجهة، تخضع لتوجيه إيديولوجي معيّن.
- تتوخى تلقين الفرد قيما واتجاهات سياسية صريحة ذات دلالات ومضامين معينة.
- ليست عملية نظامية بحتة تبتغي صياغة فكر الفرد وشخصيته في قالب نمطي محدد، ولكنها تنطوي أيضا على جانب ذاتي يرتبط بدافعية الفرد وميله إلى تنمية مواهبه وثقافته السياسية من خلال عملية التثقيف الذاتي، ومن ثمة فهي تسمح له من هذه الزاوية بقدر من الاستقلال في بناء شخصيته المتميّزة وتكوين اتجاهاته الخاصة وتحديد مواقفه تجاه معطيات الحياة السياسية ومتغيراتها[3].

ويعرفها "هربرت هايمن" Herbert Hymen على أنها" تعنى تعلم الفرد لأنماط اجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع، تساعده على أن يتعايش سلوكيا معه[4].

---

[1] هناك عديد من الدراسات الميدانية حول هذا الموضوع، انظر:

- R.Redfiield,Pessant Society and Culture (Chicago,1956)-

-D.Apter, Non-Western Government and Politique,in :H.Eckstein and D.Apter(eds) Comparative Politique : A Reader(Glencoe: The free Press,1963) .pp.651-652.

- كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصرين (بيروت: دار ابن خلدون، 1980)

[2] Kenneth Langton ,Political Socialization,(Boston,Little Brown ,1969),p.45.

[3] Ibid, p. 47

[4] Herbert Hyman, Political socialization ;a study in psychology of political behavior, (New York, Free Press of Glencoe, 1959) p.29

أما ألموند Almond وباول Powell فإنهما يريا "أن التنشئة السياسية هي اكتساب المواطن للاتجاهات والقيم السياسية التي يحملها معه حينما يجنّد في مختلف الأدوار الاجتماعية"[1].

ودون الخوض في تعداد أطرها الرسمية وغير الرسمية وأبعادها، يكفي التركيز على أهميتها من حيث كونها عاملا مهمّا في تكوين التوجهات السياسية للفرد، وذلك عن طريق:

1- تحقيق وظيفة تدعيم النسق والمحافظة عليه، ذلك لأن الاستقرار شرط ضروري للمشاركة السياسية.

2- تساعد الفرد على اكتساب ثقافة سياسية وتكوين وعى سياسي، يكوّنان لديه اتجاه وميل نحو السياسة بصفه عامّة، وهناك مؤسسات عديدة في المجتمع تساهم في هذه العملية بعضها يتصل بالأسرة والمؤسسة الدينية والمدرسة والإعلام والحزب السياسي... وغيرها، وبعضها يتصل بالمجتمع العام والمناخ الذي يتّسم به، فكل مؤسسة تلعب دورا معيّنا حيث تبثّ أفكارا وقيما ومعايير تنمّي وعي أفرادها[2]، والمرأة كفرد ينتمي إلى هذه المؤسسات تتأثر بما يحدث داخلها وتتعرّض لعملية التفاعل والتبادل الاجتماعي والثقافي والسياسي، لأن هناك تحالف بين هذه المؤسسات والمجتمع، ومن ثمة فالتنشئة السياسية تعمل على نقل الثقافة السياسية من جيل إلى آخر وتعمل على تكوينها وتغييرها بما يغيّر طريقة المشاركة السياسية ودرجتها وأهدافها.

3- التعبير عن إيديولوجية المجتمع، ذلك لأن التنشئة السياسية هي "تصور اعتقادي للمجتمع الأفضل أو النهج الذي يمكّن إدراك هذا المجتمع"[3].

4- التجنيد السياسي بمعنى عملية تحديد الأفراد للمواقع السياسية الهامة وانخراطهم في العمل السياسي كما يرى غابريال ألموند.[4]

5- التكامل السياسي أي تحقيق التجانس والانسجام داخل الجسد السياسي والاجتماعي وإيجاد إحساس مشترك بالتضامن ووحدة المصالح والمصير، كون المشاركة السياسية "هي تلك

[1] جابريال ألموند، بنجهام باول، روبرت مندت، المرجع السابق، ص. 126.
[2] محمد على محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق، ط 01 (بيروت، دار النهضة العربية، 1985)، ص. 137.
[3] D.O.Sears," Political Socialization", in:Greenstein and Polsby (eds), op.cit., p. 93.
[4] جابريال ألموند، بنجهام باول، روبرت مندت، المرجع السابق، ص 129.

الأنشطة الإرادية التي يساهم بمقتضاها الأفراد في مجتمع ما في اختيار حكامهم وممثليهم، وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر"[1]

وتشمل البيئة السياسية على متغيرات عديدة تتصل بالتنشئة السياسية، حيث يتم غرس قيم إيجابية كالإقدام والعمل الجماعي والمشاركة، وهذه يكتسبها الفرد فتؤثر على استجاباته للمنبهات السياسية التي يتعرض لها من خلال مصادر التنشئة السياسية المختلفة، من ثمّة تؤثر على مشاركته في نشاطه السياسي[2] .

فأهمية التنشئة السياسية في هذا الشأن، ترجع إلى أنّها تؤثر على الاتجاهات والمعرفة التي قد تدفع الفرد إمّا إلى الاهتمام السياسي أو إلى العزوف عنه، وفي هذه الحالة قد تتشكل معضلة أمام النظام السياسي الذي عليه أن يجد حلاً لها، فما عليه إلاّ أن يستمر في بناء المؤسسات السياسية من ناحية، وفتح قنوات للتعبير السياسي من ناحية أخرى حتى يخفف من الآثار السلبية لعدم المشاركة السياسية؛ وهو ما أطلق عليه" مايكل راش وفيليب ألتوف Michael Rush & Philip Althoff مفهوم السلبية السياسية"، لأن عدم الاهتمام السياسي يرتبط بعدم الاهتمام العام ومنه فالسلوك السياسي جزء من السلوك الاجتماعي، فكلما سنحت الفرصة للتعبئة والمساهمة في الأنشطة الاجتماعية زاد احتمال مشاركة المرء في الحياة السياسية والعكس صحيح.

تعد المشاركة السياسية أحد الأبعاد المهمة لتحديد التوجه والسلوك الانتخابيان للأفراد، كما أنها أحد المحاور الأساسية في مجال اهتمام علم السياسة والعلوم الاجتماعية وعلم النفس السياسي، وتتفق الدراسات والأراء على تأكيد الدور الايجابي للفرد في الحياة السياسية من خلال حق التصويت، الذي يعد محاولة للتأثير على متخذ القرار، واستنادا إلى هذه الحقيقة نعالج في هذا المدخل مفهوم المشاركة السياسية أولا ثم مستوياتها ثانيا وفقا لعدد من المقاربات الفكرية.

---

[1] Herbert Mc Closky « Political Participation » in David L Sills, international encyclopedia of social sciences, vol12, 1968.p.252.

[2] أحمد شاطرباش، دور المدرسة في التنشئة السياسية لتلاميذ الطور الثالث من التعليم الأساسي، دراسة ميدانية بولاية الجزائر, مذكرة ماجستير في التنظيم السياسي و الإداري (جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2002) ص. 59.

المطلب الثالث: مدخل المشاركـــة السياسية ومستوياتها.

1.تعريف المشاركة السياسية.

تعتبر المشاركة السياسية (Political Participation) –في كثير من الدراسات– ظاهرة ذات بعد واحد (Unidimensional Phenomenon)، وعلى هذا الأساس تميل هذه الدراسات إلى"إدراج عملية المشاركة ضمن السياق العام لعملية الانتخاب، ومن ثمّة توحّد بينها وبين عملية التصويت (Voting)، وتضيف إليها أحيانا بعض النشاطات الخاصة بالحملات الانتخابية"[1]. ويعتقد بعض الباحثين في هذا المجال أيضا"أن ما يعتد به في عملية المشاركة ليس هو نمط الفعل الذي يأتيه الفرد بل مقدار ما يسهم به فعلا في الحياة السياسية. وحجتهم في ذلك أن كل معايير الانغماس والمشاركة في الحياة السياسية غالبا ما تكون على درجة عالية من الترابط بحيث يمكن إحلال بعضها محل الآخر لأغراض التحليل"[2]. كما أن هناك فريقا آخر يرى"أنه هناك تدرجا هرميا في الأفعال السياسية، والدليل على ذلك أن من يشارك في المهام الصعبة يشارك أيضا وبنفس الدرجة في المهام الأكثر يسرًا"[3].

يقتضى الاقتراب من مفهوم المشاركة السياسية توضيح المقصود بمصطلح المشاركة بصفة عامة، تمهيداً لتعريف مفهوم المشاركة السياسية، حتى أنّ بعض الباحثين يعتبره "من المصطلحات التي يمكن أن تكتسب معان عديدة، بحيث يصبح غير ذي جدوى في النهاية، لأنّه فيما يرى ينطبق على أنشطة الجماهير في كلّ مستويات النظام السياسي وينطبق أحيانا أخرى على التوجهات السياسية (Political Orientations) أكثر منه على الأنشطة، فضلا على أنّه ينطبق في بعض الأحيان على المشاركة فيما هو خارج الحياة السياسية"،[4] كما أنّ

[1] Berelson, Bern. Berelson, Bernard R., Paul F. Lazarsfeld, and William N. McPhee ,Voting: A Study of Opinion Formation in a Presidential Campaign ,(Chicago, University of Chicago Press, 1954) p. 68.

[2] Lester W.Milbrath and M.L.Goel, Political Participation: how and why do people get involved in politics? (Chicago,Rand Mc Nally , 1977) p. 89.

[3] Norman H. Nie and Sidney Verba , « Political Participation » ,in : Greenstein and Polsby (eds), Hand book of political science, vol. 04 (U.S. Wesley Publishing Company, 1975) p. 14.

[4] G. Parry, Participation In Politics, (Manshester, Manshester University Press, 1972) p. 06

هناك من الباحثين من يعتقد أنّ "العزوف عن ممارسة أي نشاط سياسي هو في حدّ ذاته نوع من المشاركة السياسية"[1].

كما تختلف مسميات المشاركة: فهناك من يطلق عليها المشاركة الجماهيرية وهناك من يسميها المشاركة الشعبية أو المشاركة العامة، وبالرغم من اختلاف هذه المسميات إلا أنها تدور كلها حول معنى واحد ألا وهو مساهمة كل فرد في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، أي المشاركة المباشرة للجماهير في شؤون المجتمع، وليس عن طريق المشاركة النيابية كممثلي الشعب أو المجالس المنتخبة والتي تعتبر مشاركة غير مباشرة"[2].

وحتى يأخذ مفهوم المشاركة السياسية مدلوله العلمي الدقيق، يحتاج إحالته إلى المقصود بالسياسة، يختصر الأمر بالقول، أنّه إذا قصد بالسياسة علم الدولة، أي أنّها تقتصر على ما له من شأن بمؤسسة الدولة وبعلاقة الحاكمين بالمحكومين، فتصبح للمشاركة السياسية دلالة المشاركة في عملية اتّخاذ القرار السياسي أو التأثير على متخذي هذا القرار، وتقتصر تجسداتها في عملية التصويت في الانتخابات، أو الاستفتاءات أو المشاركة في الأحزاب السياسية،[3] أما إذا قصد بالسياسة علم السلطة فإن مفهومها يتوسع ليصبح معناها دالاً على كلّ أشكال علاقات القوّة التي تحكم المجتمع سواء كعلاقة قوة بين أفراده، أو كعلاقة قوة بين وحدات المجتمع والدولة كجهاز سياسي، ومن هنا" يصبح للمشاركة السياسية محلاً للوجود والتموقع داخل المجتمع حتّى خارج مؤسسات الدولة وصناعة القرار السياسي مباشرة، فهي توجد على مستوى المشاركة في الجمعيات المحلية والنقابات والمؤسسات بما فيها المؤسسات الدينية، وكلّ تجمع يحوز على السلطة ويسعى للتأثير في الحياة السياسية، بما

[1] Preiser,S ;S.Janas and R.Theis , « Political Apathy, political Support and Political Participation » in: international journal of psychology , vol 35 ,n°3,(2000) p. 78.

[2] Jaque Lagroye, Bastien François, Frederic Sawicki ,Sociologie Politique, (Paris , Presse de science politique et Dalloz , 2002) p.338.

[3] Dalton Russell J., Op cit, p.935.

في ذلك أشكال المشاركة في الأنشطة العنفوية أو غير المنظمة كالمظاهرات والإضرابات، والعنف السياسي... وغيرها"[1].

ربما كان الربط بين المشاركة السياسية ومفهوم السياسة، وعدم الاتفاق على معنى هذه الأخيرة –علم الدولة أم علم السلطة – هو الذي أدّى إلى تنوع وتعدد التعريفات التي أعطيت للمشاركة، وإزاء هذا الخليط المضطرب من المعاني والمدلولات المختلفة، قد يكون من المفيد عرض جانب من التعريفات التي اقترحت في هذا الصدد في محاولة للتعرف على أبعاد الخلاف القائم بينها من ناحية، أملا في الوصول إلى تعريف إجرائي يمكن التعويل عليه في سياق هذه الدراسة من ناحية أخرى. وحيث أن الجهد لا ينصب أساسا على تقديم استقصاء كامل للتراث الخاص بمفهوم المشاركة السياسية، فإن الحديث يقتصر بداية على ثلاث تعريفات فقط، من خلالها يتمّ الإلمام بجوانب الموضوع، وعلى أساسها تكون الانطلاقة إلى تعريف المشاركة و لو بشكل إجرائي[2].

أما أول هذه التعريفات، فهو ذاك الذي اقترحه "صاموئيل هنتنغتون" Samuel Huntington و"جورج دومنجيز" George Dominiguez في دراستهما عن التنمية السياسية – ويذهبان فيه إلى القول أن المشاركة السياسية ما هي "إلاّ نوع من النشاط يقوم به المواطنون العاديون، بهدف التأثير في عملية صنع القرار الحكومي".[3]

ان هذا التعريف ضيّق من ناحية وفضفاض من ناحية أخرى، أما أنه تعريف ضيّق، فذلك لأنه يعتبر المشاركة السياسية نشاط يقتصر على المواطنين العاديين وحدهم ولا يخصّ محترفي السياسية، وهذا دون شك تصور ضيق وغير صحيح لا يمثل الواقع في شيء ويتنافى مع ما يوحي مفهوم المشاركة ذاته، ومن ثمة لا يمكن قبوله أو الاعتداد به إلاّ إذا كان المقصود به أن مشاركة محترفي السياسة أمر لا خلاف عليه وفي غير حاجه إلى تنويه أو تأكيد، أما أنه تعريف فضفاض، فذلك أنه لا يحدد طبيعة أو ماهية النشاط الجماهيري الذي

[1] Powell, Jr.G.Bingham, Contemporary Democracies: Participation, Stability and Violence,(Cambridge :Harvard university press ,1982) ,p. 46.

[2] حول المزيد من التعريفات والاستخدامات المختلفة لمفهوم المشاركة السياسية، يرجع على سبيل المثال إلى:
R. E. Lane , political man, (New York , the free press , 1976), p. 42.

[3] إسماعيل على سعد، السيد عبد الحليم الزيات، في المجتمع والسياسية (مصر، دار المعرفة الجامعية، 2003) ص. 488.

يشير إليه، وما إذا كان نشاطا مشروعا أو غير مشروع، سلميا أو عنيفا، منظما أو غير منظم[1].

أما التعريف الثاني فقد طرحه" نورمان ناي" Norman Nie و"سيدني فيربا" Sidne Verba ويتحصل مضمونه في أن المشاركة السياسية هي"تلك الأنشطة المشروعة، التي يمارسها المواطنون العاديون بهدف التأثير في عملية اختيار أشخاص الحكام وما يتخذونه من قرارات"[2]. يتفق هذا التعريف مع سابقه من ناحية ويختلف معه من ناحية أخرى. يتمثل وجه الاتفاق هنا في نقطة واحدة هي التركيز على أنشطة المواطنين العاديين دون محترفي السياسية، في حين يتضح وجه الاختلاف في نقطتين:

* الأولى تتعلق بنوعية النشاط الذي تمارسه الجماهير، وهو في هذا يقتصر على الأنشطة المشروعة وحدها.

* الثانية تتمثل في التأكيد على أن نشاط الجماهير لا يقتصر على التأثير في عملية صناعة القرار السياسي وحدها بل يشمل أيضا عملية اختيار الحكام أنفسهم.

قد ورد التعريف الثالث في تحليلات "ميرون وينر" Myron Weiner وتتمثل المشاركة السياسية بمقتضاه في "أي فعل تطوعي (voluntary action) موفق أو فاشل، منظم أو غير منظم، مؤقت أو مستمر، مشروع أو غير مشروع يبغي التأثير في: اختيار السياسة العامة، أو اختيار القادة السياسيين في أي من مستويات الحكم المحلّية أو القومية"[3].

هذا التعريف يتفق مع سابقيه في بعض الجوانب ويختلف عنهما في العديد من الجوانب الأخرى، فهو مثلهما يحدد المشاركة بأنها فعل (action) لكنه يشير إلى هذا الفعل بأنه (فعل تطوعي)، ويضيف إلى ذلك إلى أنّ هذا الفعل التطوّعي لا يقتصر على التأثير في القرار الحكومي فقط، أو في عملية اختيار الحكام وحسب، بل يمتد إلى التأثير في مجال تحديد

[1] إسماعيل على سعد، السيد عبد الحليم الزيات، المرجع السابق، ص. 449.

[2] N .H . Nie and S.Verba , « Political Participation » ,in : Greenstein and Polsby (eds), Hand book of political science, vol 04 (U.S. Wesley Publishing Company, 1975) p.10.

[3] Myron Weiner, « Political Participation ; Crisis of Political Process » , in Leonard Binder and others (eds), Crisis and sequences in political development, (Princeton , Princeton university press, 1971) , pp .163.

السياسات العامة، وإدارة الشؤون العامة، فضلا عن أنه لا يستبعد الأفعال الفاشلة أو غير المنظمة أو غير المشروعة من نطاق الأفعال التطوّعية[1].

وبناءا على التعريفات السابقة، يطرح "السيد عبد الحليم الزيات" تعريفا للمشاركة السياسية يؤكد فيه على أن "المشاركة السياسية عملية اجتماعية سياسية طوعية ورسمية، تتضمن سلوكا منظما مشروعا ومتواصلا، يعبّر عن اتجاه عقلاني رشيد ينمّ عن إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها، من خلالها يباشر المواطنون أدوارا وظيفية فعالة ومؤثرة في ديناميات الحياة السياسية ومخرجاتها، سواء من حيث اختيار الحكام والقيادات السياسية في شتى المستويات، أم تحديد الغايات العليا للمجتمع ووسائل تحقيقها، أم المعاونة في إدارة آليات العمل السياسي وتوجيهها، أم الإسهام جديا – على نحو مباشر أو غير مباشر– في صنع القرار السياسي وتشكيله فضلا عن تنفيذه ومتابعته بالمتاح أو المستحدث من فعاليات الرقابة والضبط والتقويم"[2].

ولعلّ من الواضح أن هذا الفهم لعملية المشاركة السياسية ذو أبعاد عديدة، تستوعب كافة أوجه النشاط والأدوار التي تضمنتها التعريفات السابقة، وتتجاوز في الوقت نفسه جوانب الخلاف بينها، يمكن القول أن المشاركة السياسية هي جوهر المواطنة وحقيقتها العملية، وهي التي تحدد الفارق النوعي بين الرعايا والمواطنين وبين الامتيازات والحقوق.

ليس هناك مستوى واحد أو وسيلة وحيدة للمشاركة في الحياة السياسية، بل ثمّة وسائل وأساليب عديدة ومتنوّعة، تتفاوت هذه المستويات وتلك الأساليب عادة من حيث أهمّيتها وفعاليتها، كما أنّها تختلف من حيث متطلّباتها والتزاماتها، ومن حيث مشروعيتها وعدم مشروعيّتها، وهي فوق هذا وذاك تتنوّع داخل النظام السياسي الواحد، وتختلف عادة من وقت إلى آخر تماشيا مع مقتضيات التطوّر أو وفقا لمستوى التطوّر الذي يحققه هذا المجتمع أو ذاك، أو تبعا لطبيعة ونوعية الغايات والأهداف التي يسعى الفرد إلى تحقيقها من خلال

[1] سويم عزي، المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث، (المركز الثقافي العربي ، 1994)، ص.157.
[2] إسماعيل علي سعد، السيد عبد الحليم الزيات، المرجع السابق، ص. 451.

مشاركته في الحياة السياسية بشكل عام[1]. وفيما يلي نتعرض إلى أهم المقاربات الفكرية التي تطرقت إلى مستويات المشاركة السياسية.

2.مستـــويات المـــشاركة السيـــاسية: تعددت تصنيفات المنظرين لمستويات المشاركة السياسية منها مقاربة "كارل دوتش"_Karl Deutsch ففي بداية الستينات قدم دراسة حدد فيها ثلاث مستويات للمشاركة السياسية، هي كالتالي[2]:

1)المستوى الأول: وهو الأعلى، ويتضمن النشطاء في العمل السياسي.

2)المستوى الثاني: يشمل المهتمين بالنشاط السياسي، وأهمهم الذين يدلون بأصواتهم في الانتخابات ويتابعون بشكل عام ما يحدث في الساحة السياسية.

3)المستوى الثالث: يشمل الذين يشاركون بشكل موسمي في العمل السياسي أو يشاركون اضطراريا في أوقات الأزمات أو عندما تكون مصالحهم مهددة.

اما مقاربة "جيمس أندرسون" James Anderson في دراسته لصناعة السياسات العامة (النظام الأمريكي كمثال)، يقول "أن هناك عدة أطر وقنوات رسمية وغير رسمية ذات دور مباشر أو تأثير غير مباشر في صياغة وتنفيذ وتقويم وتغيير السياسة العامة بحسب وزن كلّ منها، ومن أهمها الرئيس ومستشاريه، المجالس التشريعية (الفدرالية والكونغرس أيضا)، الجهاز الحكومي، الجهاز الإداري، المحاكم، الأحزاب، الناخبين، الجماعات الضاغطة، وسائل الإعلام، الرأي العام والمواطن مع التأكيد على بعض العوامل الثقافية والفكرية المشكلة للبيئة السياسية لصنّاع السياسات كالثقافة السياسية، الإيديولوجية، الظروف الاجتماعية والاقتصادية".[3]

وأشار بناءا على ذلك إلى "أن المشاركة السياسية للمواطنين حتى في أكثر الدول ديمقراطية تظل محدودة وغير مؤثرة، فكثيرون هم الذين لا يشاركون في الإدلاء بأصواتهم ولا ينتمون لأحزاب ولا يتصلون بجماعات مصلحة وليست لهم انشغالات أو اهتمامات سياسية، وإن دلّ هذا على شيء فإنّما يدل على أنّ للمشاركة السياسية مستويات.لكن مهما

[1] السيد عبد الحليم الزيات، المرجع السابق، ص. 462.

[2] Karl W. Deutsch, « Social Mobilisation And Political Development » in American political science review ,(september 1961) p.34.

[3] جيمس أندرسون، صنع السياسات العامّة، ترجمة: عامر الكبيسي، (عمان ، دار المسيرة ، 1999) ، ص. 67.

يكن من أمر فإنّ ذلك لا يعني إلا بعض الحالات القليلة، فمصالح ورغبات الأفراد لها أهمية مؤثرة في تقرير السياسات العامة حتى في الأنظمة الشمولية والتسلّطية التي تسعى لإرضاء مواطنيها والاستجابة لانشغالاتهم للتخفيف من حدّة تسلّطها عليهم"[1].يعدّد مستويات المشاركة السياسية إلى ثلاث: المستوى الجزئي، المستوى الفرعي، المستوى الكلي.

1) **المستوى الجزئي:** يتميز بخصوصية ومحدودية القضايا المثارة من قبل المواطنين وعدم عموميتها، حيث أن المتأثرين والمنتفعين بل والمشاركين فيه هم قلّة مقارنة مع المجموع الذين لم يتأثر.

2) **المستوى الفرعي:** يطلق عليه أيضا "مجموعة السياسات الفرعية أو السياسات التحالفية"، وأحيانا "الوحدات الحكومية الفرعية"، وتظهر النظم الفرعية لتفاوت اهتمام الأفراد بموضوعات السياسة العامة.

3) **المستوى الكلّي:** تستقطب القضايا الكلّية في هذا المستوى اهتمام ومشاركة كل الأطراف والفاعلين السياسيين الرسميين وغير الرسميين، الذين يدلون ببدائلهم في هذه القضايا، وبذلك تتسع دائرة المشاركين.

أما "جابريال ألموند" Gabriel Almond و"بنجهام باول" Powell فيريا أنّ هناك مستويين للمشاركة السياسية:

1)نشاطات المشاركين[2]: وهي"التي يقوم من خلالها المواطن العادي ببعض المحاولات للتأثير على صنع السياسة، كما يمكن للمواطنين أن ينخرطوا ويساهموا في كل وظيفة من هذه الوظائف، ففيما يتعلق بوظيفة التعبير عن المصالح، فإن المواطنين يتقدمون بمطالب والتماسات من أجل سياسات معينة قد تقتصر على طلبات شخصية أو عائلية كأن يقوم جندي سابق بالكتابة إلى عضو الكونغرس من أجل ضمان مساعدته في الحصول على بعض المزايا والمنافع التي يستحقها، وهي ظاهرة عامة في جميع النظم السياسية بما فيها النظم التسلطية، كذلك يمكن للمواطنين الانضمام إلى جماعات مصلحية قد تشمل جماعات رسمية

[1] جيمس أندرسون،المرجع السابق، ص. 68

[2] جابريال ألموند، بنجهام باول، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر–نظرة عالمية–، ترجمة. هشام عبد الله، ط.05 (عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1997) .ص.86.

مثل الجماعات المهنية كالجمعية الطبية الأمريكية، إلى جانب الجماعات المحلية غير الرسمية مثل الذين يقومون بالتوقيع على عريضة أو التماس مقدم إلى مجلس المدينة، بل وقد تشمل التجمعات التلقائية الغاضبة لسكان المناطق الفقيرة الذي قد ينفجر غضبهم – بسبب فقرهم وعدم العدالة في معاملتهم– في صورة شغب واضطرابات عنيفة.

أما نشاطات تجميع المصالح، فهي تلك النشاطات التي يقدم المواطن من خلالها تأييدا سياسيا نشطا –تقديم موارد سياسية– إلى زعيم سياسي أو إلى جماعة سياسية، وهناك نوعان رئيسيان هما: التصويت والمشاركة في الحملات الانتخابية التنافسية.

بالنسبة للمشاركة في صنع السياسة العامة، فقد يشارك المواطن بصورة مباشرة في هذه العملية عندما يتم مثلا إجراء استفتاء حول القضايا الرئيسية للبلاد. "لكن عموما السياسات الوطنية لا يمكن تقريرها بشكل مثمر عن طريق المشاركة الجماهيرية، فصياغة القوانين مثلا عملية معقدة، لكن مشاركة المواطن على المستوى المحلي تعدّ أكثر جدوى ذلك لأن لدى المواطنين معارف أفضل عن المواضيع والأحداث".[1]

2). نشاطات التابعين: وهي تلك التي تكون فيها مشاركة المواطن العادي فقط من خلال تنفيذ وتطبيق السياسة، فالمواطنون يستجيبون للقوانين التي يتم إقرارها من خلال دفع الضرائب، وتلقي الإعانات الحكومية، وطاعة القوانين. حيث أن أحد أكثر الأدوار انتشارا بين المواطنين هو دوره كدافع للضرائب، وقد أثار هذا الدور من المقاومة لجهود السلطة الرامية إلى فرض الانصياع على المواطنين أكثر من أي موضوع آخر، فالثورة على الضرائب من الظواهر المتكررة في التاريخ السياسي للعديد من الأمم، ويتم استعمال أدوات ووسائل متعددة لإرغام المواطنين على الطاعة عند توفير الدولة للموارد الضرورية، الولايات المتحدة الأمريكية مثلا تعتمد بصورة مكثفة على ضرائب الدخل المباشر، وتقوم إدارة الضرائب بمتابعة ومراقبة ضرائب المواطنين، كما تستعمل العديد من حكومات الولايات مجموعة من الضرائب غير المباشرة مثل ضرائب المبيعات.[2]

[1] غابريال ألموند، بنجهام باول، روبرت مندت، السياسة المقارنة: إطار نظري، المرجع السابق، ص. 136.
[2] المرجع نفسه، ص. 136.

من ناحية أخرى، فإن أدوار المواطنين كمستفيدين من المنافع الحكومية يتم القيام بها باستعداد وتقبل أكثر، على الرغم من أن الإدارات الحكومية في هذه الحالة يجب أن تقوم بحملات إعلامية عامة لإعلام المواطنين بتوفر هذه المنافع وبكيفية الحصول عليها. كذلك فإن المجتمعات الحديثة تغطيها شبكات من التعليمات واللوائح والقوانين، الوالدان مثلا ملزمان قانونا بإرسال أطفالهما إلى المدرسة في سن معين، ويتحقق الامتثال من خلال الجمع بين الحافز والقسر، فمن جهة يتم التأكيد على التعليم كمنفعة ايجابية للأطفال والأسر ومن ناحية أخرى، توجد عقوبات في حالة عدم الطاعة والامتثال، النوع الأخير من أدوار المواطن كرعية أو تابع، والذي له أهمية خاصة، هو دور المشاركة الرمزية.

يرى "صاموئيل هنتنغتون" Samuel Huntington في دراسته لظاهرة التحديث السياسي لدول العالم الثالث أنّ للمشاركة السياسية ثلاث مستويات مقترنة بتطوّر المجتمعات:

المستوى الأول: تكون فيه المشاركة السياسية منخفضة جدا، باقتصارها على نخبة صغيرة من الأرستقراطيين التقليديين أو البيروقراطيين.

المستوى الثاني: هو مستوى تكون فيه المشاركة السياسية متوسطة وذلك بدخول الطبقة الوسطى معترك السياسة.[1]

المستوى الثالث: هو مستوى تكون فيه المشاركة السياسية مرتفعة، ويميّزها دخول النخبة والطبقة المتوسطة في الحياة السياسية، ويوصف هذا المستوى بأنّه صفة أساسية من صفات النظام البريتوري.

وبناءا على هذا، فإن ّالمستوى الأول هو مستوى يميّز من حيث التأسيس السياسي شكل الحكم الإمبراطوري المركزي أو الملكية الإقطاعية، أمّا المستوى الثاني يخص شكل الحكم التمثيلي حيث تكون مجالس برلمانية منتخبة بشكل محدود، أما المستوى الثالث يميّز المجتمعات التي تلعب فيها الأحزاب أدورا أساسية وليست ثانوية، بحيث تصبح مصدرا لمشروعية السلطة، ونظام الحكم هو نظام جماهيري، ففي هذه الحالة يكون الحزب السياسي مؤسسة سياسية مهمّة وبديلة نظرا لضعف المؤسسات السياسية التقليدية وعدم قدرتها على

[1] Samuel Huntington, Political Order in Changing Societies, (New Haven: Yale University Press, 1968) p. 60.

التكيّف مع المعطيات الجديدة الناتجة عن عملية التحديث السياسي بحيث أنّه يعمل على تنظيم المشاركة السياسية[1].

في مقاربة"مايكل راش" Michael Rush و"فيليب ألتوف" Philippe Althoff محاولة أخرى لتحديد مظاهر وأساليب المشاركة السياسية يقولان « أن ثمة شيء من الصعوبة عند الإشارة إلى الصيغ العديدة للمشاركة السياسية بغض النظر عن نمط النظام السياسي محل البحث ... ومن المهم على أي حال أن نضع في اعتبارنا المجال الكلي للنشاط السياسي، وأن نتبيّن ما إذا كان هناك نوع من التدرج الهرمي بين هذه الأنشطة أم لا. ولعل ّأبسط وأكثر تدرج هرمي ذو دلالة في هذا الصدد هو ذاك الذي يضع في اعتباره درجة وسياق المشاركة ذاتها".[2]

الجدول رقم 05: تدرّج المشاركة السياسية عند "راش" و" ألتوف"

. M.Rush and Ph. Althof"[3].

تقلد منصب سياسي أو إداري
السعي نحو منصب سياسي أو إداري
العضوية النشطة في تنظيم سياسي
العضوية غير الفعالة في تنظيم سياسي
العضوية النشطة في تنظيم شبه سياسي
العضوية غير الفعالة في تنظيم شبه سياسي
المشاركة في الاجتماعات العامة والمظاهرات
المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية
الاهتمام بالأمور السياسية
التصويت
اللامبالاة التامة

[1] Ibid, p. 63.
[2] M.Rush and Ph .Althoff, An Introduction To Political Sociology, (London :Thomas Nelson and Sons LTD,1971), p.76
[3] Ibid, p. 77.

يذكر هذان الباحثان أنّ هذا التدرّج يغطي مجال المشاركة السياسية ككل، ويحتمل التطبيق في مختلف النظم السياسية، ويضيفان إلى ذلك أنّ الأهميّة الخاصة لكل مستوى من مستويات هذا المدرّج من المحتمل أن تختلف من نظام إلى آخر، كما أنّ ثمّة مستويات معيّنة قد تكون على درجة كبيرة من الأهمية في نظام ما، وذات أهمّية أقل في نظام آخر[1].

[1] M.Rush and Ph .Althoff,op.cit.,p.77.

الفصل الثاني: بيئة التوجهات الانتخابية في المدينة والريف بغرب الجزائر.

المبحث الأول: الخلفية السياسية والقانونية للانتخابات.

المطلب الأول: العملية السياسية في الجزائر.

1.البنية الدستورية للنظام السياسي

2.تطورات النظام السياسي.

3.الفواعل السياسية في النظام السياسي.

المطلب الثاني: العملية الانتخابية في الجزائر.

1. التنظيم القانوني للعملية الانتخابية .
2. تطورات العملية الانتخابية والنظام الانتخابي.

المطلب الثالث: تطور النظام الحزبي وبنية الأحزاب في الجزائر.

1. تطور النظام الحزبي.
2. بنية وأنواع الأحزاب.

المبحث الثاني : سوسيولوجية المدينة والريف في الجزائر.

المطلب الأول: المحددات الاجتماعية والاقتصادية.

1. سوسيولوجية المجتمع الجزائري.
2 . المحددات الاقتصادية .

المطلب الثاني: المدينة وسمات التحضر في الجزائر.

1.ماهية المدينة.

2.التجـــمـــــعات الحضرية في الجزائر.

المطلب الثالث:الريف الجزائري.

1.ماهية الريف.

2.مراحل تطور الريف وخصائصه

يقصد بالبيئة السياسية والقانونية والاجتماعية الأطر والمحددات السياسية والدستورية والقانونية والاجتماعية التي من خلالها وبواسطتها تنتظم العملية الانتخابية في الجزائر، بحكم أن العملية الانتخابية تمثل جزء من العملية السياسية التي يترتب عنها عملية التأثر والتأثير بين فواعل البيئة، وسيعالج هذا الفصل في جزئه الأول المحددات السياسية والقانونية المتمثلة في النظام السياسي الجزائري، ثم تحديد طبيعة النظام الانتخابي والأطر القانونية التي تنظم وفقها العملية الانتخابية، كما تتضح في المطلب الثالث أنواع الأحزاب السياسية في الجزائري وإطارها القانوني.أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة المدينة والريف في الجزائر، إذ يعالج في البداية طبيعة المجتمع الجزائري مع تبيان تركيبته ومراحل تطوره وأهم سماته، ثم يتطرق إلى المدينة فيحدد ماهيتها وسماتها ومراحل تطورها، كما يتعرض الفصل إلى الريف الجزائري فيحدد ماهيته وخصائصه ومراحل تطوره.

المبحث الأول: البيئة السياسية والقانونية للانتخابات في الجزائر.

النظام السياسي هو مجموعة من البنى القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولفهم هذه البنى لا بد من التطرق إلى البنية الدستورية والقانونية، لأنهما يوضحان المرجعية القانونية للنظام السياسي أولا والعملية الانتخابية ثانيا. ثم يتطرق إلى التطورات والمراحل التي مر بها النظام السياسي في الجزائر، كما يتم تحديد الفواعل الأساسية التي تتحكم في العملية السياسية بهدف معرفة نوع وطبيعة النظام السياسي. ويعالج في المطلب الثاني اطر تنظيم العملية الانتخابية ومراحل تطور النظام الانتخابي، ولان التوجهات الانتخابية هي انعكاس للخريطة الحزبية فيوضح المطلب الثالث طبيعة هذه الخريطة من الناحية القانونية ويحدد أهم التيارات الحزبية وأنواعها.

المطلب الأول: العملية السياسية في الجزائر.

تحدد العملية السياسية في الجزائر معطيات البيئة الداخلية والخارجية، وتظهر هذه الأطر في الجانب القانوني والدستوري لنظام السياسي، والتطور التاريخي للنظام ثم الفواعل الأساسية التي تحدد طبيعة النظام السياسي في الجزائر.

1.البنية الدستورية للنظام السياسي.

تعد البنية الدستورية والقانونية جزء من العملية السياسية، إذ يعد الدستور أسمى النصوص التشريعية والقانونية التي تحدد سمات ومقومات وأهم مؤسسات النظام وهيكل الدولة العام، ونهجها الذي تسير عليه.لذلك "فان الوثيقة الدستورية في بلد من البلاد هي التي تضع الإطار العام لنظام الحكم فيها، إذ تبين ما هي سلطات الدولة وكيفية تكوين هذه السلطات، وعلاقاتها ببعضها البعض، وعلاقاتها بالأفراد، واختصاص كل منها، وكيفية إيجاد التوازن بين تلك السلطات بحيث تقوم كل منها باختصاصاتها، ولا تتعدى على اختصاصات الآخرين. وبين المهمات الأساسية للدستور في الدولة الحديثة وإقامة التوازن بين مقتضيات السلطة ومقتضيات الحرية."[1] تأخذ الجزائر بالدستور المكتوب، عرفت الجزائر عدة دساتير، كان أول دستور في 1962، ثم تلاه دستور 1976 لتبقى الجزائر طوال هذه الفترة في فراغ دستوري، ثم جاء دستور 1989 الذي يمثل الإعلان الرسمي عن عهد جديد لنظام السياسي الجزائري تمثل في بداية التعددية الحزبية، ثم تلاه دستور 1996 المعمول به حاليا. ينظم الدستور السلطات الثلاث، إذ يتعرض لاختصاصات كل سلطة ويحدد طبيعة العلاقة بينها.

1.**السلطة التشريعية:** تعد المؤسسة التشريعية من أهم المنظمات الرسمية الحكومية التي تضطلع أساسا بتشريع اللوائح والأنظمة والقوانين، ووضع القواعد العامة التي تنظم مختلف أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية وغيرها في الدولة.

عرفت الجزائر المؤسسة البرلمانية أثناء الثورة التحريرية، حيث تأسس المجلس الوطني للثورة، كمؤسسة برلمانية سياسية ضمن مؤسسات وهيئات وأجهزة نظام سلطة قيادة الثورة، كانت له سلطات واختصاصات وعلاقات عضوية ووظيفية مع باقي الأجهزة الأخرى.[2] في المرحلة الانتقالية التي جاءت بعد الاستقلال تم انتخاب المجلس الوطني التأسيسي في 20 سبتمبر 1962، وقد حددت مهامه في ثلاثة: تعيين الحكومة، التشريع باسم

[1] يحي الجمل،"أنظمة الحكم في الوطن العربي"، في: سعد الدين إبراهيم (وآخرون)،أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ط.2 (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1981). ص ص.364-365.

[2] لمزيد من التفاصيل حول وظائف المجلس الوطني الثوري انظر إلى:
محمد كشود " المجلس الوطني للثورة الجزائرية :المؤسسة البرلمانية السياسية في تنظيم سلطة قيادة الثورة " في: مجلة الفكر البرلماني"، الجزائر، العدد04(اكتوبر2003)، ص ص23-39.

الشعب، وضع دستور للجزائر والتصويت عليه.[1]وخص دستور 1963 اثني عشر مادة تحت عنوان (ممارسة السيادة: المجلس الوطني)، وانتخب أول مجلس نيابي في الحياة المؤسساتية للجزائر بعد الاستقلال المجلس الوطني بتاريخ 20 سبتمبر 1960 لمدة أربع سنوات. ونظرا لكون دستور 1963 لم يدم فترة طويلة، جمده رئيس الجمهورية في 09 أكتوبر 1963 (مدة شهرين) وعليه لم تصدر قوانين عن السلطة التشريعية، وجل القوانين شرعت عن طريق الأوامر. وبعد 19 جوان 1965، حلت الشرعية الثورية محل الشرعية الدستورية، وانشأ بموجب أمر 10 جويلية 1965، مجلسا للثورة وحكومة على رأسهما شخص يحمل لقب رئيس مجلس الثورة والوزراء، وحل مجلس الثورة محل المجلس الوطني، وقد أسندت له اختصاصات الحزب وصلاحيات رئيس الجمهورية والمجلس الوطني ومراقبة الحكومة باعتباره مصدر للسلطة المطلقة.أما في عهد التعددية السياسية والحزبية يلاحظ أن دستور 1989 أرسى مبادئ غيرت نسبيا من مكانة البرلمان ومركزه ودوره في النظام السياسي الجزائري، إذ أصبح يتكون من مجلس واحد يسمى المجلس الشعبي الوطني، ينتخب لمدة خمس سنوات بطريقة الاقتراع العام. الترشح للنيابة حر وليس محتكر من قبل أي تنظيم سياسي. وبعد العودة إلى الشرعية الدستورية وبعد الانتخابات الرئاسية التعددية الأولى في أفريل 1995، تم تعديل دستور 1996الذي أكد على الثنائية البرلمانية، المجلس الشعبي الوطني وهو الغرفة الأولى في البرلمان الجزائري ، أما الغرفة الثانية فهي مجلس الأمة، الذي أنشا بموجب التعديل الذي طرا على دستور 16 أكتوبر 1996. وكان ذلك بعد استفتاء 28 نوفمبر 1996.

يتكون المجلس الشعبي الوطني من 430 عضوا ينتخبون عن طريق الاقتراع السري العام والمباشر، أما مجلس الأمة فيتم انتخاب الثلث منهم عن طريق الاقتراع غير المباشر والسري من بين ومن طرف المجالس الشعبية البلدية والمجلس الشعبي الولائي، أما الثلث الباقي فهو يخضع لتعين من قبل رئيس الجمهورية ويكون هؤلاء من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية في المجالات العلمية والثقافية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية.

[1] ناجي عبد النور، النظام السياسي من الأحادية إلى التعددية (الجزائر: مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006)، ص.188.

يحدد الدستور في مادته 102 مدة المجلس الشعبي الوطني بخمس سنوات على أن يجدد نصف أعضائه كل ثلاث سنوات، حسب المادة نفسها فانه "لا يمكن تمديد مهمة البرلمان إلا في ظروف خطيرة جدا لا تسمح بإجراء انتخابات عادية"، ويجتمع البرلمان في دورتين عاديتين كل سنة ومدة كل دورة أربعة أشهر على الأقل. كما يمكن للبرلمان أن يجتمع في دورة غير عادية باستدعاء من رئيس الجمهورية بطلب من رئيس الحكومة أو بطلب من ثلثي أعضاء المجلس الشعبي الوطني. كما أن الحكومة مسئولة أمام البرلمان، بموجب المادة 184 من الدستور.

2.**السلطة التنفيذية:** رئيس الجمهورية في النظام الدستوري الجزائري يمثل محور النظام السياسي، ويتمتع بصلاحيات واسعة جدا على حساب السلطتين التشريعية والتنفيذية فبخصوص السلطة التشريعية، فان الدستور خول رئيس الجمهورية صلاحية التشريع وهذا ما كرسته المواد 128، 120 (الفقرة الأخيرة)، 124،125،127، منح الدستور لرئيس الجمهورية صراحة حق حل المجلس الشعبي الوطني، وإجراء انتخابات تشريعية مسبقة.أما فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية يقر الدستور بان الرئيس يتولى السلطة التنفيذية.

السلطة القضائية: ينص الدستور على أن السلطة القضائية مستقلة، وعلى أن الهيئات القضائية تشرف عليها هيئة عليا تعود رئاستها إلى رئيس الجمهورية، تدعى المجلس الأعلى للقضاء. أما سلطة الرقابة على دستورية القوانين فهي المجلس الدستوري وهو مؤسسة استشارية، والرقابة يتم تحريكها عن طريق إخطار المجلس، ويقتصر على هيئات محددة في الدستور، وذلك حسب المادة 166 من الدستور الجزائري التي تنص على أن " يخطر رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الشعبي الوطني أو رئيس مجلس الأمة، المجلس الدستوري."[2]

2.مراحل تطورات النظام السياسي في الجزائر: عرف النظام السياسي مراحل وتطورات يمكن تميزها وفق التقسيم التالي:

المرحلة الأولى: مرحلة البحث عن الاستقرار وإعادة بناء الدولة، وتدعى نموذج حكم النخب الوطنية ذات التوجه القومي. تبدأ هذه المرحلة في الجزائر من السبعينات من القرن الماضي. جاءت أول ممارسة للحكم بعد وضع دستور سنة 1963، وقد كشفت صيغة وضعه عن

تجاوزات النظام السياسي، حيث لم تتم مناقشته في المجلس التأسيسي، بل تم ذلك في الحزب، ثم طالبت الحكومة من النواب المصادقة عليه تفاديا لأي معارضة.[1] لم يكن للمجلس التأسيسي أي سلطة فعلية رغم ما نص عليه الدستور.[2] فسلطة بن بلة تجاوزت وأقرت مشروع الدستور باسم المشروعية الثورية (زعامة الحزب) والشرعية الشعبية (رئاسة الجمهورية) أصبحت أجهزة الحزب ومؤسسات الدولة مجسدة في شخص واحد، ومن ثم يستمد سلطانه بوصفه صاحب السلطة العليا، وبذلك أصبح الحكم امتيازا شخصيا له، مما يجعل البعض يعتقد أن الجمهورية قائمة بوجوده.[3]

اتضح الموقف النهائي حيال الاحتلال الفرنسي وما يعنيه هذا المنطق وهو إعداد عرض حال عن الإرث الاستعماري مستندا لقاعدة النظرة القومية التي التزمت بوضع برنامج يفصل في المظاهر السياسية المحضة أي بناء مؤسسات الدولة.[4] لقد مثل هذا الاتجاه النخبة العسكرية والمعروفة بحركة التصحيح الثوري التي قادت الانقلاب على نظام الحكم القائم بعد ثلاث سنوات، وتم إلغاء الدستور الذي أقر سنة 1963 بهدف تغيير اتجاهات الدولة نحو سياقات محددة ومغايرة. تحت شعار ما عرف "وحدها السلطة القوية وبعيدة عن المصالح والمستقلة عن الطبقات الموجودة التي كانت تحكم، هي التي لها القدرة على فرض نظام منبثق أساسا من الفوق وتعني في الحركة تغييرا للقادة وليس تغيير في العلاقة بين الدولة والمجتمع وهذا ما قامت عليه الحركة في الجزائر التي نالت استقلالها عن الاحتلال". حيث تبنى الانقلابيون فكرة مفادوها البناء والتنمية (بناء الدولة الوطنية بمؤسساتها على مختلف الأصعدة).[5]

---

[1] M'Hamed Yosfi , Le Pouvoir :1962-1978(Alger :E.N.A.P.1989) .p.141.
Karim K.Mezran, Negotation Nation identity,The Case of Arab State of North Africa(USA :Antonio Pellicani Editore,2002) , p.242.

[2] عامر رخيلة، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1992ـــ1980(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993)، ص ص.95ـــ119.

[3] محمد عباس، الاندماجيون الجدد(الجزائر، مطبعة دحلب،1993) ، ص.176.

[4] ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ص.117.

[5] Alain Roussillon,l'Egypt et l'Algérie au péril de libéralisation (le Caire :CEDEJ ,1996) ,pp.13-16.

الحركة الانقلابية التي قادها الرئيس هواري بومدين في 19 جوان 1965 لم تكن منفصلة عن سياق التطور التاريخي للنظام السياسي في الجزائر وعن نمط الاستحواذ والتحكم في القوة وترجيح قوة الكفة العسكرية ضمن دواليب النظام السياسي وممارسة السلطة،[1] وقد برر الانقلاب بظاهرة شخصنة السلطة وتوحيدها في الشخص الواحد، الشيء الذي أدى إلى انحرافات النظام السابق، وتم إحلال "مجلس الثورة "محل الرئيس على قمة التركيز الهرمي للسلطة، وقد تم ذلك تحت شعار العودة إلى الحكم الجماعي" وإنهاء الحكم الفردي واعتبر مجلس الثورة الهيئة التشريعية التي حلت محل المجلس الوطني، وأسندت له اختصاصات مؤسسات الدولة (المجلس الوطني ورئيس الجمهوري) والحزب (اللجنة المركزية والمكتب السياسي والأمين العام) باعتباره مصدر السلطة المطلقة. عمل المجلس على بناء دولة مركزية قوية، تعيد تنظيم المجتمع وتجعله تابعا لها، مع تصويرها (أي الدولة) على أنها هيكل تقني لا سياسي (إفراغها من أي محتوى طبقي) وظيفته تحقيق المصلحة العامة للمجتمع الجزائري ولتحقيق ذلك كان هناك هدفان: جعل الإدارة الأداة المميزة لبناء الدولة وإعادة تنظيم المجتمع، من جهة واسترجاع الموارد الوطنية لبناء دولة مخطط، من جهة ثانية، هذه الإستراتجية طبقت في مجالين: الإداري- السياسي، والاقتصادي-الاجتماعي.[2]

بدأت عملية بناء الدولة البيروقراطية في هذه المرحلة بإصلاح البلديات والولايات، حيث صدرت بدءا من 1967 مجموعة من القوانين والإجراءات بهدف خلق هياكل قاعدية متينة للدولة. في عام 1971 رخصت الدولة تأسيس الجمعيات، التي تحولت إلى منابر يعبر من خلالها الجزائريين عن توجهاتهم الفكرية وأطروحاتهم السياسية ومنظماتهم الاجتماعية. لقد استطاع النظام السياسي في عهد بومدين أن يضع توازنا سياسيا هشا بين جميع أطراف المعارضة في الجزائر، حيث نجده يؤكد على سياسة التعريب، الأمر الذي أدى إلى كسب التيار الإسلامي والعربي دعمه في الجزائر وخارجها، في عام 1972 بدأ بإطلاق ما يعرف "بالثورة الزراعية" والتي أحدثت نقلة نوعية في الجزائر من حيث أنه بدأت تروج للنظام

[1] نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري(الجزائر: دار هومة) ، ص.113.
[2] نور الدين زمام، المرجع السابق، ص.113.

الاشتراكي. كما بدأ النظام السياسي يطرح برامج اقتصادية وثقافية متعددة للرفاهية الشعب، هذه الإجراءات كان يقصد بها توفير سند اجتماعي واقتصادي للنظام الاجتماعي.[1] وقد أخذ مفهوم الدولة في عهد بومدين معنى جديدا أريد به أن يكون محور النهوض في شتى مجالات الحياة السياسة. اتجه بومدين إلى إضفاء طابع الشرعية الدستورية على نظام الحكم، من خلال التصويت على الميثاق في جوان 1976 الذي يعكس المشروع السياسي للدولة.[2]

بعد ميثاق 1976، جاء دستور 22 نوفمبر 1976، الذي بموجبه عاد النظام الجزائري إلى الممارسة الدستورية، بعد انقطاع أكثر من إحدى عشر سنة، وأسس نظام تأسيسيا لا يختلف كثيرا عن النظام الذي أنشأه دستور1963، خاصة من ناحية السلطات المخولة لرئيس الجمهورية الذي هو في نفس الوقت الأمين العام للحزب.[3]

تمثلت السمة الأساسية للنظام السياسي الجزائري في هذه المرحلة في الانغلاق على الذات من خلال تبني فكرة التنظيم الشعبي الواحد حيث تم تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي وطني، بعدما كانت تضم جميع القوى الوطنية التي اشتركت مختلف اتجاهاتها، وتوحدت تحت هدف الاستقلال. نص الميثاق الوطني لسنة 1976 أن "الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية"،[4] تحكم وفق نظام رئاسي، محوره حزب جبهة التحرير الوطني الذي يعد الحزب السياسي الواحد والوحيد في الدولة يحتكر الحياة السياسية والتمثيل الشعبي في الهيئات الرسمية ويراقب ويسير كل المؤسسات الرسمية في الدولة.[5]

أما السمة الأخرى فهي الكاريزمية المجسدة في شخصية رئيس الدولة، الذي هو بدوره رئيس الحزب، ويكفي لتجديد عهدته في رئاسة الدولة إجراء استفتاء عام، ووجد ذلك مع رئيس الدولة هواري بومدين الذي كان يحمل أولوية بناء الدولة على بناء الحزب.[6] وظهر ذلك من بداية قيام حكم هذا الرئيس، الذي صرح بأن الحزب الواحد والمتمثل في

---

[1] سرحان بن دبيل العتبي،" العنف السياسي في الجزائر"، في : مجلة العلوم الاجتماعية ، ع 04 ، (شتاء 2000)، ص15.
[2] Karim K.Mezran ,Op.cit.246.
[3] ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص.87.
[4] الميثاق الوطني (الجزائر: منشورات المعهد الوطني التربوي، 1976) .ص.8.
[5] الاصفهاني نبية، "مفهوم الحزب الواحد في الجزائر بين النظرية والتطبيق"في: السياسية الدولية،ع 64، افريل 1981. ص.69.
[6] محمد الميلي، "الدولة الجزائرية بين المزاعم....والحقائق"في: الحدث العربي والدولي، ص .13.

جبهة التحرير الوطني سيكون مكلفا بالتوجيه والتنشيط والمراقبة وليست له مهمة تسير الدولة، وبدأ الرئيس بتقوية الجيش وجعله أكثر احترافية وانضباطا.[1]

مرحلة التحديث السياسي: بدأت المرحلة في أواخر السبعينيات أي سنوات قليلة قبل وفاة الرئيس هواري بومدين، وتمتد إلى نهاية الثمانينيات، أي إلى عهد الرئيس الشاذلي بن جديد. فقد نهج الرئيس هواري بومدين سياسة بناء الدولة على حساب الحزب، كما عمل على تعميق القطيعة مع المرحلة السابقة لحكمه، حيث قام باستبدال مبدأ (التسيير الذاتي) بالثورات الثلاث (الصناعية والزراعية والثقافية)،[2] المدعومة بأفكار ومساعدات المد الاشتراكي آنذاك كما ظهرت بعض المساعي لإدماج بعض من الذين أبعدوا عن الساحة السياسية من مسجونين ومنفيين منهم رابح بيطاط، وأحمد طالب الإبراهيمي وبوعلام بن حمودة وغيرهم. وحاولت السلطة آنذاك إبراز إرادتها الحثيثة في استبدال الشرعية الثورية بالشرعية الشعبية. وذلك من خلال إجرائها لتغييرين فقط من سنة 1965 إلى غاية سنة 1978 ، وذلك على مستوى الحكومة وأيضا من خلال تنظيم انتخابات أحادية بلدية، وأخرى رئاسية واستفتاء سنة 1976 وانتخابات تشريعية بتاريخ 28 فبراير من سنة 1978 إلا أن هذه السياسة لم تكتمل في الممارسة الواقعية، إذ بقي احتكار السلطة المركزية من قبل مسئولين سياسيين في الدولة، ولذلك فإن التصور السائد للمشاركة كان أقرب إلى مفهوم التعبئة منه إلى مفهوم المشاركة، كمبدأ، وكإجراء نظامي، وكجوهر للمفهوم الديمقراطي للممارسة السياسية.[3]

عرفت الجزائر في هذه المرحلة "مستوى أدنى من المؤسساتية"، إذ عاشت الجزائر من دون دستور مابين أكتوبر سنة 1963 (تاريخ تعليق العمل بالدستور بعد شهر من إعلانه) ونوفمبر 1976، وأيضا اتسمت هذه الفترة بالفراغ التشريعي إلى غاية فبراير 1977 بسبب حل الغرفة التشريعية والمتمثلة آنذاك في المجلس الشعبي الوطني .ولم يتم انعقاد أي مؤتمر للحزب الواحد ما بين سنتي 1964 و1979، يضاف إلى ذلك تصاعد موجات العنف (أحداث منطقة

[1] Mohamed Tahar Ben Saada,Le Régime Politique Algérien :De la légitimité historique a la légitimité constitutionnelle (Alger :ENAL, 1992), p59.Tiré du : Discours du Président Boumédiéne,Tome1,p.21.

[2] Mohamed Tahar Ben Saada, Op., Cit. p.60.

[3] برهان غليون،"التحدي الديمقراطي في الجزائر"(مقدمة عامة)، في برهان غليون(مقدما)، مستقبل الديمقراطية في الجزائر(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2002)، ص.14.

القبائل في سبتمبر 1963 التي قادها آيت أحمد، وانقلاب 19 جوان 1965 قام به مجموعة من الضباط يقودهم هواري بومدين، وأيضا محاولة الانقلاب على نظام هذا الأخير في ديسمبر 1967 والتي قادها الطاهر زبيري قائد ال'أركان لمجلس الثورة.[1]

إن الفترة التي تلت حكم هواري بومدين في الجزائر، وبعد اعتلاء الشاذلي بن جديد سدة الحكم، أحاطت بها ظروف خارجية وأخرى داخلية عصيبة. وقد كان لتسارع المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على الصعيدين الداخلي والخارجي تأثيرات عميقة على مسار تطور النظام السياسي في الجزائر، أهمها" انخفاض أسعار البترول، وانهيار المعسكر الشرقي، وحرب الخليج الأولى، والثورة الإيرانية، وتعميم سياسة الانفتاح، وتراكم المديونية، والاضطرابات الداخلية والصراعات الحدودية"، وهذه تعتبر بمثابة مداخل إضافية وذات أهمية ضمن مسار تطور النظام السياسي في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد.[2]

إن طبيعة النظام السياسي في الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد لم يتغير عن المرحلة التي سبقتها فالصبغة السياسية والدستورية بقيت على حالها، حيث كرس دستور سنة 1976 الأحادية الحزبية والتي يجسدها حزب جبهة التحرير الوطني، الذي يعمل على انتصار الاشتراكية.

وتعتبر الفترتين الممتدتين بين سنوات(1967-1968) (1980-1981) سنوات عرفت فيها الجزائر اضطرابات عديدة، ليس لأن كلاهما عرف تغييرا لرئيس الجمهورية، وإنما نتيجة لعدد من الإصلاحات البنيوية طبعت السلطة السياسية؛ فتم إنشاء المكتب السياسي للحزب الواحد والذي لم يكن فيه لرئيس الجمهورية الدور الحاسم .ثم إنشاء اللجنة المركزية للحزب التي لم يكن لرئيس الجمهورية السلطة العليا عليها، وأرفقت اللجنة المركزية للحزب بلجان دائمة على رأسها شخصيات قوية كان يصعب على رئيس الجمهورية التحكم فيها .كما تم الإبقاء على بعض الشخصيات على الساحة السياسية الرسمية، وعلى رأسهم محمد الصالح يحياوي الذي كان على رأس الحزب، باعتباره منسقا له، والذي دخل في منافسة مع الرئيس

[1] Lahouari Addi, L'impasse du Populisme. L'Algerie: Collectivité Politique et Etat en Construction (Alger : Enterprise Nationale du livre,1990) ,p .10.

[2] برهان غليون(مقدما)، المرجع السابق، ص.110.

الشاذلي بن جديد خلال عملية استخلاف الرئيس هواري بومدين المتوفى. وأيضا الإبقاء على عبد العزيز بوتفليقة) باعتباره عضوا في المكتب السياسي للحزب، ووزيرا مستشارا لرئيس الجمهورية، وكان هو الآخر من المرشحين لمنافسة الشاذلي بن جديد لخلافة الرئيس هواري بومدين أدت هذه الهيكلة وإعادة توزيع السلطة إلى زعزعة مركز السلطة السياسية في الجزائر منذ عملية تعيين المرشح الرسمي لرئاسة الجمهورية.[1]

ولكن بالمقارنة مع النظام السابق يمكن تسجيل بعض الانفتاح في أساليب الممارسة الإدارية والسياسية والحكومية، وتم إسناد هذه الوظائف للتكنوقراطيين بشكل أوسع، حتى شاع عن حكومات تلك الفترة بأنها (حكومات التكنوقراطيين)[2].

3.**مرحلة التحول الديمقراطي:** تعددت واختلفت التسميات التي أطلقت على هذه المرحلة، منها الانتقال الديمقراطي والبعض استخدم عبارة التحول الديمقراطي والانتقال السياسي. ولكن أفضل تسمية هي التحول الديمقراطي من منطلق أنه يمثل مرحلة انتقال إلى الديمقراطية، فهي لا تعني أنه تم تحقيق الديمقراطية بشكل نهائي. بدأت هذه المرحلة في الجزائر في النصف الثاني من الثمانينات، إذ تميزت الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية باضطرابات خاصة في فترة (1989–1992)، اجتمعت مجموعة من المؤثرات دفعت بالنظام السياسي الجزائري إلى التحول، منها أزمة الحزب الواحد، حيث استند حزب جبهة التحرير الوطني في ممارسة السلطة إلى شرعية تاريخية ثورية،ارتكزت بدورها على المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الفرنسي، وهي شرعية لم يسبق أن حصلت عليها أي قوة سياسية أو حزبية في الجزائر سوى الجيش الشعبي الوطني، وقد أكدت جميع النصوص القانونية والمواثيق على أولوية الحزب[3]، حيث مارس دورا سياسيا تعبويا مانعا لظهور أي قوة سياسية منافسة،

[1] Lahouari Addi,L'impasse du Populisme.L'Algerie :Collectivité Politique et Etat en Construction,Op cit., p.117.

[2] برهان غليون (مقدما)، المرجع السابق، ص.110.

[3] لتدليل على ذلك:

– المادة 23 من دستور 1963:" أن حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الطلائعي الوحيد، يحدد سياسة الأمة ويوصي بعمل الدولة، وينجز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية وتشييد الاشتراكية في الجزائر." الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، المادة 23.

فاحتكر التمثيل السياسي وسيطر على النقابات والاتحادات المهنية، وعلى عملية انتخابات المجلس الشعبي، وكذلك الانتخابات المحلية والمؤسسات الاقتصادية.انطلقت سيطرة الحزب على صعدين مختلفين: مؤسسات الدولة والحكومة التي تحولت إلى جهاز شبه تنفيذي، مكلفة بتطبيق توصيات ومؤتمرات ودورات اللجنة المركزية ومكتبه السياسي، وإحكام سيطرته على النقابات والمنظمات الجماهيرية والحركة الاجتماعية بشكل عام خلال هذا الظرف كان المجتمع يتطلع إلى المزيد من التغيير، مما أدى إلى انتشار التذمر والرفض ضمن الفئات الاجتماعية الواسعة، والى توسيع الهوة بين المجتمع والهياكل الرسمية للدولة.[1] والتشكيك في شرعية النظام وفقدان الثقة في جبهة التحرير الوطني نتيجة الأخطاء التي وقعت فيها والمتمثلة في عدد من الممارسات من أهمها:[2]

-الاعتماد على الجيش منذ عام 1965 بعد تولي الرئيس هواري بومدين الحكم بصفته القوة الوحيدة المنظمة للبلاد، وتحول الحزب إلى مجرد جهاز سياسي يفتقر إلى الشرعية.

-عمق الانفصام بين إيديولوجية النص وإيديولوجية الفعل، والذي أدى بدوره إلى إضعاف مصداقية الحزب في التمسك بمواثيق الثورة.

-الصراع داخل جبهة التحرير، وظهور التناقضات بعد الإصلاحات التعددية، التي قام بها الرئيس بن جديد.

-فشل الجبهة في إعادة هيكلة الحزب وكوادره، في إطار توجهات متوازنة تسمح له بالانتقال التدريجي في الأداء السياسي.

-أدى تفشي الفساد والبيروقراطية داخل جبهة التحرير إلى فقدان ثقة الجماهير في مشروعها السياسي.

-قاد التحالف بين التكنوقراط والجيش بعيدا عن الحزب السياسي إلى بروز صراع علني أثناء حكم بن جديد بين كل من الجبهة والحكومة.

---

[1] عبد الناصر جابي،"العنف وجذوره"في :مجلة إنسانيات، (10 جانفي- افريل2000) ، ص 83.

[2] هدى متيكس،"توزنات القوى في الجزائر،اشكالية الصراع على السلطة في إطار تعددي" في: المستقبل العربي ،ع176 (1993) ص.20.

-بروز دور سياسي للجيش، حيث اضطلع بدور محوري في معادلة القوى السياسية على حساب جبهة التحرير.

عجزت جبهة التحرير الوطني عن إجراء عملية التوازن المطلوب بين القوى السياسية كافة، خاصة بعدما قررت السلطة التخلي عنها وإنشاء أحزاب أخرى منافسة لها، كل ذلك بهدف تهيئة الأجواء السياسية للانتقال سلمي.[1]

عانت الجزائر مجموعة من الأزمات المحورية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والتي لعبت دورا هاما في إعادة تشكيل مؤسسات النظام السياسي الجزائري من جديد منها: أزمة الشرعية، استمدت الجزائر كدولة شرعيتها من الشرعية التاريخية لجبهة التحرير، التي ارتكزت على المقاومة ضد المحتل وتحقيق الاستقلال، وترتب على هذه الشرعية تداخل بين الدولة والجبهة لما يقرب من الاندماج، لذا فان أزمة الشرعية تعود في نشأتها إلى الأيام الأولى للاستقلال.[2] كما عانى النظام من أزمة المشاركة السياسية : إن أزمة المشاركة في الجزائر تمثلت من خلال عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب القوى السياسية والاجتماعية فقد رافق حكم الحزب الواحد إقصاء للحريات الفردية والجماعية وفرض قوالب جاهزة منعت من خلالها روح المبادرة المبدعة، وتأكيد الأحادية المتعسفة وتراكم عناصرها لسنوات عديدة.من هنا برزت رغبة النخب الحاكمة في عدم إشراك القوى الأخرى، ذات التوجه السياسي وممارسة النزعة الاقصائية ضدها واحتكارها الكامل للتمثيل في إطار سياسة تعبوية تفتقر إلى المشاركة، ولذلك فقد اقتصرت رؤية حزب جبهة التحرير بالنسبة إلى المشاركة بمعنى التعبئة السياسية.[3]

أزمة الهوية: ترجع جذور أزمة الهوية في الجزائر إلى مرحلة الاحتلال الفرنسي الذي ساهم في القضاء على مقومات الشخصية الجزائرية الحضارية من الدين واللغة والتاريخ، والعمل على تنشئة نخبة تكون موالية له، اخترقت الإدارة وأجهزة الحكم بعد الاستقلال وأصبح

---

[1] عبد الفتاح نبيل،"الأزمة السياسية في الجزائر، المكونات والصراعات والمسارات" في: السياسة الدولية، ع108 (افريل1992) ، ص 192.

[2] لمزيد من التفاصيل انظر:
خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مع إشارة إلى تجربة الجزائر، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2003) ، ص ص. 124-125.

[3] متكيس هدى،"توازنات القوى في الجزائر"، المرجع السابق، ص27.

المجتمع الجزائري مقسم بين اتجاهات متعددة، حيث أخذ بعضهم يتمسك بالاتجاه العروبي، وأخر يرى في الإسلام بديلا ومحققا لذلك التوازن المقصود في الشخصية الوطنية، في حين ارتبط بعضهم الأخر بالهوية الإفريقية البربرية. تعتبر أزمة الهوية من أخطر الأزمات التي يواجهها المجتمع.[1]

تعتبر نقطة تحول في تاريخ الجزائر السياسي أحداث أكتوبر 1988، في 05 أكتوبر انتشرت المظاهرات وكانت عنيفة موجهة ضد الممتلكات العامة ومقرات الحزب فقرر النظام الرد بعنف ، فتم إعلان حالة الحصار العسكري يوم 06 أكتوبر 1988 وبموجبها نزل الجيش الجزائري إلى العاصمة بناءا على قرار من رئيس الجمهورية لأول مرة منذ 1965.لهذا فان اللجوء إلى القوة القهرية للنظام يعكس ضعف قوته الاقناعية وفشله في إقناع المواطنين بالانضباط.[2]

ساهمت المتغيرات الخارجية بشكل فعال ومؤثر في دفع عملية التحول نحوى التعددية السياسية في الجزائر، حيث تزامنت الإحداث الابتدائية لعملية التحول مع ما شهده النظام الدولي من تطورات سريعة في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[3]

إن هذه العوامل أدت بالنظام إلى إقرار التعددية السياسية التي شملت الإصلاحات الدستورية والسياسية. من دستور 23 فيفري 1989، جاء نتيجة لظروف غير عادية عرفها المجتمع والنظام السياسي الجزائري، ولتلبية مطالب سياسية واقتصادية واجتماعية جسدتها أحداث اكتوبر1988، ليعبر عن نظام حكم جديد قاعدته سيادة الشعب ويهدف إلى وضع أسس نظام ديمقراطي يقوم على التعددية السياسية ومجتمع مدني يشارك في اتخاذ القرار السياسي. تميز الدستور بـــ:[4]

[1] عز الدين شكري"الجزائر ، عملية التحول لتعدد الأحزاب" في : السياسة الدولية، ع 98(اكتوبر1989) ، ص 155

[2] علي الكنز، حول الأزمة، خمس دراسات حول الجزائر والعالم العربي(الجزائر: دار بوشان للنصر،1990) ، ص. 10.

[3] عز الدين شكري"الجزائر ، المرجع السابق ، ص. 155.

[4] ناظم عبد الواحد الجاسور، الجزائر، محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي، ط1 (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001) ، ص17.

– إلغاء مصطلح الاشتراكية، ودورها الفعال في تسير البلاد، وأصبحت المادة الأولى من الدستور تشير إلى الجمهورية الجزائرية الشعبية، وبالتالي جاء الدستور خالي من الشحنة الأيديولوجية الاشتراكية.

– ان دستور 1989 يصنف في خانة دساتير القوانين ، يقوم على مبادئ الديمقراطية الليبرالية (فصل السلطات، التعددية الحزبية، الملكية الخاصة، تخلي الدولة عن جزء كبير من مهامها الاقتصادية والاجتماعية....)

– تأكدت من جديد ثوابت الجزائر في المواد 1،2،3 وهي الطابع الجمهوري، الإسلام دين الدولة، اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية، إلى جانب المبادئ التي لاقبل بها والمتعلقة بما يتصف به الشعب من أنه "مصدر كل سلطة"(المادة 06) "يمارس سيادته بواسطة ما يختاره من مؤسسات" وكذلك عن طريق "الاستفتاء وبواسطة المنتخبين"

اعتمد مبدأ الفصل بين السلطات، كرد فعل لدمج السلطات الذي اقره دستور عام 1976، تعرض الدستور لتنظيم السلطات بدءا من السلطة التنفيذية والتشريعية وأخيرا القضائية.

أما الإصلاحات السياسية تمثلت في الإصلاحات على مستوى حزب جبهة التحرير الوطني.

– فصل الدولة عن الحزب، وإبعاد أي دور لحزب جبهة التحرير الوطني من الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.

– إلغاء القاعدة التي تقضي بأن رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة.

– أصبح منصب رئاسة الجمهورية محل تنافس بين الأحزاب، الشيء الذي يعني انه قد يصل الى رئاسة الجمهورية عن طريق الانتخابات ممثل عن الأحزاب لا علاقة له بالجيش.

– الاعتراف بالتعددية الحزبية والسياسية. حيث نصت المادة (40) من الدستور عل"حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به. "تدعم هذا الانفتاح السياسي باتجاه التعددية بصدور القانون رقم 89–11 المؤرخ في 05 جويلية 1989، الخاص بالجمعيات ذات الطابع السياسي الذي حدد المبادئ والشروط اللازمة لتأسيس هذه الجمعيات السياسي،

وقواعد عمله، وتمويلها وإيقافها وحصرها، علما آن المادة (40) من الدستور تبين أن هذا الحق لا يمكن التذرع به للمساس بالحريات السياسية والوحدة الوطنية، وسلامة التراب الوطني، واستقلال البلاد، وسيادة الشعب.

3- الفواعل الأساسية في النظام السياسي الجزائري. تميز العملية السياسية في الجزائر بهيمنة مجموعة من الفواعل الأساسية ، تمثلت في ما يلي:

الحزب: تبنى النظام السياسي الجزائري مبدأ الحزب الواحد (حزب جبهة التحرير الوطني) الذي احتكر النشاط السياسي منذ الاستقلال حتى صدور دستور 1989 والذي أقر التعددية الحزبية. واستند حزب جبهة التحرير الوطني إلى شرعية تاريخية، حيث هيأت له الأسبقية المطلقة عما سواه من التنظيمات السياسية، ولم ينازعه فيها سوى الجيش أوطني الشعبي.[1] لقد اعتبر حزب جبهة التحرير الوطني (حزب السلطة) لفترة طويلة نسبيا، وقد يكون ذلك بالفعل سببا في اكتسابه لتجربة تنظيمية ستكون في ظل التعددية الحزبية عاملا مساعدا له، لقد كان الحزب الواحد من أجهزة النظام السياسي ومؤسساته فمارس دورا طلائعيا فنظريا هو قائد الثورة، وواقعيا هو المجسد المادي للأحادية السياسية كنمط تفسير وسلوك.

وعلى الرغم من كل مجالات التوثيق الدستورية والحزبية الداعية إلى تكريس حقيقة الأخذ بنظام الحزب الواحد(جبهة التحرير الوطني) كحزب طلائعي يقود البلاد في مرحلة بناء الثورة الاشتراكية، إلا أن دوره ظل محدودا في الواقع بما يقرره رئيس الجمهورية فضلا عن عدم قدرتها عمليا على التحول إلى حزب طلائعي، كما لم يخلق فرصا لتحقيق مشاركة سياسية حقيقية،[2] بل كرست جهودا لتحقيق تعبئة شاملة، وقد شهد عصر الرئيسان أحمد بن بلة وهواري بومدين تفوقا لدور الدولة على حساب بروز جبهة التحرير الوطني كحزب طلائعي،عمل النظام على جعل النظام مصدر يستمد منه شرعيته دون أن يكون لها سلطة فعلية في إدارة الحياة السياسية، في عهد الرئيس بن بلة ازداد تركيز السلطة ودخل في صراع مع المكتب السياسي وقيادة الأركان لجيش التحرير انتهى بإضعاف الحزب.[3]

[1] خميس حزام والي، المرجع السابق، ص .130.

[2] Mohamed Tahar Ben Saada, Op cit., p.58.

[3] غازي حيدوسي، الجزائر: التحرير الناقص، ترجمة: خليل أحمد خليل (بيروت: دار الطليعة، 1997)، ص.13.

بعد الانقلاب العسكري الذي قام به العقيد هواري بومدين واستيلائه على مقاليد الحكم فقد الحزب سلطاته لصالح الجهاز التنفيذي، وأدى غياب التنافس السياسي المنظم إلى دخول الحزب في صراع مع أجهزة الدولة، أضعفه بصورة فشل فيها مع جميع النخب المتصارعة وفرض سلطته عليها ويعود فشله في بناء مشروع سياسي منسجم من القاعدة في نظر عمر كارلي إلى ضعف الحزب منذ البداية في حل خلافاته أثناء الثورة، ليتحول بعد الاستقلال إلى مجرد جهاز في يد الفئة المسيطرة تمرر قراراتها من خلالها لكسب الشرعية، ضعف الحزب جعله محل التحكيم الرمزي وسبب في تحول ولاء النخبة الموجودة بداخله نحو الولاء لنظام الحكم باعتباره المالك للموارد.[1]

في ظل ضعف حزب جبهة التحرير الوطني الذي حسب النصوص يعتبر هو الحزب الحاكم والمسير، ولكن في حقيقة الأمر كان حزبا ضعيفا وواجهة لجهاز الحكم، ولم يكن حزبا حقيقيا، فهو حزب تابع لدولة وليس العكس.[2] إن السلطة الفعلية لم تكن بيد الحزب، وإنما كانت بيد غيره، فقد أبعد الحزب عن الميدان السياسي بإلغاء تنظيماته المركزية التي أقرت في دستور 1963 وميثاق 1964.

وبعد مجيء نظام الرئيس بن جديد عادت الحياة لأجهزة الحزب بعد فترة من التهميش خصوصا بعد ظهور المادة 120 التي أصبح مسيرو الدولة بموجبها أعضاء في الإدارة المركزية للحزب، وأصبحت اللجنة المركزية مكانا لاختيار بعض القادة لتقلد المناصب الحكومية والبرلمانية.

في بداية الثمانينات كانت هياكل الحزب قد سيطرت على جزء من الدولة، وتحولت انتخابات الهيئات القيادية للحزب وتغيير الحكومات وبناء الهيكل الإداري للدولة فرصة لتوسيع دائرة نفوذ مجموعات سياسية استطاعت من خلال ذلك أن تحتل مواقع ضمن هذه الفضاءات

[1] Omar Carlier, « Symbolique du Pouvoir de Governement,Gestuelle du Pouvoir et Modèle de Souveraineté :les Figures Présidentielles de L'Autorité en Algérie Indépendante1962.1988 »in :Annaire de L'Afrique du Nord,n.512..(1989).p.106

[2] C.H.Moor, Politics in North Africa(Boston-Little Brown-1970), pp.118-131.

السياسية والإدارية، وأن تخلق لنفسها فرصا لإعادة إنتاج الذات وتوسيع النفوذ، معتمدة في ذلك على الإمكانيات المادية والاقتصادية السياسية التي توفرها أجهزة الدولة.[1]

تعرضت الجبهة لأزمات متعددة شككت في مصداقيتها، وأبرزت قوى جديد منافسة لها في الخريطة السياسية فرضت إعادة تشكيل التوازنات السياسية في الدولة، وقد تمثلت أخطاء جبهة التحرير الوطني في عدم التطابق بين النصوص والممارسة السياسية للحكم الأمر الذي يعني غياب الحزب فعليا وعدم قيامه بمهامه ووظائفه، حيث تحول إلى مجرد جهاز سياسي يفتقر إلى الفاعلية مما تسبب في فقدان ثقة الجماهير في مشروعه السياسي الأمر الذي أضعف دوره وعجز عن استيعاب المتغيرات الداخلية والخارجية وبخاصة بعد أحداث أكتوبر 1988.

مؤسسة الرئاسة: تعتبر من أقوى المؤسسات السياسية في النظام السياسي الجزائري، فالبرجوع إلى النظام الدستوري الجزائري نلاحظ أن رئيس الجمهورية يمثل محور النظام السياسي، نظرا للاختصاصات والصلاحيات الدستورية والسياسية التي يتمتع بها.من الناحية النظرية فان دستور 1963، يعتبره أهم فاعل في النظام الدستوري.[2]

وكما هو الحال بالنسبة لدستور عام 1976، حيث يمكن ملاحظة الصلاحيات والسلطات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية ابتداء من رئاسة مجلس الوزراء، وقيادة الجيش، ورئاسة الحزب هذا المركز والمكانة التي يحتلها الرئيس في النظام سمحت له بتدعيم سلطاته الشخصية واتخاذ قرارات وإصدار توجيهات دون الرجوع إلى احد المجلسين، وهو ما جعل منه مفتاح النظام السياسي.[3]

وعليه يمكن القول إن المؤسسة التنفيذية الممثلة في الرئيس ظلت هي الأقوى، وتمتلك من الوسائل ما يمكنها من المشاركة والتأثير في المقررات الحزبية، ولعل أهم الوسائل هي الجهاز الإداري الذي تشرف عليه، الذي هو جزء منها كما أن ارتباط الحزب بالمؤسسة

[1] Ibid , pp.118-131.

[2] ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص74.

[3] نبيه الأصفهاني،" المرجع السابق، ص.31.

التنفيذية يبدو كذلك واضحا في الأجهزة المركزية إذ أن رئاسة المؤتمر (الهيئة العليا لحزب جبهة التحرير الوطني) مسندة إلى الأمين العام للحزب رئيس الجمهوري، وهو الوحيد الذي يحق له استدعاء المؤتمر للانعقاد في الدورة العادية،وتتمتع مؤسسة الرئاسة بنفوذ كبير وتؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة في المؤسسة التشريعية ويمكن إجمال وسائل التأثير في الحل والخطاب الموجه للمجلس، باعتبارهما وسيلتين مباشرتين للتأثير في المجلس، وفي الاستفتاء وفي تعديل الدستور.

والواقع السياسي الفعلي يؤكد تفوق الدولة كجهاز قوي منظم على بقية المؤسسات السياسية، وهذا يعني تركيز السلطة في المؤسسة التنفيذية التي هي المسيرة للدولة والحزب، ومن ثمة تتجسد وحدة القيادة والتوجيه في شخص رئيسها الذي هو رئيس الجمهورية، فهو مفتاح ممارسة السلطة لأنه يمنحه الشرعية التاريخية والثورية ويضعه على قمة الحزب، أما التمثيل الانتخابي فيمنحه الشرعية الدستورية مما يضعه عل قمة الدولة.[1]

المؤسسة العسكرية: معظم الدراسات التي تطرقت إلى دراسة النظام السياسي في الجزائر أكدت على الدور المحوري والأساسي للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية منذ 1962 تاريخ استقلال الجزائر.[2] فمن الناحية الدستورية حددت المادة 25 من دستور 1996 مهمة الجيش (المؤسسة العسكرية) على نحو ما نصت عليه " تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها، وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي. تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية. كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية."[3] وهو ما يعبر عن المهام الكلاسيكية الموكل إلى الجيش في الأنظمة السياسية المفتوحة والديمقراطية المختلفة (وهذا ما ذهب إليه دستور 1989 كذلك).

لكن إذا ما تتبع دور الجيش الذي ظل مقيدا نسبيا في البداية نتيجة استيعابه في إطار نظام التعبئة السياسية، فسوف يبرز قيامه بدور هام في الحياة السياسية خاصة فيما يتعلق

[1] ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص87.

[2] Bernard Ravenel, "armée et pouvoir", confluences mediteranee, n" 29 ,(1999), p.15.

[3] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996.

باختيار قيادات النظام (بما فيهم رؤساء الجمهورية)،[1] فلقد كان له رأي مرجح وحاسم في انتقاء بن بلة من بين مجموعة من زعامات ثورة التحرير، كما انه هو الذي أسهم في إسقاطه عام 1965.[2] وقد أكد إنشاء مجلس الثورة بقيادة بومدين استمرارية قدرة الجيش على تغيير مجرى الحياة السياسية والتحكم في ضبط إيقاعها ورسم مسارها.[3]

بالرغم من محاولات الرئيس الشاذلي الرامية إلى الحد من نفوذ المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل، فالتطورات التي كانت بدايتها أحداث 5 اكتوبر1988 كرست تدخل الجيش وبصورة فعلية في الحياة السياسية وتحكمها في كل محدداتها بما فيها توقيف المسار الانتخابي وإلغاء نتائجه واستقالة الرئيس الشاذلي.[4]

تعززت قوة المؤسسة العسكرية في التحكم في العملية السياسية من خلال إجرائها تعديلات وإرسائها مجموعة من المجالس أهمها المجلس الأعلى للدولة، والذي برز فيه خالد نزار وزير الدفاع، أقوى شخصية على مستوى السلطة السياسية، وهكذا ضمنت المؤسسة العسكرية فعاليتها في تحريك العملية السياسية، كما منحت حالة الطوارئ المعلنة بعد توقيف المسار الانتخابي قوة معتبرة للمؤسسة العسكرية لتتصرف وفق نظرتها بحجة الحفاظ على أمن المواطنين وممتلكاتهم، مما مكنها من تسيير ملف الأزمة خلال العشر سنوات اللاحقة تصرفت فيها بالطريقة نفسها خلال فترة حكم بوضياف وعلى كافي وزروال وبوتفليقة.[5] كما تعاملت مع معظم الأحزاب السياسية الوليدة بعد تبني التعددية السياسية سنة 1989 بما فيها الجهة الإسلامية للإنقاذ، هذه الأحزاب التي حاولت كل منها استمالة المؤسسة العسكرية لجانبها لربح المنافسة السياسية.[6] ان المؤسسة العسكرية في الجزائر هي محور النظام السياسي منذ الاستقلال.

---

[1] Bernard Ravenel , op. cit., p.27.

[2] نور الدين زمام، المرجع السابق، ص ص.88-89

[3] لمزيد من التفاصيل انظر:

Khaled Nazar, memoire de general Khaled Nazar (Alger: Chihab edition, 1999)

[4] Khaled Nazar, memoire de general Khaled Nazar (Alger: Chihab edition, 1999) p.130.

[5] Lahouri Addi," l'armée, la nation et la politique", devloppement et démocratie, 2004, pp. 283 – 284.

[6] هدى ميتيكس، المرجع السابق، ص.46.

إن النظام الانتخابي عنصر من عناصر النظام التأسيسي، والسياسي بوجه عام. فهناك صلة وطيدة بين الاثنين، وعلاقة تأثير وتأثر بينهما. وتختلف درجة التأثير والتأثر بين الجزء (النظام الانتخابي) والكل (النظام السياسي) بحسب طبيعة النظام الأخير ودرجة استقراره.

في الجزائر كانت الغلبة بشكل واضح لتأثير النظام السياسي في النظام الانتخابي باستثناء مرحلة عابرة لم تدم أكثر من سنتين، فقد كان الثاني تابعا للأول في جميع مراحله، استقربه، وتأثر بتقلباته، وعلى غرار النظام السياسي، مر النظام الانتخابي في الجزائر بمراحل، وعرفت العملية الانتخابية تطورات من حيث التنظيم، نحاول من خلال المطلب الأول تبيان الإجراءات التنظيمية للعملية الانتخابية في الجزء الأول، والمراحل التي مر بها النظام الانتخابي في الجزء الثاني.

المطلب الثاني: تطورات العملية الانتخابية.

للنظام الانتخابي أهمية كبيرة في سير العملية الانتخابية سيعالج المطلب الثاني التنظيم القانوني للعملية الانتخابية والتطورات التي عرفها النظام الانتخابي في الجزائر.

1.التنظيم القانوني للعملية الانتخابية.

العملية الانتخابية هي"مجموعة الإجراءات والأعمال القانونية والمادية التي تؤدي بصورة رئيسية إلى تعيين الحكام من قبل أفراد الشعب."[1] وهي بهذه الصفة حق من الحقوق السياسية للمواطن، تدخل في إطار قانون الانتخابات، الذي يتكون من جملة قواعد غايتها تحديد صفة المواطن. واختيار النظام الانتخابي المتبع، ثم تنظيم مسار الاقتراع.

عمد المشرع الجزائري إلى تسمية مجموعة النصوص والقوانين والهيئات التي تنظم العملية الانتخابية بما يكفل ويضمن عدالتها بالنظام الانتخابي. يتكون هذا القانون من 221 مادة، ينقسم إلى خمسة أبواب وكل باب مقسم إلى فصول التي تقسم هي الأخرى إلى أقسام. كما تخضع العملية الانتخابية إلى تشريعات أخرى.

إن القوانين الانتخابية المعمول بها حاليا في الجزائر تعود للقانون رقم 13-89 المؤرخ في 5 محرم 1410 الموافق ل7 أوت 1989 المعدل والمتمم وفق الأمر رقم 07-97

[1] محمد سليم غزوي، نظريات حول الديمقراطية(الأردن: دار وائل عمان،2001) ، ص.168.

مؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997 يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.[1]

عرفت الجزائر نوعين من الانتخابات هي الانتخابات الوطنية وتشمل الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية والاستفتاءات والنوع الثاني الانتخابات المحلية والتي تشمل انتخابات المجالس المحلية.

الانتخابات الرئاسية: ابتداء من دستور1989 عوضت الجزائر الاستفتاءات حول رئيس الجمهورية بانتخابات عامة ومباشرة وسرية. وتم التأكيد على هذا في دستور 1996. والذي ينص على أن رئيس الجمهورية ينتخب عن طريق الاقتراع العام والمباشر والسرية، ويكون الفوز فيه للمرشح الذي يحصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات المعبر عنها".

حدد قانون الانتخابات القواعد التي تحكم انتخاب رئيس الجمهورية بحيث ينص على أنه "يجري انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع على اسم واحد في دورين بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنه".[2] وفي حالة عدم حصول أي مترشح على الأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها خلال الدور الأول، فانه يتم إجراء دور ثان، والذي لا يتنافس فيه سوى المترشحان اللذان تحصلا في الدور الأول على أكبر عدد من الأصوات.[3]

يشترط في من يترشح لمنصب رئيس الجمهورية العديد من الشروط تتمثل أولا في شرط الجنسية الجزائرية الأصلية، والجنسية الجزائرية أيضا لزوج المترشح، الذي عليه أن يثبت مشاركته في ثورة أول نوفمبر1954، إذا كان مولود قبل سنة 1942، وعدم تورط أبويه في أعمال ضد ثورة نوفمبر.[4] كما يجب أن يبلغ المترشح (40) سنة كاملة يوم الانتخاب.[5] ويضاف إلى ذلك شرط تقديم المترشح قائمة تتضمن ستمائة (600) توقيع منتخبين في المجالس الشعبية البلدية أو الولائية أو في المجلس الشعبي الوطني أو في مجلس الأمة، على أن تكون التوقيعات موزعة على خمس وعشرين (25) ولاية على الأقل أو يقدم المترشح

[1] وزارة العدل، قانون الانتخابات (الجزائر: الديوان الوطني للإشغال التربوية،1991) ، ص.5.
[2] الفقرتين الأولى والثانية من المادة 71 من دستور سنة 1996.
[3] المادة 156 من الأمر رقم 97-07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالانتخابات المعدل والمتمم.
[4] المادة 157 من الأمر رقم 97-07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالانتخابات المعدل والمتمم.
[5] المادة 73 من دستور سنة 1996.

قائمة من خمس وسبعين ألف (75000) توقيع فردي على الأقل لناخبين مسجلين، وهذا من خمس وعشرين ولاية على الأقل، على أن لا يقل عدد التوقيعات المطلوبة في كل ولاية من الولايات المقصودة عن الألف وخمسمائة 1500 توقيع.[1]

لم ينص الدستور الجزائري على حالة الانسحاب قبل إجراء الدور الأول، وهذا ما يعبر عن فراغ دستوري. لذلك حاول المشرع تغطية هذا الفراغ من خلال القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، بحيث نص على وجود حالتين يجوز فيهما انسحاب المترشحين من المنافسة الانتخابية بعد تقديم ملف الترشح، تتمثل الأولى في الوفاة والثانية في وجود عذر مشروع.[2] وعكس الحالة الأولى، فقد تناول المشرع حالة الانسحاب قبل إجراء الدور الثاني، وذلك في المادة 89 من الدستور، بحيث نصت على أنه في حالة وفاة أو انسحاب أي المترشحين الحاضرين في الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية، أو لأي سبب من الأسباب، فان المجلس الدستوري يتولى تأجيل الانتخابات إلى أجل أقصاه ستون يوما. ونظم القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات هذه الحالة، بحيث نص على أنه يكون للمجلس الدستوري اللجوء إلى إعادة كل الإجراءات الانتخابية الخاصة للانتخابات. فان الانسحاب غير مبرر، إلا في حالة حدوث مانع قانوني أو وفاة، وهذا قبل إجراء الدور الأول.[3] أما في الدور الثاني فان انسحاب أو وفاة أحد المتنافسين ينتج عنه إعادة العملية الانتخابية من أولها، وتمدد أجال هذه الانتخابات لمدة لا تتعدى الستون (60) يوما.[4]

الانتخابات التشريعية: يتم إجراء الانتخابات التشريعية لانتخاب المجلس الشعبي الوطني في ظرف الثلاث(3) أشهر التي تسبق انقضاء المدة النيابية الجارية.[5] وينتخب المجلس الشعبي الوطني لمدة خمس سنوات.[6] وتكون الترشيحات لعضوية المجلس الشعبي الوطني في الجزائر على قوائم تقدم من طرف حزب سياسي أو أكثر، كما يمكن أن تقدم هذه القوائم من

[1] المادة 159 من الأمر رقم 07/97 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات .
[2] حسب المادة 161 الأمر رقم 97-07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المعدل والمتمم.
[3] المادة 163 الفقرتين الثالثة والرابعة من الأمر رقم 97- 07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالانتخابات المعدل والمتمم.
[4] المادة 163 الفقرتين الثالثة والرابعة من الأمر رقم 97- 07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالانتخابات المعدل والمتمم.
[5] المادة 101، الفقرة الثالثة من الأمر رقم 97- 07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالانتخابات.
[6] المادة 101، الفقرة الأولى من الأمر رقم 97- 07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المعدل والمتمم.

قبل مترشحين أحرار.[1] على أن يتم تسجيل المترشحيين في كل دائرة انتخابية على قوائم تضم عدد المقاعد المطلوب شغلها، ويضاف إليهم ثلاثة (3) مترشحين اظافيين.[2] أحدث التعديل الدستوري بتاريخ 28 نوفمبر 1996 تغييرات على واجهة المؤسسة التشريعية في الجزائر بتبنيه برلمان ثنائي الغرفة يتكون من مجلس شعبي وطني يتضمن 389 مقعد من بينها 08 مقاعد مخصصة للجالية، موزعة على 48 دائرة انتخابية بالداخل و6 مناطق بالخارج، وهو يعتمد على مقياس للتمثيل هو مقعد واحد لكل 80.000 نسمة يضاف إليه مقعد واحد، حيث اعتبرت هذه التعديلات في صالح الرئيس ومن ورائه السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية.[3]

أما أعضاء مجلس الأمة (الغرفة العليا في البرلمان الجزائري) تتكون من الأعضاء منتخبون يمثلون ثلثي أعضائه، ينتخبون عن طريق الاقتراع غير المباشر والسري من بين أعضاء المجالس الشعبية البلدية والمجلس الشعبي الولائي.[4] ويكون انتخاب هؤلاء"حسب نموذج الاقتراع المتعدد الأسماء في دور واحد على مستوى الولاية.[5] "ويفوز بمقعد المجلس المترشحين الذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات حسب عدد المقاعد المطلوب شغلها. وفي الحالة التي يتساوى فيها عدد الأصوات بين مترشحيين أو أكثر يعود المقعد المتنافس عليه إلى المترشح الأكبر سنا.[6] وأما الثلث المتبقي، فيعينه رئيس الجمهورية".... من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية في المجالات العلمية والثقافية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية.[7] "تمتد فترة مجلس الأمة لمدة ستة سنوات، على أن يتم تجيد نصف أعضاء هذا هذا المجلس المنتخبين كل ثلاثة سنوات.[8]

[1] المادة 109 من الأمر رقم 97-07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المعدل والمتمم.
[2] المادة 101، الفقرة الثانية من الأمر رقم 97-07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المعدل والمتمم.
[3] إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص.153. و في هذا الصدد يقول نور الدين زمام " كان الهدف من الاستفتاء على الدستور هو تجنب تكرار تجربة 1991 والعمل على عدم انتقال السلطة إلى نخب تتناقض توجهاتها مع القوى الحاكمة الفعلية" في : نور الدين زمام، مرجع سابق، ص.213
[4] المادة 101، الفقرة الثانية من الدستور.
[5] المادة 123، الفقرة الأولى من الأمر رقم 97-07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المعدل والمتمم. حسب المادة 101، الفقرة الثالثة من دستور سنة 1996.
[6] المادة 147 من الأمر رقم 97-07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المعدل والمتمم.
[7] المادة 122 من الأمر رقم 97-07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المعدل والمتمم.
[8] المادة 122 من الأمر رقم 97-07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المعدل والمتمم.

الدوائر الانتخابية: تحدّد الدائرة الانتخابية الأساسية المعتمدة لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني حسب الحدود الإقليمية للولاية.[1] ويمكن أن تقسّم الولاية إلى دائرتين انتخابيتين أو أكثر وفقا لمعايير الكثافة السكانية. وفي المقابل لا يمكن أن يقلّ عدد المقاعد عن أربعة بالنسبة للولايات التي يقلّ عدد سكانها عن 350 ألف نسمة.[2] أما بالنسبة إلى انتخابات المجالس البلدية فتحدد الدائرة الانتخابية وفق حدود البلدية ويمكن أن تتشكل الدائرة الانتخابية من شطر بلدية أو عدة بلديات. وتحدد الدائرة الانتخابية عن طريق القانون.[3]

الاقتراع العام وشروط الناخب: يعد ناخبا كل جزائري أو جزائرية بلغ من العمر ثمانية عشر سنة كاملة يوم الاقتراع، ويكون متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية، ولم يوجد في إحدى حالات فقدان الأهلية، أي له الحق في المشاركة في التصويت.[4] وهو ما يعتبر تطورا ملحوظا في القانون الانتخابي الجزائري حيث فسح المجال لشريحة كبيرة من الشباب للمشاركة بأصواتهم. تعد الجنسية من الشروط الواجب توفرها في الناخب، إذ تضمنت المادة 15 من قانون الجنسية الآثار الفردية التي تترتب على اكتساب الجنسية وهي أن يتمتع الشخص الذي يكتسب الجنسية الجزائرية بجميع الحقوق المتعلقة بالصفة الجزائرية ابتداء من تاريخ اكتسابها. فالجنسية الجزائرية شرط لاكتساب حق الانتخاب.

يعد التسجيل في سجلات الناخبين إجباري على كل من توفر فيه الشروط القانونية سواء من الذكور أو الإناث.[5] بحيث لا يصوت إلا من كان مسجلا في قائمة الناخبين بالبلدية التي بها موطنه.

ينتخب الناخب الجزائري يوم الاقتراع ببطاقة الناخب التي تعدها إدارة الولاية (وهذا فيما يخص المسجلين فقط في القوائم الانتخابية)، بالاستعانة بأعوان البلدية التي تكون رسمية وصالحة لكل العمليات الانتخابية وتسلم لكل ناخب مسجل في القائمة الانتخابية،[6] ويكون

[1] المادة 2 من القانون 97-08 المؤرخ في 1418/01/28 الموافق لـ 1997/06/04 المتضمن توزيع الدوائر الانتخابية.
[2] المادة 2 من القانون 97-08 المؤرخ في 1418/01/28 الموافق لـ 1997/06/04 المتضمن توزيع الدوائر الانتخابية.
[3] المادة 30 من الأمر رقم 97-07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المعدل والمتمم.
[4] المادة 8 من الأمر 97-07 لسنة المتضمن القانون العصوي المتعلق بالانتخابات المعدل والمتمم.
[5] المادة 6 من الأمر رقم 97-07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المعدل والمتمم.
[6] المادة 15 من الأمر رقم 97-07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المعدل والمتمم

التسجيل في بلد إقامة الناخب ولا يمكن التسجيل في أكثر من قائمة انتخابية واحدة، فالقوائم هي دائمة وتتم مراجعتها في الثلث الأخير من كل سنة، كما يمكن مراجعتها استثنائيا بمقتضى مرسوم رئاسي،[1] ويتم إعداد القوائم الانتخابية أو مراجعتها في كل بلدية تحت مراقبة لجنة إدارية تتكون من قاض يعينه رئيس المجلس القضائي المختص إقليميا رئيسا للجنة ورئيس المجلس الشعبي البلدي وممثلا عن الوالي،[2] ويحق لكل ناخب الإطلاع على القائمة الانتخابية التي تعنيه كما يمكن أن يطلع عليها الممثلون المعتمدون قانونا للأحزاب السياسية وللمترشحين الأحرار.

وتحفظ القائمة الانتخابية بالأمانة الدائمة للجنة الإدارية الانتخابية، وتودع نسخ من هذه القائمة على التوالي في المحكمة المختصة إقليميا بمقر الولاية.

الهيئات المشرفة على العملية الانتخابية: يشرف على العملية الانتخابية في الجزائر مجموعة من الهيئات، فرئيس الجمهورية يخوله الدستور حق تعديل القوانين، ويدخل ضمنها القانون المتعلق بالانتخابات، وفي المقام الثاني يأتي رئيس الحكومة ثم وزير الداخلية. مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية تشرف على العمليات كلها منذ بدايتها إلى غاية الإعلان الرسمي عن نتائجها، والذي يقوم به وزير الداخلية، على أن يتولى المجلس الدستوري إعلان النتائج النهائية.أما وسائل الرقابة على العمليات الانتخابية فتتمثل في كل من اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات الرئاسي(*CNISEP*)[3] والمجلس الدستوري.[4] كما تقوم الأحزاب السياسية والصحافة والناخبين بالمراقبة المحلية.

---

[1] المادة 16 من الأمر رقم 97-07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المعدل والمتمم.

[2] المادة 109 من القانون رقم 97 – 07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المعدل والمتمم.

[3] شكلت هذه اللجنة لأول مرة بمناسبة الانتخابات الرئاسية من سنة 1995، تعهد إليها مهمة مراقبة وتنظيم الانتخابات وسيرها خلال تصويت الشعب. تتكون هده اللجنة من ممثليين عن الوزارات المعنية مباشرة بالانتخابات، وهي وزارة الداخلية، ووزارة الاتصال، ووزارة العدل.بالإضافة إلى ممثلي الدولة، تضم هذه اللجنة ممثلين عن الأحزاب السياسية وعن المرشحيين. تنقسم اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات غالى لجان بلدية وأخرى ولائية، ويتوزع أعضاء هذه اللجان على مراكز الاقتراع عبر كامل التراب الوطني من أجل مراقبة سير العملية عن قرب، وتنحصر مهمة هؤلاء فقط في جمع احتجاجات وملاحظات وشكاوي المرشحيين، وتتولى نقلها إلى السلطة المخولة للنظر في هذه المسائل.

[4] يتولى المجلس الدستوري مهام في العملية الانتخابية، باعتباره المكلف بالسهر على احترام الدستور، وهو الهيئة التي تبت

تنظيم الدعاية الانتخابية وتمويل الانتخابات: وفيما يخص الحملة الانتخابية فلقد نص القانون على أن تستمر الحملة الانتخابية لمدة 21 يوما على أن لا يكون هناك حملات قبل يومين من تاريخ الاقتراع المحدد. وإذا جرت دورة ثانية للاقتراع فإن الحملة الانتخابية التي يقوم بها المترشحون للدور الثاني تفتح قبل 12 يوما من تاريخ الاقتراع وتنتهي قبل يومين من موعد الاقتراع.[1] يشترط القانون ضرورة الالتزام بمجموعة من القواعد، منها عدم إمكانية القيام بالحملة الانتخابية خارج الفترة المنصوص عليها في المادة 172 من الأمر 97-07.[2]

يمنع استعمال اللغات الأجنبية في الحملة الانتخابية،[3] كما يجب أن يصحب كل إيداع ترشيح بالبرنامج الذي يتعين على المترشحين احترامه أثناء الحملة الانتخابية. يجب أن تتم التجمعات والمهرجانات الانتخابية طبقا لأحكام قانون التجمعات والتظاهرات العمومية، يمنع طيلة الحملة الانتخابية استعمال أية طريقة اشهارية تجارية لغرض الدعاية الانتخابية.[4]

تنشر القوائم الانتخابية في كل دائرة انتخابية في الأماكن العمومية المخصصة لهذا الغرض، على أن توزع مساحتها بالتساوي. ويمنع استعمال الممتلكات أو الوسائل التابعة للشخص المعنوي الخاص أو العمومي أو المؤسسات أو الهيئات العمومية إلا إذا نصت الأحكام التشريعية صراحة على خلاف ذلك. منع استعمال أماكن العبادة ومؤسسات التعليم الأساسي والثانوي والجامعي ومراكز التكوين المهني، وبصفة عامة يمنع استعمال أية مؤسسة تعليمية عمومية كانت أو خاصة لأغراض الدعاية الانتخابية بأي شكل من الأشكال.

تابع، في صحة عمليات الاستفتاء، وكذا انتخاب رئيس الجمهورية والانتخابات التشريعية. من أهم هذه المهام:
- يتولى إعلان نتائج الانتخابات.المادة 163من دستور سنة1963.
- يتولى فحص مدى صحة وسلامة ملفات الترشح لرئاسة الجمهورية، مستعينا بلجان متخصصة يكونها في الغالب قضاة من المحكمة العليا من مجلس الدولة.انظر المواد 25،26،27،28، من المرسوم الرئاسي رقم 04-105 المؤرخ في 2004/04/05 للمرسوم الرئاسي رقم 89-143 المؤرخ في 1989/08/07 المتعلق بالقواعد الخاصة بتنظيم المجلس الدستوري والقانون الأساسي لبعض موظفيه. وانظر الفقرة الأولى من المادة 164 من الدستور.
- يعين المجلس الدستوري المترشحين الاثنين اللذين يدعوهما إلى المشاركة في الدور الثاني من الاقتراع.وتعود عملية ضبط النتائج النهائية للانتخابات التشريعية (انتخابات المجلس الشعبي الوطني وجلس الأمة) للمجلس الدستوري بعد تلقيه محاضر نتائج هذه الانتخابات .ويتولى المجلس الدستوري توزيع المقاعد البرلمانية وفقا لما أقره القانون العضوي
- المتعلق بنظام الانتخابات. المادة 37 من المرسوم الرئاسي رقم 04-105 المؤرخ في 2004/04/05.

[1] المادة 172 من الأمر رقم 97-07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المعدل والمتمم.
[2] المادة 173 من الأمر رقم 97-07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المعدل والمتمم.
[3] المادة 175 من الأمر رقم 97-07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المعدل والمتمم.
[4] المادة 180 من الأمر رقم 97-07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المعدل والمتمم.

يجب على كل مترشح الامتناع عن القيام بأي سلوك أو موقف أو عمل غير مشروع مهين أو غير قانوني أو لا أخلاقي، ويجب على كل مترشح السهر على حسن سير الحملة الانتخابية. ويحضر استعمال رموز الدولة لأغراض الدعاية الانتخابية.[1] تتاح الفرصة لجميع المترشحين لشرح برامجهم الانتخابية في وسائل الإعلام الرسمية. بحيث يكون لكل واحد منهم سواء ترشح للانتخابات الرئاسية أو التشريعية، فرصة في وسائل الإعلام من أجل شرح برنامجه للناخبيين.

قانون الانتخابات يوضح بان الحملة الانتخابية تكون ممولة بالمصادر التي تأتي من إسهام الأحزاب السياسية، ومن الإعانة التي تقدمها الدولة ومن مداخيل المرشحين.

تستدعى الهيئة الانتخابية بمرسوم رئاسي في غضون الأشهر الثلاثة التي تسبق تاريخ إجراء الانتخابات، ويجري الاقتراع في الدائرة الانتخابية. وعندما يوجد مكتبان أو عدة مكاتب تصويت في نفس المكان فهي تشكل مجموعة تسمى "مركز التصويت". كما تلحق مكاتب التصويت المتنقلة بأحد مراكز التصويت في الدائرة الانتخابية،[2] كما يحدد قانون الانتخابات في مادته 32 المهام التي يقوم بها مسؤول مركز التصويت.

التصويت شخصي وسري. ويدوم الاقتراع يوما واحدا يبدأ من الساعة الثامنة صباحا وينتهي في الساعة السابعة مساء. غير أنه يمكن تقديم افتتاح الاقتراع بـ 72 ساعة على الأكثر في البلديات التي يتعذر فيها إجراء عملية الاقتراع في اليوم نفسه لأسباب مادية تتصل ببعد مكاتب التصويت وتشتت السكان أو لأي سبب استثنائي في بلدية ما. ويمكن تقديم تاريخ افتتاح الاقتراع بـ 120 ساعة قبل اليوم المحدد لذلك في الخارج، وذلك بطلب من السفراء والقناصلة.[3]

يتألف مكتب التصويت من رئيس ونائبه وكاتب ومساعدين اثنين،[4] يؤدي أعضاء مكاتب التصويت والأعضاء الإضافيين اليمين التالية "أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بمهامي

[1] المادة 29 من الأمر رقم 97 – 07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المعدل المتمم.
[2] المادة 29 من الأمر رقم 97 – 07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المعدل المتمم.
[3] المواد 33-34-35 من الامر ارقم 97 – 07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المعدل المتمم.
[4] المادة 39 من الأمر رقم 97 – 07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المعدل المتمم.

بكل إخلاص وحياد وأتعهد بالسهر على ضمان نزاهة العملية الانتخابية"،[1] ويمكن للمترشحين حضور التحضير للانتخابات أو تعيين من يمثلهم كما تنص على ذلك المادة 45 من القانون الانتخابي، ويزود كل مكتب تصويت بمعزل واحد أو عدة معازل. ويجب أن تضمن المعازل سرية التصويت لكل ناخب، على أنه يلزم ألا تخفى عملية الانتخاب عن الجمهور.[2] وتنص المادة 48 من القانون نفسه على أنه يجب على رئيس مكتب التصويت أن يتحقق قبل افتتاح الاقتراع من مطابقة عدد المظاريف القانونية لعدد المسجلين في القوائم الانتخابية بالضبط. وفي حال انعدام هذه المظاريف لسبب ما، يتولى رئيس مكتب التصويت استخلافها بمظاريف أخرى من نموذج موحد مدموغة بختم البلدية. ويجب قبل بدء الاقتراع أن يقفل الصندوق – الذي له فتحة واحدة فقط معدة خصيصا لإدخال الظرف المتضمن ورقة التصويت– بقفلين مختلفين يكون مفتاح أحدهما عند الرئيس ومفتاح الآخر عند المساعد الأكبر سنا. ويؤذن لكل ناخب مصاب بعجز يمنعه من إدخال ورقته في الظرف وجعله في الصندوق بأن يستعين بشخص يختاره بنفسه.

يجري فرز الأصوات علنا وبحضور الناخبين والمرشحين في مكتب التصويت بعد اختتام الاقتراع فورا ويتواصل دون انقطاع حتى تنتهي عملية الفرز تماما. غير أنه يجري الفرز بصفة استثنائية في مراكز التصويت بالنسبة لمكاتب التصويت المتنقلة، ولا تعتبر الأوراق الملغاة أصواتا أثناء الفرز، وتعتبر أوراقا باطلة كل من:

1. الظرف المجرد من الورقة أو الورقة من دون الظرف.
2. عدّة أوراق في ظرف واحد.
3. الظرف والورقة التي تحمل أي ملاحظة أو الأوراق المشوهة أو الممزقة.
4. الأوراق المشطوبة كليا أو جزئيا إلا عندما تقتضي طريقة الاقتراع هذا الشكل وفي الحدود المضبوطة قانونا.
5. الأوراق أو المظاريف غير النظامية.

2. تطورات العملية الانتخابية والنظام الانتخابي

[1] المادة 41 من الأمر رقم 97 – 07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المعدل المتمم.
[2] المادة47 من الأمر رقم 97 – 07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المعدل المتمم.

عرف النظام الانتخابي تطورات، بغرض تكيفيه مع المستجدات والاختيارات الكبرى للنظام السياسي.وعلى غرار النظام السياسي، مرا لنظام الانتخابي في الجزائر بثلاث مراحل مختلفة، نتناول في مايلي أبرز سماته في كل واحدة منها، هذه المراحل هي تجربة الحزب الواحد، ومرحلة الانتقال إلى التعددية، والمرحلة الحالية.

النظام الانتخابي في عهد الأحادية (1962– 1989): تميزت هذه الفترة من حيث الإعداد والتقنين بتعدد النصوص الانتخابية، وانعدام قانون انتخابي شامل لما يتعلق بالعملية الانتخابية. ولان الجزائر كان عليها أن تنظم انتخابات وتنشيء مؤسسات، فقد صار من التقليد أن يتضمن النص الخاص بإنشاء المؤسسة المتعلقة بكيفية انتخابها.[1]

كان منصب رئيس الجمهورية يعرض على الاستفتاء الشعبي،[2] فحزب جبهة التحرير الوطني هو من كان يرشح شخصا لهذا المنصب. ولم يكن الحزب الواحد يرشح سوى الشخص الذي يكون رئيسا للجمهورية، ليستمر في ممارسة عهدة أخرى تدوم خمس سنوات قابلة للتجديد. وأجري هذا الاستفتاء حول الرئيس الشاذلي بن جديد ثلاثة استفتاءات، كان الأول في سنة 1979، والثاني في سنة 1984 والثالث في سنة 1989.[3]

عرفت الجزائر الانتخابات التشريعية لأول مرة في 8 سبتمبر سنة1963. وذلك بعد أن تحول المجلس التأسيسي إلى مجلس تشريعي سمي بالمجلس الوطني، بعد إجراء استفتاء دستوري. وتم تجديد هذا الأخير في انتخابات 20 سبتمبر سنة 1964. وبلغت نسبة المشاركة 86 بالمائة من بين الناخبين المسجلين، والذين لم يكن أمامهم إلا القوائم الأحادية للمرشحين الذين اختارهم الحزب الواحد.

[1] يصدق هذا مثلا على القانون البلدي الصادر في يناير 1967، وقانون الولاية في ماي 1969، والأمر الصادر في ديسمبر1976 بشأن انتخاب المجلس الشعبي الوطني في فبراير 1977.

[2] "ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري، ويتم انتخاب المرشح بالأغلبية المطلقة من الناخبين المسجلين، ويقترحه مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني وفقا لقانونه الأساسي، على أن يحدد القانون الإجراءات الأخرى للانتخابات الرئاسية." مادته رقم 105، دستور22 نوفمبر 1976.

[3] Gerard jean- Claude fritz , « les Election dans le Tiers monde :1978-1979 » , in Annuair du Tiers Monde, vol.5,(1979),pp.357-.373

كان لابد من الانتظار حتى عام 1980 لكي تضع الجزائر نصا قانونيا شاملا يتضمن كل ما يتعلق بالنظام الانتخابي،[1] ومختلف العمليات الانتخابية. منذ ذلك الحين، هناك نصان أساسيان في هذا المجال، وهما قانون الانتخابات وقانون الدوائر الانتخابية والمقاعد المتاحة لكل منهما.

تميز النظام الانتخابي الجزائري، من وراء تعدد النصوص في زمن الأحادية بالاستقرار، والوحدة، والبساطة. فمن ناحية الاستقرار، يكفي أن ذلك النظام عمر في الجزائر طوال ستة وعشرين عاما، جرت أثناءها انتخابات كثيرة وفق نظام انتخابي واحد ظهر مع نظام الحزب الواحد وزال بزواله. وبالنسبة للوحدة نجد أن أسس النظام الانتخابي التي كانت مماثلة ومرعية في جميع العمليات الانتخابية، يستثنى من ذلك بالطبع بعض الآليات التقنية الخاصة بكل منها. وأخيرا بالنسبة للبساطة، مقارنة بالآليات النظم الانتخابية التعددية، والياتها المعقدة نتيجة أنماط الاقتراع المختلفة وتعدد كيفيات وضع القوائم وتحديد الفائزين وتوزيع المقاعد،[2] كانت المبادئ الأساسية للنظام الانتخابي في عهد الحزب الواحد بسيط:

يعتبر اختصاص الحزب بالترشيح وإعداد القوائم في تلك الفترة مبدأ أساسيا في هذا النظام، فضلا على رقابة الحزب على جميع الوكالات الانتخابية، تأسيسا على الأقل من قبل الدستور والنصوص القانونية المتعلقة بالموضوع.فالحزب يقوم بوضع قوائم المرشحين للانتخابات البلدية والولائية والنيابية عبر مراحل متتالية من القاعدة إلى القمة، تضمن أول دستور للجمهورية في سبتمبر1963 في مادته 27 مبدأ الاقتراع العام والمباشر والسري، في انتخابات المجلس الوطني، على أن يوكل أمر اقتراح المرشحين إلى حزب جبهة التحرير

[1] صدر القانون رقم 80-08 في 25 أكتوبر 1980 المتضمن قانون الانتخابات، قاضيا في مادته 66 بأن تكون هناك قائمة وحيدة للمرشحيين للانتخابات التشريعية والمحلية يقدمها حزب جبهة التحرير الوطني، تشتمل هذه القائمة على عدد من المرشحيين يساوي ثلاث أضعاف المقاعد المطلوب شغلها بالنسبة للمجالس الشعبية البلدية و الولائية، وعدد من المرشحين يساوي ثلاثة أضعاف المقاعد المطلوب شغلها بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني لأنه شامل لكل أنواعها. وقد عدل هذا القانون ثلاث مرات: - في 13 جوان 1981 بموجب القانون 81-06.
- و09 نوفمبر 1984 بموجب القانون 84- 20.
- و11 أكتوبر 1988 بموجب الأمر 88- 01.

[2] صالح بلحاج ،" الجزائر: تطور النظام الانتخابي وأزمة التمثيل"، في:الديمقراطية ، العدد21،السنة السادسة، (يناير2006)، ص.78.

الوطني.[1] كما تعود الكلمة الأخيرة للقيادة السياسية التي تتولى ضبط القوائم الانتخابية النهائية في إطار اللجنة الوطنية التي تنشأ بمناسبة كل عملية انتخابية.[2] في الواقع وفي ما وراء الآليات الرسمية لاختيار المرشحين، كان القول الفصل على المستوى الولائي لذوي النفوذ الأقوى لدى المركز، معنى ذلك أن الحزب لم يكن الفاعل الأوحد كما هو عليه بمقتضى النصوص، وإنما كان طرفا من جملة أطراف أخرى، وفي كثير من الأحيان لم يكن من أكثرها وزنا.[3]

قاعدة الضعف وثلاثة أضعاف تضم القوائم التي أعدها الحزب لتعرض على تزكية الناخبين عدد من المرشحين يساوي ضعف عدد المقاعد المتاحة بالنسبة إلى المجالس المحلية،[4] وثلاث أضعاف في ما يخص المجلس الشعبي الوطني.[5] وقد اعتمدت قاعدة الثلاثة أضعاف لأول مرة بمناسبة انتخاب المجلس الشعبي الوطني في فبراير1977. قيل آنذاك إن القصد منها توسيع الاختيار الديمقراطي للناخب. يتم التصويت على المرشحين الواردة أسماؤهم في القائمة التي وضعها الحزب فقط ثم تصنف النتائج حسب الترتيب لعدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح، ويعلن فوز الحائزين على أكبر عدد من الأصوات، في حدود المقاعد المخصصة.

إن أهم ما ميز هذه المرحلة، التمسك بمبدأ الاقتراع العام المباشر والسري، والأحادية الحزبية، وعدم وجود قانون واحد للانتخابات قبل قانون 1980 رقم 08، وترشيح ضعف العدد في الانتخابات المحلية، وترشيح ثلاثة أضعاف العدد المطلوب في الانتخابات التشريعية، الاستفتاء على مرشح واحد لرئاسة الجمهورية من الحزب بالأغلبية المطلقة للمسجلين، انتخب بهذه الطريقة كل من فرحات عباس، أحمد بن بلة، هواري بومدين، والشاذلي بن جديد.[5]

---

[1] انظر أول نص قانوني تطبيقا لأحكام ذلك الدستور، ويتعلق الأمر بالمرسوم رقم 63- 306 المؤرخ في 20 أوت 1963 المتضمن قانون الانتخابات.

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 76.

[3] صالح بلحاج، المرجع نفسه، ص 78.

[4] المادة 66 الفقرة 2 المتعلق بالمرسوم رقم 63-306 المؤرخ في 20 أوت 1963 المتضمن قانون الانتخابات.

[5] مفتاح عبد الجليل،" البيئة الدستورية والقانونية للنظام الانتخابي الجزائري" في: مجلة الاجتهاد القضائي، ع4، ص.171.

النظام الانتخابي من الانفتاح إلى وقف المسار الانتخابي(1989-1991): تبدأ هذه المرحلة من صدور دستور 1989 الذي ينص على"أن انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام المباشر والسري، ويتم الفوز في الانتخابات بالحصول على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين المعبر عنها."[1] أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني نص على"أن ينتخب أعضاء المجلس الشعبي الوطني بالاقتراع العام المباشر والسري."[2]

وتماشيا مع إقرار التعددية صدر أول قانون انتخابي تعددي في07 أوت المعوض للقانون الانتخابي رقم 08-80 المعمول به منذ صدوره في الجريدة الرسمية يوم 28 أكتوبر 1980،[3] والذي كان يعتمد على نظام الأغلبية النسبية في دورة واحدة لانتخاب المجالس البلدية والولائية في عهد الحزب الواحد1989، كان أهم ما فيه على الإطلاق الأحكام المتعلقة بنمط الاقتراع المعتمد وطريقة توزيع المقاعد. هو القانون رقم 89-13، الذي حافظ على نظام الاقتراع العام المباشر والسري، وفق نظام الاقتراع النسبي على القائمة، حيث تحصل القائمة التي فازت بالأغلبية المطلقة من الأصوات المعبرة على كل المقاعد، و في حالة عدم حصول أية قائمة على الأغلبية المطلقة من الأصوات المعبرة تفوز القائمة التي تحوز على أعلى نسبة بما يلي: 50% من عدد المقاعد المجبر إلى العدد الصحيح الأعلى في حالة ما إذا كان عدد المقاعد المطلوب شغلها في الدائرة فرديا، و50% زائد واحد من عدد المقاعد في حالة ما إذا كان عدد المقاعد المطلوب شغلها زوجيا.

وفي كلتا الحالتين المذكورتين أعلاه توزع المقاعد المتبقية بالتناسب على كل القوائم المتبقية التي حصلت على 10% فما فوق من الأصوات المعبرة على أساس النسبة المئوية للأصوات المحرزة بتطبيق قاعدة الباقي الأقوى حتى تنتهي المقاعد الواجب شغلها، في حالة بقاء مقاعد للتوزيع توزع على كل القوائم بالتناسب بما فيها القائمة الفائزة التي أحرزت على أعلى نسبة، و في حالة عدم حصول أية قائمة متبقية على نسبة 10% تحصل القائمة الفائزة على جميع المقاعد (المادة 62).[4] إن هذا النوع من النظم الانتخابية يخدم الأحزاب الكبيرة،

[1] المادة 60، دستور1989.
[2] المادة 95، دستور 1989.
[3] Bernabe Lopez Garcia, Gema Martin Munoz, op.cit., pp. 253-254.
[4] وزارة العدل، المرجع السابق، ص.23.

أي كل من حزبي جبهة التحرير الوطني والجبهة الإسلامية للإنقاذ وهذا الأخير كان يؤيده ثلاثة ملايين ناخب، الأمر الذي أكده رئيس الحكومة مولود حمروش، حيث صرح بأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ كانت تمثل ثلث الهيئة الانتخابية.[1]

بعد التطورات المهمة التي شهدتها الساحة السياسية في الجزائر، قام رئيس الجمهورية بتأجيل الانتخابات المحلية، عندئذ تضائل احتمال حصول حزب جبهة التحرير على الأغلبية المطلقة مع تزايد قوة الأحزاب المنافسة. عادت النقاشات في قبة البرلمان حول موضوع النظام الانتخابي المعتمد قبل إجراء الانتخابات البلدية والولائية في 12 جوان 1990، تمخضت تلك النقاشات بصدور القانون رقم 06-90 المعدل و المتمم للقانون رقم 13-89 ليوم 07 أوت 1989،[2] ليصدر القانون الجديد في الجريدة الرسمية يوم 28 مارس 1990 والذي اعتمد على نفس النظام الانتخابي السابق .مع تعديله للمادة 62 من نفس القانون، بحيث تضمنت طريقة توزيع المقاعد على النحو الآتي:

1.تحصل القائمة التي تفوز بالأغلبية المطلقة من الأصوات المعبر عنها، على عدد من المقاعد يتناسب والنسبة المئوية للأصوات المحصل عليها المجبرة إلى العدد الصحيح الأعلى.

2. في حالة عدم حصول أية قائمة على الأغلبية المطلقة من الأصوات المعبر عنها، تفوز القائمة التي تحصل على نسبة من الأصوات (الأغلبية النسبية) وفقا لما يلي:

أ/50 بالمائة من عدد المقاعد المجبر إلى العدد الصحيح الأعلى في حالة ما إذا كان عدد المقاعد المطلوب شغلها في الدائرة فرديا.

ب/50 بالمائة+1 من عدد المقاعد في الحالة التي يكون فيها عدد المقاعد المطلوب شغله زوجيا.

3.وفي كلتا الحالتين المذكورتين (1و2) توزع المقاعد المتبقية بالتناسب على كل القوائم المتبقية التي حصلت على 7 بالمائة فما فوق من الأصوات المعبر عنها على أساس النسبة المئوية للأصوات المحصل عليها بتطبيق طريقة أكبر البواقي حتى تنتهي المقاعد الواجب

[1] اقوفيل نبيلة، حبة عفاف" القانون الانتخابي الجزائري بين القوة والضعف"، في: مجلة الاجتهاد القضائي، ع4، ص 370.
[2] Bernabe Lopez Garcia, Gema Martin Munoz, op.cit., pp. 255.

شغلها. وفي حالة بقاء مقاعد دون توزيع، فإن هذه الأخيرة توزع على كل القوائم بالتناسب بما فيها القائمة الفائزة التي تحصلت على أعلى نسبة. وفي حالة عدم حصول أية قائمة على عتبة 7 بالمائة من الأصوات. فإن القائمة الفائزة تحصل عل جميع المقاعد. وإذا لم تحصل أية قائمة على العتبة توزع المقاعد حسب نسب الأصوات مهما كانت، مع إعطاء الأولوية للقائمة الحائزة على نسبة من الأصوات.[1]

وفي حالة تعادل الأصوات بين القوائم التي حازت على أعلى نسبة. فان القائمة التي يكون معدل السن لمرشحيها الأصليين أقل ارتفاعا هي التي تفوز بالأغلبية. وفي حالة تعادل الأصوات بين القوائم التي لها الحق في اقتسام المقاعد المتبقية. فإن الأولوية للحصول على المقاعد تعطى للقائمة التي يكون معدل السن لمرشحيها الأصليين أقل ارتفاعا.[2] على أن توزع المقاعد على مرشحي القائمة حسب ترتيب المرشحين المذكورين فيها.[3] وترتب قوائم المرشحين لانتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية، ويجب أن يحترم في ذلك الترتيب التنازلي في توزيع المقاعد.[4] أما تخصيص المقاعد في كل مجلس شعبي بلدي فكان وفقا لمعيار الكثافة السكانية.

أجريت الانتخابات المحلية في 12 جوان 1990 بتطبيق القواعد السابقة.وأسفرت هذه الانتخابات عن نتائج مغايرة تماما لتلك التي كانت تجري في عهد الأحادية الحزبية. بلغت نسبة المشاركة 65,15 بالمائة في انتخابات المجالس الشعبية البلدية. وبلغت نسبة 64,15 بالمائة في انتخابات المجالس الشعبية الولائية.[5]

أجبرت جبهة التحرير الوطني على ضوء الانتخابات التشريعية القادمة، وعل اثر النتائج المخيبة المحققة في المحليات،أن تلجأ إلى أسلوب انتخابي آخر أكثر ايجابية بالنسبة إليها. وتجسد ذلك في تعديل آخر لقانون الانتخابات، تم في02 أفريل 1991، وفي قانون

[1] هذه التعديلات وردت في المادة 62 من قانون الانتخابات وعدلت هذه المادة بموجب القانون رقم 90-06 المؤرخ في 27مارس 1990

[2] تخصيص المقاعد على النحو التالي:

- سبعة (7) مقاعد للبلديات التي يقطنها أقل من10000 نسمة.

[3] المادة 62 مكرر 1 من القانون رقم 90-06 المؤرخ في 27 مارس 1990.

[4] المادة 63 مكرر 1 من القانون رقم 90-06 المؤرخ في 27 مارس 1990.

[5] ناظم عبد الواحد، المرجع السابق، ص58.

الدوائر الانتخابية الذي تبعه في اليوم التالي.كان التعديل الذي ادخل على نمط الاقتراع وتوزيع المقاعد ذا أهمية كبيرة، حيث ألغي، في ما يخص المجلس الشعبي الوطني، نمط الاقتراع على القائمة، وعوض بنمط الاقتراع على الاسم الواحد بالأغلبية في دورين.[1] وحسب هذا النمط الجديد، يتم التنافس في كل دائرة انتخابية على مقعد واحد. وإذا لم يحرز أي مرشح الأغلبية المطلقة في الدور الأول.

اعتبر هذا النظام الانتخابي نظاما يعطي أفضلية للأحزاب ذات الوزن الكبير والأحزاب التي تركزت الأصوات الموالية لها في دوائر انتخابية معينة، ولها خصوصياتها، وهذا على حساب الأحزاب الصغيرة التي لا يمنحها هذا النظام الانتخابي إلا فرصا ضئيلة لإحراز مقاعد في البرلمان، إذ أنه يمكن للحزب الذي يفوز في كل دائرة انتخابية بفارق ضئيل من الأصوات أن يفوز (نظريا) بكل المقاعد.

كما أن نظام الاقتراع الجديد كان محل خلاف بين مولود حمروش والأحزاب الأخرى، خاصة ما يتعلق بطريقة تقسيم الدوائر الانتخابية التي تتوافق مع نظام الانتخاب بالأغلبية.هذا النظام يقتضي دوائر انتخابية صغيرة يتناسب حجمها مع مقعد واحد، ويؤدي هذا بالضرورة إلى عدد كبير من الدوائر على المستوى الوطني، حيث قسم البلاد إلى عدد كبير من الدوائر الانتخابية. غير أن المجلس الشعبي الوطني أجرى ذلك التقسيم لكي يكون في صالحه من هذه الزاوية.كان معروفا أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ متمركزة بقوة في المدن الكبيرة خاصة، بينما جبهة التحرير متواجدة في الأرياف أكثر. فمصلحتها إذا تقتضي عددا كبير من الدوائر الحضرية.[2] وهكذا قسمت الجزائر إلى 542 دائرة انتخابية، ينتخب فيها عدد مساو من النواب، وهو ما يمثل زيادة كبيرة في عدد الدوائر والنواب بالمقارنة مع المجلس القائم آنذاك (295 نائبا) وحتى بالمقارنة مع المجلس الحالي (380 نائبا)، وضمن ذلك العدد كانت الأغلبية للمناطق الريفية.

أصبح القانونان محل احتجاج ومعارضة شديدة، خاصة من قبل الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي رأت في النصين صيغة جديدة للاحتفاظ بالسلطة، وتزويرا للانتخابات المقبلة قبل

[1] اقوفيل نبيلة، حبة عفاف، المرجع السابق، ص ص، 372-373.

[2] Omar Bendourou, Op. cit.,p155

إجرائها.ومنذ ذلك الحين صار المطلب الرئيسي للجبهة الإسلامية هو إلغاء القوانين الانتخابية.[1] وللمرة الأولى بدأت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في مهاجمة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد.[2] وراحت تسعى للحيلولة دون إجراء الانتخابات على أساسها. وطالت الأحزاب الأخرى فيما عرف بمجموعة السبعة زائد واحد(7+1)* بتنظيم رئاسيات مسبقة.[3] قد تدهور الوضع إلى درجة حملت رئيس الجمهورية على اللجوء إلى الجيش، فأعلن يوم 04 يونيو 1991 مساء حالة الحصار وتأجيل الانتخابات وإقالة رئيس الحكومة مولود حمرو ش. وكلف سيد أحمد غزالي بمهمتين، ضمان الأمن والاستقرار، والتحضير للانتخابات التشريعية المؤجلة. وفي إطار ذلك نزلت الحكومة جزئيا عند رغبة المعارضة، فقامت بتعديل قانون الدوائر الانتخابية الذي قلص عدد الدوائر، وبالتالي المقاعد، من 542 إلى 430 دائرة.[4]

أجريت الانتخابات التشريعية في 26 ديسمبر من سنة 1991، وأسفرت عن نتائج جاءت هي الأخرى مخالفة لتوقعات السلطة السياسية وحزب جبهة التحرير الوطني.بلغت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات، في دورها الأول 59 بالمائة، وكانت نتائجه لصالح الجبهة الإسلامية التي فازت بالأغلبية المطلقة من الأصوات الموزعة في الدور الأول وكان منتظرا أن تفوز بالأغلبية الثلثين على اثر الدور الثاني، وهو الأمر الذي تداركه النظام، ومن ثم ألغيت نتيجة الانتخاب في الدورة الأولى وأوقف المسار الانتخابات بشكل كلي.[5]

النظام الانتخابي بعد 1995:

عاشت الجزائر أزمة شرعية النظام السياسي الجزائري في النصف الأول من التسعينات. فمنذ إلغاء المسار الانتخابي حكمت البلاد سلطة فعلية أنشأتها المؤسسة العسكرية.[6] كانت السلطة تعلم أنه لا بد من العودة إلى الحياة الدستورية والانتخابات، فأخذت تعمل لكي تكون تلك العودة خالية من الأخطار التي أوشكت أن تعصف بنظامه عندما بدا

[1] محمد خوجة ، المرجع السابق، ص.154.
[2] فرانسو بورجا، المرجع السابق، ص.298.
* ضمت مجموعة (7+1) الأحزاب التالية:.MDA-MDS-UFP-UFD-UDL-PNSD-PRA-RCD
[3] محمد خوجة، المرجع السابق، ص.154.
[4] ناظم عبد الواحد، المرجع السابق، ص.55.
[5] ناظم عبد الواحد ، المرجع السابق، ص.58.
[6] خميس حزام والي، المرجع السابق، ص156.

تطبيق القواعد التأسيسية المرافقة للانفتاح والتعددية. ومن هنا كان الأمر في نظرها إذا يقتضي صياغة جديدة لقواعد اللعبة التأسيسية والسياسية، على نحو يمكنها من التحكم جيدا في الحياة السياسية، يضفي على العملية شيئا من مظاهر التعددية والديمقراطية، ويجعلها في الوقت نفسه خالية من رهان التداول في السلطة. وبدأ العمل من أجل ذلك في شكل خطوات متتالية. بعد تنظيم الانتخابات الرئاسية في 16 نوفمبر 1995، جاء تعديل الدستور في 28 نوفمبر من السنة التالية، وتبع ذلك تعديل قانون الأحزاب السياسية والانتخابات في مارس 1997، ثم إنشاء حزب النظام في الشهر نفسه، لكي تستأنف العملية الانتخابية في شهر يونيو 1997.[1]

ضمن هذا السياق من المراجعة العامة للنصوص التأسيسية، اخذ على القانون الانتخابي الساري آنذاك أنه يحرم الأحزاب ذات الوجود الفعلي في الساحة الوطنية من التمثيل في البرلمان، فهو إذ يخدم الأحزاب الكبيرة على حساب التشكيلات المتوسطة والصغيرة. ومن آثاره السلبية الواضحة على نظام الأحزاب أنه يدفع بالتنظيمات الصغيرة إلى الذوبان في الأحزاب الكبيرة، نتيجة انعدام الدوافع المشعة على العمل السياسي في سياق لا يكون فيه لمثل هذه التنظيمات أمل الفوز بمقاعد والمشاركة في مؤسسات. فهو إذا لا يخدم التعددية الواسعة. كما أن منظور العمل "بنظام الحصص" المقررة سلفا. فضلا عن ذلك، كانت أحزاب المعارضة تطالب بإلغائه. تضمن قانون الانتخابات تغير النظام الانتخابي من نمط الاقتراع النسبي على القائمة مع أفضلية الأغلبية في دور واحد، إلى نظام الاقتراع النسبي على أساس القائمة.

إن طريقة الاقتراع التي تم إقرارها وفقا للقانون الجديد سنة 1997 (الأمر 97- 07 المؤرخ في 6 مارس سنة 1997)، فقد حاولت السلطة من خلالها إعطاء أوفر الفرص لأكبر عدد ممكن من الأحزاب السياسية كي تكون ممثلة في البرلمان.[2]

تضمن القانون 97-07 لسنة 1997 نظاما انتخابيا يختلف عن ما كان معتمدا سابقا، والذي أصبح قائما على أساس الاقتراع النسبي على القائمة.[1] وهو نوع من أنواع نظام

[1] انظر القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخاب، الجريدة الرسمية رقم: 12 الصادر في 06 مارس سنة1997.
[2] هناء عبيد ،"أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر" المرجع السابق، ص.143.

التمثيل النسبي. ويعتبر هذا النوع المعتمد في الجزائر من نظم التمثيل النسبي على مستوى الدوائر الانتخابية التي قسمت أليها الجزائر. وهو النوع الذي يكون فيه توزيع المقاعد حسب نسبة الأصوات التي تحصل عليها كل قائمة، مع تطبيق أكبر البواقي لتوزيع المقاعد المتبقية بعد التوزيع الأول. كما أن عتبة التصويت حددت بنسبة 5 بالمائة من الأصوات المعبر عنها، وهي عتبة أقل من تلك التي اعتمدت في قانون الانتخابات لسنة 1990 (7 بالمائة).

إن النظام الانتخابي الساري حاليا في الجزائر هو الانتخاب العام المباشر لمدة خمس سنوات، وفق نمط الاقتراع النسبي على القائمة المغلقة، في دور واحد بالضرورة ومعلوم إن المبدأ الأساسي لهذا النظام أنه يضمن التمثيل للأقليات في كل دائرة انتخابية حسب نسبة الأصوات التي حصلت عليها. فهو إذا يؤدي إلى توزيع المقاعد في الدائرة الواحدة، وهذا يستلزم تعدد المقاعد للدائرة الواحدة وبالتالي دوائر انتخابية واسعة.[2]

تحدد في الجزائر، الدائرة الانتخابية حاليا هي الولاية في ما يخص الانتخابات التشريعية. عملية توزيع المقاعد تتم بالاستناد إلى مفهوم المعامل الانتخابي، وقاعدة الباقي الأقوى.

يحدد المعامل الانتخابي في كل دائرة انتخابية، وتنال كل قائمة عددا من المقاعد بحسب عدد المرات التي حصلت فيها على المعامل الانتخابي. ثم ترتب الأصوات الباقية لكل قائمة حسب أهميتها، وتوزع المقاعد الباقية طبقا لذلك الترتيب. عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية محددة سلفا بواسطة قانون الدوائر الانتخابية.

القاعدة المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية محدد سلفا بواسطة قانون الدوائر الانتخابية، والقاعدة العامة في المجال، هي التمثيل على أساس الكثافة السكانية، بالنسبة إلى المجلس الشعبي الوطني والمجالس المحلية. ولا تؤخذ في الاعتبار، عند حساب الأصوات المعبر عنها وتوزيع المقاعد، أصوات القوائم التي لم تحصل على 5 من الأصوات المعبر

---

[1] المادة 84 من القانون رقم 06 المؤرخ في 27 مارس سنة 1990، قانون الانتخابات والنصوص التي عدلته وتممته ونصوصه التطبيقية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمانة العامة للحكومة، مديرية الجرائد الرسمية، أفريل 1997، ص.30.

[2] انظر: فؤاد زناتي، النظم الانتخابية على عهد الانفتاح والتعددية الحزبية في مصر والجزائر (دراسة مقارنة) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص نظم سياسية مقارنة (بدون نشر، 2007/2006)، ص ص، 333-351.

عنها بالنسبة إلى المجلس الشعبي الوطني، و7 ما يخص المجالس المحلية. تنطبق هذه القواعد المتعلقة بنمط الاقتراع وطريقة توزيع المقاعد على الغرفة السفلى (المجلس الشعبي الوطني) والمجالس الشعبية البلدية والولائية.

المطلب الثالث: تطور النظام الحزبي وبنية الأحزاب في الجزائر.

1.تطور النظام الحزبي.

الجزائر كغيرها من الدول العربية خاضت تجربة حزبية، وعرفت نظام قانوني يحكم كيفية إنشاء الأحزاب السياسية ومنعها، وتميزت كل فترة بخصوصيتها ويمكن تقسيم هذه التجربة إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: نظام الأحادية الحزبية (من 1962- 1989).

المرحلة الثانية: نظام التعددية الحزبية (من سنة 1989 إلى الوقت الحالي).

نظام الأحادية الحزبية (1962-1989): إن الواقع والتاريخ يؤكد أن الظاهرة الحزبية متجذرة في تاريخ الجزائر المستعمرة مع الأحزاب التي شكلت الحركة الوطنية ونظامها، كانت هذه الأحزاب مستقلة عن الاستعمار تسعى إلى كسب الحقوق السياسية والمدنية وتبحث عن الاستقلال الوطني.[1]

مثل هذه الحركة أربعة اتجاهات هي الاتجاه الاندماجي والاتجاه الإصلاحي والاتجاه الشيوعي والاتجاه الراديكالي.[2]

تأسست حركة سياسية جديدة مع منتصف الخمسينات، وهذا بعد فشل الحركات السابقة، تمثلت هذه الحركة في جبهة التحرير الوطني التي تعتبر امتدادا للحركة الراديكالية، وكانت "عبارة عن منظمة ثورية جديدة تهدف إلى القطيعة مع الوضع السياسي الذي كان سائدا

[1] الامين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية الجزائرية،1919-1962(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1998) ، ص ص07-08.

- صالح فيلالي"إيديولوجية الحركة الوطنية الجزائرية" في: سليمان الرياشي و(آخرون)، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1996). ص19.
- Houari Addi,L'impase du populisme L'Algérie collectivité politique et état en construction (Algérie : entreprise national ,1990) , p21.

[2] لمزيد من التفاصيل انظر:

- ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1(بيروت: دار العرب الاسلامي،1992)
- محفوظ قداش، جيلالي ،المقاومة السياسية،1900-1954(الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب،1987)

حينذاك والتحول مباشرة إلى الثورة."[1] بادرت هذه الجبهة إلى العمل المسلح من أجل الاستقلال، وكان ذلك في 1 نوفمبر من سنة 1954، وشكلت جناحا مسلحا لها سمي بجيش التحري الوطني.

حولت جبهة التحرير الوطني التي قادت ثورة التحرير في البلاد إلى حزب سياسي، ومنذ ذلك الوقت دخلت الجزائر عهد الأحادية الحزبية منذ الاستقلال سنة 1962 (إلى غاية سنة 1989) وتم الاعتماد في ذلك على الشرعية التاريخية التي تبحث عن النضال المسلح الذي قادته جبهة التحرير ضد المحتل، وتم منع الأحزاب السياسية الأخرى.[2]

كرست كل محاولات التوثيق الدستورية بعد الاستقلال حقيقة الأخذ بنظام الحزب الواحد، صدر مرسوما تحت رقم 297/63 مؤرخ في 14 أوت 1963 تضمنت المادة الأولى منه" يمنع على مجموع التراب الوطني كل الجمعيات أو تجمعات الذين لهم هدف سياسي."[3] أما المادة الثانية تنص " كل مخالفة للمادة السابقة يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول."[4] ولتعزيز ذلك صدر دستور 10 سبتمبر 1963 حيث نص في مادته 23 على أن "جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الوحيد في الجزائر"[5]، أما المادة 24 نصت على أن "جبهة التحرير الوطني تحدد سياسة الأمة وتوجيه عمل الدولة وتراقب عمل المجلس الوطني والحكومة".[6] وبهذا تكون الجزائر قد أعلنت عن انتهاجها نهج أغلب الأنظمة الإفريقية المستقلة حديثا، والتي اعتمدت على الحزب الواحد في تسيير الحياة السياسية بدعوى أنه صاحب الفضل في استقلال البلاد.[7]

---

[1] منعم العمار،"الجزائر والتعددية المكلفة"، في سليمان الرياشي و(اخرون)، الأزمة الجزائرية : الخلفيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية ، ط1(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1996) و. ص ص40-41.
لمزيد من التفاصيل،أنظر:
- عبد الحميد مهري،"الأزمة الجزائرية :الواقع والأفاق"، في: المستقبل العربي، ع226، (ديسمبر1997) ، ص.4.
- نبيه الأصفهاني" المرجع السابق. ص62

[2] مرسوما تحت رقم 297/63 مؤرخ في 14 أوت 1963.

[3] مرسوما تحت رقم 297/63 مؤرخ في 14 أوت 1963.

[4] مرسوما تحت رقم 297/63 مؤرخ في 14 أوت 1963.

[5] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، المادة 23.

[6] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، المادة24.

[7] Mohamed Tahar Ben Saada, Op cit., p.42.

في الفترة القصيرة من حكم بن بلة، فشل حزب جبهة التحرير الوطني في أن يصبح التنظيم الذي يمكن أن يرتكز عليه النظام السياسي. وخلال مرحلة حكم الرئيس هواري بومدين، باسم الشرعية الثورية فرض سيطرته على حزب جبهة التحرير الوطني وحصر مهامه في التعبئة الاجتماعية والسياسية لشخصية الرئيس، ولسياسة النظام.[1] كما انحصر دور حزب جبهة التحرير الوطني في الجانب الرمزي فقط، وذلك في ظل هيمنة "شخصنة" السلطة السياسية.[2]

وعمل هواري بومدين في هذا الصدد على تغليب دور الدولة على دور ومكانة الحزب.[3]

أما خلال فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد فقد أعطى للحزب مكانة أكثر أهمية من تلك التي كانت له في عهد سابقه. بدأ الاهتمام بمكانة الحزب بعقد أول مؤتمر لحزب جبهة التحرير الوطني منذ أربعة عشر سنة، والذي نتجت عنه إعادة هيكلة لحزب جبهة التحرير الوطني، فأصبح له قانون أساسي، ومكتب سياسي، ولجنة مركزية. وتم منذ ذلك الوقت منح الحزب دوره التنظيمي إضافة إلى دوره الرمزي. إلا أن هذه المرحلة من الأحادية الحزبية تميزت بالغموض أحيانا، وبالوضوح أحيانا أخرى.[4]

لقد عرفت الجزائر في ظل حكم الحزب الواحد العديد من الظواهر التي مهدت الطريق لظهور التعددية الحزبية في الجزائر، منها تدهور الوضع الاقتصادي الذي رافق انهيار أسعار البترول وبروز معارضة سياسية على مختلف الأصعدة أصبحت تهدد استقرار النظام، وانتقال الأزمة إلى الشارع ظهرت في الاضطرابات التي ميزها العنف. وكان أهم هذه الأحداث في سنوات السبعينات من القرن الماضي (في عهد الرئيس الهواري بومدين)، و1980 وفي 1986. وعرفت هذه الأحداث منذ سنة 1988 بأنها الأكثر عنفا منذ الاستقلال. فبعد أحداث أكتوبر من سنة 1988، والتي عمت أغلب مناطق الجزائر، دفعت الرئيس

[1] سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري ، ط1(الجزائر: دار الهدى،1993) ، ص ص. 68 ــ 78.

[2] Mohamed Harbi, « Sur le Processus de Relégitimation du Pouvoir en Algérie »,in :Annaire de L'Afrique du Nord,n.28,1989,p.133.

[3] ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص54.

[4] Omar Calier, Op cit,p.124.

الشاذلي بن جديد إلى الإسراع في إعلان إصلاحات من أجل "معالجة الاختلالات الحاصلة في العلاقة بين النظام السياسي والنظم الفرعية الأخرى".[1]

التعددية الحزبية: بعد أحداث أكتوبر من سنة 1988 عرفت الجزائر العديد من الإصلاحات المؤسساتية. وكان التشريع نحو التعددية الحزبية السياسية، مبادرة من رئاسة الجمهورية بقيادة الشاذلي بن جديد، ويعتبر في هذا الصدد دستور 1989 نقطة تحول في تاريخ الجزائر الحديث، بنبذ نظام الحزب الواحد والنظام الاشتراكي، والتحول نحو التعددية الحزبية والاقتصاد الحر. فاثر إجراء الاستفتاء الشعبي حول تعديل الدستور في 3 نوفمبر سنة 1989، تم إقرار دستور 23 فبراير من السنة نفسها، والذي أصبح يقر بالتعددية الحزبية حيث نصت المادة 39 من دستور 1989، التي تقر بأن "حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن"،[2] كما جاء في المادة 40 من نفس الدستور بأن "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات السياسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستغلال البلاد وسيادة الشعب."[3] ورافق إعلان هذا الدستور صدور العديد من القوانين التي نوقشت في المجلس الشعبي الوطني ولاقت موافقته. وأهم هذه القوانين قانون الأحزاب السياسية، وقانون الانتخابات.

وبعد مرور حوالي ستة سنوات من إقرار التعددية السياسية والحزبية، يظهر دستور 28 نوفمبر 1996، والذي يعتبر الدستور الخامس في حياة النظام السياسي الجزائري، والدستور الثاني في التجربة التعددية. ولدستور 1996 أهمية كبيرة، باعتباره أتى في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية التي عصفت بالبلاد بعد إلغاء الانتخابات التشريعية لسنة 1991، الأمر الذي يجعله ذات أهمية كبيرة في إعادة الاستقرار السياسي للبلاد.[4]

فدستور 1996 يعتبر نقطة تحول في تنظيم الحياة السياسية، وإعادة بناء الشرعية القانونية والسياسية للنظام السياسي الجزائري، فبالإضافة إلى قيامه بإعادة تنظيم صلاحيات

[1] ناظم عبد الواحد، المرجع السابق، ص96.
[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المادة 39.
[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المادة 40.
[4] Ahmed Mahiou, « Note sur la constitution Algérienne du 28 Novembre 1996 », Annuaire de l'Afrique de Nord, 1997, p.479.

رئيس الجمهورية، فإن الدستور 1996 أعطى أهمية كبيرة لإعادة تنظيم الحياة الحزبية، فنص بذلك في المادة 41 على أن حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن، كما أقر في المادة 42 على "أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون"[1]. ويصبح بذلك أول دستور منذ الاستقلال يرد فيه مصطلح الأحزاب السياسية، ويقر وجودها ونشاطها إقرارا صريح، كما حذر نفس الدستور من التذرع بحق التعددية السياسية والحريات العامة لضرب الحريات الأساسية، والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية، والوحدة الوطنية، وأمن التراب الوطني وسلامته، واستقلال البلاد، وسيادة الشعب، وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة. لكن أهم المستجدات التي أتى بها دستور 1996، هي منع أي تأسيس حزبي على أساس ديني، لغوي، عرقي، جنسي، مهني، أو جهوي، كما يمنع الأحزاب السياسية من اللجوء إلى استعمال العنف أو الإكراه مهما كانت طبيعتهما أو شكلهما.[2]

2. بنية التعددية الحزبية في الجزائر.

يستعمل في تصنيف الأحزاب السياسية في الجزائر مجموعة من مفاهيم مثل الأحزاب التاريخية، الأحزاب الفاعلة، الأحزاب الإدارية، الأحزاب المعارضة، الأحزاب الوطنية، الأحزاب الإسلامية، الأحزاب الديمقراطية. ويرمز كل مفهوم من هذه المفاهيم إلى مجموعة من المتغيرات التي تحكمت في كيفية نشوء هذه الأحزاب، وإلى خصائص السلوك السياسي الذي تنتهجه، وإلى طبيعة أهدافها السياسية، لذلك كان من المجدي أن تتطرق إليها هذه الدراسة بغية معرفتها وتصنيفها. وتنقسم الأحزاب السياسية في الجزائر من حيث النشأة والبرامج والخطاب السياسي إلى ثلاثة تصنيفات أساسية (وطنية، إسلامية، ديمقراطية).

الأحزاب الوطنية.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المواد 41ـــ42.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، الفصل الرابع، المادة 42.

* الوطن: من الناحية اللغوية هو محل سكنى الإنسان وإقامته فيقال أوطن فلان أرض كذا وكذا أي اتخذها محلا ومسكنا يقيم فيها.من المتفق عليه لغويا أن مصطلح الوطنية مشتق من لفظ الوطن. تعني الوطنية في أوسع معانيها الانتماء، بحيث يكون الانتماء إلى رقعة جغرافية مثلا أو إلى مجموعة من المبادئ والقيم والأعراف.....لمزيد من التفاصيل انظر: محمد هيشور، "بين الوطنية والإسلامية في الجزائر"في:البصيرة ،ع 6،(الثلاثي الثاني،2002)، ص48.

ففي الجزائر يتزعم الأحزاب الوطنية حزب جبهة التحرير الوطني، الذي يعد أول حزب سياسي في تاريخ النظام السياسي الجزائري، اعتمد كحزب حاكم وحيد في ظل نظام أحادي لمدة 27 سنة (1962–1989) استند الحزب إلى شرعية ثورية، واستعمل كإطار للتعبئة السياسية، وكآلية لدعم الأحادية والنزعة الاشتراكية بدعوى استكمال ثورة البناء الوطني.[1]

استطاع هذا التنظيم صهر معظم اتجاهات الحركة الوطنية إبان الثورة التحريرية في تنظيم واحد سمي بجبهة التحرير الوطني، والذي حمل على عاتقه مسؤولية الكفاح المسلح إلى غاية الإعلان عن الاستقلال، تحول اسمه بعد الاستقلال إلى حزب جبهة التحرير الوطني.

مباشرة بعد الاستقلال عرف الحزب سيطرة كاملة من قبل الرئيس أحمد بن بلة، الذي سعى من خلاله الإطاحة بكل من يعارضه في الحكم، إلى أن حسم الأمر بعملية انقلابية قادها هواري بومدين، الذي تعهد باسم مجلس الثورة على تصحيح الأوضاع الداخلية للحزب. هذه الإصلاحات التي تبناها الرئ
كرستها الثورة المسلحة في الماضي، تمثلت أساسا في تحويل المكتب السياسي إلى الأمانة التنفيذية وتكليفها بوضع البرنامج الإصلاحي للحزب.[2]

لكن في واقع الأمر كانت هذه الإصلاحات مجرد شعارات دعائية، ففترة حكم الرئيس هواري بومدين عرف فيها الحزب تقهقرا سياسيا، كما حول إلى واجهة دعائية لإضفاء الشرعية السياسية على كافة النشاطات التي تمارس في القمة.[3] وساد هذا الأمر إلى غاية المؤتمر الاستثنائي الذي عقد في جانفي 1979 لاختيار خليفة الرئيس الراحل هواري بومدين، والذي تم فيه تزكية مرشح الجيش الشاذلي بن جديد لمنصب رئيس الجمهورية وأمينا عاما للحزب.

[1] William Quant « Algeria s uneasy peace »Journal of democracy,vol.13,n°.4 (October 2002)pp.18-19.

[2] نبية الأصفهاني،المرجع السابق، ص29.

[3] سعيد بوشعير، المرجع السابق، ص.66.

هذه الفترة بدأت تعرف العمليات الأولى للتحول السياسي الذي قاده الرئيس الشاذلي بن جديد، وفي هذا الإطار أصبح حزب جبهة التحرير الوطني لدى الرئيس الشاذلي إحدى العقبات الأساسية التي يجب تجاوزها لتمرير مجموعة من الإصلاحات على جميع المستويات.

فضعف قوة الحزب في التعبئة والتجنيد والإستحاق السياسي، كانت النقاط الأساسية التي ارتكز عليها الرئيس الشاذلي بن جديد في حملته لتسريع التحول السياسي في الجزائر، خاصة في نهاية الثمانينات، حين لم يستطع الحزب استيعاب ارتفاع اليأس الشعبي من الخيارات السياسية، ومن رموز الإرث السياسي السابق. الأمر الذي أدى بالرئيس الشاذلي بن جديد إلى اغتنام الفرصة في خطابه يوم 10 أكتوبر 1988 لاتهام جبهة التحرير الوطني بالضعف السياسي وعدم الفاعلية، وانفصام أيديولوجيتها عن النص والواقع.

هذه المعطيات أدت إلى التقليل من مكانة الحزب وشرعيته كقوة سياسية في البلاد، خاصة بعد صدور دستور1989 وظهور قوى وأحزاب سياسية سعت إلى تقديم البديل عنه، كان أبرزها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي قدمت بديلا يرتكز على الدين، الأمر الذي فرض على حزب جبهة التحرير الوطني ضرورة التكيف والخروج على نهجه المحافظ، ومحاولة منافسة الأطروحات الحزبية الأخرى.[1]

من ضمن الأحزاب الوطنية نجد كذلك حزب التجمع الوطني الديمقراطي، الذي تأسس بثلاثة أشهر قبل الانتخابات التشريعية لسنة 1997 برئاسة عبد القادر بن صالح[2] ورغم حداثته فقد حصل في انتخابات المجلس الشعبي الوطني على 156 مقعدا من أصل 380،[3]محققا بذلك فوزا بنسبة 41,05% من مجموع القوى السياسية الفائزة آنذاك.

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، الجزائر، المرجع السابق، ص23-25.
[2] أنظر الاعتماد القانوني الصادر يوم 19 أفريل 1997، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 26 سنة 1997.
[3] إعلان مؤرخ في 19 جوان 1997، الجريدة الرسمية، العدد 40 الصادر يوم 11 جوان 1997، يتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني.

فالحزب يركز في خطابه السياسي على مبدأ الوحدة الوطنية والتماسك الداخلي، كما يعلن التجمع عن محاربته للتطرف الديني، وتركيز عمله السياسي على الطبقات المتعلمة من أعضائه، وعلى العنصر النسوي.[1]

الأحزاب الإسلامية

1.الجبهة الإسلامية للإنقاذ: تعتبر نفسها امتداد لسلسلة الحركات الإسلامية التي ظهرت قبل الاستقلال، كجمعية العلماء المسلمين،[2] بعد إقرار دستور 1989 تم الإعلان عن تأسيس الحزب في فيفري من العام نفسه، بعد فشل الرابطة الإسلامية[3] بقيادة الشيخ سحنون الذي سعى لم شمل ممثل تنظيمات التيار الإسلامي.

لقد استطاع الحزب وفي فترة وجيزة أن يحقق فوزا كبيرا في انتخابات الدور الأول في عام 1991، ويرجع سبب ذلك إلى عدة أسباب أهمها: الاستفادة من بيئة نمو الغضب الشعبي، وكذا استغلال الخطاب الديني والمساجد في التعبئة،[4] حيث استطاعت السيطرة على ثماني ألاف مسجد من بين عشرة ألاف مسجد في الجزائر،[5] إضافة إل قدرة الحزب العالية على تنظيم القاعدة وتحريك القيادات في نسق من التنظيم الصارم.

على الرغم من التنظيم عالي المستوى ألا أن الحزب عرف تمايزا لثلاث تيارات أساسية هي:[6]

1 -التيار الذي يتزعمه عباسي مدني، وهو تيار إصلاحي ينادي ببناء دولة أسلامية في الجزائر، عن طريق النضال الجماهيري، في إطار الصراع ضد السلطة بواسطة الاحتجاج والمظاهرات، وهو ما يعبر عنه بالأسلوب العقلاني، حسب منظري الحزب.

[1] Chérif Bennedji, Op., cit., p. 152.

[2] اسماعيل قيرة، مستقبل الديمقراطية في الجزائر(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2002)، ص.166.

[3] اسماعيل قيرة، المرجع نفسه، ص.166.

[4] Rouadja Ahmed,Les Frère et la mosqué,enquét sur le mouvement islamiste en Algérie(Paris : Edition Karthala ,1990) , p.87.

[5] نبيل عبد الفتاح ، المرجع السابق، ص.195.

[6] خميس حزام والي، المرجع السابق، ص.178.

2 -التيار الذي يتزعمه على بلحاج، وهو التيار المتشدد، يقوم على اعتبار أن الدولة الإسلامية تقتضي قيام عدالة اجتماعية مطلقة خالية من القهر والظلم والاستغلال، أبرز ما يميز التيار هو التلويح بتكتيك المواجهة مع السلطة بأسلوب القوة.

3 -التيار الذي يتزعمه محمد السعيد وعبد القادر حشاني، وهو ما يسمى بـــ"الجزأرة" الذي رأى أن حالة الجزائر حالة خاصة، تختلف عن باقي تجارب الدول الإسلامية، الأمر الذي يستدعي إطارا فكريا مغايرا.

لقد حل الحزب في ربيع 1992 بعد الأزمة السياسية التي عرفتها الجزائر مع مطلع 1992، وقام النظام بضرب تنظيم الحزب عن طريق اعتقال وملاحقة كل قياديه،[1] أعلن الحزب المحضور عن تأسيس جناح عسكري باسم الجيش الإسلامي للإنقاذ في عام 1993 يمثل المعارضة المسلحة ، إلا أن الجناح حل نفسه هو الأخر بعد اتفاق الهدنة الذي عقد مع الجيش الجزائري في سنة 1997.[2]

2- **حركة مجتمع السلم:** تعتبر حركة مجتمع السلم من بين الأحزاب الإسلامية الفاعلة في الجزائر، فأول إطار قانوني للحركة كان تحت راية "جمعية الإرشاد والإصلاح " التي تأسست يوم 12 نوفمبر من سنة 1988، وذلك بعدما انتقلت الحركة من العمل السري الذي بدأ في الستينات في إطار جماعة الإخوان المسلمين العالمية.[3]

وقد عرفت الحركة بمعارضتها الشديدة للسياسة المنتهجة من قبل الرئيس هواري بومدين تحت تنظيم (جماعة الموحدين) التي قادها محفوظ نحناح،[4] أما عن حركة المجتمع الإسلامي(حماس)، فقد تأسست يوم 6 ديسمبر من سنة 1990، بعد الفوز الذي حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات المحلية، بحجة تدارك نقائص العمل الإسلامي الذي أفرزته

[1] William B.Quandt,Societé et Povoir en Algérie,Op.cit,p.85.

[2] اسماعيل قيرة ، المرجع السابق، ص.168.

[3] Fontaune, « La mobilisation islamiste et les élections locales algériennes du 12 juin 1990 », Maghreb-Machrek , Avril 1990, n°.129, pp.124-126.

[4] ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجع السابق، ص29.

الجبهة الإسلامية للإنقاذ.[1] وبصدور كل من دستور 1996 والقانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية لسنة 1997، عمدت الحركة إلى تغيير اسمها ليصبح (حركة مجتمع السلم)، وتغييب أي إشارة إلى المرجعية الإسلامية في برامجها السياسية، مع العمل على تعويضها ببيان أول نوفمبر والثوابت الوطنية.[2] تميز هذا الحزب بتكيفه الدائم مع التطورات التي عرفها النظام، فرغم إقصاء الحزب في رئاسيات 1999، إلا أن الحزب دخل في تحالف رئاسي مع المرشح بوتفليقة في انتخابات 2004 .

3.**حركة النهضة:** التي أسسها جماعة من الطلبة بقيادة عبد الله جاب الله عام 1984، والتي كانت في البداية حركة تستمد أصولها من جماعة الإخوان المسلمين العالمية، لكن هذا التنظيم العالمي حسم قضية تمثيله في الجزائر لصالح الشيخ محفوظ نحناح، الأمر الذي دفع عبد الله جاب الله إلى إدخال مصطلح جديد إلى أدبيات الحركة، والمتمثل في (لإخوان المحليين)،[3] الذي أراده كمفهوم مقابل للإخوان العالميين. وانتظر هذا الأخير إلى غاية أحداث أكتوبر 1988 لتأسيس جمعية ذات طابع ثقافي واجتماعي تحت اسم (النهضة)، وعند تأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ حاول جاب الله التفاوض في شكل الانضمام إلى الحزب الجديد (تنظيم أم كأفراد)، لكن فشل المفاوضات دفعه إلى تأسيس حزب سمي بحركة النهضة الإسلامية في نهاية سنة 1990.

ومع صدور قانون الأحزاب لسنة 1997 تغير اسم الحركة ليصبح (حركة النهضة)، وبقي هذا التنظيم إلى غاية سنة 1999 تاريخ حدوث نزاع داخلي حول مسألة القيادة وعلاقة الحزب بالسلطة، الأمر الذي أدى بعبد الله جاب الله إلى الانفصال عنه ومعلنا في نفس الوقت عن تأسيس حزب جديد سمي بـــ (حركة الإصلاح). ويرتكز التنظيمان في برنامجهما

[1] Fontaune, Op., cit., p.129.

[2] خميس حزام والي ، المرجع السابق، ص ص.184-185.

[3] اسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص.169.

السياسي على اتخاذ الإسلام كمنهج وعقيدة حياة، واعتبار الشورى كبديل للديموقراطية الغربية، وإضفاء الطابع الإسلامي على البرامج التعليمية.[1]

الأحزاب العلمانية: إن أغلب الدراسات تستعمل مفهوم الأحزاب العلمانية لوصف مجموعة من الأحزاب ترفع شعار فصل الدين عن الدولة وشعار الديمقراطية كمنهج حياة، لكن مضمون هذا المفهوم قد لا ينطبق مع سلوك كثير من هذه الأحزاب. ففي الجزائر نجد ضمن هذه المجموعة:

1 -**جبهة القوى الاشتراكية:** التي يعود تأسيسها إلى تداعيات صيف 1962، بعدما أخفق آيت احمد في معارضته داخل المجلس التأسيسي، وإقصائه من بعض الوظائف السامية في الدولة (وزارة الخارجية التي كانت شاغرة في وقته، وسفارة واشنطن)، لجأ آيت أحمد إلى التفكير في المعارضة من خارج النظام، فعمد بذلك إلى تكوين حزب معارض في 29 سبتمبر 1963، ومقاومة السلطة بجميع الوسائل السياسية والعسكرية، لكن حرب الحدود مع المغرب أتاحت الفرصة للالتحاق بعض القادة في الحزب وجناحه العسكري بالسلطة، الأمر الذي أضعف مقاومته التي انحصرت في القبائل من خلال تحالفه مع الحركة الثقافية البربرية، ليتطور نشاطه السياسي في ما بعد إلى تأسيس رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان في الجزائر، والتي تزعمها المحامي علي يحي عبد النور.[2]

وبعد صدور دستور 1989 حصلت جبهة القوى الاشتراكية على الاعتماد القانوني يوم 20 نوفمبر 1989 لينتقل الحزب بذلك من الممارسة السرية إلى الممارسة العلنية في إطار التعددية الحزبية. ويعتمد الحزب في برنامجه السياسي على إقامة ديمقراطية سياسية وتجسيد دولة القانون، من خلال دستور يعكس روح الأمة الذي يتصوره ويعده مجلس تأسيسي منتخب، كما يرفض الحزب أي جمهورية دينية، أو جمهورية بوليسية.

حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية: يسعى إلى إحياء الثقافة واللغة الأمازيغية، والمحافظة على اللغة الفرنسية والتضييق على اللغة العربية، وترجع أصول هذا الحزب إلى

[1] الاعتماد القانوني الصادر يوم 17 أكتوبر 1999، الجريدة الرسمية، العدد 77، 1999.

[2] Ramdane Redjala, Op., cit., p.161.

الملتقى الوطني الذي عقدته الحركة الثقافية البربرية في تيزي وزو يومي التاسع والعاشر من شهر فيفري 1989، والذي تم فيه اعتماد المبادئ الأساسية للحزب التي حصل بها على الاعتماد القانوني يوم 13 سبتمبر 1989. وأدى فشله في الانتخابات التشريعية في ديسمبر 1991 إلى المطالبة بإلغائها، والدعوة إلى مقاومة الجبهة الإسلامية للإنقاذ سياسيا واقتصاديا وعسكريا بإنشاء ميليشيات عسكرية لذلك.[1] وللحزب توجهات سياسية عرقية وجهوية، برغم من صدور مادة صريحة في كل من دستور1996 والقانون العضوي للأحزاب السياسية الصادر يوم 6 فيفري 1997، تمنع قيام الأحزاب السياسية في الجزائر على أساس أحد عناصر الهوية الوطنية. لكن الحزب لم يغير من اسمه كما فعلت الأحزاب الإسلامية، ولا من برنامجه الذي يطالب بفصل الدين عن الدولة.

هذا الحزب انتهج سنة 1995 سياسة تليين المواقف، خاصة بعد دخوله مع الأحزاب الإسلامية في خوض مضمار الانتخابات الرئاسية والتشريعية بقيادة رئيسه سعيد سعدي، ثم الانضمام إلى الحكومة عام 1999 وتوليه مناصب وزارية فيها. ويعتمد الحزب في برنامجه السياسي على إلغاء قانون الأسرة المستمد من الشريعة الإسلامية، ومراجعة المنظومة التربوية والوطنية وجعل المدرسة الجزائرية مدرسة لائكيه، بالإضافة إلى الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية رسمية إلى جانب اللغة العربية.[2]

3.**حزب العمال**: الذي تقوده السيدة لويزة حنون الشق التروتيسكي من الشيوعيين الجزائريين، الذين وقفوا موقفا معارضا لحكم بومدين خلال السبعينات، ليتم إيداع ملف اعتمادهم كحزب سياسي يوم 26 ديسمبر 1989 تحت اسم (حزب المنظمة الاشتراكية العمالية) الذي تحول بعد عقد المؤتمر جوان 1990 إلى حزب العمال. ومن بين برامج الحزب:[3] الدفاع عن حرية الصحافة والتعبير والرأي. ـ فصل الدين عن الدولة علمانية المدرسة.

[1] سليمان الرياشي، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996) ص.

[2] Said Saadi, « La laicite n’est pas une hérésie au Maghreb », Algérie Actualité, (11/01/1990), n°. 1265, pp.6-7.

[3] منبر العمال، الجزائر، 27 ديسمبر 1991

جدول رقم (02) يبين عدد وتاريخ الاعتماد القانوني للأحزاب السياسية في الجزائر

بعد دستور 1989

الرقم	الاسم الكامل للحزب	تاريخ الاعتماد القانوني
1	الحزب الاجتماعي الديمقراطي	16 أوت 1989
2	حزب الطليعة الاشتراكية	04 سبتمبر 1989
3	التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	06 سبتمبر 1989
4	حزب الوطني للتضامن والتنمية	06 سبتمبر 1989
5	الجبهة الإسلامية للإنقاذ	06 سبتمبر 1989
6	الحزب الوطني الجزائري	15 نوفمبر 1989
7	حزب التجديد الجزائري	15 نوفمبر 1989
8	الحزب الاجتماعي الحر	15 نوفمبر 1989
9	الحزب الجزائري للشعب	22 نوفمبر 1989
10	جبهة القوى الاشتراكية	29 نوفمبر 1989
11	حزب الوحدة الشعبية	29 نوفمبر 1989
12	الجبهة الوطنية للتجديد	29 نوفمبر 1989
13	الحزب الجزائري للإنسان رأس مال	13 ديسمبر 1989
14	حزب العمال الاشتراكي	24 جانفي 1990
15	إتحاد القوى من أجل التقدم	24 جانفي 1990
16	الحركة الديمقراطية من أجل التجديد الجزائري	24 جانفي 1990
17	حزب الاتحاد العربي الإسلامي الديمقراطي	24 جانفي 1990
18	الجمعية الشعبية للوحدة والعمل	31 جانفي 1990
19	المنظمة الاشتراكية للعمال	21 مارس 1990
20	الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر	21 مارس 1990
21	الحزب التقدمي الديمقراطي	08 أوت 1990
22	الحزب الجمهوري التقدمي	12 سبتمبر 1990
23	حركة الأمة	12 سبتمبر 1990
24	حركة القوى العربية الإسلامية	19 سبتمبر 1990
25	التجمع العربي الإسلامي	19 سبتمبر 1990
26	إتحاد الشعب الجزائري	07 نوفمبر 1990
27	الائتلاف الوطني للديمقراطيين الأحرار	07 نوفمبر 1990
28	جبهة الجهاد للوحدة	19 ديسمبر 1990
29	حركة النهضة الإسلامية	19 ديسمبر 1990
30	جبهة أجيال الاستقلال	26 ديسمبر 1990
31	التحالف من أجل العدالة والحرية	26 ديسمبر 1990
32	الجيل الديمقراطي	13 فبراير 1991

33	التجمع الجزائري البومديني الإسلامي	13 فبراير 1991
34	الإتحاد من أجل الديمقراطية والحريات	20 فبراير 1991
35	حزب العلم والعدل والعمل	20 فبراير 1991
36	الحركة الاجتماعية للأصالة	20 فبراير 1991
37	الحركة الجزائرية من أجل العدالة والتنمية	20 مارس 1991
38	الحزب الجزائري للعدالة والتقدم	17 أفريل 1991
39	جبهة أصالة الجزائر الديمقراطية	17 أبريل 1991
40	الحزب الليبرالي الجزائري	17 أبريل 1991
41	حركة المجتمع الإسلامي	01 ماي 1991
42	البيئة والحرية	01 ماي 1991
43	حزب العدالة الاجتماعية	24 جويلية 1991
44	الجزائر المسلمة المعاصرة	24 جويلية 1991
45	جبهة القوات الشعبية	07 أوت1991
46	التجمع الوطني الجزائري	14 أوت 1991
47	التجمع من أجل الوحدة الوطنية	14 أوت 1991
48	منظمة قوى الجزائر الثورية الإسلامية الحرة	09 أكتوبر 1991
49	التجمع الوطني من أجل التقدم	09 أكتوبر 1991
50	حزب الحق	10 نوفمبر 1991
51	تجمع شباب الأمة الجزائرية	10 نوفمبر 1991
52	حركة الرسالة الإسلامية	17 نوفمبر 1991
53	الحركة من أجل المستقبل الوطني والديمقراطية	01 ديسمبر 1991
54	جبهة القوى الديمقراطية	11 ديسمبر 1991
55	حزب أمان الإسلامي	22 جانفي 1992
56	الحزب الوطني الديمقراطي الاشتراكي	22 جانفي 1992
57	حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	19 فيفري 1992
58	حركة الوطنية للشباب الجزائري والجزائريات	19 فيفري 1992
59	التجمع الوطني الديمقراطي	08 مارس 1997
60	الحركة الوطنية للأمل	03 سبتمبر 1998
61	الحزب الحر الديمقراطي	07 أكتوبر 1998
62	الجبهة الوطنية الجزائرية	24 نوفمبر 1998
63	حركة الإصلاح الوطني	29 مارس 1999
64	حركة الوفاء والعدل	04 جويلية 1999
65	الجبهة الديمقراطية	28 جويلية 1999
66	الجبهة الوطنية الجزائرية	03 سبتمبر 1999
67	حركة المواطنين الأحرار	01 أكتوبر 1999
68	حركة الإصلاح الوطني	17 أكتوبر 1999
69	الحركة الديمقراطية والاجتماعية	08 ديسمبر 1999
70	الاتحاد من أجل الديمقراطية والجمهورية	03 جويلية 2004

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المبحث الثاني: سوسيولوجية المدينة والريف في الجزائر.

تعد الظاهرة السياسية ظاهرة اجتماعية في الأصل، وعلى أساس هذه الخلفية كان من الضروري أن نحدد طبيعة البيئة الاجتماعية في الجزائر من خلال دراسة سوسيولوجية المجتمع الجزائري، ولان المحددات الاقتصادية ساهمت في الكثير من الأنساق الاجتماعية داخل المجتمع تم التطرق لها في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فيعالج ظاهرة التحضر في الجزائر، ويعالج المطلب الثاني ظاهرة الريف الجزائري.

المطلب الأول: المحددات الاجتماعية والاقتصادية.

يتميز المجتمع الجزائري بمجموعة من الخصائص من حيث التركيبة السكانية التي تنفرد بمجموعة من الخصائص الثقافية جعلتها تتوزع في مناطق مختلفة. وهذا مايحاول المطلب الأول أن يعالجه.

1.سوسيولوجية المجتمع الجزائري.

تركيبة سكان الجزائر: قدم عالم الاجتماع الفرنسي" بيير بورديو" تحليلا سوسيولوجيا للمجتمع الجزائري معتمدا فيه على تقسيم المجتمع الجزائري من حيث التركيبة السكانية إلى أربع فئات: القبائل، الشاوية، بني ميزان والعرب.[1] كما يبدو من التقسيم فهو مبني على أسس عرقية واثنيه تقوم على تتبع المراحل التاريخية لأعمار المنطقة،[2] أي عنصر الأمازيغ أو البربر كما يطلق عليهم في عدة مواضيع من الكتاب باعتبارهم أول من أقام في المنطقة، ثم العنصر العربي، كأخر حلقة تاريخية في التكوين البنائي للمجتمع الجزائري، مرورا بالشاوية وبني ميزاب، لكنه أغفل ذكر الرجل الأزرق، أي الطوارق. لقد جاء تحليل بورديو للمجتمع الجزائري مركزا بشكل متميز على البنية الاجتماعية والاقتصادية للجماعات السكانية، وعلى أشكال بناء الأسرة، نمط القبيلة، والعلاقات الاجتماعية السائدة بين أفرادها.

[1] Pierr Bourdieu,Sociologie de l'Alérie,7edi,(Alger:Edition Dahalab,1985),pp18.

[2] حسي خريف، المدخل إلى الاتصال والتكيف الاجتماعي(الجزائر: مخبر علم الاجتماع الاتصال وللبحث والترجمة، 2004) ص.64.

ولفهم خصائص النسق الاجتماعي لكل جماعة تعرض الدارس إلى تحليل نمط حياتها وأساليب التفاعل بين أعضائها، قبل أن ينتقل إلى دراسة العوامل المشتركة بينهم وهو ما تضمنه الفضل الرابع من الكتاب تحت عنوان (*le founds commun*) الذي يبحث فيه عن الرأسمال أو الرصيد المشترك الممثل العمق الحضاري بين المجموعات السابقة.

وبهذا الصدد "بورديو" يرى أن المجتمع الجزائري قد وجد منذ زمن بعيد مثله العليا في صفحات الماضي، وان التغير الذي لم يكن غائبا في المجتمع الجزائري ظل يسير ببطء. فقد ربط الباحث بين مثل المجتمع بجذوره الضاربة في عمق التاريخ، أي السابقة على وجود الإسلام في الجزائر .

أما الرصيد المشترك للمجتمع الجزائري المقصود في تحليل "بورديو" فهو الدين الإسلامي الذي يعتنقه الجميع، أي كل من القبائل والشاوية وبني مزاب والعرب على السواء.[1]

تتميز الجزائر عموما بتجانس كبير من ناحية السكان، فبالرغم من أن الفضاء السكاني يتكون من أكثر من مكون، إلا أن ذلك لم يرقى إلى وجود صورة من صور التعدد العرقي الذي يخل بتوازن ذلك التجانس السكاني.[2] لا يمكننا الحديث في الجزائر عن وجود أقليات بالمعنى الذي يجعلها تعتبر نفسها جزءا مستقلا (أو يجب أن يستقل) عن الكل (الوطن)، بل يمكننا الحديث عن تنوع ثقافية واضح بين الأمازيغ من جهة وباقي سكان المجتمع من جهة أخرى.[3]

يكون الأمازيغ في الجزائر عنصرا مهما في تركيب المجتمع وهم سكان إقليم المغرب العربي الأصليين قبل الفتوحات العربية، ومع أنهم اعتنقوا الإسلام إلا أنهم ظلوا متمسكين بهويتهم الثقافية، تسمى لغة الأمازيغ بالأمازيغية وتتنوع لهجاتهم في المناطق المختلفة مثل جبال القبائل، الاوراس، الأطلس والصحراء، يشكل السكان الأمازيغ نسبة 25% في الجزائر من مجموع عدد السكان، كما أنهم يتمركزون في مناطق محددة مما يجعلها مغلقة نوعا ما

[1] Pierre Bourdieu, Op cit. p40.

[2] عبد الله حسن، الأقليات في الوطن العربي: الاندماج والتجزئة (دمشق: دار مشرق – مغرب، 1995)، ص.35.

[3] المرجع نفسه، ص.35.

ثقافيا واجتماعيا،[1] فنجدهم في ولايات تيزي وزو، بجاية، بومرداس، البويرة، غرداية ، باتنة، تمنراست في الجزائر، وقد كانت للأمازيغ بمختلف تشكيلاتهم تفاعلات كبيرة مع النظام السياسي في الجزائر في مختلف مراحل التطور التاريخي للبلدين، كان المحور الأساسي لها مسألة الهوية، هذه الأخيرة التي تعتبر إحدى المحددات الأساسية للانتخابات في الجزائر خاصة في المناطق التي يقطنها الأمازيغ.

تنعكس هذه التركيبة على مسألة الهوية في الجزائر، التي تميزت بالشدة في فترات زمنية معينة وبالمرونة في فترات أخرى، يتقاسم النقاشات السياسية والاجتماعية والثقافية المرتبطة بمسألة الهوية في الجزائر بشكل أساسي قطبين يمثل كل واحد منهما مطالب خاصة بطبيعة الهوية الوطنية،[2] يتمثل القطب الأول في القطب العربي الإسلامي الذي لا يطرح مسألة الهوية بشدة على اعتبار أن هوية البلد كانت ولازالت تتشكل من الزوج أو الثنائية "الإسلام والعروبة"الموروثة عن التطور التاريخي منذ الفتوحات الإسلامية وترسخت أخيرا عن طريق منطلقات الحركة الوطنية المقاومة للاستعمار الفرنسي، كما ترسخت بعد الاستقلال حيث أكدت عليها كل الدساتير المتعاقبة في البلدين (خاصة الحركات الإسلامية والأحزاب الوطنية). وبالرغم من كل هذا نجد أن هذا القطب يؤكد في كل مناسبة على الهوية العربية–الإسلامية للشعب الجزائري مع تأكيد غالبية المعتدلين منه على وجود الأمازيغ كمكون أساسي من مكونات المجتمع.[3] أما القطب الثاني فيتمثل في القطب الأمازيغي حيث انتشرت في الجزائر حركات سياسية وجمعيات ثقافية تدعوا إلى التعددية الثقافية والاعتراف باللغة بالأمازيغية كلغة وطنية ورسمية وتعليمها في المدارس كما انتشرت حركات سياسية وجمعيات ثقافية أخرى أكثر تشددا إلى الخصوصية بالأمازيغية بالتوازي مع انتشار موجة التعريب منذ الاستقلال والدخول في صراعات سياسية للوصول إلى السلطة،[4] كانت بداياتها في الجزائر المستقلة سنة 1980 من خلال أحداث ما أصبح يسمى بالربيع

[1] ثناء فؤاد عبد الله وآخرون، المرجع السابق، ص.64

[2] المرجع نفسه، ص.64

[3] المرجع نفسه، ص 65–66.

[4] ليلى العهرباوي، "إشكالية الثقافة الوطنية في الجزائر"، في: المستقبل العربي، ع 275، (جانفي2002) ، ص 128–130.

الأمازيغي وما عقبها من أحداث في السنوات التالية خاصة سنة 1994 حينما نظمت الحركة الثقافية الأمازيغية مسيرة طالبت من خلالها بدسترة الأمازيغية لغة رسمية ووطنية، واحداث2001.[1]

2.**نسبة السكان:** من حيث نسبة السكان تتخذ الجزائر المراتب الأولى في المغرب العربي ولقد حافظت على هذه المرتبة طيلة الخمسة عشر سنة الماضية، ويتميز بكثافة سكانية عالية تقدر في الجزائر بـــ14ن/كم^2، 2002 ن، بلغت 31.400.000 ن،[2] بيد أن هذا العدد مر بمرحلتين من التطور، أولهما مرحلة الاحتلال الفرنسي التي تميزت بتناقص السكان نتيجة للمقاومات وانتشار الأمراض والمجاعات، ثم فترة الاستقلال التي تميزت بتزايد كبير ومستمر لعدد السكان بسبب تحسن الظروف المعيشية.

لكن ما نلاحظه أن السكان لا يتوزعون بشكل متساوي ومنتظم عبر كافة الإقليم الوطني، ففي الجزائر تشير الإحصائيات إلى تمركز عدد السكان في الشمال بحيث يقل عددهم كلما اتجهنا إلى مناطق الجنوب،[3] وهناك في مقابل ذلك تزايد مستمر في عدد سكان المدن وتناقص في عدد سكان الأرياف، فنسبة التحضر قد شهدت نموا كبيرا، راجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها مصاحبة التغييرات الاقتصادية وإنشاء مدن جديدة وارتفاع نسبة التعلم، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة التحضر قد تضاعفت بثلاث مرات خلال اقل من ربع قرن، ففي عام 1966 كانت نسبة التحضر في الجزائر 31% وبلغت عام 1999 أكثر من 65%.[4] ساهمت الهجرة الريفية بقوة في هذه الزيادة، حيث وابتدءا من السبعينيات، شهدت هجرة ريفية كبيرة حيث أدت المشاكل المتعلقة بالملكية الفلاحية وقسوة ظروف العيش في البادية وغياب البنيات التحتية وإهمال الخدمات الاجتماعية في الريف سنوات السبعينيات خاصة مع سياسية التصنيع الجماعي في الحواضر الكبرى، ثم في سنوات التسعينيات هروبا من الأوضاع الأمنية المتردية في الأرياف مقارنة مما هو عليه في المدن. كما نجد هذا الاختلال في توزيع السكان جليا بين المدن والولايات المشكلة للإقليم الوطني، فنجد ولايات

[1] ثناء فؤاد عبد الله وآخرون، المرجع السابق، ص.19.
[2] المكان نفسه.
[3] اسماعيل قيرة وآخرون، المرجع السابق، ص.245.
[4] المرجع نفسه، ص.245.

مرتفعة الكثافة السكانية وهي في تزايد مستمر مثل ولاية سطيف 857798ن،الجزائر العاصمة 5868 ن/كم^2، عنابة 2901 ن/كم^2، قسنطينة 290 ن/كم^2، وهران 144 ن/كم^2، وولايات في الجنوب مثل ورقلة والاغواط وبشار (لكن في مركز الولاية فقط)،[1] ونجد ولايات أخرى متوسطة الكثافة السكانية مثل بلعباس، تيارت، سكيكدة، تيزي وزو، بجاية، كما نجد ولايات ضئيلة الكثافة السكانية مثل ادرار، جيجل، البويرة، تيبازة، مستغانم.

وإذا ما أردنا الولوج في خصائص السكان، التوازن بين الذكور والاناث في مجتمعات يمثل فيها الشباب نسب عالية جدا بالنسبة للعدد الإجمالي للسكان،[2] حيث قدرت الإحصائيات انه بين سنتي 1995م – 2000م كانت نسبة الذين لا يتعدى عمرهم 15 سنة 33.6% في،[3] كما تعرف نسبة العزوبة ارتفاع مستمر في المدة نفسها، بسبب انتشار التعليم وضآلة الدخل عند عموم الطبقة الوسطى خاصة في المناطق الحضرية. كما يتميز المجتمع الجزائري بمستوى تعليمي متدني ساهم في ارتفاع نسبة الأمية خاصة لدى الاناث والشيوخ، إلا أن هذه النسبة تشهد تراجعا مهما في السنوات الأخيرة.[4] لقد ساهمت التطورات الاقتصادية في الجزائر بشكل كبير في صقل خصائص المجتمع.

تعتبر الانقسامية مكون أساسي من مكونات الجانب الثقافي ومحدد مهم من المحددات التي ساهمت في رسم ملامح الانتخابات في الجزائر، ويقصد بالانقسامية أمرين أساسيين يتمثل الأول في انقسامية النخبة ويتمثل الثاني في انقسامية الإقليم (أو الجهوية). [5]ساهم الاستعمار الفرنسي بوسائله المختلفة من جهة وسياسات التعريب المنتهجة من طرف النخب الحاكمة بعد الاستقلال من جهة أخرى في إنتاج نخبة في البلدين أهم ما يميزها ضعفها الثقافي الكمي والنوعي وانقساماتها اللغوية والثقافية بين معرب يستعمل اللغة العربية، ذو ثقافة عربية إسلامية ومتفرنس يستعمل اللغة الفرنسية، ذو ثقافة قريبة إلى الثقافة الغربية.[6] بدأت تظهر أثناء فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر والمغرب بعض ملامح تقسيم العمل على

[1] اسماعيل قيرة وآخرون، المرجع السابق، ص.247.
[2] Bruno Callies de salies, le Magreb en mutation (Paris: Maison Neuve et Larose, 1999) p.20
[3] Ibid., p.20
[4] Ibid., p.21.
[5] عبد الناصر جابي ، الانتخابات في الجزائر: الدولة والمجتمع (الجزائر: دار القصبة للنشر، 1997) ص ص.28-34.
[6] ثناء فؤاد عبد الله وآخرون، المرجع السابق، ص.21.

أساس لغوي بين متعلم بالعربية وآخر بالفرنسية وهو التقسيم الذي أعيد إنتاجه الموسع بعد الاستقلال، ليأخذ بعدا مؤسساتيا واضحا، فقد سيطرت النخب المعربة على قطاعات التعليم والإعلام وبعض جوانب الدبلوماسية، ومنهم احمد طالب الإبراهيمي وزير التعليم ومحي الدين عميمور وزير الإعلام سابق في الجزائر وفي المقابل سيطرت النخب الأخرى ذات التكوين الفرنسي- الغربي على قطاعات الإدارة والتصنيع والدبلوماسية، وهذا ما يؤكده كذلك جمال لعبيدي إذ يقول:"لقد التحق المثقفون المعربون نتيجة إبعادهم عن مجال النشاط الاقتصادي بالميدان الايديولوجي لاستثماره، وهو أمر طبيعي، ونستطيع القول أنهم قد غدوا في نظر الجماهير الممثلين للهوية الوطنية، ثم إنهم من حيث أصولهم الاجتماعية (كفلاحين صغار وكبورجوازية مدينية صغيرة وفقيرة) أكثر اقترابا من المثقفين الفرنسيين، وقد رأينا في هذا الإطار عمليات الانتقاء الاجتماعي التي حدثت أثناء تطبيق التعريب".[1]

كانت ولازالت لهذه الانقسامية اللغوية والثقافية أثار بالغة على الحياة السياسية سواء من حيث تكوين الأحزاب السياسية أو الانضمام إليها أو التنافس الشديد على المواقع المهمة في هرم السلطة، بالرغم من إن هذا الأمر هو مطروح بشدة في الجزائر. والكلام نفسه ينطبق على البعد الثاني من الانقسامية وهو انقسامية الإقليم أو الجهوية، فهذا البعد طرح ولازال في الجزائر بشدة حتى أصبح محدد أساسي من المحددات التي تدخل ضمن العملية الانتخابية خاصة ما تعلق منها بالحملات الانتخابية والترشيحات، كما يعتبر متغير أساسي ضمن مسألة التعيينات على مستوى هرم السلطة،[2] تقدم لنا الجهوية موضوعا مهما في علاقة الدولة بالمجتمع في الجزائر، ونقصد بالجهوية ذلك الشعور بالانتماء إلى جهة جغرافية معينة من التراب الوطني الذي يمكن تقسيمه إلى جهويات أساسية وأخرى ثانوية، فنجد في الجزائر الجهوية الأفقية (شرق-غرب-وسط) القوية والجهوية العمودية(شمال-جنوب) الثانوية، حيث انعكست هذه الجهوية الأفقية على مجالات الحياة المختلفة للمواطن الجزائري الذي يمارسها بشكل واضح في حياته اليومية،[3]أما في المجال السياسي فلم تكن لهذه الجهويات (شرق-

[1] جمال لعبيدي، "التعريب والتناقضات الاجتماعية في الجزائر"، في : المستقبل العربي، ع 191، ديسمبر/ جانفي 1995، ص.99.

[2] عبد الناصر جابي ، المرجع سابق، ص ص.29-30.

[3] المرجع نفسه، ص.31.

غرب–وسط–الجنوب) نفس العلاقة مع نظام الحكم. فجهوية أبناء الشرق تعتبر الجهة المسيطرة بعد الاستقلال نظرا لسيطرتها على المؤسسة القوية وهي الجيش وبالتالي الرئاسة ومؤسسات عليا أخرى، في حين نجد جهويات أخرى معارضة كجهويات أبناء القبائل التي عبرت عن نفسها بعدة أشكال سياسية (منطقة تيزي وزو، بجاية، بومرداس، البويرة) في المقابل نجد موقف أكثر انطوائية لأمازيغ غرداية (بني ميزاب) والذي استمر بعد الاستقلال من خلال التركيز على الأعمال الحرة، هذه المنطقة عبرت عن استقلاليتها سياسيا بعد الإعلان عن التعددية من خلال تفضيلها المنتخبين المستقلين عن الأحزاب ورفض تكوين أحزاب تعبر عن المنطقة، وهي نفس الانطوائية التي شهدتها جهوية الجنوب بحكم الطابع الجغرافي والعمراني من جهة والتركيز على الاعمال والنشاطات المستقلة من جهة اخرى، أما الجهويات الأخرى، الغربية وجهوية المناطق الوسطى فهي غير ممثلة سياسيا بشكل مطلق من طرف أحزاب جهوية (رغم محاولات بعض الأحزاب منها الحركة من اجل الديمقراطية، حزب فجر) إلا أنها تشارك سياسيا بشكل كبير سواء في الحكم أو المعارضة. انعكس هذا الطابع الجهوي للمجتمع الجزائري على توزيع المناصب العليا في القطاعات والوزارات المختلفة كما انعكس مباشرة وبشكل واضح على تكوين الأحزاب السياسية وتشكيلاتها وأدائها السياسي.[1]

يشكل التحليل السوسيولوجي الذي قدمه "محمد السويدي" في كتابه (مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري) – تحليلا لأهم مظاهر التغيير في المجتمع المعاصر، منظورا يسعى إلى فهم عوامل التغير الاجتماعي اعتمادا على المعايشة الشخصية والوثائق الرسمية التي قد لا تعكس الواقع الفعلي.

وقد جعل السويدي من (الثورة التحريرية) نقطة مركزية لكل التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري بأريافه ومدنه، على اعتبار أنها تمثل أهم عوامل التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري المعاصر وفي هذا السياق رصدت الدراسة علاقات التبعية والارتباط بين

[1] المرجع نفسه، ص.31.

الثورة التحريرية وعدد من الظواهر منها: الثقافة، الشخصية، الشباب، والتنمية، إضافة إلى "ظواهر الهجرة الريفية، والتحضر، والتحديث.[1]

فبعد أن تعرضت الدراسة إلى مسار الهجرة الريفية باتجاه المدن في شكل يمثل منحى متصاعد ركزت على ملاحظة أساسية تمثلت في التضخم السكاني في أهم المدن الجزائرية مثل مدينة الجزائر العاصمة، وقسنطينة، وهران ابتداءا من سنة 1948 مقابل تناقص عدد سكان الأرياف.ويذهب السويدي الى أنه في النصف الأول من القرن 19 لم يكن القطاع الحضري يضم سوى 5 أو6 (بالمائة) من مجموع السكان الذين قدرعددهم سنة 1830 بحوالي ثلاثة ملايين نسمة، أما النسبة الباقية فتمثل سكان الريف، ومن ذلك ان مدينة الجزائر العاصمة لم تكن تضم انذاك أكثر من 30 ألف نسمة، واقل منها بقليل مدينة قسنطينةب12 الف نسمة ومدينة تلمسان ب14 ألف نسمة ثم مدينة معسكر ب10الاف نسمة، الى جانب مدن أخرى تعدادا مثل وهران.ومنذ السنة الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر إلى غاية سنة 1948 ارتفع سكان المدن ليبلغ 1.3 مليون شخص أو مايعادل 20(بالمائة) من سكان الجزائر. وواصل عدد سكان المدن الارتفاع ليسجل 30(بالمائة) سنة 1960.[2]

وتؤكد المعطيات الإحصائية المتوفرة من التعداد السكاني لعام 1977 أن الاتجاه العام للهجرة من الريف إلى المدن ونمو المراكز الحضرية نتيجة لهذه الهجرة كان كالتالي:

بلغ عدد المراكز المعتبرة مركزا حضرية 130مركزا، وارتفع عدد سكان الحضر من 3700000 نسمة الى 7095000 نسمة، أي من 31 (بالمائة) إلى 41 (بالمائة) من المجموع الكلي للسكان. وفي سنة 1998 وصل عدد سكان الجزائر إلى 29272343 نسمة بعد أن كان العدد لا يتجاوز 22714320 نسمة سنة1987. وبلغت نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان 80.8 (بالمائة) متدرجة في الارتفاع المتواصل من 56.1 (بالمائة) إلى 61.2 (بالمائة) ثم 70.8 (بالمائة) خلال السنوات 1966–1977–1987. على التوالي. [3]

[1] حسي خريف، المرجع السابق، ص66.
[2] محمد السويدي، دراسة المجتمع الجزائري، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائري، 1984)، ص96
[3] محمد السويدي، المرجع السابق، ص ص.78–81.

وأمام استمرار ارتفاع عدد سكان المدن بمعدل حوالي 130 ألف نسمة سنويا، وهي زيادة مصدرها الهجرة الريفية، طرح صاحب الدراسة سؤال مفاده: هل نحنو أمام ظاهرة للتحضر أم للريف؟ ويقدم الدارس إجابة عل شكل فرضية استفهام صيغتها: ألا يمكن اعتبار ظاهرة النمو الحضري وبالشدة الحالية عملية تريف في الأساس، وليست عملية تحضر؟ خصوصا إذ أن هذه العملية ترتبط إلى حد كبير بالأصل الريفي للسكان، إلى جانب سكان الحضر الذين هم في الأساس لا يتمتعون بتقاليد حضرية.

ومفهوم السويدي هذا يكشف عن حكم مطلق كأنه قدر محتوم لمصير المدن الجزائرية تحت ضغط الهجرة الريفية، إضافة إلى كون هذا الحكم ينفي صراحة إمكانية تطور الأوساط الحضرية ذات الأصول الريفية وانتقالها إلى مرحلة التحضر، وكأنه يجزم أن المجتمعات الريفية تظل كذلك طوال حياتها، وأن المدن التي لم يسكنها الأوائل يتميزون بتقاليد حضرية سيكون مصيرها التريف المحتوم إذا ما كانت وجهة لهجرة ريفية.[1]

إن الحكم المطلق بهذه الصيغة يعد مناف للحقيقة العلمية، فما هو مصدر التحضر أصلا؟ وكيف نفسر انتقال المجتمعات البشرية عبر مراحل تطورها من الإقطاعية الربيعية إلى الفلاحية ثم الصناعية وأخيرا مرحلة مجتمعات المعلوماتية؟ وأوضح من كل ذلك ألا توجد مجتمعات بدوية تحولت بفعل التعليم والتحديث الى مجتمعات حضرية، ومن أمثلة ذلك بعض المجتمعات العربية البترولية خاصة.

في تحليله لمظاهر التغير الاجتماعي في المدن الجزائرية يلخص السويدي أن أثارها المنعكسة على الأسرة، انطلاقا من تحولها من الوسط الريفي الحضري فيقول:" إن تحول بناء الأسرة الجزائرية من النظام الممتد إلى النظام النووي لم يكن ليبرز بشكل واضح وسريع ألا بعد أن نزحت الأسرة إلى الوسط الحضري المختلف عن الوسط الريفي، أو من نموذج اجتماعي واقتصادي استهلاكي يقوم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة ويعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني، إلى نمط اجتماعي فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي والتجاري، ويحكمه العمل المأجور في الزمان والمكان.[2]

[1] حسي خريف، المرجع السابق، ص66.
[2] محمد السويدي، المرجع السابق ، ص ص. 54-55.

هذا التحليل يقدم الدليل الواضح على أن اتجاه الدراسة موجها نحو الاختلافات القائمة بين مجتمعي المدينة والريف من حيث طبيعة النماذج الإنتاجية والاستهلاكية، وعلاقات العمل والعلاقات الاجتماعية وأساس الروابط المتحكمة فيها.

الملاحظ أن السويدي يلتقي في تحليله هذا مع المنظور الذي قدمه (انجلز) للعلاقة القائمة بين الريف والمدينة كنسقين اجتماعيين واقتصاديين مختلفين.

أن مسالة الوعي الاجتماعي هذه لم تجد اهتماما في تحليل السويدي، كما أن تصور النمط الاقتصادي السائد في المدن الجزائرية على أنه نمط صناعي بمفهوم الثورة الصناعية في الغرب.لا ينطبق على المجتمع الجزائري بسبب ضعف قاعدته الصناعية من جهة وعدم تشكل ثقافة المجتمع الصناعي لدى سكان المدن من جهة أخرى، زيادة على ضعف أو عدم تأهيل ثقافة المجتمع الصناعي لدى سكان المدن من جهة أخرى، زيادة عل ضعف أو عدم تأهيل العامل الجزائري في الميدان الصناعي، بل أن أغلب العمال الصناعيين في الجزائر منحدرون من أصول ريفية، بمعنى أن مؤهلاتهم المهنية فلاحيه بالدرجة الأولى.

2.المحددات الاقتصادية

مر الاقتصادي في الجزائر بمرحلتين أساسيتين منذ الاستقلال، تتجلى المرحلة الأولى في تجربة تخطيط الاقتصاد وإدارته عبر مؤسسات عمومية ومخططات منها الثلاثية والرباعية والخماسية، مثل المخطط الثلاثي (1967 – 1969)، المخطط الرباعي (1980 – 1983)، المخطط الخماسي (1980 – 1984) و(1985 – 1989) ،اتسمت سياسة الدولة بالتدخل الكبير ة ومنع نشاط القطاع الخاص.[1]

أما المرحلة الثانية من التطور الاقتصادي بعد الاستقلال فتمثل في التحول نحو اقتصاد السوق وانسحاب الدولة التدريجي من السيطرة الشاملة على القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني، وكان هذا التحول استجابة للضغوط الداخلية من جهة والى مشروطية صندوق النقد الدولي من جهة أخرى.

[1] احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991) ص ص. 23 – 28.

فمنذ سنوات الثمانينيات شهدت الجزائر إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية كما دخلت فعليا في تطبيق الخوصصة منذ سنة 1994 وذلك بعد قرار مجلس الوزراء في اجتماعه يوم 1994/04/09،[1] وبدأت المرحلة الأولى من هذه السياسة الجديدة بمنح المؤسسات العامة الاستقلالية القانونية مما يؤهلها لأن تخوصص[2]. وفي خضم تطبيق سياسة صندوق النقد الدولي من جهة وتدهور الحالة الأمنية من جهة، تدهورت الأوضاع الاجتماعية خاصة زيادة معدلات التسريح والبطالة والفقر، فسارعت الجهات الرسمية إلى تمرير شعارات مفادها أن الجزائر تسعى من خلال تطبيقها للخوصصة إلى إرساء اقتصاد السوق في البلاد وإزالة الاختلالات الداخلية ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية والفعالية في استخدام الموارد الاقتصادية فضلا عن التدخل في المؤسسات العمومية والمساهمة في تنمية الأسواق المالية وتعبئة مدخرات الخواص من اجل الاستثمار.

تميز الاقتصاد الجزائري خلال الخمسة عشر سنة الماضية بهيمنة قطاع المحروقات وتبعية الاقتصاد لهذا القطاع الاستراتيجي، حيث يمثل قطاع المحروقات نسبة كبيرة من قيمة الصادرات و الناتج الوطني الخام، فالمحروقات مثلت سنة 1999 ما يعادل 96% من إجمالي الصادرات بينما لا تمثل سوى 25% في اندونيسيا و15% في المكسيك و17% في فينيزويلا، وهي الدول التي شرعت في بناء نسيجها الصناعي في بداية السبعينيات على غرار الجزائر.[3] ولذلك يبقى قطاع المحروقات في الجزائر هو أنشط القطاعات بنسبة نمو تتراوح ما بين 6% و 8% خلال العشرية الأخيرة، بالرغم من أن القيمة المضافة من الصناعات غير البترولية بدأت منذ منتصف الثمانينيات تأخذ مكانة رئيسية حيث بلغت عام 1985 166.290 دج،[4] كما أدى تكثيف النشاطات في القطاعات غير المصدرة إلى تطور استخدام اليد العاملة في فروع مثل البناء والنقل والصناعات الخفيفة، وفي هذا الخصوص يمكننا أن نشير إلى هيكلة النشاطات الاقتصادية قبل سنة 1990 لمختلف القطاعات التي يمكن ترتيبها حسب وزنها العددي ابتداءا بالقطاع الزراعي ثم الوظيف العمومي، فالبناء والأشغال العمومية ليأتي

[1] اسماعيل قيرة وآخرون، المرجع السابق، ص.233.
[2] المرجع نفسه، ص.233.
[3] المرجع نفسه، ص.234.
[4] المرجع نفسه، ص.57.

بعد ذلك قطاع الصناعة فالتجارة والخدمات.[1] أما بعد 1990، فقد شهدت المدن الجزائرية بفعل الضغوط الأمنية وتدني الأوضاع الاجتماعية هجرة ريفية كثيفة، الأمر الذي اثر في الإنتاج الزراعي وزاد من تراكم المشاكل الحضرية وفي مقدمتها البطالة والإسكان. وعلى الرغم من تبني الجزائر لسياسة الخوصصة إلا أن القطاع العام بقي مهما في الحياة الاقتصادية وبخاصة في مجال الصناعات الثقيلة، الصناعات البتروكيماوية، المناجم، النقل، الصناعات الميكانيكية والكهربائية، مواد البناء، الكيمياء والنسيج.[2] ومن المهم الإشارة إلى أن قطاع المحروقات مازال يعتبر أهم مكون من مكونات الاقتصاد الجزائري سواء في النسب المتعلقة بالإنتاج أو التصدير متبوعا بقطاع البناء والأشغال العمومية فالتجارة والمناجم والصناعة ثم الزراعة والنقل والمواصلات و الخدمات.[3]

إن لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي و تطبيق شروطه جاء نتيجة تفاقم المديونية الخارجية وما ترتب عنها من آثار على السياسية العامة للتنمية الاقتصادية (انخفاض نسبة النمو، تعطيل الإنتاج، زيادة البطالة، زيادة الديون الداخلية للمؤسسات العموميةوغيرها)، خاصة مع حلول سنة 1992 أين بدأت تظهر الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري حيث زاد الاستهلاك الحكومي ب2 % من إجمالي الناتج المحلي نتيجة الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الأساسية التي شكلت 5% من إجمالي الناتج المحلي خلال فترة 1992 – 1993 مما انعكس بالسلب على نسبة التضخم والبطالة وقيمة الدينار، بالإضافة إلى الانخفاض المحسوس لسعر البترول وارتفاع نسبة خدمة الدين التي وصلت إلى 86% سنة 1993 بعدما كانت 76% سنة 1992.[4]

كل هذه الأوضاع أدت بالجزائر إلى الاستنجاد بصندوق النقد الدولي وتبني توجيهاته ابتداءا من سنة 1994، وقد كانت لتطبيق الجزائر لاتفاقياتها مع صندوق النقد الدولي آثار اقتصادية واجتماعية واضحة، فعلى المستوى الاقتصادي شهد القطاع الصناعي (خارج المحروقات) تقلص بنسبة 11 نقطة من سنة 1994 إلى 1997، أما معدل نمو الإنتاج

[1] اسماعيل قيرة وآخرون، المرجع السابق، ص.230.
[2] احمد هني، المرجع السابق، ص .58.
[3] المرجع نفسه، ص.58.
[4] المرجع نفسه، ص.17.

الصناعي في فترة التعديل الهيكلي فقد كان سلبيا بنسبة 1.4% سنة 1995 وقد واصل في التدهور حتى بلغ 8.7% في السنة الموالية،[1] ولم يكن القطاع الفلاحي بأحسن حال من سابقه حيث لم يراع عند تطبيق سياسة التعديل الهيكلي الظروف الاقتصادية والاجتماعية لهذا القطاع، فرغم الإصلاحات التي قامت بها الحكومة للنهضة بهذا القطاع بقيت الجزائر على حالها فيما يخص وارداتها الغذائية حيث بلغت 30% سنة 1995 و 29.3% سنة 1997 و28% سنة 1998،[2] كما أن نتائج الخوصصة للمؤسسات المحلية غير المستقلة والتي تم حلها بين سنتي 1994 – 1996 تكاد تكون منعدمة حيث وصلت نسبة النجاح إلى غاية ماي 1998 إلى اقل من 5% أي من بين 2715 نشاط اقتصادي لم تتحقق سوى 116 عملية للخوصصة.[3] انعكس هذا المستوى الاقتصادي سلبا على الأوضاع الاجتماعية حيث أدى عدم تطور قطاع التشغيل وغياب ظروف معيشية حسنة مع تطبيق سياسات التعديل الهيكلي إلى زيادة أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية بالإضافة إلى الزيادة المحتشمة في أجور للوظيف العمومي وتدهور المداخيل وفقدانها وغياب فرص الاستفادة من خدمات اجتماعية جيدة.

أدى كل هذا إلى توسع ظاهرة الفقر التي شهدت نسبته تطورا سريعا خلال العشر سنوات بين 1988 – 1998 حيث أن 14% من المجتمع يعيشون تحت خط الفقر مع متوسط 8 عدد أفراد الأسرة الفقيرة، 70% منهم يعيشون في الأرياف.[4] كما ارتفعت نسبة البطالة لدى الفقراء حيث قاربت 44% في المناطق الحضرية و 35% في مناطق الريفية،[5]وعلى صعيد التشغيل فان الحالة العامة تفهقرت نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة مقابل غلق المؤسسات العمومية والتسريح الجماعي للعمال مما أدى إلى تفاقم البطالة التي انتقلت من نسبة 24% سنة 1994 إلى 29% سنة 1997 يتقاسمها مصدران هما القطاع العمومي بنسبة 52% والقطاع الخاص بنسبة 48 %،[6]مست هذه البطالة بالخصوص فئة الشباب حيث نجد أن 80 من البطالين لا يتجاوز عمرهم 30 سنة، كما مست بالخصوص خريجي الجامعات بنسبة 80.000

[1] المرجع نفسه، ص.18.
[2] المرجع نفسه، ص.18
[3] مدني بن شهرة، المرجع السابق، ص ص. 19 – 20.
[4] اسماعيل قيرة وآخرون، المرجع السلبق، ص.234.
[5] المرجع نفسه، ص.234.
[6] مدني بن شهرة، المرجع نفسه، ص .21.

سنة 1996 و100.000 سنة 1998، وقدرت الإحصائيات نسبة 360.000 أجير فقدوا مناصبهم بين سنتي 1994 – 1998، هذا مقابل نسبة تسرب مدرسي كبير بلغ نسبة 600.000 تلميذ سنويا من 1994 إلى 1997 يغادرون مقاعد الدراسة،[1]كما أن البطالة بقيت في ارتفاع مستمر في المناطق الحضرية بعدما كانت متمركزة في الأرياف، مما جعل نسبة الجرائم وعدو الاستقرار الأمني تتفاقم في المدن الجزائرية. وبالإضافة إلى الفقر وتدهور الخدمات الاجتماعية والبطالة، حققت الأمية نسبا معتبرة جدا في تلك الفترة فانتشرت بالخصوص في المناطق الريفية خاصة بين الفتيات غير المتمدرسات.[2]

إن المتأمل بدقة لهذا السرد الخاص بالإحصائيات والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر سوف يصل إلى حقيقة مفادها أن الجزائر استنجاد بصندوق النقد الدولي من اجل إعادة تصحيح الاختلالات التي عرفتها اقتصادياتها الوطنية أو ما تعلق بالآثار السلبية التي مست الأوضاع الاجتماعية جراء تطبيق تلك الاتفاقيات، وتجدر الإشارة قد شهدت الجزائر تغييرات واضحة ومهمة سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي ابتداءا وتدريجيا منذ سنة 1999 أين حدثت تغييرات على مستوى هرم السلطة، عندما أصبح بوتفليقة رئيسا للجزائر، تميز الاقتصاد الوطني بضعف السوق المحلية وهشاشة البنى التحتية للاقتصاد والتخلف الاجتماعي والثقافي، الرشوة، الفساد والمحسوبية، الزبونية وروح الاتكال والمضاربة[3]وكلها ممارسات طالت مجالات حساسة مثل التوظيف، الترقية والتعيين في مناصب قيادية في مختلف مؤسسات الدولة، فضلا عن إخضاع الاقتصاد السياسي وتوظيفه لأهداف سياسية.[4] ويمكننا أن نشير إلى بعض التأثيرات الواضحة لهذه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على المجال السياسي وخاصة على موضوع الانتخابات فيما يلي:

- أدت إلى ظهور فوارق طبقية واسعة مما أدى بالضرورة إلى ازدواجية الخطاب السياسي

[1] المرجع نفسه، ص.21.
[2] سليمان الرياشي، اسماعيل قيرة وآخرون، المرجع السابق، ص.269
[3] ثناء فؤاد عبد الله وآخرون، المرجع السابق، ص.94
[4] المرجع نفسه، ص.94.

- تعرض الطبقة الوسطى لضغوط كبيرة بعد أن اخذ أفرادها يفقدون وضعهم كمرشحين للترقية الاجتماعية مما افقد أفراد هذه الطبقة الواسعة الثقة في كل ما هو سياسي مصدره النخب الحاكمة ومن والاها.
- إمكانية استجابة هذه الطبقة التي تنتمي إلى أواسط خارج البرجوازية والأرستقراطية والطبقات المستثمرة الجديدة إلى التغيير خاصة إذا استندت هذه الدعوة للتغيير إلى خطاب يستقي سطوره من مقومات الشخصية العربية الإسلامية.
- عدم الاكتراث السياسي أو الاستغراب السياسي بعد اتساع الهوة بين الدولة والمجتمع بسبب تدني الأوضاع المعيشية للمواطن.[1]

المطلب الثاني: المدينة وسمات التحضر في الجزائر.

تعد المدينة ظاهرة اجتماعية متميزة في المجتمع الجزائري من حيث الخصائص، وهذا ما يدرسه المطلب الثاني.

1. ماهية المدينة:

تحدد المدينة بوظائفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية والثقافية والإدارية والترفيهية أكثر مما تحدد بحجمها، رغم الترابط بين الأمرين. ينسب الباحثون ظهور المدن إلى ضرورات تنظيم الري، والنمو التجاري، وإقامة مواقع دفاعية، والضبط السياسي، وتراكم فائض الإنتاج الزراعي، وتوسع النشاطات الدينية، والتواصل بين المجتمع وبقية العالم الخارجي، الخ.[2] فالمدينة خلاصة تاريخ الحياة الحضرية، فهي الكائن الحي كما عرفها لوكوربزيه، فهي الناس والمواصلات وهي التجارة والاقتصاد، والفن والعمارة، والصلات والعواطف، والحكومة والسياسة، والثقافة والذوق، وهي أصدق تعبير لانعكاس ثقافة الشعوب وتطور الأمم، وهي صورة لكفاح الإنسان وانتصاراته وهزائمه، وهي صورة للقوة والفقر والحرمان والضعف.

بالرغم من كثرة العلماء المهتمين بتعريف المدينة إلا أنهم لم يعطوا تعريفا واضحا لها، ذلك أن ما ينطبق على مدينة لا ينطبق على أخرى، لأنها عرفت باختصاصات متعددة

[1] Bruno Callies desalies, op. cit., pp. 31 – 32.

[2] السيد الحسني، المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري، ط2(القاهرة : دار المعارف ،1981)، ص ص.243-276.

حسب وجهة نظر كل عالم، فمنهم من فسر المدن في ضوء ثنائيات تتقابل بين المجتمع الريفي والحضري، ومنهم من فسرها في ضوء العوامل الايكولوجية، ومنهم من تناولها في ضوء القيم الثقافية.

إحصائياً: تشير الإحصائيات إلى أن كثافة أكثر من 10000 شخص في الميل المربع الواحد تشير إلى وجود مدينة بحسب رأي مارك جيفرسون، ومن مصلحة الإحصاء في جامعة الإسكندرية تعرف المدينة بأنها تعتبر من الحضر والمحافظات والعواصم المراكز، ويعتبر ريفا كل ما عدا ذلك من البلدان. [1]

قانونياً: هي المكان الذي يصدر فيه اسم المدينة عن طريق إعلان أو وثيقة رسمية. [2]

حجمياً: فقد عرفت المدينة في ضوء عدد السكان ولقد أجمعت بعض الهيئات الدولية على أن المكان الذي يعيش فيه أكثر من 20000 نسمة فأكثر يعتبر مدينة ، أما في أميركا فقد اعتبرت أكثر من 2500 نسمة يشكلون مدينة، أما في فرنسا فأكثر من 2000 نسمة يحددون مدينة، وكذلك في القطر السوري فإنهم يعتبرون 2000 نسمة تشكل مدينة.[3]

اجتماعيا: المدينة ظاهرة اجتماعية، وهي ليست مجرد تجمعات من الناس برأي روبرت بارك مع ما يجعل حياتهم أمرا ممكنا، بل هي اتجاه عقلي ومجموعة من العادات والتقاليد إلى جانب تلك الاتجاهات والعواطف المتأصلة في هذه العادات والتي تنتقل عن طريق هذه

[1] السيد الحسني، المرجع السابق، ص15.

[2] المكان نفسه.

[3] محمد مخلوف، التحضر وواقع المدن العربية (دمشق:دراسات في المجتمع العربي المعاصر، 1999) ، ص84.
تعتمد منظمة الأمم المتحدة على معيار كمي في تحديد المناطق الحضرية ، هي المحليات التي يزيد عدد سكانها عن 2000 نسمة، ويعتبر مكتب الإحصاءات القومية ببريطانيا، أن التجمعات السكانية الحضرية هي التي يزيد عدد سكانها عن 10الاف نسمة، في بوتسوانا التجمعات الحضرية هي المحليات التي يمثل عدد سكانها حوالي 5000 نسمة فأكثر وحوالي 75 بالمائة من سكانها يمارسون أنشطة غير زراعية.في الصين: هي مجموع السكان الذين يقطنون المناطق التي تقع تحت ادارة المدن والبلديات والتي يبلغ كثافة السكان بها حوالي 1500 نسمة في كلم2، في اليابان : التجمعات السكنية التي يبلغ عدد سكانها حوالي 50ألف نسمة فأكثر وحوالي 60 بالمائة من سكانها يمارسون أنشطة غير زراعية.كند هي التجمعات السكانية التي يبلغ عدد سكانها حوالي 10000 نسمة فأكثر، وتمثل كثافة السكان حوالي 400 نسمة فأكثر لكل كلم2. في الولايات المتحدة الأمريكية التجمعات الحضرية هي التي يبغ عدد سكانها حوالي 2500 نسمة فأكثر بالإضافة إلى المناطق أو المراكز الحضرية التي يبلغ عدد السكان بها حوالي خمسة الاف نسمة فأكثر، والتجمعات الحضرية التي يتراوح عدد السكان بها على الأقل 2500 نسمة وأقل من خمسة ألاف نسمة. في السعودية هي التجعات السكنية او البلديات التي يزيد عدد السكان بها خمسة الاف نسمة. في الأردن هي المحليات التي يبلغ عدد السكان بها حوالي خمسة الاف فأكثر.

التقاليد، وهي في النهاية مكان إقامة طبيعي للإنسان المتمدن، ولهذا السبب تعتبر منطقة ثقافية، تتميز بنمطها الثقافي المتميز.[1]

وظيفياً: لا يوجد للمدينة وظيفة واحدة بل لها عدة وظائف:

– فهي وحدة عمرانية ذات تكامل وظيفي، فهي لا تشمل قطاع الزراعة فحسب (كما في الريف) بل تتعداه للصناعة والتبادل التجاري والصناعات الثقيلة، وتجارة القطاعين الخاص والعام، والحرف وكل ماله علاقة بوصول تطورها إلى العالمية، وتسمى هذه الصناعات بالصناعات الحضرية.[2]

– ويصف ديكنسون المدينة بأنها محلة عمرانية متكدسة، يعمل أغلب سكانها، بحرف غير زراعية كتجارة القطاعي والصناعة والتجارة.[3]

– أما عاطف غيث فيعرف المدينة على أنها المكان الذي يعمل أغلب سكانه في مهن غير زراعية، وما يجعل المدينة شيئا محددا، هو ذلك التكامل الوظيفي لعناصرها المختلفة على هيئة وحدة كلية.[4]

تاريخياً: عرف ممفورد المدينة بأنها حقيقة تراكمية في المكان والزمان، ويمكن استقراء تاريخها من مجموعة التراكمات التاريخية، والأخذ بالمبدأ التاريخي الذي يقول أن المدينة تاريخ قديم، وأن التعرف عليها يتم من خلال الشواهد العمرانية القديمة، وبالتالي فإن الحكم عليها من هذا المنطلق غير مقبول.[5]

موقعياً: تنشأ المدن في مواقع مختارة تتمتع بأفضليتها عن سواها من المدن، ويرى الجغرافيون أن المدينة حقيقة مادية، يمكن تحديدها والتعرف عليها بمظهر مبانيها وكتلتها وطبيعة شوارعها ومؤسساتها وكذلك تفردها بخط سماء مميز.[6]

---

[1] فوزي رضوان العربي، أنماط التجمعات في الوطن العربي– دراسات في المجتمع العربي(مصر: اتحاد الجامعات العربية،1985) ، ص.156.

[2] محمد مخلوف، المرجع السابق، ص85.

[3] هبة فاروق القباني، المدينة، التعريف والمفهوم والخصائص، دراسة التجمعات الحضرية في سورية(سوريا:جامعة سوري، 2007)، ص.04.

[4] محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص87.

[5] هبة فاروق القباني، المرجع السابق، ص5.

[6] حسن الخولي، المرجع السابق، ص ص.14–17.

وهناك نقاط علام جغرافية وعمرانية تحدد مفهوم المدينة موقعيا، فالنقاط الجغرافية: [1]

- نقاط جغرافية بيئية(خطوط الساحل، بحر، سلسلة جبال، أنهار وتلاقي فروع).
- عقد تلاقي طرق النقل(مواصلات، سكك حديد، سيارات).
- نقاط إستراتيجية تجمع بين مزايا البر والبحر(أنفاق ومواقع نقل جوي وبحري وضائق).

أما نقاط العلام المميزة عمرانيا ومعمارياً، مثل تعريف توماس وكوين :

- وجود المباني المرتفعة والمتقاربة والمنازل ومكاتب الإيجار.
- كثرة وكثافة السكان العالية.
- الهيئات الاجتماعية غير موجودة في الريف.
- تعقد الحياة والروابط بين سكان المدينة والمدن الأخرى.
- المدينة مركز إشعاع ثقافي وفني وعلمي.
- عادات وتقاليد أهل الريف.
- المهن والحرف المتعددة.
- تميز المدينة بالحركة.
- تعدد الأقليات في المدينة.

امتداد القرية على افتراض أن هناك تدرج مستمر بين ما هو ريفي وبين ما هو حضري.

مجتمع محلي يتميز بمجموعة مركبة من السمات التي يمكن إدراكها. عرف وورث المدينة بأنها المركز الذي متجانسة، تأثيرات الحياة الحضرية إلى أقصى جهات الأرض، ومنها أيضا ينفذ القانون الذي يطبق على جميع الناس.

المدينة هي تجمعات سكانية كبيرة وغير متجانسة، تعيش على قطعة أرض محدودة نسبيا، وتنتشر منها تأثيرات الحياة الحضرية المدنية، ويعمل أهلها في الصناعة والتجارة والوظائف السياسية والاجتماعية.[2] وهي وحدة جغرافية مساحية يعيش فيها عدد كبير من السكان، تتباين مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية، ويترافق مصطلح المدينة مع مفهوم

[1] المكان نفسه.
[2] محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص74.

الحضر والتحضر، حيث أنهم أوجدوا المفهوم بابتعادهم عن الريف، والأعمال الزراعية، وأصبحت المجالات الصناعية رفيق التطور والمدنية.[1]

سمات المدن: تمثل كل مدينة ظاهرة فريدة لا تتكرر، وبالتالي فمن الصعوبة تحديد سمات للمدن، إذ تفسر كل مدينة في ضوء ظروفها التاريخية وعوامل نموها، وقد حدد لويس خصائص التحضر في مقالته الشهيرة :"التحضر كأسلوب للحياة Urbanism as a way of life"– **الحجم، الكثافة واللاتجانس،** فترتبط هذه العناصر فيما بينها ارتباطا وثيقا مما يؤدي لوجود تجمع من الناس يتسم بكبر الحجم وشدة الكثافة واللاتجانس، وربما كانت خاصية التمايز واللاتجانس الاجتماعيين أبرز ما يميز الطابع الحضري نظرا لما تتصف به المدينة من اختلافات شديدة من حيث المهن والمراكز الاجتماعية والاقتصادية، فالمدينة هي مكان يعمل سكانه في أغلب المهن ما عادا الزراعة وهي بيئة صناعية يتزايد تحكم الإنسان فيها وبحياته ووقته وإنتاجه.[2]

ومن السمات العامة للمدن:

1– **المهنة:** تخصصت في: الوظائف الاجتماعية:(دفاع، دين، ثقافة، إدارة، ترفيه).

الوظائف الاقتصادية: (تجارة، صناعة، إنتاج، خدمات).وينتج عن ذلك أن المدينة تنقسم إلى مواقع ومناطق مميزة، فهناك أقسام للسكن، وأقسام للتجارة، وأخرى للصناعة، ورابعة للنزهة والترفيه، وينقسم السكن إلى مناطق للطبقات الفقيرة، المتوسطة والغنية.[3]

2–**المظاهر الثقافية:** تمتاز المدينة بأنها كبيرة ومتنوعة وبها ميادين فسيحة ، ومعارض ومتاحف ومقاهي، وفي العمارة ترى العمارة الحديثة إلى جوار المبنى القديم ، وحي الأغنياء ملاصقا لحي الفقراء، كل هذه الأضداد مجتمعة في المدينة وهي بوتقة تختلط فيها الأجناس والثقافات، وهي تسمح وتشجع تأكيد الفروق الفردية باستمرار، وللناس فيها طبائع متباينة بعضها ريفي والآخر مستورد من الخارج.[4]

---

[1] المرجع نفسه، ص78.

[2] Louis Wirth , « Urbanism as a Way of Life »,in : The American Journal of Sociology, Vol. 44, No. 1. (Jul., 1938), pp. 1-24.

[3] هبة فاروق القباني، المرجع السابق، ص5.

[4] المرجع نفسه، ص6.

3- **الإنسان الحضري:** مع نمو حجم المدينة يقل معرفة الفرد بالآخرين معرفة شخصية، وبالتالي تصبح العلاقات الاجتماعية سطحية ومؤقتة، ولا يتصف إنسان المدينة بالتنقل، ولا يقف موقفا جامدا إزاء التقاليد.[1]

4- **التشريعات القانونية:** تبرز هذه التشريعات للضبط الاجتماعي في المدينة لتحل محل طاعة التقاليد، وذلك بصفتها وسيلة أساسية لتنظيم علاقات سكان المدن وحياتهم الاقتصادية.

5- **إمتداد حدود المدينة للخارج:** لا تقف المدينة عند حدودها المحلية، بل تمتد خارج حدودها وتؤثر وتسيطر على المناطق التي تقع خارج هذه الحدود.

2. ظاهرة التحضر في لجزائر

تعريف التحضر: تطلق على تلك العملية من النمو الحضري السريع التي يمكن مشاهدتها في مظهرها الكمي البحت، وبغض النظر عما إذا كانت هذه العملية تنبثق من عناصر النمو السكاني الطبيعي أو الهجرة الداخلية. والتحضر بصفة عامة شرط أساسي في عملية التحديث ويرتبط بالتحول من النظم الاقتصادية الريفية إلى النظم الاقتصادية الصناعية وكذلك بالانتقال من البيئة التقليدية إلى البيئة العصرية.

وهو عملية من عمليات التغير الاجتماعي، تتم عن طريق انتقال أهل الريف أو البادية إلى المدينة، وإقامتهم بمجتمعها المحلي، أي إعادة توزيع سكان الريف على المدن.

ويحدد محمد كيلاني مفهوم التحضر من خلال النقاط التالية:[2]

1 -حجم السكان في رقعة معينة، هو المؤشر الناجح للتمييز بين المجتمعات الريفية والحضرية، لذلك يعرف التحضر، بأنه تركز للسكان والأنشطة غير الزراعية في بيئة حضرية بأحجام وأشكال مختلفة.

2 -التحضر هو مستوى العلوم والفنون، ودرجة التقدم التكنولوجي وأشكال التصنيع السائد.

3 -هو الأنماط والروابط الاجتماعية، وأشكال التفاعلات الإنسانية والبيئية مع بعضهم البعض.

[1] المرجع السابق، ص7.

[2] عبد الرؤف الضبح، علم الاجتماع الحضري(مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع،2003)، ص ص.145-149.

4-**التحضر يعني:** التمييز بين نمط الحياة البسيطة والمعقدة، أي انه انتشار القيم، والسلوك،والتنظيمات الحضرية في مجال جغرافي معين، وإضافة إلى ما سبق يعرف التحضر بأنه: عملية تركز سكاني يتم بوسيلتين: زيادة عدد أماكن التجمعات السكانية. أو نمو حجم التجمعات السكانية. تعد المدينة أساس التحضر، وهي تجمع سكاني وعمراني كبير الحجم . مرتفع البنيان ، كثيف الشوارع، ذا وظائف متعددة، وهناك ملامح وسمات تميز المدين الجزائرية عن الريف.[1]

1- عدد سكانها أكثر من القرية، وان كان الحد الفاصل بينهما يختلف من بلد لآخر، فالمدينة في الجزائر عدد سكانه 5000 ن. حيث تبنت وزارة التخطيط تصنيفا مركبا ذا بعدين، إحصائي و وظيفي، لتحديد مفهوم التحضر. حيث اتخذت مبدأ التركز السكاني في المراكز الحضرية التي يزيد عدد سكانها عن 5000 نسمة، إضافة إلى متغيرات أخرى وظيفة وتوزيعية نابعة من واقع الظروف المحلية للدولة.[2]

2-كثافة السكان فيها أعلى من القرية وغالبا ما تزيد عن 5000 نسمة /كلم^2 ، كما أن كثافة أبنيتها أعلى، وكذلك شوارعها وتحوي على مساحة أكبر من ضخامة الأبنية وارتفاع الطوابق واحتواء الكثير منها على صور تاريخية هامة أو أجزاء قديمة في مركزها.[3]

3- وظائف غير زراعية وتقل نسبة العاملين في الزراعة بين سكانها عن 20 بالمائة مع وجود وظائف متعددة في المدينة ، بينما أغلب القرى أحادية الوظيفة ، زراعية الطابع.[4]

4- تملك أغلب المدن وظائف إدارية للمناطق المجاورة لها، كما تخدم محيطها الذي تتوسطه، وغالبا ما تصنف المراكز الإدارية مع المدن دون أن تحقق شرطي كثرة السكان والكثافة.

5- تملك المدينة تشكيلة سلعية وخدمتية أوسع وارقي من القرية، وتتمتع غالبا بنقل داخلي، بينما تفتقر الكثير من القرى لذلك، وبعضها حتى للنقل الخارجي المنظم، كما أن سكان

[1] محمد الهادي لعروق، إحصائيات(الجزائر:الديوان الوطني للإحصائيات، 1985)، ص.2.
[2] محمد صافيتا، ظاهرة التحضر، البيئات الحضرية في الوطن العربي واقعها، سماتها، مشكلاتها، الأفاق المستقبلية لتطويرها، (منتدى الجغرافيا: سوريا،28 /2001/07)، ص.5.
[3] المكان نفسه.
[4] المكان نفسه.

المدينة أكثر تطورا ومقدرة على التعامل مع المنجزات الحضارية، التقنية والتزاما بالأنظمة والقوانين وأكثر حبا للعلاقات المنظمة على التعامل مع المنجزات الحضارية –التقنية، والتزاما بالأنظمة والقوانين، وأكثر حبا للعلاقات والتفاعل الخلاق، الذي يؤدي للإبداع والاختراع. لكن تكثر في المدن المشكلات الاجتماعية ويزداد تلوث البيئة.

توجد عوامل عديدة أسهمت في تحضر الوطن العربي منها:

– العامل السياسي المتمثل في حصول الجزائر على استقلالها.

– العامل الاقتصادي الذي تمثل في التطور الاقتصادي السريع، وذلك من خلال السياسات التنموية التي اتبعتها الجزائر بعد استقلالها لتدارك تخلفها والالتحاق بركب الحضارة من خلال التصنيع، وتطوير الزراعة، والخدماتية وغيرها، وقد ساعد اكتشاف البترول واستثماره.

يمكن التميز بين ثلاث مراحل في ديناميكية تطور السكان الحضر:

إن التحضر في الجزائر ليست ظاهرة جديدة في الوسط الجزائري بل قديمة قدم حضارة البحر الأبيض المتوسط و قد وجدت بقايا مستوطنات حضرية في الجزائر يعود تاريخها إلى ما قبل الميلاد، وقد اختلفت خصائص هذه المستوطنات الحضرية من زمن إلى آخر حسب اختلاف الأجناس التي شيدوها وعاشوا فيها، واختلاف الدوافع التي دفعتهم للعيش في الوسط حضري مميز عن الأوساط الريفية المجاورة إلا أن المؤكد أن هذه المستوطنات استطاع المقيمون بها أن يتحرروا من الحياة الريفية والنشاط الزراعي إلى أنشطة موازية مختلفة ومتخصصة وحرفية وتجارية.

وقد عرفت الجزائر حياة حضرية متنوعة عبر تاريخ طويل من الشعوب التي عاشت فوق أرضها، متمثلة في خلايا لمدن تطور لبعض منها وتواصل في حين اندثر البعض الأخر وانقرض نتيجة لتاريخ مملوء بالحروب والاضطرابات تارة والاستقرار والازدهار تارة أخرى، ونتيجة لتعاقب هذه الأجناس البشرية على هذا الجزء من المغرب العربي بدا بالغزو الروماني فالاجتياح الوندالي ثم البيزنطي إلى الفتوحات العربية الإسلامية وتسلسل الدويلات الإسلامية التي بسطت نفوذها على الجزائر مرورا بالحكم العثماني إلى الاستعمار الفرنسي.

كل هذه التشكيلات بسياساتها وثقافتها وحضارتها تركت بصماتها واضحة في التراث العمراني بالجزائر إذ ساهمت بشكل أو بآخر في تشكيل الشبكة الحضرية الحالية في الجزائر.وصلت نسبة الحضر في الجزائر في تعداد 1987حوالي 49% من مجموع السكان في حين إن هذه النسبة كانت حوالي 5% في بداية القرن التاسع عشر. أي بعبارة أخرى فقد ارتفعت نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان بحوالي 43% في طرف قرن ونصف ونحاول تلخيص مراحل التحضر في الجزائر كما يلي:

المرحلة الأولى:(1830-1910): وهي مرحلة استكمال الغزو الفرنسي للجزائر وتوسيع الاستيطان الأوروبي على حساب أراضي القبائل والعروش المتواجدة في السهول الساحلية الخصبة والأحواض الداخلية وإقامة المستوطنات والأحياء الأوربية بالقرب من المدن الجزائرية العتيقة وتدعيمها بالهياكل الأساسية من طرق برية وسكك حديدية، أنجزت بأيادي جزائرية استقطبت من الأرياف تبدأ هذه الشبكة عند مصادر المواد الأولية من معادن وثروات طبيعية أخرى وتنتهي عند الموانئ من اجل ربط الجزائر بفرنسا في مجال التصدير والاستيراد المواد الأولية الخام مقابل المنتجات الصناعية الفرنسية ، ضلت الأغلبية الساحقة من الجزائريين خلال هذه المرحلة تعيش في الأرياف بأوضاعها المزرية المتدهورة في جميع المجالات الأمر الذي دفع الكثير منهم إلى الهجرة نحو المراكز الحضرية والعمل في الأشغال الشاقة كحفر خنادق السكك الحديدية وإنجاز الموانئ وشق الطرق عبر الجبال.

المرحلة الثانية (1910-1954): مرحلة الاضطرابات وكثرة الحروب والأزمات الاقتصادية العالمية التي أثرت على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وتسبب في انتشار الفقر من جراء تناقض الإنتاج الزراعي الفرنسي وتعويضه بالمنتوج الزراعي الفرنسي وتعويضه بالمتوج الزراعي الجزائري (خاصة الحبوب).

المرحلة الثالثة (1954-1966): مرحلة اندلاع ثورة التحرير والسنوات الأولى من الاستقلال التي شهدت معدلات نمو حضري مرتفعة وهجرة من الأرياف اتجاه المدن بسبب انعدام الأمن، وسياسة التشريد والطرد والتقتيل الجماعي وإقامة المحتشدات لمراقبة سكان الأرياف وعزلهم عن الثورة، بعد الاستقلال تواصلت الهجرة المكثفة نحو المدن بسبب عودة

اللاجئين الجزائريين من المغرب وتونس واستقرارهم في المدن زيادة عن الهجرة المكثفة من الأرياف بسبب تواجد حظيرة السكن الشاغر في المدن من جراء مغادرة الفرنسيين الجزائر.

المرحلة الرابعة (1966–1977): وهي مرحلة التخطيط الاقتصادي وسياسة التصنيع التي تبناها الرئيس الراحل (هواري بومدين) مصحوبة بإصلاحات زراعية كتأميم الأراضي وإنشاء التعاونيات الفلاحة وبناء القرى الاشتراكية، كل ذلك أدى إلى تحريك السكان إلى المدن بحثا عن العمل وحياة أفضل بسبب سياسة التركيز على عملية التصنيع في مجال الاستثمارات وتهميش الزراعة.

المرحلة الخامسة (1977–1987): وهي مرحلة تشبع المدن وكثرة الأزمات الاجتماعية خصوصا أزمة السكن الحادة وانتشار البطالة من جراء العدول عن الاستثمار في القطاع الصناعي ونزع الدعم الحكومي لبناء السكن وباقي القطاعات الأخرى وعدم قدرة الهياكل والتجهيزات الحضرية من تغطية الحاجيات السكانية المتزايدة.

مستوى التحضر[1]: إن درجة التحضر في الجزائر في زيادة مستمرة ، حيث كانت 25 بالمائة عام 1954، ارتفعت إلى 31 بالمائة عام 1966 و41 بالمائة عام 1977 و45 بالمائة عام 1985، تدل هذه الإحصاءات أن الجزائر تمر بمرحلة من التحضر السريع.

السنة	1886	1906	1926	1936	1948	1954	1966	1977	1985
معدلات التحضر	/15	/18	/23	/25	/27	27	31	41	45

جدول رقم (03) يوضح معدلا التحضر على مستوى الجزائر[2]

على مستوى الولايات توجد ثلاث مجموعات حسب درجات التحضر:[3]

المجموعة الأولى وتضم الولايات ذات التحضر المرتفع (+ 50 بالمائة أي أكثر من نصف سكانها يقيمون في مراكز حضرية) وتضم ولايات ورقلة والاغواط وبشار والعاصمة وعنابة وقسنطينة ووهران. أما السمات المشتركة لهذه الولايات هي أنه بالنسبة للمجموعة

[1] **مستوى التحضر:**هو عبارة عن النسبة المئوية للسكان المقيمين في المدن من جملة سكان الدولة وعند نقطة معينة زمنيا. والتحضر بمعناه الديموغرافي: هو عملية التزايد في نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية من جملة سكان الدولة، أما التحضر بمعناه الشامل:– بالإضافة إلى التعريف السابق هو حالة ملازمة للنمو الاقتصادي والتغير الاجتماعي.

[2] محمد الهادي لعروق، المرجع السابق، ص3.

[3] المرجع نفسه، ص5.

الأول (ورقلة والأغواط وبشار) هي ولايات صحراوية ومعظم سكانها يقيمون في المراكز الحضرية، سواء في الواحات حول منابع المياه، أو في المراكز الإدارية، بينما يتسع فيها نطاق اللامعمور. أما بالنسبة للمجموعة الأخرى فتمتاز بتركز التوطن الصناعي بها بصفة أساسية زيادة عن كونها تضم المدن ذات الحجم الكبير على مستوى الوطن، إضافة إلى ارتفاع نسبة التحضر في المدن الرئيسية بها.

المجموعة الثانية وتضم الولايات ذات التحضر المتوسط (25% -49%) وتضم 17 ولاية وهي تامنراست، الجلفة، سعيدة، سيدي بلعباس، أم البواقي، باتنة، بسكرة، بليدة، تبسة، تلمسان، تيارت، سطيف، سكيكدة، قالمة، مستغانم، مسيلة، ومعسكر وأهم سماتها المشتركة أنها تمربمرحلة انتقالية الى التصنيع والتجهيز القاعدي، بعد أن نمت المدن الرئيسية بها بفعل ترقية ادارية رفعتها إلى درجة عاصمة ولاية مما زاد في جاذبيتها، لما توفر فيها من فرص العمل ومميزات حضارية.

المجموعة الثالثة وتضم ولايات ذات التحضر المنخفض (اقل من 25 بالمائة) وهي ولايات أدرار، الشلف، بجاية، البويرة، تيزي وزو، جيجل، والمدية، وهي تتميز بأنها ولايات يغلب على معظمها الطابع الفلاحي من جهة، اضافة الى أن التجمعات السكانية بها في أغلبها من فئة أقل من 5000 نسمة، واتساع رقعة الأرياف بها أو الى طبيعة أراضيها كالولايات الصحراوية، فضلا عن أن جل عواصم ومدن هذه الولايات من الفئات الحجمية الصغيرة والمتوسطة نسبيا.

يلاحظ أيضا أن درجة التحضر تكون في الغالب مرتفعة في الولايات ذات الحجم السكاني الكبير، حيث معامل الارتباط بين درجة التحضر وكثافة السكان واضح المعالم. ويلاحظ أن من بين الولايات الأربع الأولى التي تسجل أرقاما قياسية في درجة التحضر وهي العاصمة ووهران وقسنطينة وعنابة، ثلاث منها ولايات ساحلية تضم لوحده حوالي 34/ من إجمالي سكان الحضر في الجزائر، وهو ما يشير إلى التحضر في الجزائر هو ظاهرة ساحلية بالدرجة الأولى، حيث يتركز بالساحل أكثر من 3/1 السكان الحضر على مستوى الوطن.

كما يلاحظ أن درجة التحضر تتباين اقليميا بين الشرق والوسط والغرب حيث أن ولايات الشرق الجزائري مجتمعة تبلغ درجة التحضر 31/ مقابل 44/ للولايات الوسط، و37/ لولايات الغرب، وهكذا فان الإقليم الوسط من الجزائر هو أعلى الأقاليم تحضرا في الوطن، يليه الاقليم الغربي فالشرقي.

تشكل المدن في الجزائر مالا يقل عن 12 بالمائة من سكان الجزائر إجمالا البالغين 1995 أكثر من 28 مليون نسمة ، بينما تشكل المدن الرئيسية في الجزائر بعامة، والتي يزيد عددها على 700000 نسمة ما لا يقل عن 25 بالمائة من سكان الحضر. وعلى الرغم من أن سيرورة التحضر في الجزائر تتراوح مابين 30– 60بالمائة بين عامي 1960 و2000. إلا أن معظم تلك الزيادات في النسب ذات صلة بإمدادات ريفية ومنطقية ومن خارج المدن ذاتها. ويبدو أن المدن الجزائرية هيمنت امتدادات اجتماعية أو مناطقية أو طائفية عل بعض من احيائها. تختلف ما عن حالة المدن العربية من خصائصها.

الولاية	أ	ل	ج	د	ه	و	ز	ن	س	ص	ع	ك
أدرار	11	41	5	74	25	9	45	12	0.09	04	46	71
الشلف	22	48	7	73	32	31	35	6	0.08	17	44	62
الأغواط	66	85	15	53	67	63	75	34	0.15	23	77	54
أم البواقي	32	54	6	65	39	27	39	10	0.07	21	64	52
باتنة	31	53	10	67	37	27	39	13	0.08	15	64	64
بجاية	22	71	16	65	36	35	44	8	0.08	23	69	48
بسكرة	33	69	13	65	51	43	55	19	0.07	20	68	52
بشار	60	93	11	57	66	71	72	27	0.07	20	68	52
البليدة	39	71	20	52	59	52	74	17	0.26	30	83	56
البويرة	18	63	13	67	24	30	34	15	0.09	22	69	38
تامنراست	42	87	27	64	25	21	63	34	0.04	7	60	64
تبسة	34	55	14	73	23	19	35	11	0.07	16	50	60
تلمسان	40	64	17	61	57	47	57	18	0.11	32	73	100
تيارت	27	48	8	74	33	25	37	14	0.06	14	54	53
تيزي وزو	15	84	17	62	30	29	34	9	0.19	25	78	105
الجزائر	75	95	28	35	90	87	90	66	1.14	91	91	147
الجلفة	43	58	7	77	42	45	56	19	0.08	19	50	39
جيجل	13	74	14	70	17	19	22	11	0.08	18	62	43
سطيف	28	67	12	67	33	29	36	16	0.08	17	64	68
سعيدة	49	67	13	64	61	49	63	26	0.10	22	74	86
سكيكدة	30	69	18	64	36	39	42	19	0.08	17	69	65
سيدي بلعباس	42	53	11	55	70	70	69	19	0.23	35	78	82
عنابة	56	83	32	48	84	73	78	29	0.23	46	83	100
قالمة	30	61	14	64	37	35	42	15	0.08	16	64	76
قسنطينة	64	82	18	52	64	59	71	31	0.59	37	81	93
المدية	23	50	11	75	22	22	32	12	0.03	19	51	34
مستغانم	25	56	9	69	36	35	41	12	0.11	23	53	79
المسيلة	25	51	5	66	28	28	38	9	0.08	21	56	39
معسكر	34	47	12	72	43	46	50	17	0.14	16	62	56
ورقلة	56	77	43	58	63	63	73	51	0.16	49	71	30
وهران	73	94	31	38	91	87	86	41	1.11	51	89	158
اجمالي الوطن	41	70	17	59	49	46	54	19	0.24	28	70	82

جدول رقم (04) يوضح مستوى التحضر على مستوى ولايات الجزائر[1]

[1] محمد الهادي لعروق، المرجع السابق، ص.8.

مفردات الجدول

أ –درجة التحضر. ب– نسبة العاملين في غير الزراعة. ج– نسبة العاملين في الصناعة.د– نسبة السكان الأميين البالغين 10 سنوات فأكثر إلى إجمالي السكان.هـ– نسبة المساكن المرتبطة بشبكة توزيع الكهرباء إلى إجمالي المساكن. و– نسبة المساكن المرتبطة بشبكة توزيع المياه الصالحة للشرب إلى إجمالي المساكن. ز– نسبة المساكن المرتبطة بشبكة للمجاري والتصريف. ن– عدد المشتركين في الهاتف لكل 1000 نسمة .ي– عدد الأطباء لكل 1000 نسمة. ص– عدد السيارات الخاصة لكل1000 نسمة. ع– نسبة المسجلين بالمدارس إلى إجمالي السكان في سن الدراسة. ك– عدد العاملات لكل 1000 عامل.

يتضح من الجدول وجود علاقة طردية بين درجة التحضر وارتفاع نسبة العاملين في غير الزراعة، حيث أن الولايات التي تسجل أعلى درجات التحضر هي تلك التي ترتفع بها نسبة العاملين في غير الزراعة. أما بالنسبة للعلاقة بين التحضر ونسبة الأمية لدى السكان البالغين 10 سنوات فأكثر فنجد هذه النسبة ترتفع في الولايات الأقل تحضرا أي هناك علاقة عكسية. وبالنسبة لباقي المؤشرات، يلاحظ عموما وجود علاقة طردية دائمة بين درجة التحضر ودرجة التجهيز بالمرافق المختلفة كالاستفادة من الكهرباء ومياه الشرب، وكذلك الأمر بالنسبة للمتغيرات الخاصة بمستوى ونوعية الحياة الحضرية كعدد المشتركين في الهاتف وعدد الاطباء وعدد السيارات لكل 1000 نسمة وعدد النساء لكل 1000 عامل.

تؤكد هذه الأرقام بعدا مميزا لخصائص التحضر في الجزائر، هو أن نسبة التحضر العالية حسب المعياري السكاني تتوافق بالضرورة مع التقدم في المستوى النوعي للحياة الحضرية، وهو ما يفسره تركيز الدولة على المدن خاصة في ميدان التنمية والتطوير والتجهيز. وبمعنى أخر، فان عملية التحضر طبقا للمفهوم الديمغرافي، ترتبط إلى حد بعيد بعملية التحضر طبقا لمفهوم النوعي.

المطلب الثالث: تركيبة الريف الجزائري.

يعد الريف من الظاهر الاجتماعية القديمة في الجزائر، كان له دور كبير في تـــاريخ الجزائر، وهذا ما يوضحه المطلب الثالث.

1.ماهية الريف.

اختلف علماء الاجتماع فيما يتعلق بتحديد مفهوم متعارف عليه للتميز مابين الريف والمدينة، ويرجع ذلك إلى اختلاف الخصائص البيئية والديموغرافية والاقتصادية في كل الدول.

الريف هو طريقة في الحياة تتميز بخصائص محددة عن غيرها من قطاعات البناء الاجتماعي من أهم خصائصه أن النشاط الزراعي هو المصدر الأساسي للإنتاج، وسيادة علاقات الإنتاج كعلاقات الملكية أو الحيازة أو العمل.كما يرتبط المجتمع الريفي في ثقافته بالطبيعة الزراعية.[1]

تذهب الكتابات العربية إلى الاتجاه نفسه في تعريف الريف فحليم بركات يسمي الريف الفلاحة أو حياة القرية يقول "ان حياة أهل الريف ارتبطت بالأرض فتمحورت حول الحقل والبيت أو العائلة ومزارات الأولياء وبيوت العبادة والساحات العامة والعلاقات الأولية الشخصية الوثيقة، واستبطنت قيم الخصب والصبر والأخوة والانكفاء على الجذور، ومارست تقاليدها ممارسة طقوسية كممارستها للفصول."[2]

وضعت منظمة الأمم المتحدة معيار كمي للتميز بين المناطق الريفية والحضرية، وقد أغفلت معايير أخرى كيفية وكمية يمكن أن يكون لها تأثير فعال ورئيسي في إيجاد تعريف عام وموحد للحضر والريف. فالريف هو المحليات[3] التي يقل عدد سكانها عن 2000 نسمة. أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقد وضعت معايير كمية التي يمكن استخدمها لتمييز وتصنيف المناطق الريفية، وفيما يلي عرض لأهم هذه المعايير:

-نسبة مساهمة النشاط الزراعي في القوى العاملة.

-الكثافة السكانية.

-حجم السكان في التجمعات السكنية .

[1] مجلس الوزراء المصري، مفهوم الريف والحضر بين التعريفات الدولية والوطنية، ورقة مقدمة في الاجتماع الثاني لفريق العمل الإقليمي حول تعداد السكان والمساكن(مصر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ماي 2006) ، ص.07.

[2] حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، ط3(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985)، ص78.

[3] تعريف المحليات : تجمع سكاني مميز ، بحيث أن السكان المقيمين في تجمعات مجاورة أما أنهم يمثلون لهذا التجمع السكاني أو أنهم يمثلون تجمع سكاني أخر بمسمى يختلف عن التجمع الأول، وفي كلتا الحالتين فان التجمعات السكنية تكون منفصلة عن التجمعات المجاورة لها بأكثر من 200 متر.

-معدل النزوح إلى عمل خارج المناطق القاطن بها.
-حجم السكان في المراكز الإدارية وفقا للتقسيمات الإدارية.
-درجة تركز وتأصيل ظاهرة المركزية الإدارية .
-التقسيمات الإدارية داخل المنطقة.
-مستوى الخدمات المختلفة المتوفرة.

2.**مراحل تطور الريف وخصائصه:** إن المعطيات التاريخية والسوسيولوجية تبين أن الريف الجزائري مر بمراحل ثلاث متميزة، فترة كان فيها المجتمع الريفي يعيش حالة من الاستقلالية في تنظيمه الاقتصادي والاجتماعي وفي ظروف إعادة إنتاجه بعيدا عن كل تدخل مؤسساتي خارجي يعمل على مراقبة نشاطاته ويفرض علي أنماطا سلوكية أو ثقافية بطريقة قسرية أو إكراهية، ثم تلت مرحلة ثانية عرف فيها هذا المجتمع فقدانا للشروط الضرورية التي كانت تصنع استقلالية في معاشه عن طريق سلسلة من التدخلات بداء بالدولة التركية ومرورا بالدولة الكولونيالية وانتهاء بالدولة الوطنية الذي كان لكل واحد منها إستراتجيته في التدخل وأهدافه الاقتصادية السياسية المتميزة.

لقد اتسم المجتمع الريفي قبل الفترة الاستعمارية، ببنية اجتماعية واقتصادية وضع لنفسه تنظيما خاصا يكفل له الاستمرارية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل مستقل.فعلى مستوى البنية الاقتصادية كان التنظيم الإنتاجي يتسم بطابع التداخل بين النشاط الزراعي والنشاط الرعوي وحرصه على إيجاد نوع من التوازن بينهما، فقد كانت نسبة الذين يمارسون هذه الأنشطة، والذين يقطنون الأرياف تتراوح بين 90 بالمائة -95 بالمائة من مجمل السكان.[1] كانت أشكال الإنتاج هذه موزعة حول أربع مجالات طبيعية وهي: المرتفعات الجبلية، والتلال والسهوب والجنوب، وأخيرا أطراف الحواضر، وهي تشكل في مجملها كلا اجتماعيا واقتصاديا يميز الريف الجزائري والامتدادات الريفية التابعة للحواضر.[2]

[1] نور الدين زمام، المرجع السابق، ص16.عن:
- حسن بهلول، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر، ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال (الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، بدون تاريخ النشر)، ص.13.

[2] نور الدين زمام، المرجع السابق، ص17.

وعلى الصعيد الاجتماعي، كان المجتمع الريفي يتسم بالطابع القبلي منذ عهود بعيدة.فان التاريخ السوسيولوجي، كما يقول ولف كان موسوما ببنيته القبلية وهذا منذ عهود الفاطميين والموحديين والمرينيين. وتتكون التركيبة القبلية من مجموعة من الوحدات الاجتماعية بدءا بالعائلات الكبيرة وانتهاءا بالفرقة وهي جماعة تنحدر من جد واحد و يضطلع هذا المجتمع بضبط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية التي تمكنه، حسب "ماركوت". من ضمان إعادة إنتاج ظروف وجوده المادية منها والمعنوية، بعيدا عن كل تدخل أو إكراه خارجي. ويقوم المجتمع الريفي بتركيبته القبلية بتدبير بنفسه على الصعيد الاقتصادي عن طريق تحديد طرق وأشكال الانتفاع بالأرض وإنشاء مخازن الغلة والحبوب وإقامة علاقات تبادل تجارية مع قبائل أخرى.وعلى الاجتماعي والسياسي تقوم الجماعة الريفية بإيجاد مكانيزمات وآليات للتضامن وفض النزعات وإيجاد حلول للخلافات في إطار مجموعة القيم المتعارف عليها.[1]

إن طغيان المجال الفيزيقي والطبيعي ومحدودية الأرض التزايد السكاني مضافا إليه ضعف تطور القوة المنتجة يؤدي بالضرورة إلى أمرين اثنين:[2]

تماسك الجماعة الريفية والتعاضد أعضائها لمواجهة هذه الضغوطات البيئية، وابتداع كل أشكال التعاون والتضامن لضمان استمرار الجماعة وتطوره لأنها محكومة بمصير واحد في استمراريتها، مما يجعل الخلافات بينها تتضاءل أمام تحديات الطبعة وضعف وسائل تسخيرها.

انه كلما كانت هيمنة العوامل الطبيعية وضغوطاتها المختلفة على كل الاجتماعي كبيرة كلما ازداد ضغط جماعة على كل إرادة جماعية أو فردية في الاستقلالية والتفرد في التصرف في الحياة الخاصة. وكلما تضائل الضغوطات الطبيعية بفعل التقدم العلمي والتكنولوجي تتضاءل هذه الضغوطات على الفرد والجماعة وتصبح بالتاي إمكانية استقلالية ممكنة، بل ضرورية أحيانا.

[1] مصطفى مرضي، "المجتمع الريفي: من الاستقلالية الى التبعية : معالم ودلالات" انسانيات عدد 7، (جانفي –أفريل 1999). ص14 .

[2] مصطفى مرضي، المرجع نفسه، ص ص،14-15.

في العهد العثماني قسمت الجزائر إلى مناطق تعرف باسم البايلك فنجد شرقا بايلك قسنطينة وفي الوسط التيطري والمدية وغربا معسكر وهذا بهدف مراقبة نشاطات سكان الريف.

وعلى المستوى الاقتصادي تدخل الأتراك بشكل بارز في تحصيل الضرائب من القبائل.فقد انقسمت القبائل حسب ولاءها وخضوعها للسلطة إلى ثلاث أصناف:

قبائل المخزن وهي القاعدة الاجتماعية والسياسية لسلطة وأداتها في مراقبة الجماعات الريفية وأنشطتها الاقتصادية عن طريق الإلزام القصري في دفع شتى أنواع الضرائب. وقبائل خاضعة تدفع الضرائب للحاكم تركي. والقبائل المتمردة على دفع الضرائب أو لا تدفعها إلا نادرا، وهي قبائل تسكن في المرتفعات الجبلية والمناطق السهبية.

أما البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري تميزت بهيمنة القبيلة على المراكز غير الحضرية.[1]

أما في الفترة الكولونيالية فقد شهد المجتمع الريفي تغيرات هيكلية في أساسه المادي وبنيته الاجتماعية عملت على تقليص هامش استقلاليته عبر ميكانزمات متعددة الى اشكال من التبعية. في مجال البنية العقارية ونظام الملكية:عملت السياسة الكولونيالية على ضرب القاعدة العقارية والزراعية عن طريق تغيير الطابع العرفي للملكية وإخضاعه لجملة من القوانين الزراعية. وكان الهدف الاستراتجي من هذا التغيير تقليص القاعدة المادية للجماعات الريفية وفي ذات الوقت إنشاء القاعدة المادية للمجتمع الاستعماري، وهذا بواسطة ميكانيزمات إلغاء صفة عدم الانقسام التي كانت تتسم بها أراضي العرش والأراضي العائلية من اجل إخضاعها لعمليات المضاربة والمتاجرة بين الكولون والملاك الجزائريين، وبالتالي إضعاف مجموع العلاقات والروابط القبلية التي كانت تتأسس على الطابع ألعرشي والقبلي للملكية الزراعية.

تغير في نظام المنتوجات الزراعية من منتوجات غذائية قوتية إلى منتوجات تجارية موجهة إلى السوق، على مجموع الأراضي التي انتقلت إلى أيدي طبقة الكولون، فأصبحت بذلك تخضع لمنطق الإنتاج والتبادل الرأسمالي.

[1] اسماعيل قيرة واخرون، المرجع السابق، ص63

تعميم العلاقات السلعية والنقدية على نطاق واسع. وكان ذلك على حساب المحاصيل القوتية التي تشكل الجانب الأساسي في إعادة إنتاجهم المادي واستمرارية وجودهم الفيزيقي مما أدى بالتالي إلى عملية تفقير على نطاق واسع للمجتمع الريفي.

كما أن سياسة المحتشدات أثناء حرب التحرير الوطني والمتمثلة في ترحيل الفلاحين وعائلتهم إلى معسكرات مراقبة عملت على قطعهم ببيئتهم الطبيعية وعلاقتهم بالأرض وتجريدهم من ضفة الفلاحين. وكان من أثار ذلك كله تغيير في خريطة الملكية الزراعية وظهور طبقات جديدة في المجتمع الريفي متمثلة بشكل اخص في فئة شبه بروليتارية وعمال زراعيين مأجورين، وتغيير هيكلي يجسده طابع الثنائية الزراعية، وجود قطاع المعمرين المتوفر على إحداث التجهيزات ويتعاط إنتاج رأسماليا موجها بشكل أساسي للتصدير الخارجي وبجانبه وكتابع له قطاع فلاحي تقليدي يتكون من صغار الفلاحين الفقراء وفئة قليلة من كبار الفلاحين الأغنياء.

شهد العالم الريفي، خلال العشريات الثلاثة التي تلت الاستقلال، جملة من التغيرات الهيكلية مست بنيته الزراعية وإطار حياته الاجتماعية في إطار إستراتجية إدماجه في نموذج اندماجي تحديثي، يراد له أن يكون منسجما مع التغيرات الكبرى التي شهده المجتمع الكلي.
إن مبررات تدخل الدولة في العالم الريفي وخاصة في المجال الزراعي ينبني على مسلمة مفادها أن المجتمع الريفي، بهياكله الزراعية ومجموع علاقاته الاجتماعية، عاجز عن التطور بقدراته الخاصة وديناميكيته الداخلية ليندمج في النموذج المجتمعي الحديث من غير تدخل الدولة في تغيير وتشكيل بناه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالدولة تقدم هنا نفسها كعامل مشكل ومهيكل لهذه البني، وكقوة عمومية حريصة على إدماجه في حركة التشكيل العام للمجتمع الكلي، يحذوها في ذلك تقليص الفوارق الجهوية بين المدينة والريف والتوزيع العادل لعوامل الإنتاج وعلى رأسها الأرض وإدخال خدماتها على إطار الحياة الاجتماعية الريفية، وصولا إلى نوع من التجانس بين نموذج الحياة الحضرية والحياة الريفية.غير أن

تدخل الدولة في العالم الريفي كان ينبني على جملة من الاعتبارات الأخرى، يمكن اختصارها، فيما يلي:[1]

-الحرص على السلم الاجتماعي في المدن عن طريق نقل أعباء تكاليف اليد العاملة المأجورة في القطع العام والخاص وفي مجموع القطاعات الاقتصادية غير الزراعية على كاهل الفلاحين عن طريق تأمين سعر اقل ما يمكن للمحاصيل الزراعية لفائدة الشرائح المتواجدة في المراكز الحضرية وهذا تجنبا لقيام حركات اجتماعية مطلبيه واسعة. إن هذا المسعى ما كان ممكنا إلا بأسس وجود شرائح واسعة من الفلاحين في حالة تشتت يجعل منها كما لا ضغط ولا تأثير له، نظرا لعدم وجود هيئة نقابية تعمل على تعبئة وتجنيد هذه الكتلة الهائلة من القوى المنتجة من اجل الدفاع عن مصالحها المادية والمعنوية.لم تكن هناك .على امتداد عشريات ماضية، أي حركة مطلبية تدعو إلى توفير الشروط الضرورية من اجل تفعيل المستثمرات الفلاحية من اجل دعم الإنتاج عند التسويق وإيجاد أجهزة فعالة ونشطة تبحث وتتابع مشاكل الفلاحين في ميادين التموين والتمويل الميسر والإرشاد الفلاحي. حقا كانت هناك أجهزة على مستويات مختلفة تحاول التكفل بهذا الموضوع. ولكن سرعان ما تحولت إلى هياكل بيروقراطية عملت على تأطير الفلاحين لجعلهم تحت المراقبة المؤسساتية أكثر مما كانت تعمل على تذليل العقبات التي كانت شرائح متعددة من الفلاحين تئن تحت وطأتها وتكبل كل إرادة ومبادرة ذاتية في زيادة الإنتاج وتحسينه.

يمكن هنا تلمس مفارقة، كيف يستقيم التأمين الغذائي الدائم لمجموع السكان في غياب استراتجية حقيقية للتكفل بالعالم الريفي اقتصاديا واجتماعيا عن طريق توفير شبكة دعم لتطوير القاعدة المادية لإنتاج زراعي عصري وحديث. بالقيام باستصلاحات واسعة للأراضي الزراعية وتوسيع الأراضي المسبقة عن طريق انجاز سدود كافية وتوفير مختلف التسهيلات في مباشرة عملية الحرث والبذر والحصاد والتمويل والتموين والتخزين والنقل وضمان التسويق بسعر مجز. وتوفير المرافق الضرورية لاستقرار السكان الريفيين وارتباطهم بالأرض عن طريق إنشاء إطار ملائم ومشجع.

[1] محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجية القبيلة في المغرب العربي(بيروت: مركز الوحدة العربية، 2001)، ص ص.32-34.

وقد اعتبر القطاع الزراعي، بما ينتجه، قطاعا بديلا للمنتوجات المستوردة، وعاملا موفرا للعملة الصعبة التي كانت تنفق الدولة في سبيل توفيرها ما لا يقل عن 2 مليار دولار سنويا.باعتبار إن العجز المسجل في تغطية التموين بالمواد الغذائية ذات الأصل الزراعي بلغ 70 (بالمائة).

-إخضاع نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية لنموذج حضري مديني من حيث الإنتاج والاستهلاك وإطار ونمط الحياة الاجتماعية.هناك نخب اجتماعية متمركزة في الفضاء المدني تعمل يوميا على استعراض مظاهر الحياة العصرية، مقدمة نفسها كنموذج يحتدي به في مظاهر بناء السكن تجهيزاته الداخلية. والإنفاق البذخي وفي كل أشكال مظاهر الرفاه المادي الحسي.إن هذا النموذج يستهوي مختلف الفئات الاجتماعية بما فيها الفئات الاجتماعية الريفية والفلاحية. إن تعميم هذا النموذج ما كان ممكنا إلا بواسطة المخالطة والمعاشرة والمشاهدة والسفر والصور الإعلامية التي صارت تغزو كل بيت عائلي . ويقوم هذا النموذج بوظفتيين أساسيتين:

- كنموذج مرجعي لمن لا مرجع له في الماضي البعيد أو القريب.
- كما انه يعمل كعامل مغذي للشعور بالحرمان مما لدى الغير من وسائل الرفاه وأداة محفزة للعمل بكل الوسائل للوصول إليه، حتى وان كان ذلك بطريق تتنافى مع الأعراف الاجتماعية والقوانين الوضعية الحديثة.

كما إن العلاقة بين المدينة والريف تظهر في الواقع كعلاقة سطو وسيطرة أكثر منها علاقة تكاملية واندماجية. ويتجلى ذلك في أن الأنشطة الصناعية والتجارية والحركة العمرانية والخدماتية أخذت من العالم الريفي ماءه، ويده العاملة وأراضيه ومنتوجاته بثمن قليل.

لقد طغى على هذه السياسة التدخلية للدولة النظرة التقنية والبيروقراطية في طرق المعالجة والتشخيص، متجاهلة طبيعة العالم السوسيولوجي للتفاعليين في المجال الريفي والزراعي، ومغفلة لخصائصهم ومتطلباته وطموحاتهم ومصالحهم في إيجاد إطار حياة وعمل ملائم لطبيعتهم ويستجيب لمقتضيات الحداثة في مستلزمات الإنتاج وتقنياتها المتطورة. وتحرير القطاع من كل ما يكبل نشاط العاملين فيه، الطامحين إلى جعل النشاط ألفلاحي

موردا حقيقيا لمستلزمات إعادة إنتاج الحياة الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين بمختلف شرائحهم.

إن الفئات الاجتماعية المتواجدة في المجتمع الريفي بحسب طبيعة نشاطاتها والطبيعة القانونية لها، ويمكن اختصارا إيرادها في ما يلي:[1]

-فئة صغيرة ومتوسطة، متوسط ملكيتها تقع بين 5 إلى 40 هكتار تقوم بنفسها باستغلال أراضيها مع أعضاء عائلتها، فرغم تمتعها بنوع من الاستقلالية في إدارة مستثمراتها تجاه الدولة وأجهزتها، إلا أنها تدخل في علاقة تبعية من الناحية الاقتصادية في الحصول علة مستلزمات العملية الإنتاجية وفي تصريف منتوجاتها. إن استراتجيه هذه الفئة في ظل اقتصاد السوق، تتمحور أولا في التأليف بين النشاطات الزراعية والأنشطة غير الزراعية لتدعيم ميزانيتها العائلية وترقيتها الاجتماعية والاقتصادية. الاستثمار في العلاقات الاجتماعية لضمان علاقة التماسك الاجتماعية في إطار القرابة، مستلهمة ذلك من قيمها الموروثة عن النموذج العائلي التقليدي.

-الفلاحون الميسورون الذين تقوم استرتجيتهم على تنويع مصادر دخولهم عن طريق الاحتفاظ بقاعدتهم الزراعية وتربية المواشي والاستفادة من إمكانيات وفرص التشغيل خارج القطاع الزراعي.

-فئة ذات منحى رأسمالي في سلوكاتها وأهدافها اختارت لنفسها الاستثمار في المحاصيل ذات المردودية العالية والربح الوفير. ويتكون معظمها من أعضاء المهن الحرة مثل التجار الكبار وكبار الشخصيات في النظام الريعي، مستعينة في نشاطاتها بيد عاملة مأجورة .

-هناك فئة اجتماعية جديدة مكونة أساسا من المهندسين والتقنيين في الإدارة المشرفة على القطاع الزراعي الحكومي في إطار إعادة هيكلة للقطاع العام إلى وحدات زراعية صغرى مثل المستثمرات الفردية والجماعية .وتمثل هذه الفئة بجانب العمال الدائمين والموسمين السابقين في هذا القطاع 5000 فردا أي نسبة 10 %من المساحة المعادة في القطاع الزراعي

[1] حليم بركات، المرجع السابق، ص151.

العام. ويشكلون بفضل كفاءاتهم المهنية وخبرتهم التنظيمية، محركا لمجموع العاملين في القطاع الزراعي.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للتوجهات الانتخابية لعينة من الناخبين من المدينة والريف.

المبحث الأول:العوامل المؤثرة في تكوين التوجهات الانتخابية وأنواعها.

المطلب الأول : تقنية الدراسة.

1. مناهج الدراسة.
2. أدوات الدراسة .
3. المجلات الأساسية لدراسة.
4. المتغيرات التابعة والمستقلة.

المطلب الثاني : العينة وخصائصها.

1. توزيع العينة وفقا لمعيار المدينة والريف.
2. توزيع العينة وفقا لمعيار السن.
3. توزيع العينة وفقا لمعيار الجنس.
4. توزيع العينة وفقا لمعيار المستوى العلمي.
5. توزيع العينة وفقا لمعيار المهنة.
6. توزيع العينة وفقا لمعيار الدخل.
7. توزيع العينة وفقا لمعيار الفئات الاجتماعية المترتبة عن التطورات التي عرفها النظام السياسي الجزائري.
8. توزيع العينة وفقا لمعيار امتلاك بطاقة الناخب.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في تكوين التوجهات الانتخابية.

1.العوامل الجغرافية والإدارية.

2.العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

3.العوامل السياسية..

المبحث الثاني: علاقة التوجهات الانتخابية بالنظام السياسي وأثارها.

المطلب الأول: أنواع التوجهات الانتخابية.

1. خصائص المصوتون للأحزاب الوطنية.
2. خصائص المصوتون للأحزاب الإسلامية.
3. خصائص المصوتون للأحزاب العلمانية.

المطلب الثاني : أزمة المشاركة في الانتخابات.

1.أزمة المشاركة على مستوى الانتخابات المحلية والرئاسية والتشريعية.

2.أزمة المشاركة بين فئات المجتمع. (الشباب والنساء)

3. التعبئة السياسية وتأثيرها على التوجهات الانتخابية .

تمثل البيانات – بكل أنواعها – العمود الفقري للإحصاء أو للتحليل الإحصائي عموماً ولتحليل الظواهر السياسية بصفة خاصة.

لذلك فإن جمع البيانات عن الظاهرة محل الدراسة تعتبر المرحلة الأولى من مراحل البحث العلمي بالأسلوب الإحصائي والتي تتوقف عليها كل المراحل التالية في البحث. فلكي نقوم بدراسة أي ظاهرة أو مشكلة ما من الظواهر السياسية يجب على الباحث أولاً جمع كل البيانات والمعلومات اللازمة والممكن الحصول عليها والتي تساعد في تحديد المشكلة أو الظاهرة تحديداً دقيقاً، وتساعد بالتالي في اتخاذ القرارات المناسبة.

فالبيانات لا تجمع لذاتها بل تجمع بغرض دراستها وتحليلها واستخلاص النتائج منها. لذلك فإنه قد يكون من المناسب أن نتناول موضوع جمع البيانات قبل الدخول بعمق في تحليلها.

يمكن التمييز عادة بين نوعين من مصادر البيانات المستخدمة لدراسة الظاهرة السياسية على وجه الخصوص وهي: (1) المصادر التاريخية. (2) المصادر الميدانية.

فالمصادر التاريخية للبيانات هي البيانات أو الإحصاءات أو النشرات الإحصائية التي تنشرها الوزارات أو الجهات الحكومية المختلفة كل في مجال عملها، بالإضافة إلى المؤسسات المتخصصة الأخرى. حيث تقوم كل وزارة أو كل مؤسسة بإصدار نشرات إحصائية تغطي الأنشطة المختلفة التي تمارسها وتظهر التطورات التي تحدث في هذه المجالات. وهذه النشرات تكون كل فترة زمنية معينة حسب نوع وطبيعة النشاط (سنوية أو نصف سنوية أو شهرية).وبهذا تكون المصادر التاريخية للبيانات هي كل البيانات الجاهزة التي يعتمد عليها الباحث أو محلل البيانات دون أن يكون مسؤولاً عنها. فالجهة المسؤولة عن البيانات هي التي جمعتها، وهي التي نشرتها، وهي بالتالي المسؤولة عنها، ومسؤولية الباحث في هذه الحالة تتركز فقط في تحليل هذه البيانات واستخلاص النتائج منها.

أما المصدر الثاني للبيانات فهي " المصادر الميدانية " والمقصود بالمصادر الميدانية هو أن يقوم الباحث بجمع بياناته بنفسه من مفردات المجتمع أو العينة محل الدراسة بأي طريقة كانت سواء بالمقابلة الشخصية أو بملاحظة الظاهرة أو مشاهدتها أو بأي طريقة

أخرى (كالبريد أو الهاتف). وهنا فإن الباحث هو الذي يجمع البيانات ويقوم بنشرها ويكون بالتالي هو المسؤول عنها.

لقد أصبح البحث الميداني في العلوم السياسية جزءاً من الثورة المنهجية السلوكية التي سبق الإشارة إليها في الفصل الأول من هذه الدراسة والتي من خلالها استطاع هذا العلم إنتاج عدد من الدراسات السياسية الميدانية.

وتجدر الإشارة إلى أنه في بعض الدراسات يمكن استخدام كلا المصدرين للبيانات (التاريخية والميدانية) حيث تغطي المصادر التاريخية بعض جوانب البحث بينما تغطي المصادر الميدانية الجوانب الأخرى له.

استعنا في هذه الدراسة بالمصدريين للبيانات أي التاريخية والتي عرضناها في الفصل الثاني، أما المصادر الميدانية فتم استعمالها في هذا الفصل، حيث تم استعمال المنهج المسحي بتقنية الاستمارة والعينة كأدوات مميزة له.

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في تكوين التوجهات الانتخابية وأنواعها.

إن دراسة الظاهرة السياسية يتطلب إجراء البحوث الميدانية وفق أسس علمية بحيث تخضع هذه الدراسة إلى المنهج العلمي الذي يفرض بدوره الاعتماد على أدوات بحث ميدانية، يتم تصميمها بطريقة علمية. وأدوات البحث الميداني هي كل الأدوات أو التقنيات التي يستخدمها الباحث في بحثه سواء لجمع المعطيات أو لتفريغها وتبويبها أو لعرضها أو لتحليلها. تعتبر عملية جمع المعطيات من أهم مراحل البحث العلم، حيث أن المعطيات هي المادة الخام التي سيستخلص منها الباحث بعد المعالجة: التفريغ والتبويب، والتحليل والتفسير والنتائج النهائية للبحث.

ولهذا من الضروري أن تتم هذه العملية بكل دقة وموضوعية وصدق وأمانة. وهذا الأمر يتطلب حسن اختيار أدوات جمع المعطيات التي تحقق ذلك الغرض.

إن اختيار وسائل جمع المعطيات ليس عملية عشوائية ولا يتوقف على وجهة نظر أو رغبة أو لسهولة تلك الأداة أو شيوعها، وإنما اختيار الباحث لأداة جمع المعطيات يتوقف على جملة من العوامل هي:[1]

1.**طبيعة الموضوع المدروس:** أي الظاهرة محل الدراسة، فلكل ظاهرة سياسية خصوصيتها وأبعادها التي لا يمكن الكشف عنها إلا بالاعتماد على أدوات معينة. فقد تصلح أداة بحثية لجمع المعطيات عن ظاهرة، ولا تصلح لجمع المعطيات عن ظاهرة أخرى.

2.**طبيعة المنهج المتبع:** إذا كان الموضوع يفرض المنهج فان المنهج يفرض الأدوات، ولهذا فان لكل منهج أدوات يستخدمها دون غيرها.

3.**طبيعة المعطيات المراد الحصول عليها:** من حيث سريتها وخصوصيتها وتعقدها ودرجة تكميمها.

4.**طبيعة المجتمع المبحوث:** أو مصدر المعطيات (العينة) وهو من العوامل المحددة لنوع الأدوات الواجب استخدامها، فحسب طبيعة العينة تستخدم الأداة.

[1] مراد زعيمي، "أدوات البحث الاجتماعي، محددات ومجالات استخدامها" في: مجلة العلوم الإنسانية،ع 19(جوان 2003)، ص ص،154-156.

5.حجم العينة: إذا كانت العينة محدودة النطاق أمكن استخدام المقابلة، أما إذا كانت العينة كبيرة الحجم فالأولى هو استخدام الاستبيان.

6.الخبرات الفنية المتاحة للباحث: وهو أمر يتعلق بتكوين الباحث النظري والعملي ومدى خبرته بالأداة التي يريد استخدامها ومدى تمرنه عليها.

7.الإمكانات المادية المتاحة للباحث:هناك أدوات تتطلب إمكانات مادية أكثر من أدوات أخرى.

المطلب الأول: تقنية الدراسة

يعالج المطلب الأول تقنية الدراسة بتبيان مناهج الدراسة، وأدوات جمع البيانات، والمجلات الأساسية لدراسة، والمتغيرات التابعة والمستقلة.

1. مناهج الدراسة

مهما كان موضوع البحث، فقيمة النتائج تتوقف على قيمة المناهج المستخدمة. فالمنهج هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقول وتحدد عمليات حتى يصل إلى نتيجة معلومة.[1] تقوم الدراسة على منهج أساسي هو المنهج المسحي، ولكن طبيعة الموضوع فرضت ضرورة الاستعانة بمناهج أخرى.

المنهج المسحي: يعرف"هويتني" Whithmney المسح "بأنه محاولة منظمة لتقرير وتحليل وتفسير الوضع الراهن لنظام اجتماعي، أو جماعة أو بيئة معينة، وهو ينصب على الموقف الحاضر وليس على اللحظة الحاضر، كما أنه يهدف للوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها، وتفسيرها، وتعميمها، وذلك للاستفادة بها في المستقبل وخاصة في الأغراض العملية."[2]

عرفه "مورس" Morse "المسح منهج لتحليل ودراسة أي موقف، أو مشكلة اجتماعية، أو جمهورها، وذلك بإتباع طريقة علمية منظمة، لتحقيق أغراض معينة." [3]

[1] محمد شلبي، المنهجية في التحليل السابق، ص.16.
[2] المرجع نفسه، ص.99.
[3] المكان نفسه.

"كامبل" و"كونان"" فيعرفان المسح: هو محاولة جمع البيانات بطريقة منظمة سواء من جمهور معين أو عينة من، وذلك عن طريق استخدام المقابلات أو أداة أخرى من أدوات البحث."[4]ويعرفه "كويت" بأنه "يتضمن البحث المسحي إجابات الناس عن قضايا خاصة، وردود أفعالهم وتفاعلهم مع بيئتهم.[1]

يستخدم البحث المسحي في معرفة أراء الناس، وتفضيلاتهم وأحكامهم ومعتقداتهم عن أحداث وموضوعات. تعتبر مهارة الباحث، ووسيلة جمع المعلومات، ونوع الجمهور موضوع الدراسة من أهم المرتكزات اللازمة لنجاح الدراسة المسحية، حيث ذكاء الباحث في اختيار عبارات الأسئلة والأداة البحثية وملائمتها، وتعاون المبحوثين.

يؤخذ على هذا المنهج، كثرة تكاليفه المادية، وتطلبه للمزيد من المال والجهد والوقت، كذلك فان أهمية الدراسة التي يقدمها تتوقف على صدق المعلومات التي يقدمها المبحوث، فإذا عمل هؤلاء على تقديم معلومات مزيفة، واستهدفوا تشويه الحقائق فان الدراسة يلحقها ضرر التزييف، وتفقد قيمتها العلمية كذلك، فان نجاح هذا الأسلوب من البحث يحتاج إلى وجود بيئة مناسبة تتميز بشيوع الحرية، كحرية التعبير والتفكير والتنظيم السياسي دون ملاحقات، وفشل كثير من المسوح في دول العالم المتخلف في استطلاع أراء الناس بفاعلية ورشادة، مرجعه افتقار تلك المجتمعات إلى الحرية الكافية، وضغط هاجس الخوف عليها، وانعدام تعاون المبحوثين مع الباحثين، لذلك يلجأ الكثيرين من الباحثين إلى استخدام طرق ملتوية في الحصول على المعلومات.[2]

أنواع المسوح: تنقسم المسوح بحسب الزوايا التي ينظر منها الباحث أو المصنف إلى عملية المسح فالذي ينظر إلى مجال المسح والمدى الذي يغطيه يقسم المسح إلى: مسح عام، ومسح خاص.[3]

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص.99.
[2] المرجع نفسه، ص.99.
[3] المرجع نفسه، ص.102.

1.**المسح العام:** هو الذي يعالج الجوانب العديدة للوحدة محل الدراسة فإذا كنا بصدد قرية، آو دولة، آو إقليم تناول جميع الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولا يقتصر على جانب منها فقط.

2.**المسح الخاص:** يتناول بالبحث والدراسة جانب محددا في الوحدة التي تكون محل البحث.

كما يمكن أن يقسم المسح حسب الأهداف التي يتوخاها إلى مسح وصفي، ومسح تفسير[1].

1. **المسح الوصفي:** هو الذي يقوم بوصف الوضع الحاضر ويصوره، ويصف الممارسات، والعمليات، والاتجاهات السائدة والظروف القائمة، سواء كان هذا الوصف بالألفاظ والعبارات أو بالرموز والتعابير الرقمية.

2. **المسح التفسيري:** والذي يستهدف منه الباحث التعمق في وصف ذلك الوضع القائم ويعمل على تفسيره ومعرفة أبعاده وارتباطه، والعلاقات الكامنة فيه والسعي إلى كشفها و إبرازها، ومعرفة العوامل المؤثرة فيه، فهنا يقترب منهج المسح من المنهج التاريخي والمنهج التجريبي فيما يتعلق بعملية التفسير ومعرفة الأسباب.

ويقسم المسح إلى مسح شامل ومسح بالعينة بالنظر إلى الجمهور الذي يغطيه:[2]

1. **المسح الشامل:** يشمل جمهور الدراسة كله أي يغطي كل مفرداته.

2. **المسح بالعينة:** يختار عينة من المجتمع الأصلي.

خطوات البحث المسحي: يتضمن البحث المسحي الخطوات التالي:

1.**رسم الخطة:** وتتضمن الخطوات التي ينبغي إتباعها لانجاز الدراسة كما تتضمن تحديد الغرض من المسح، وتحديد المفاهيم المستخدمة في المسح وتعريفها إجرائيا ما أمكن ذلك، وصياغة الفروض إذا كان البحث يقتضي ذلك، وتحديد الأدوات اللازمة لجمع البيانات، وتحديد مجالات البحث الثلاث، المجال البشري، المكاني، الزماني، كما ينبغي تقدير الميزانية وتحديد البرنامج الزمني للمسح، وإعداد دليل ميداني للعمل.

كذلك يتوجب على الباحث أن يختار العينة ويراعي التكوين الصحيح لها وذلك بتحديد المجتمع العام أو الأصلي للدراسة.

[1] معن خليل عمر، المرجع السابق، ص.141-143.
[2] محمد شلبي، المرجع السابق، ص،102.

2.**جمع البيانات:** يعد جمع البيانات بمثابة الخطوة الثانية والتي فيها تجمع البيانات من المصادر المختلفة، بدءا بالخبرة الشخصية للباحث بالمجتمع المبحوث ومرورا بالوثائق المكتوبة المختلفة وكذلك عبر الملاحظة، والمقابلة، والاستبيان...

3.**تحليل البيانات:** وتتضمن هذه الخطوة مراجعة البيانات التي تم جمعها للتأكد من دقتها وثباتها وعدم تناقضها، وإنها كاملة ومسجلة بطريقة منظمة تساعد على تسهيل تبويبها. بعد ذلك يتم تصنيف تلك البيانات بتقسيمها إلى مجموعات متجانسة لتتم جدولتها.

4.**عرض النتائج وكتابة التقرير:** بعد أن تفرغ البيانات وتحلل وتفسر، تأتي بعدها مرحلة كتابة التقرير عنها وعرض نتائجها.

استخدمت الدراسة أسلوب المسح الاجتماعي لطبيعة الموضوع، إذ يعالج قضية تخص مجموعة الناخبين في المدينة والريف بغرض معرفة أرائهم وتوجهاتهم ومواقفهم.إذ تشكل هذه العمليات القرار الانتخابي، واستعملت العينة في جمع البيانات ذلك نظرا لملائمته لموضوع الدراسة من ناحية وجمهورها من ناحية أخرى. وبغرض معرفة واكتشاف واستقراء تصورات الناخب مباشرة دون وسائط قد يترتب عنها أبعاد تجعل من الحقيقة أمرا مستعصيا.

1.**المنهج التاريخي:** تم توظيف هذا الأسلوب بتتبع تاريخ المشاركة في الانتخابات عند المجتمع الجزائري خلال فترات تاريخية مختلفة وفي مواعيد انتخابية متعددة. تمثلت في أربعة مواعيد انتخابية رئاسية وأربع مواعيد انتخابية تشريعية وأربع مواعيد انتخابية محلية، خلال عقدين من الزمن في عهد التعددية إذ أصبحت الظاهرة لها جذور ممتدة ، حيث ترتبت عن مجريات العملية الانتخابية مجموعة من الأحداث والآثار التي ينبغي تتبعها بمنظار تاريخي.

ويبقى عموما المنهج التاريخي يحظى بمكانة ضمن مناهج الدراسات السياسية، فمعرفة التقلبات التي طرأت على ظاهرة الانتخابات تستدعي استعادة اللحظة التي حدثت فيها والمحيط الذي اكتنفها.

2.**المنهج الإحصائي:**[1] وقد تمثل استخدام هذا الأسلوب في الاستعانة بعدد من الإحصاءات والبيانات الرسمية. إذ نؤكد على حاجة الموضوع لمجموعة من الإحصاءات تتعلق بجوانب مختلفة.كالإحصاءات الوطنية من نسبة السكان وكثافته وتوزيعه على الفئات العمرية المختلفة وتصنيفه وفقا لمعيار الجنس، وتوزيعهم وفقا لجغرافية الجزائر من مناطق ساحلية ومناطق داخلية ومناطق الجنوب، أووفقا للتقسيم الإداري المعروف بالمناطق الشرقية والمناطق الغربية والمناطق الوسطى ومنطقة الجنوب. كما يحتاج الموضوع إلى مؤشرات تخص واقع التعليم في الجزائر وفي المقابل معدلات الأمية، كذلك مؤشرات تخص الواقع الاجتماعي من مؤشرات الدخل الفردي والبطالة وأرقام عن قطاع الخدمات وقطاع الصناعة وقطاع الزراعة. وان كانت هذه المؤشرات متوفرة رغم قلتها، فهي منعدمة عندما تتعلق بالدراسات الخاصة، واقصد بذلك إنها عندما تتعلق بمنطقة معينة مثل المنطقة الغربية فهي غير متوفرة.كما يحتاج الموضوع إلى أرقام تتعلق بالعملية الانتخابية مثل نسبة مشاركة الفئات العمرية في الانتخابية كمشاركة المرأة، أو مشاركة الشباب. إذ تبقى الجرائد الرسمية هي المصدر الوحيد المتوفر لنتائج العملية الانتخابية. مع انعدام مصادر أخرى مصدرها الإدارات مثل الولايات والبلديات والدوائر. كان من الضروري

3.**المنهج المقارنة:** يستهدف الموضوع مقارنة التوجهات الانتخابية للناخب في المدينة والناخب في الريف بغرب الجزائر، لاكتشاف أوجه التشابه والاختلاف بينهما، وشرح وتفسير أسباب وخلفيات التمايز وتعليل إلى ما يعود التداخل بين الظاهرتين، كما يهدف الموضوع إلى مقارنة بين المدن الساحلية والمدن الداخلية ومدن الجنوب من جهة ومقارنتها بالريف على مستوى المناطق نفسها، وتجري المقارنة على مستوى نتائج الانتخاب التشريعية والرئاسية والمحلية.

[1] المنهج الإحصائي: هو أحد أساليب وصف الظواهر ومقارنتها، واثبات الحقائق العلمية المتصلة، شأنه شأن الاستنتاج المنطقي، إلا أنه يختلف عنها في كونه يعتمد التعبير الرقمي عن الظواهر التي يتناولها بالبحث عن طريق القياس المباشر. والإحصاء في العادة عبارة عن عملية جمع البيانات الإحصائية عن الظواهر المختلفة والتعبير عنها رقميا. وهو بالمفهوم الحديث جمع البيانات، مراجعتها، وتصويبها، وتبويبها، ثم تحليلها، وتفسيرها...لمزيد من التفاصيل انظر محمد شلبي، مرجع سابق، ص ص91-99.

2.أدوات جمع البيانات.

تم استخدام مجموعة من الأدوات لجمع البيانات، وتمثلت هذه الأدوات في الملاحظة، المقابلات الجماعية، والسجلات الرسمية كأدوات مساعدة، وصحيفة الاستبيان كأداة رئيسية وفيما يلي بيان استخدام هذه الأدوات.

1. **الملاحظة:**[1] أدت معايشة الهيئة الناخبة في المجتمع الجزائري إضافة إلى بعض أدبيات المواضيع حول العملية الانتخابية أو المشاركة في الانتخابات إلى جذب انتباه الباحث لوجود أزمة في ممارسة الناخب الجزائري لحقه في الانتخابات انعكست في صور متعددة من الملاحظات منها عدم الاهتمام بالعملية الانتخابية، التي تجلت أبعادها في عدم المشاركة في الانتخابات لدى فئات اجتماعية مختلفة وواسعة مثل فئة الشباب أو النساء أو النخب المثقفة.

كما تبين الإحصاءات الرسمية عدم الاستقرار في نسب المشاركة على المستوى الوطني من ولاية إلى أخرى حيث تظهر المقاطعة من قبل الفرد الواحد على المستوى الوطني ككل أو المقاطعة الجماعية داخل الولايات. من الملاحظات المثيرة للانتباه كذلك الحديث عن التزوير الذي أصبح المدخل التفسيري لواقع فرضته أسباب تجعل من الضروري البحث لاكتشاف الحقيقة في ظل انعدام التواصل بين الواقع والبحث العلمي، حيث تظهر ندرة الدراسة التجريبية لسلوك الانتخابي في الجزائر.

المقابلات الجماعية:[2] كان من الضروري طرح الملاحظات على مجتمع البحث ومناقشتها في محاولة لتكوين صورة واقعية عن بعض الأسباب الكامنة وراء أزمة المشاركة في الانتخابات والمقاطعة والاغتراب السياسي من وجهة نظر فئات اجتماعية مختلفة. إذ تبين

[1] الملاحظة: هي تقنية مباشرة للتقصي تستعمل عادة في مشاهدة مجموعة ما بصفة مباشرة وذلك بهدف أخذ معلومات كيفية من أجل فهم المواقف والسلوكات..... لمزيد من التفاصيل انظر:
– موريس أجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنساني، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، ط 2(الجزائر:دار القصبة للنشر،،2004)، ص.184–196.

[2] المقابلة: هي تقنية مباشرة تستعمل من اجل مساءلة الأفراد بكيفية منعزلة، لكن أيضا، في بعض الحالات مساءلة جماعات بطريقة نصف موجهة تسمح بأخذ معلومات كيفية بهدف التعرف العميق على الأشخاص المبحوثين. لمزيد من التفاصيل انظر:
– موريس أجرس، المرجع السابق، ص ص،196–204.

ومن مناقشات مع طلبة في الجامعة أو أعضاء ينتمون لأحزاب أو أساتذة أو مواطنين عاديون أو فئات من النساء شاركوا في الانتخابات الرئاسية لسنة 2009 يوم الاقتراع، أن الواقع ناتج عن ظروف ترتبط بالفرد مباشرة فمثلا عدم الاهتمام والإقبال على الانتخابات لدى فئة الشباب الجامعي يعود إلى تركيزهم على النواحي الرياضية والاجتماعية والترفيهية والى التزوير وعدم نزاهة الانتخابات وان الصوت الانتخابي لا قيمة له، وتتدنى نسبة العضوية الحزبية لعدم فعالية الأحزاب السياسية وعدم اهتمامها إلا بمصالحها وهيمنة الحزب الحاكم، والخوف من السلطة لدى بعض الأفراد.

أما فئة الأساتذة فيعود انعدام المشاركة إلى فقدان الثقة في النظام السياسي ككل الذي شكلت أولى انتخابات تعددية في تاريخ الجزائر اختبارا حاسما تأكدوا من انه نظام رافض لتغير خاضع لظروف تاريخية وفواعل سياسية وعسكرية من الصعب ان يكون لصوت الناخب دورا مهما في تغيرها. أما فئة النساء خاصة في الريف فتظهر عوامل أخرى تتحكم في اختياراتها تتعلق أولا بالنسق الاجتماعي لهذه المناطق كون أن المرأة وجودها مرتبط بالبيت بالدرجة الأولى، كما ترتفع معدلات الأمية بين النساء وتنعدم الثقافة السياسية والتنشئة السياسية.

2.**السجلات الإحصائية الرسمية:** تمثلت في التعداد العام لسكان الجزائر، والجرائد الرسمية المعلن فيها عن نتائج الانتخابات التشريعية والمحلية الرئاسية خلال الفترة بين 1990–2009.

3.**صحيفة الاستبيان:** تعرف في شكلها الأكثر شيوعا بصبر الآراء،[1] وهي تقنية مباشرة وبطريقة موجهة.

1 هناك ثلاث فروق أساسية بين الاستمارة وسبر الآراء هي:

–موضوع الأسئلة: تستطيع الاستمارة أن تتناول أنواع عديدة من المواضيع والتي تتراوح من أكثرها عمومية ومشتركة إلى أقصاها سرية . من معرفة الوقائع إلى الاعتقادات. من الادراكات إلى التقييمات أما سبر الآراء من جهة فيشترك بالأحرى مع بحوث تقضي الآراء، بمعنى مساءلة الأفراد حول تقييم ما أو نية القيام بعل معين.

– مجموعة الأفراد المستهدفين: رغم إن السبر يتعلق عادة بالرأي، ألانه مرادف أيضا لتحقيق واسع المجال، قد يشمل بلد بأكمله، لذا يعد سبر الآراء تقنية إحصائية تسمح بالاستعلام لدى مجموعة واسعة من الأفراد وذلك باستجواب عدد كبير منهم نسبيا أما الاستمارة توجه إلى مجموعة من الأفراد تكون محدودة العدد نظرا إلى عدة عوامل منها بالأخص محتواها.

–عدد الأسئلة: تتضمن الاستمارة ، عشرات الأسئلة التي تتناول عدة جوانب من حياة الأفراد مما يجعلها تتميز بالطول، أما سبر الآراء فهو يتميز بالقصر، فهو لا يتجاوز عادة صفحة، فالاهتمام الرئيسي لسبر الآراء ينصب على استجواب أكبر عدد ممكن من الأفراد إذا ما يقلص من اتساعه وطوله هو حجم التكاليف.

–تتضمن الاستمارة عدد كبيرا من الأسئلة تغطي مواضيع متعددة ومتنوعة لا تطبق إلا على عدد يتكون من مئات الأفراد كحد أقصى، أما الاستبار فيتألف من عدد قليل من الأسئلة تدور حول مواضيع الرأي وتخاطب ألاف الأشخاص.

ذلك لان صيغ الإجابات تحدد مسبقا. هذا ما يسمح بالقيام بمعالجة كمية. إن الاستمارة هي وسيلة للدخول في اتصال بالمخبرين بواسطة طرح الأسئلة عليهم واحدا وحدا وبنفس الطريقة، بهدف استخلاص اتجاهات وسلوكات مجموعة كبيرة من الأفراد .انطلاقا من الأجوبة المتحصل عليها[1].

فالاستمارة هي تقنية مباشر للتقصي العلمي تستعمل إزاء الأفراد وتسمح باستجوابهم بطريقة موجهة والقيام بسحب كمي بهدف إيجاد علاقات رياضية والقيام بمقارنات رقمية. تعد الاستمارة من الأساليب التي تستخدم في جمع معلومات أولية أساسية أو مباشرة من العينة المختارة، أو من جميع مفردات مجتمع البحث عن طريق توجيه مجموعة من ألأسئلة المحددة المعدة مقدما وذلك بهدف التعرف على حقائق معينة، أو وجهات نظر المبحوثين واتجاهاتهم، أو الدوافع والعوامل والمؤثرات التي تدفعهم إلى تصرفات سلوكية معينة[2].

بناء وثيقة الاستمارة يتم على أساس الأسئلة المفتوحة والمغلقة المستمدة من التحليل ألمفهومي باحترام بعض القواعد من أجل تفادي الأخطاء الناجمة عن الصياغة أو عن أنواع الإجابات المقترحة، لا بد كذلك أن تأخذ بعين الاعتبار ترتيبها العام ضمن الوثيقة وتداخلها، وكذا طريقة عرض الاستمارة والتأكد من صلاحيتها. كلما كانت أسئلة الاستمارة قليلة كلما كان المبحوث أكثر تعاونا معها[3].

يتم إعداد الأسئلة وفقا للمؤشرات المتولدة من التحليل ألمفهومي. بصفة أدق يؤدي كل مؤشر إلى طرح سؤال أو أكثر، كما يكون كل جزء من وثيقة الاستمارة مطابقا لمفهوم أو متغير من فرضية[4] .

إن نموذج الأسئلة الشائع في الوثيقة هو نموذج السؤال المغلق، ويتطلب هذا النموذج اختيار المبحوث لإجابة خاصة من جملة قائمة إجابات مقترحة عليه، أما السؤال المفتوح فهو لا يفترض أي إلزام على المبحوث في صياغة إجابته.عند صياغة الأسئلة ينبغي عدم المبالغة

[1] موريس أجرس، المرجع السابق، ص،204.
[2] المرجع نفسه، ص ص،243-244.
[3] إحسان محمد الحسن ، المرجع السابق، ص،226.
[4] موريس أجرس، المرجع السابق، ص،204.

في استعمال عبارات التبجيل. وينبغي أن يحتوي كل سؤال على فكرة واحدة فقط، ويجب أن تكون عبارات السؤال حيادية بهدف تجنب التأثير في المبحوث، ويجب أن تكون العبارات بسيطة والنص خاليا من المفردات المتخصصة والمجردة. وينبغي أن يكون السؤال قصيرا قدر المستطاع وذلك لتجنب الفهم، كما ينبغي أن يكون السؤال واضحا ومعقولا. [1]

ويتم صياغة الأجوبة على هذه الأسئلة وفق قواعد تسمح بتفادي الأخطاء، فينبغي أن تكون كل الأجوبة المقترحة مقبولة، وينبغي أن تكون الإجابات واضحة ولا يكتنفها أي غموض، وينبغي على قائمة الإجابات أن تكون شاملة، وينبغي أن تكون فئات الإجابات حصرية بالتبادل، وان يكون عدد فئات الإجابة محدود. ويجب أن تكون الفئات متوازنة.

تركز الاختيار على صحيفة الاستبيان لتكون الأداة الرئيسية في هذا البحث لجمع البيانات لأنها تتيح فرصة أكبر للتحليل الكمي والكيفي لأبعاد الموضوع، وكذا لتبيان العلاقات بين المتغيرات المختلفة، بالإضافة إلى أنها موائمة لمجتمع الدراسة كما تتيح الفرصة للتطبيق على عينة ذات حجم كبير بحيث تكون معبرة وممثلة لهذا المجتمع.

وقد روعي عند تصميم صحيفة الاستبيان الأهداف المراد تحقيقها، وكذا إبراز ما أسفرت عنه الملاحظة والمقابلات الجماعية من مؤشرات، كم ضمت عددا من الأسئلة المفتوحة بهدف إتاحة هامش من حرية التعبير عن الرأي للمبحوث وقد جاء وضع هذه الأسئلة المفتوحة متعمدا- رغم ما تشكله من صعوبة عند التحليل الإحصائي لنتائجها- وذلك لاستبعاد توجيه المبحوث نحو إجابات معينة.

وزعت العينة على عينة تجاوز عددها 1500 مفردة في منطقة الغرب الجزائري، يتكون الاستبيان من ثلاث صفحات وتطرق إلى موضوعات عدة تخص دراسة التوجهات الانتخابية لهذه المنطقة.

بدأت الاستمارة التي تضمنت ست وثلاثون سؤال بمقدمة للناخبين، موضحة الهدف الأساسي من الدراسة. المتمثل في دراسة توجهات الناخب وسلوكه وتطلعاته، بحيث الحصول على معلومات تمكن من أخذ قرارات علمية، وتساهم في توفير معلومات صحيحة عن السلوك الانتخابي، بعيد عن الاثارات الهادفة إلى تضليل الرأي العلمي.

[1] موريس أجرس، المرجع السابق، ص ص،243-244.

تم تقسيم صحيفة الاستبيان إلى عدد من المحاور أولها البيانات الأساسية للمبحوث بهدف بيان الخلفية الاجتماعية والاقتصادية حيث اشتملت على طلب بيانات ومعلومات عن الناخب من حيث جنسه، وعمره، والمهنة، والمستوى التعليمي، والدخل الشهري، والمستوى التعليمي، ومنطقة السكن، ثم أسئلة تتعلق بادراكات وتصورات الناخب للعملية الانتخابية، ثم تضمنت أسئلة عن المشاركة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية، ومعرفة أسباب المقاطعة، لأهمية معطى الجهوية والقبلية تضمنت الاستمارة أسئلة حولهما. كما تضمنت اختيارات الناخب للأحزاب السياسية خلال المواعيد الانتخابية المختلفة من انتخابات تشريعية ومحلية. وتفضيلاتها للرؤساء مع معرفة أسباب الاختيار. وتضمنت أسئلة عن علاقة الفرد بالأحزاب من تصورات ومواقف وعضوية، ودور العائلة في توجيه اختيارات الناخب، ثم علاقة الناخب بالنظام السياسي من حيث مواقفه وتقيمه له وأدائه وأولوياته حسب تصوره.

3.**المجالات الأساسية لدراسة.**

تتمثل المجالات الأساسية في الدراسة الاجتماعية عامة في ثلاث مجالات هي المجال الجغرافي (المكاني)، ثم المجال البشر، وأخيرا المجال الزمني وفيما يلي بيان هذه المجالات **بالنسبة للدراسة الراهنة.**

1.**المجال الجغرافي للدراسة:** يتمثل المجال الجغرافي العام غرب الجزائر، بتحديد المدينة والريف غرب الجزائر، وزعت العينة على سكان المدينة في عاصمة الغرب الجزائري بوهران بمقر الولاية ومنطقة الصديقية واستهدفت المدينة فقط، وبولاية غليزان (مدينة غليزان، مدينة يلل، مدينة مازونة) و سكان المدينة في ولاية مستغانم (مدينة مستغانم، مدينة ستييديا، مدينة ماسرا) يقابلها الريف في غليزان (دوار الرمالي، دوار القواسم، دوار البوازيد) والريف في مستغانم (دوار سيدي فلاق، دوار الجديد- مماش- ودوار بوقيراط). كما وزعت على

2.**المجال البشري:** تمثل المجال البشري في جميع السكان الجزائريين المقيمين بغرب الجزائر، مع تميز سكان الريف عن سكان المدينة بغرض المقارنة .

3. اتخذت الدراسة من 2009-2010 مجلا زمنيا للجانب الميداني منها وقد بدأت عملية جمع البيانات منذ بدايته باستخدام الأدوات المساعدة لا سيما المقابلة الجماعية والسجلات الإحصائية الرسمية، أما الأداة الرئيسية لجمع البيانات – صحيفة الاستبيان- فقد استخدمت في الفترة الممتدة من بداية شهر مارس – شهر جوان من عام 2010.

4. المتغيرات التابعة والمستقلة.

المتغيرات التابعة: هناك متغيرات ستة ذات صلة مباشرة بالتوجهات الانتخابية للناخب الجزائري وهذه المتغيرات التابعة هي:

1 -درجة المشاركة في الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية. وقد تم الاستدلال على هذا المتغير بسؤال مباشر نصه:

-ما هي الانتخابات التي شاركت فيها؟

محليات : 1990 ☐ 1997 ☐ 2002 ☐ 2007 ☐

تشريعيات:1991☐ 1997 ☐ 2002 ☐ 2007 ☐

رئاسيات: 1995 ☐ 1999 ☐ 2004 ☐ 2009 ☐

يعد السؤال مؤشرا سليما (valid) ويعتمد عليه في قياس متغير المشاركة في الانتخابات التي نظمت خلال مرحلة التعددية.

2- تفضيلات الناخب الجزائري في الانتخابات التشريعية. وقد تم الاستدلال على هذا المتغير بسؤال مباشر نصه:

- من بين الأحزاب التالية أي منها تعتقد أنك أقرب إليها سياسيا؟

جبهة التحرير الوطني ☐ الجبهة الإسلامية للإنقاذ ☐التجمع الوطني الديمقراطي ☐ حماس ☐

جبهة القوى الاشتراكية ☐ النهضة ☐ الإصلاح ☐ التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية ☐

حزب العمال ☐ أو حزب أخر.....

يعد السؤال مؤشرا سليما (valid) ويعتمد عليه في قياس اختيارات أو تفضيلات الناخب.

3- تفضيلات الناخب الجزائري في الانتخابات المحلية . وقد تم الاستدلال على هذا المتغير بسؤال مباشر نصه:

ممثل جبهة التحرير الوطني ☐ ممثل الجبهة الإسلامية للإنقاذ ☐ ممثل التجمع الوطني الديمقراطي☐ ممثل حماس☐ ممثل جبهة القوى الاشتراكية ☐ممثل النهضة ☐ ممثل التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية☐ممثل حزب أخر اذ كره.....

يعد السؤال مؤشرا سليما(valid) ويعتمد عليه في قياس اختيارات أو تفضيلات الناخب

4- تفضيلات الناخب الجزائري في الانتخابات الرئاسية . وقد تم الاستدلال على هذا المتغير بسؤال مباشر نصه:

لمين زروال ☐ عبد العزيز بوتفليقة ☐ محفوظ نحناح ☐ سعيد سعدي ☐ لويزة حنون☐

يعد السؤال مؤشرا سليما(valid) ويعتمد عليه في قياس اختيارات أو تفضيلات الناخب

5-علاقة القرار الانتخابي بالنظام السياسي. وقد تم الاستدلال على هذا المتغير بسؤال مباشر احتياجات مادية (العمل، الصحة، التعليم، السكن) ☐الأمن والاستقرار (مكافحة الارهاب) تطوير المؤسسات السياسية والادراية ☐ المحافظة على القيم الثقافية والدينية ☐ محاربة الفساد ☐

2.**المتغيرات المستقلة:** اشتملت استمارة المقابلات على عدد من المتغيرات المستقلة التي يمكن ان تسهم في فهم بعض جوانب المتغيرات التابعة السابقة .ويمكن تقسيم هذه المتغيرات إلى أنواع:

1.**الخصائص الديمغرافية:** وهي تتمثل في السن (سؤال1)، النوع (إناث أم ذكور، السؤال2) مستوى التعليم(سؤال4)، المهنة(سؤال5)، الرضا عن الدخل(سؤال6)، الفئات الاجتماعية المترتبة عن التطورات التي عرفها النظام السياسي الجزائري (سؤال 7).

2. **مصادر المعلومات والآراء السياسية الأكثر مصداقية:** وهذا النوع من المتغيرات يشمل أسئلة عن مصادر متابعة العملية الانتخابية التي يثق فيها المبحوث.

4.**المصادر السياسية المؤثرة في تكوين توجهات الناخب:**

المتمثلة في عامل التنشئة السياسية، والانتماء الحزبي. ويظهران في (السؤال17) و(السؤال18) و(السؤال19).

5.المواقف السياسية تجاه النظام السياسي

تظهر من خلال (السؤال 33) و(السؤال35) و(السؤال 31) و(السؤال36)

6. أزمة المشاركة في الانتخابات:

تظهر من خلال (السؤال11) و(السؤال13) و(السؤال32)

تعرف الاتجاهات السياسية لدى الفرد على أنها ظاهرة اجتماعية نفسية بالدرجة الأولى، ثم تأخذ أبعاد سياسية نتيجة تأثير البيئة السياسية على الفرد. خلصنا في الفصل الأول إلى أن التوجهات الانتخابية في مفهومها الإجرائي تتكون من ثلاث عناصر أولا المعرفة العامة والتأثيرات ثم تأتي عملية التقويم للأشياء. وهي عناصر تتفاعل فيما بينها للفصل في الأمور التي تواجهه.

إذا ما حاولنا إسقاط هذا التعريف على محتوى الاستمارة فإنها تتوفر على هذه المكونات الثلاث.

فالعنصر الأول الذي يتعلق بمدى توافر البيانات والمعلومات اللازمة لدى الفرد حول العملية الانتخابية، تمثلت في معرفته حول طبيعة الانتخاب من حيث هو حق أم واجب، وكيف يتواصل مع هذه العملية من خلال وسائل الإعلام. أما عملية التأثير فتملت في عوامل شخصية تمثلت في الجنس والسن والمهنة والدخل والمستوى المهني، وعوامل أخرى تتعلق بالتنشئة السياسية والولاء الحزبي وغيرها من العوامل.

يتعلق عامل التقويم والتقييم بمجموعة الأحكام التي تتمثل في مواقف تنعكس من خلال التصرفات أو السلوكات باختيارات الفرد للأحزاب السياسية وموقفه من النظام السياسي عموما .

إن مرحلة انتقاء عناصر مجتمع البحث التي ستمثل العينة هي مرحلة مهمة في البحث، لهذا وعلى ضوء الظاهرة المدروسة والإشكالية التي يعالجها البحث، ينبغي تحديد بدقة المجتمع الذي يستهدفه البحث وذلك لن يكون إلا باختيار دقيق وحذر للعينة التي ستمثل

المجتمع الأصلي. قبل تحديد خصائص العينة سنتطرق لبعض المفاهيم الأساسية التي تخص العينة بشكل موجز.

المطلب الأول: العينة وخصائصها.

إن مجتمع البحث في لغة العلوم الإنسانية هو "مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحددة مسبقا والتي ترتكز عليها الملاحظات."[1] يتضح من هذا التعريف أن مجتمع البحث هو مجموعة عناصر لها خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى والتي يجري عليها البحث والتقصي. ولكي يكون البحث مقبولا وقابلا للانجاز، لابد من تعريف مجتمع البحث المدروس، وان توضح المقاييس المستعملة من أجل حصر هذا المجتمع. تستعمل العينة كأداة للدراسة هذا المجتمع.

العينة: هي نموذج يشمل جزء من وحدات المجتمع الأصلي يكون ممثلا له تمثيلا جيدا، بحيث يحمل صفاته المشتركة، وهذا النموذج أو الجزء يغنى الباحث عن دراسة كل وحدات ومفردات المجتمع الأصلي خاصة في حالة صعوبة أو استحالة دراسة كل تلك الوحدات. ويتم اختيار العينة وفقا لأسس وأساليب علمية متعارف عليها[2].

هناك عدة طرق لاختيار جزء من مجتمع البحث والذي سيتركز حوله البحث. تتضمن المعاينة مجموعة من العمليات تهدف إلى بناء عينة تمثيلية لمجتمع البحث المستهدف.في هـــذا المجال يوجد نوعين كبيرين من المعاينة: الاحتمالية وغير الاحتمالية. [3]

المعاينة الاحتمالية: هي نوع من المعاينة يكون فيها احتمال الانتقاء معروفا بالنسبة إلى كل عنصر من عناصر مجتمع البحث والذي يسمح بتقدير درجة تمثيلية العينة.

المعاينة غير الاحتمالية: هي نوع من المعاينة يكون فيها احتمال انتقاء عنصر من عناصر مجتمع البحث ليصبح ضمن العينة غير معروف والذي لا يسمح بتقدير درجة تمثيلية العينة المعدة بهذه الطريقة.

[1] موريس أجرس، المرجع السابق، ص،291.
[2] موريس أجرس، المرجع السابق، ص،301
[3] موريس أجرس، المرجع السابق، ص ص،302-304.

إن طبيعة العينة المعتمدة في الدراسة غير احتمالية (non probablity) [1]لأنها تتناسب مع هذا النوع من البحوث. فهذا النوع من المعينات تنقسم إلى ثلاث أصناف من المعاينة غير الاحتمالية:

1.**المعاينة العرضية (accidentel)**: يكون فيها سحب عينة من مجتمع البحث حسبما يليق بالباحث، إن اللجوء إلى هذا الصنف من المعاينة يتم عندما لا يكون أمام الباحث أي اختيار.إنها الحالة التي لا يمكن فيها إحصاء في البداية مجتمع البحث المستهدف ولا اختيار العناصر بطريقة عشوائية.[2]

2.**المعاينة النمطية (typique)**: سحب عينة من مجتمع بحث بانتقاء عناصر مثالية من هذا المجتمع. والغرض منها أن تحتوي العينة على عناصر العينة المختارة السمات النمطية الملائمة لتعريف مجتمع البحث.[3]

3.**المعاينة الحصصية (par quotas)**: سحب عينة من مجتمع البحث بانتقاء العناصر طبقا لنسبتهم في هذا المجتمع.[4]

هناك خمس طرق ممكنة للفرز أو الاختيار غير الاحتمالي للوصول إلى عناصر مجتمع البحث والتي تمثل جزء من العينة:[5]

1. **الفرز العشوائي(tri a l'aveuglette)**:إجراء غير احتمالي للمعاينة يقوم على سهولة الوصول إلى المبحوثين.

---

[1] يقول موريس أنجرس: " إن بعض البحوث لا تتطلب بالضرورة أن تكون العينة المأخوذة من مجتمع البحث الأصلي، إذ من الممكن أن يهتم الباحث، مثلا ، بدراسة الحالة أو ربما يريد التعمق في مختلف أنواع السلوكات دون اعتبار لوزنها في مجتمع البحث، في حالات أخرى ، هناك أسباب كثيرة ، مثل تكون قاعدة مجتمع البحث غير تامة، محدودية الإحاطة بمجتمع البحث المستهدف، وقت محدود، موارد ضئيلة أو كل عائق أخر، يمكنها أن تمنع من القيام بمعاينة من نوع احتمالي. لكن يبقى من الممكن في كل هذه الحالات سحب عينة عن طريق المعاينة غير الاحتمال. إن المعطيات التي يتم جمعها من عينة غير احتمالية تبقى مقبولة وملائمة، إلا انه لا يمكن معرفة درجة تمثيلية هذه العينة بالنسبة إلى مجتمع البحث الذي أخذت منه لأنه لا يتم أخذها بصفة عشوائية تامة.
إن الانتقاء غير الاحتمالي يكون " نتيجة الصدفة المجهولة " فعلا. في العينة غير الاحتمالية، فان احتمال اختيار عنصر ما لا يكون من ضمن العينة هو غير معروف وغير محدد مسبقا.كل عنصر له الحظ في أن يختار..... انظر: موريس أجرس، المرجع السابق، ص ص،309-310.

[2] موريس أجرس، المرجع السابق، ص،311.
[3] المرجع نفسه، ص،311.
[4] المرجع نفسه، ص،312.
[5] المرجع نفسه، ص ص،313-315.

2. **الفرز الموجه (tri orienté)**: إجراء غير احتمالي للمعاينة موجه من طرف نوع من التشابه مع مجتمع البحث المستهدف.

3. **فرز المتطوعين:** إجراء غير احتمالي للمعاينة يستدعي بموجبه الأفراد للمشاركة في تجربة ما.

4. **الفرز القائم على الخبرة (tri expertisé)**:إجراء غير احتمالي للمعاينة يقوم به شخص أو عدة أشخاص يسمحون لنا بالوصول إلى عناصر مجتمع البحث.

5. **الفرز الكرة الثلجية أو التراكمي(tri boule de neige)** : إجراء غير احتمالي للمعاينة معزز بنواة أولى من أفراد مجتمع البحث والذين يقودنا إلى عناصر أخرى، يقومون هم بدورهم بنفس العملية وهكذا.

فالعينة التي خصها البحث في الدراسة هي مجموعة المواطنين الجزائريين من سكان المدينة والريف بغرب الجزائر، تمت خلال خمس أشهر من الدراسة (مارس، ابريل، ماي، جوان، جويلية، أوت) من سنة 2010. وهي عينة غير احتمالية تم التركيز على هذه الخصائص في تعيين العينة:

-ما يجعل العينة غير احتمالية هو أنها لم تستند إلى إطار عينة يعطي كافة أفراد المجتمع المستهدف فرصة متساوية أو على الأقل معروفة في الظهور في العينة. وذلك بمقارنة بالعينات الاحتمالية بأنواعها المختلفة.

-من الأفضل أن يظل الاستدلال الوصفي في أضيق الحدود الممكنة حيث إن العينات غير الاحتمالية قد لا تحافظ على الأوزان المختلفة لشرائح المجتمع داخلها، فإذا كان المجتمع منقسما بين 50 نساء و 50 رجال فانه العينة غير الاحتمالية مناسبة لدراسة العلاقات السببية مثل تأثير التعليم أو العمر أو غيرهما على التصويت للموطنين (كمتغير تابع) الإشارة إلى حجم العينة استناد إلى:

-المعطيات العلمية.

-لانعدام الأرقام الرسمية الدقيقة والتفصيلة والجزئيات.

-لانعدام التواصل مابين الباحث والإدارة سواء كانت ممثلة من قبل البلدية أو الدائرة أو الولاية، إذا رفضت كل الادرات تسليم الإحصاءات والأرقام لأسباب غير معروفة وخاصة نتائج الانتخابات على مستوى الولايات.

حجم العينة هو عدد العناصر التي تكون العينة .هناك عوامل مختلفة لابد من أخذها بعين الاعتبار لتحديد حجم العينة حسب نوع المعاينة.

بالنسبة إلى المعاينة غير الاحتمالية، فانه يكفي أن يكون هناك عددا كافيا من العناصر حتى يتمكن الباحث من إجراء المقارنات الضرورية. فحجم العينات غير الاحتمالية يمكن أن يكون مختلفا جدا، وذلك حسب مشكلة البحث، ومع ذلك من النادر جدا تجاوز بعض المئات من الوحدات إلا إذا كان البحث يستهدف عدد كبير من الخصائص. أما في البحث الكيفي فان الموجه الثاني لتحديد حجم العينة يقوم على مبدأ التشبع بالمصادر، فبفضل الخاصية المتكررة يصل الباحث، في البحث الكيفي، إلى عدد كاف من العناصر لإنشاء العينة.

1. توزيع العينة وفقا لمعيار المدينة والريف.

جدول رقم (05) يوضح حجم العينة في المدينة والريف.

	الريف	المدينة	المجموع
العدد	**472**	**1110**	**1582**
النسبة المئوية	**%29.83**	**%70.16**	**514**

وزعت العينة وفقا لهذه المعطيات لعدة أسباب منها:

1 عدم توفر المعلومات والأرقام الدقيقة حول عدد الناخبين في المدن والأرياف على مستوى ولايات غرب الجزائر. فالأرقام الرسمية تأخذ طابع العمومية، بحيث يتم إعلان النتائج على ما هو مسجل على مستوى الولاية ككل دون ذكر الأرقام الجزئية.

2 لا تتوفر سوى معلومات تتعلق بمعدلات التحضر على المستوى الوطني بصفة عامة كما هو موضح من خلال المؤشرات التالية :

	سكان الحضر (النسبة المئوية من مجموع السكان)				معدل النمو لسكان الحضر (نسبة مئوية)	
السنة	1950	1960	1993	2000	1993-1960	2000-1993
النسبة	%25	%30	%54	%60	%4.6	%2.6

جدول رقم (06) يوضح معدلات التحضر في الجزائر.

توضح هذه المؤشرات ارتفاع معدلات التحضر على المستوى الوطني في السنوات الأخيرة إذ بلغت نسبة 60 بالمائة، في مقابل ذلك انخفضت نسبة الريف إلى 40 بالمائة، أما أسباب هذه الظاهرة فقد سبق الإشارة إليها في الفصل الثاني.

حجم العينة وصل إلى 1582 مفردة، وزعت على 1110 مفردة في المدينة و472 مفردة في الريف، وجاء عدد الناخبين في المدينة أكثر من الريف بفراق يقدر ب638 مفردة، أما أسباب هذا التباعد فتعود أولا إلى ارتفاع معدل التحضر على مستوى ولايات غرب الجزائر بالاعتماد على الأرقام الرسمية إذ نجد مثلا وهران وحدها سجلت نسبة 94.6 % وتضم المنطقة المدروسة ولايات ذات نسبة معتبرة من نسبة السكان مثل وهران التي وصلت بها نسبة السكان إلى 1213839 ن وتلمسان بنسبة 842053ن وغليزان سجلت 642205ن. ويترتب عن هذا العامل مؤشرا أخر يتحكم في هذه المعطيات متمثل في الهيئة الانتخابية إذ ترتفع بارتفاع نسبة السكان.

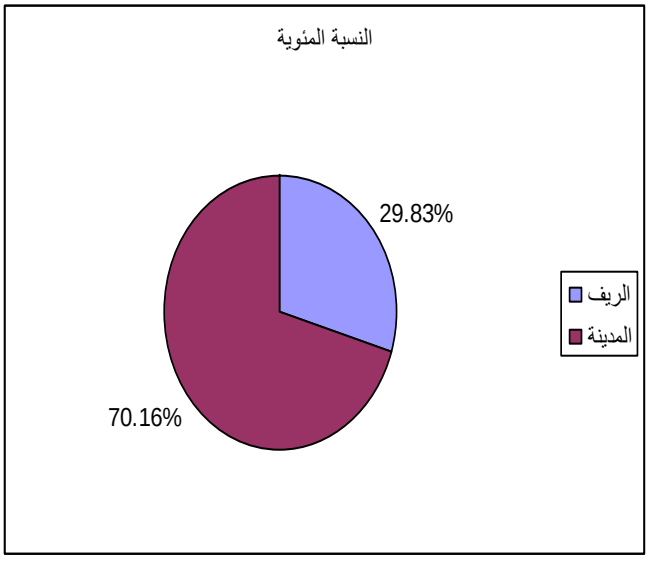

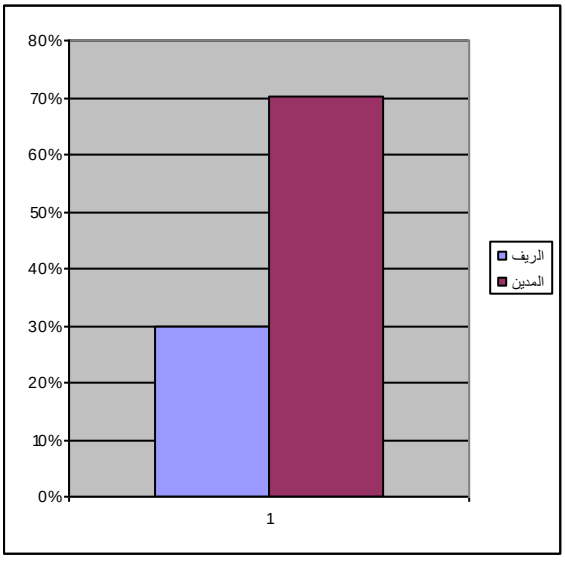

شكل رقم(05): دائرة نسبية توضح حجم العينة في المدينة والريف .

شكل رقم(06): منحنى بياني يوضح حجم في العينة في المدينة والريف.

توضح الدائرة النسبية والمنحنى البياني حجم العينة في المدينة والريف، وينعكس من خلال هذه المقاييس اتساع دائر التحضر مقارنة بالريف وهذا يعود إلى أسباب عدة سبق التطرق لها في الفصل الثاني من الدراسة .

2. توزيع العينة وفقا لمعيار السن.

جدول(07) يوضح توزيع العينة وفقا لمعيار السن.

السن	المدينة		الريف	
	العدد	**النسبة**	**العدد**	**النسبة**
29-18	**389**	**%35.04**	**166**	**%35.16**
39-30	**295**	**%26.57**	**113**	**%23.94**
49-40	**231**	**%20.81**	**89**	**%18.85**
59-50	**139**	**%12.52**	**62**	**%13.13**
60 فما فوق	**56**	**%5.04**	**42**	**%8.89**
المجموع	**1110**	**%100**	**472**	**%100**

تقتضي قوانين غالبية الدول بتحديد سنا معينا للفرد حتى يتمكن من المشاركة في الحياة السياسية، وهي السن التي يمكن أن يرجع معها وصول الفرد إلى قدر من رجاحة العقل والنضج الذي يؤهله لتحليل الأمور ذات الصلة بالشؤون العامة وبالصالح العام تحليلا موضوعيا .[1]

وإذا كانت سن الأهلية المدنية في بعض الدول محدد بـــ19[2] سنة والبعض الأخر بـــ21 سنة، والتي بموجبها يعتد بصحة وسلامة تصرفات الفرد المدنية فان الاتجاه السائد في أغلب الدول هو خفض سن الرشد السياسي إلى 18 سنة مثل الجزائر فكل شخص يبلغ من العمر 18 سنة له أن يطلب تسجيله قيده بالقوائم الانتخابية. وبهذا يكون سن الرشد السياسي أدنى من سن الرشد المدني. إن هذا التوجه لقي استحسنا لكونه يحقق التوازن في اتجاهات

[1] عفيفي كامل عفيفي، ص863.

[2] المادة 40 من القانون المدني الجزائري القاضية بان سن الرشد المدني هو بلوغ الشخص 19 سنة كاملة.

التصويت لأعضاء هيئة الناخبين بين الاتجاهات المحافظة، والاتجاهات المتطلعة إلى التطوير والتغيير والتي تقويها حيوية الشباب[1].

لطبيعة النسق الاجتماعي في الجزائر أهمية كبير في تحديد هذه المعطيات فنسبة الشيوخ (60 فما فوق) تمثل نسبة بسيطة 3.90 % أي ما يعادل 903829 نسمة، في حين ترتفع نسبة الأقل من 12 سنة إلى حوالي 35.15%. وعلى أساس هذه المعطيات فالمجتمع الجزائري يتميز بارتفاع فئة الشباب التي تتجاوز 75 %، فهو مجتمع فتي. [2]

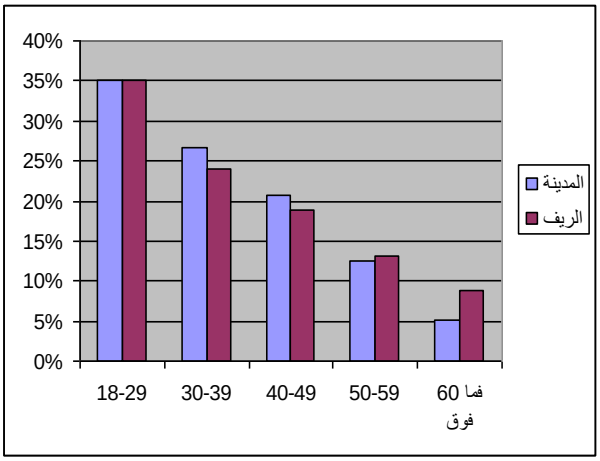

شكل رقم (07): منحنى بياني يوضح حجم العينة وفقا لمعيار السن في المدينة والريف

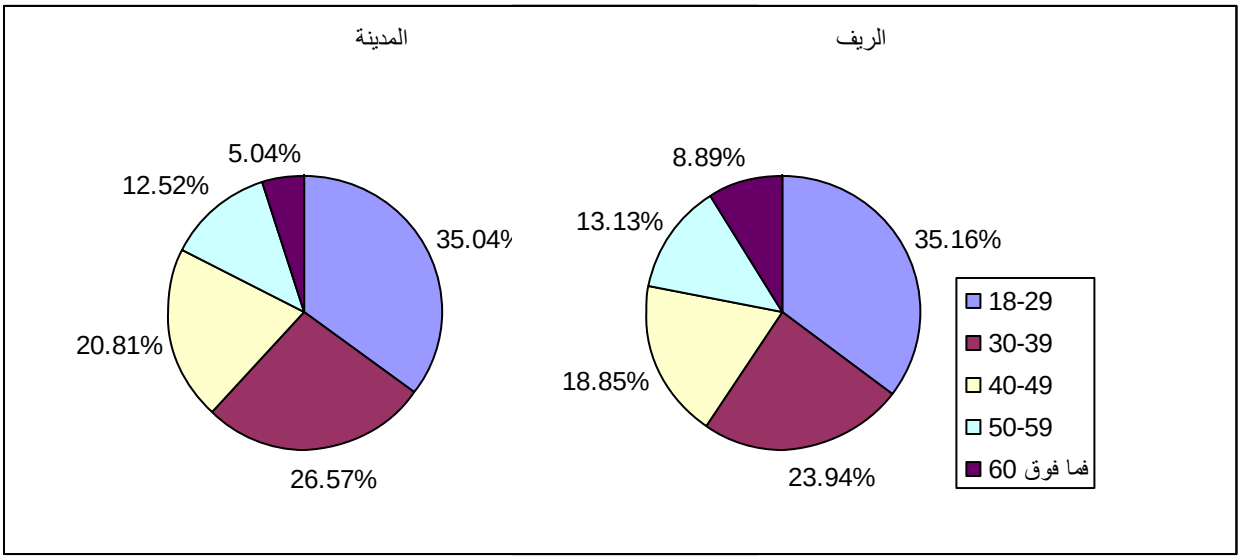

شكل رقم (07): دائرة نسبية توضح حجم العينة لمعيار السن في المدينة والريف.

[1] سعاد الشرقاوي وعبد الله ناصف، ص.19.
[2] إسماعيل قيرة وآخرون، المرجع السابق، ص249.

المقاييس الثلاث توضح توزيع حجم العينة وفقا لمعيار السن في المدينة والريف، تتميز العينة بتميز الفئات العمرية انطلقا من سن الرشد الـ18 سنة، كسن الحد الأدنى للأهلية الانتخابية، فئة من 18- 29 سنة تمثل الشباب، وهي أكبر نسبة في المدينة والريف، وتقترب النسب في كلا المجالين. من 30-39 سنة ومن 40-49 هي الفئات الأكثر نضجا سياسيا وتمثل هي الأخرى معدلات معتبرة في العينة، ثم الفئة الكهول المتجهة للشيخوخة التي تحتل معدلات منخفضة في المدينة والريف .

3.توزيع العينة وفقا لمعيار الجنس:

جدول رقم (08) يوضح توزيع العينة وفقا لمعيار الجنس في المدينة والريف .

	المدينة		الريف	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الإناث	517	%46.57	251	%52.11
الذكور	593	%53.42	221	%46.82
المجموع	1110	%100	472	%100

الجدول رقم (08) يوضح توزيع العينة وفقا لمعيار الجنس في المدينة والريف. وتميزت العينة بحضور كلا الجنسين بنسب معتبرة في كلا البيئتين، ولكن حجمهما اختلف حيث ارتفعت نسبة الذكور في المدينة وانخفضت نسبة النساء وذلك يعود الى الحضور المكثف للرجال في المدينة وانخفاض نسبة النساء. عكس ذلك حدث في الريف حيث ارتفعت نسبة الناء وانخفضت نسبة الرجال.

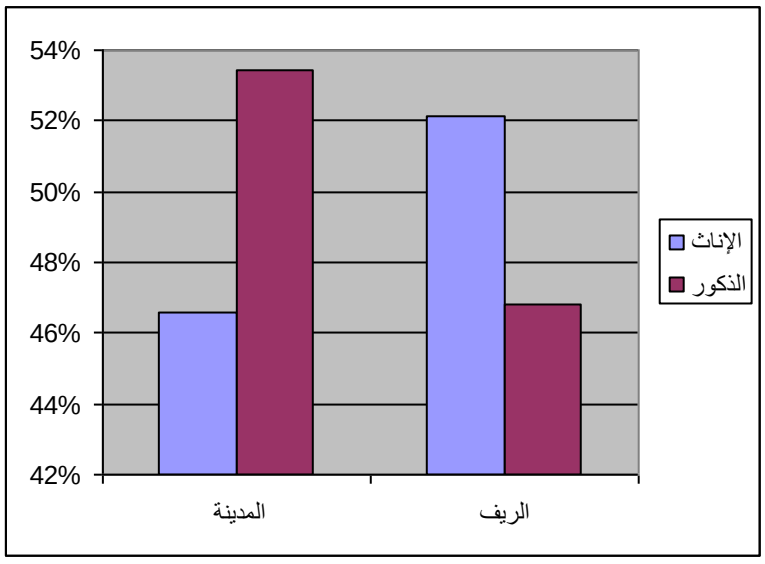

شكل رقم (08) منحنى بياني يوضح حجم العينة وفقا، لمعيار الجنس في المدينة والريف.

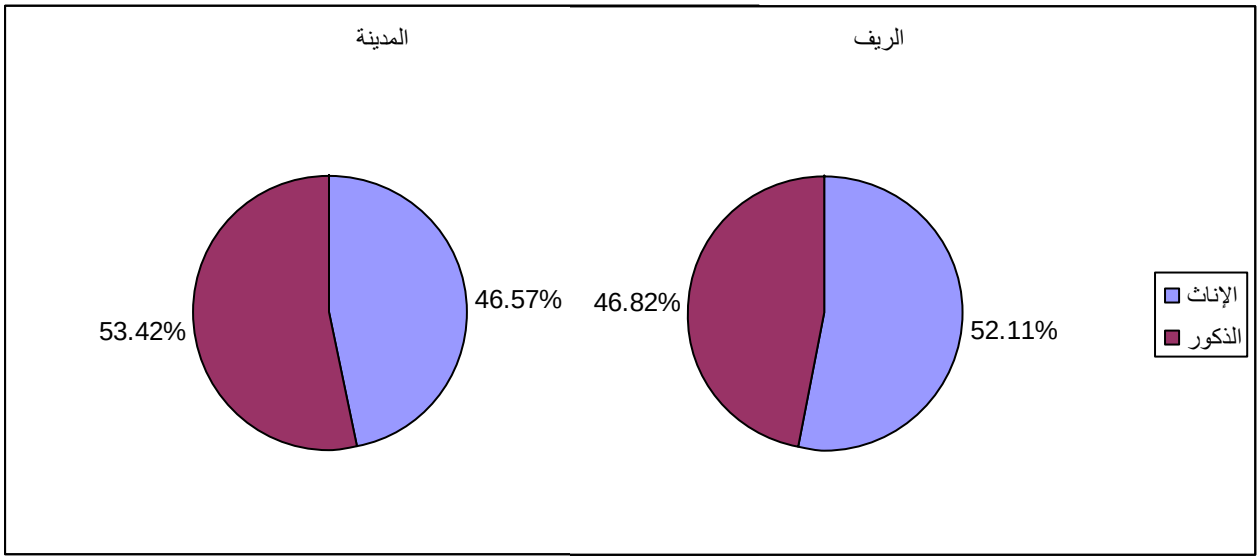

شكل رقم (08) دائرة نسبية توضح حجم العينة وفقا، لمعيار الجنس في المدينة والريف.

4.توزيع العينة وفقا لمعيار المستوى العلمي.

جدول(09) يوضح توزيع العينة وفقا لمعيار المستوى التعليمي .

	المدينة		الريف	
	العدد	**النسبة**	**العدد**	**النسبة**
امي	**188**	**%16.93**	**187**	**%39.61**
تعليم ابتدائي	**232**	**%20.90**	**108**	**%22.88**
تعليم اساسي	**276**	**%24.86**	**118**	**%25**
تعليم عالي	**414**	**%37.29**	**59**	**%12.5**
المجموع	**1110**	**%100**	**472**	**%100**

الجدول رقم (09) يوضح توزيع العينة وفقا لمعيار المستوى التعليمي. يوضح هذا المعيار مدى التباين بين المدينة والريف حيث ترتفع نسبة الأمية في الريف لتصل إلى

39.61%، في حين ترتفع نسبة الذين لهم مستوى جامعي في المدينة لتصل إلى 37.29%. ولكن هذا لا ينفي التباعد بين الظاهرتين، إذ نجد كذلك نسبة معتبرة من الأميين في المدينة، وحضور الفئة المتعلمة في الريف. ويعود هذا إلى سياسة التعليم المجاني المتبع من قبل الدولة في الجزائر.

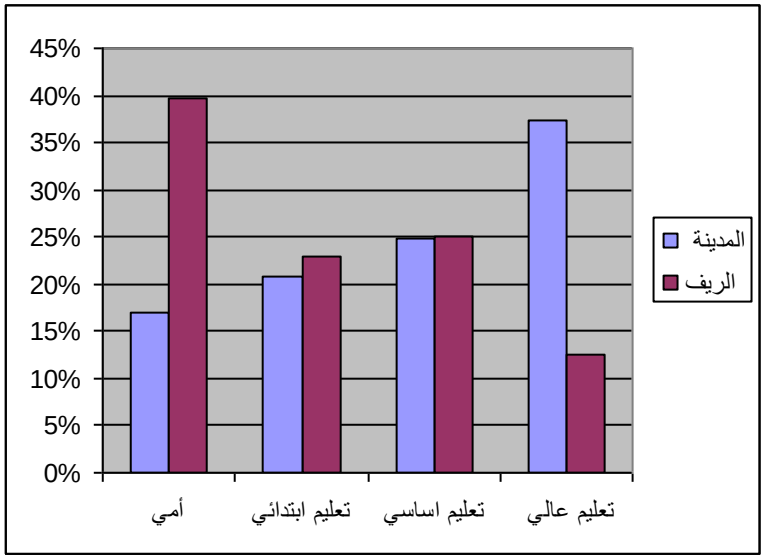

شكل رقم (09): منحنى بياني يوضح حجم العينة وفقا، لمعيار المستوى التعليمي في المدينة والريف.

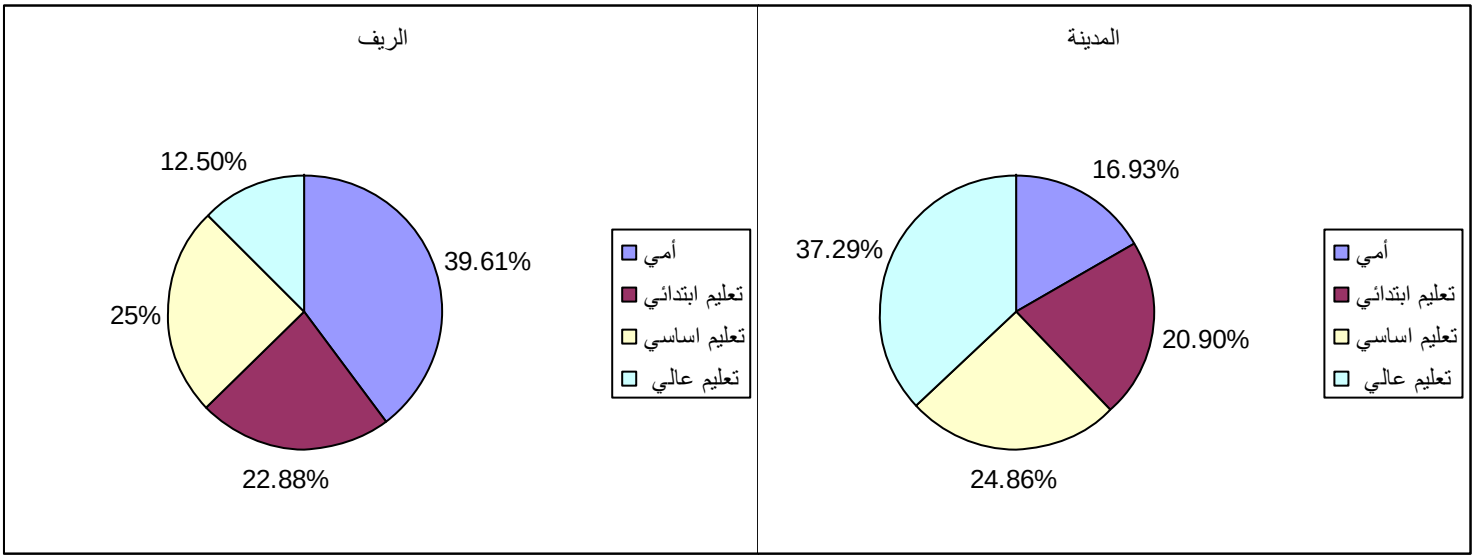

شكل رقم (09): دائرة نسبية توضح حجم العينة وفقا، لمعيار المستوى التعليمي في المدينة والريف.

5.توزيع العينة وفقا للمهنة

جدول(10) يوضح توزيع العينة وفقا لمعيار المهنة.

المهنة	المدينة		الريف	
	العدد	**النسبة**	**العدد**	**النسبة**
بدون عمل	**379**	**%34.14**	**271**	**%57.41**
فلاح	**11**	**%0.99**	**64**	**%13.55**
تاجر	**118**	**%10.63**	**22**	**%5.28**
معلم	**135**	**%12.16**	**12**	**%4.66**
عامل يومي	**36**	**%3.24**	**26**	**%5.50**
موظف اداري	**81**	**%7.29**	**23**	**%4.87**
عضو في الجيش	**86**	**%7.74**	**15**	**%3.17**
مهن اخرى	**264**	**%23.78**	**47**	**%9.95**
المجموع	**1110**	**%100**	**472**	**%100**

لقد كان من الصعب علينا، في الاختيار العشوائي للعينة، أن نمثل كافة الشرائح الاجتماعية تمثيلا دقيقا، إلا أن النتائج المتوصل إليها أوصلت إلى تمثيل مهم لأهم المهن المعروفة والممارسة في بلادنا. مع الإشارة إلى نقاشا ما يزال قائما حول بعض هذه المهن وما إذا أمكن اعتبارها كذلك، كمهن المتقاعد وربة البيت....

إن الملاحظ، رغم بعض التوزان في توزيع العينة، طغيان فئة العاطلين بشهادة الذين استحوذوا على أكثر من الربع في العينة المبحوثة سواءا في المدينة أو الريف. وارتفاع معدلات مهن في المدينة وانخفاضها في الريف. مثل مهنة المعلم والمهن الإدارية و مهن أخرى، في حين ترتفع معدلات مهنة الفلاح والتجار والعامل اليومي في الريف. وهذا ما يجعل المدينة تختلف عن الريف من حيث معيار المهن.

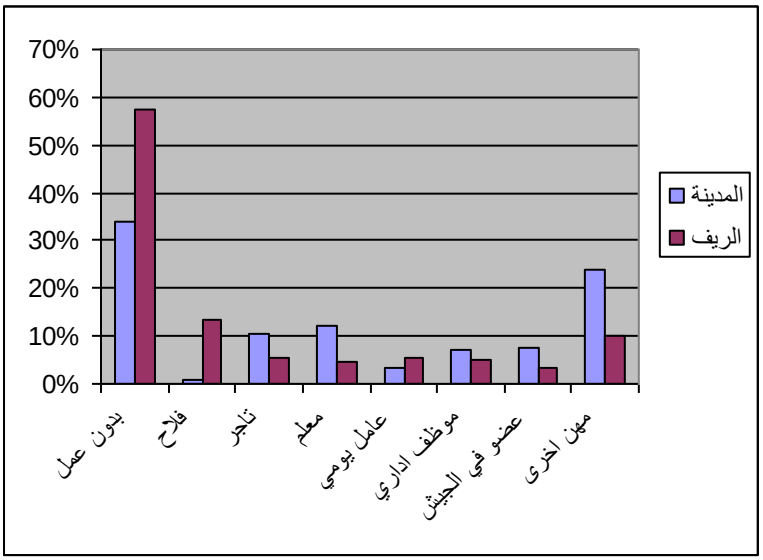

شكل (10): منحنى بياني يوضح حجم العينة وفقا لمعيار المستوى التعليمي في المدينة والريف.

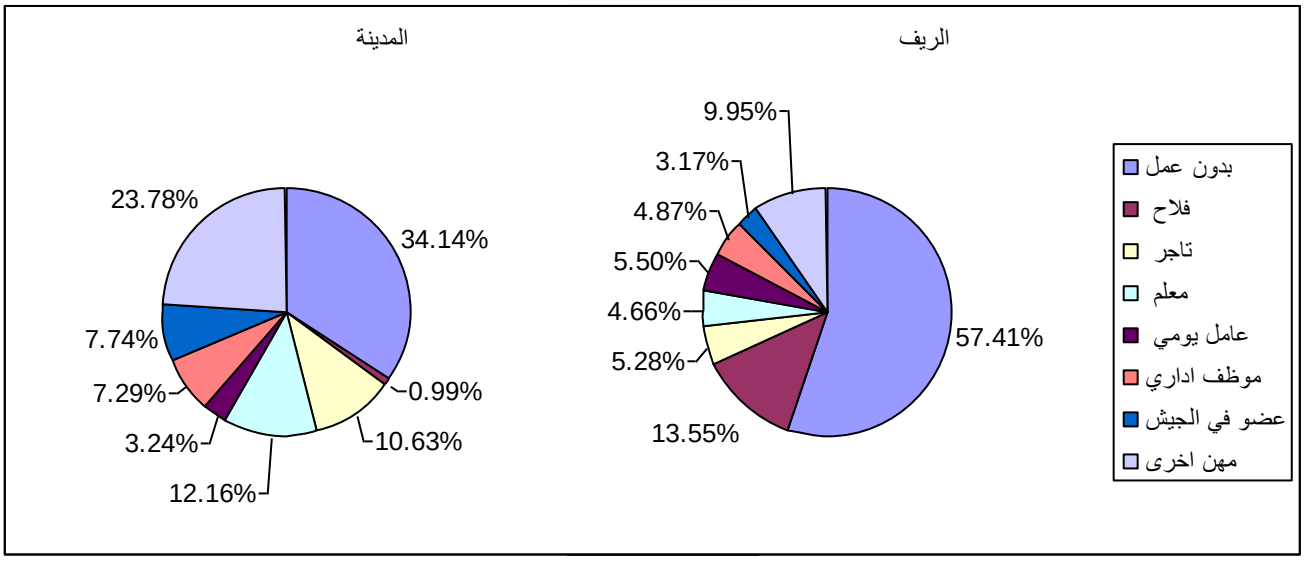

شكل (10): دائرة نسبية توضح حجم العينة وفقا، لمعيار المستوى التعليمي في المدينة والريف.

6 .توزيع العينة وفقا لمعيار مستوى الدخل

جدول رقم (11) يوضح توزيع العينة وفقا لمعيار الدخل في المدينة والريف.

مستوى الدخل	المدينة		الريف	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
كاف تماما	84	%7.56	21	%4.44
متوسط	152	%13.69	109	%10.11
غير كاف	874	%78.73	338	%71.61

المجموع	1110	%100	472	%100

جدول رقم (11) يوضح توزيع العينة وفقا لمعيار الدخل في المدينة والريف. ويتبين من خلال الجدول مستوى دخل الفرد الجزائري غير كاف لدى الغالبية من سكان المدن والريف، وتزداد دائرة من لهم مستوى الدخول الضعيفة في الريف.

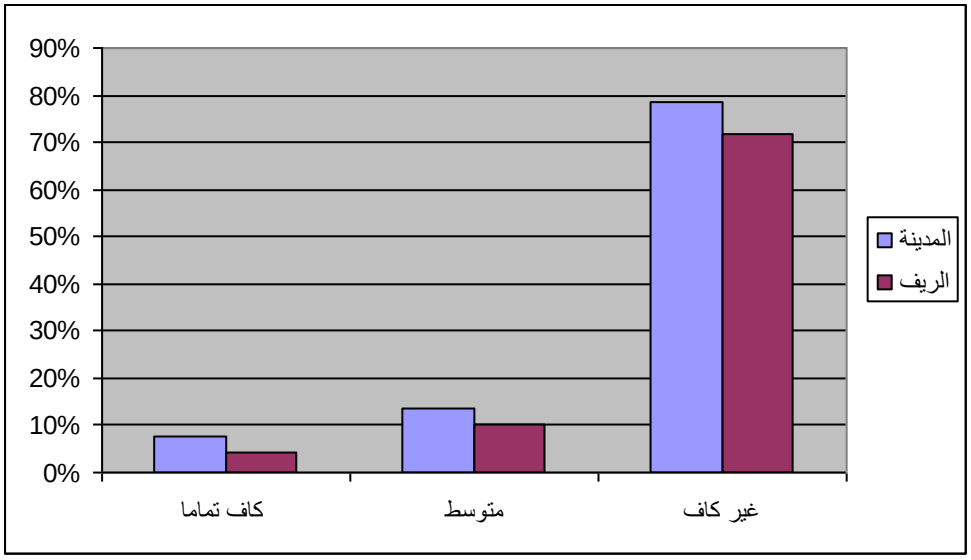

شكل رقم (11): منحنى بياني يوضح حجم العينة وفقا، لمعيار الدخل في المدينة والريف.

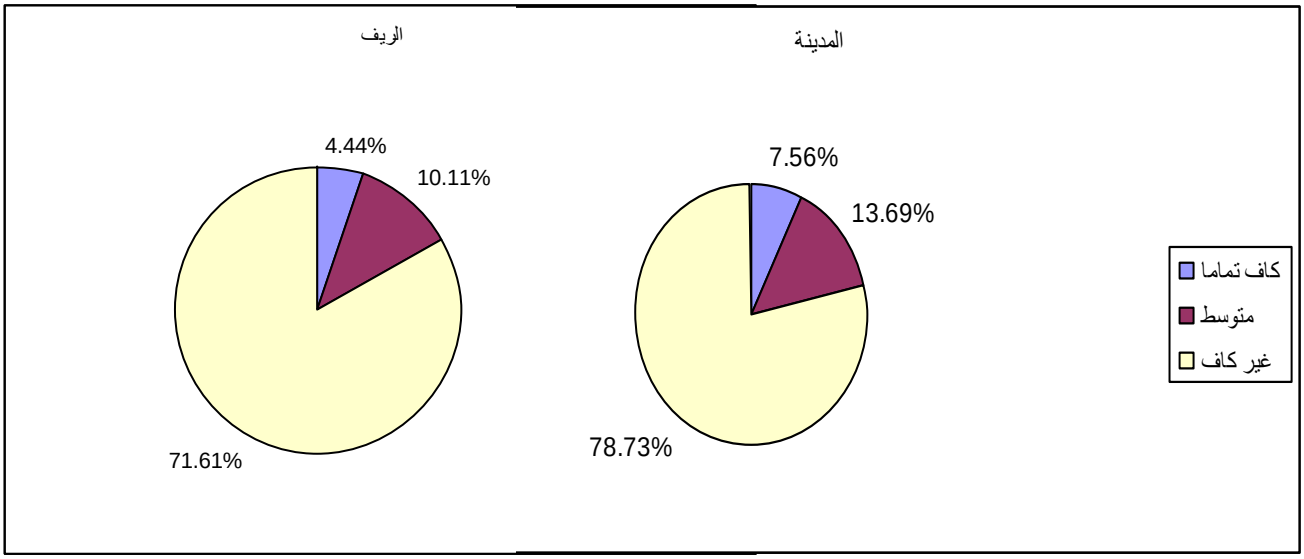

شكل رقم (11): دائرة نسبية توضح حجم العينة وفقا، لمعيار الدخل في المدينة والريف.

7.فئات اجتماعية مترتبة عن التطورات التي عرفها النظام السياسي الجزائري.

جدول(12) يوضح الفئات الاجتماعية المترتبة عن التطورات التي عرفها النظام السياسي الجزائري.

الفئة	المدينة		الريف	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
مجاهد	**09**	**%0.81**	**02**	**%0.42**
ابن مجاهد	**13**	**%1.17**	**7**	**%1.48**
ابن شهيد	**2**	**%0.18**	**3**	**%0.63**
ضحايا الإرهاب	**5**	**%0.45**	**14**	**%2.96**
المجموع	**29**	**%2.61**	**26**	**%5.50**

تمثل هذه الفئات الاجتماعية ظاهرة متميزة في الجزائر بصفة عامة، إذ أنها جاءت نتيجة للتطورات والأحداث التي مرت بها الدولة الجزائرية الحديثة ، فالمجاهدين والشهداء هم فئات من المجتمع شاركوا في الثورة التحريرية ، أما ضحايا الإرهاب فهم نتيجة المأساة الوطنية التي عاشتها الجزائر في مرحلة التسعينات.

وفقا للمادة 4 يعد مجاهدا كل شخص شارك في حرب التحرير الوطني مشاركة فعلية مستمرة بدون انقطاع، تحت لواء جبهة التحرير الوطني و ضمن مختلف هياكلها، خلال الفترة ما بين أول نوفمبر سنة 1954م إلى 19 مارس سنة 1962م.

ووفقا للمادة 16 يعد شهيدا كل من كانت له إحدى الصفات المذكورة في المواد 5، 6، 9، 11، 12، 13، 14، و 15 و استشهد أو عد من المفقودين فيما بين أول نوفمبر سنة 1954 إلى يوم 5 يوليو 1962.

ووفقا المادة 17 يعد المجاهدون الذين توفوا في المعارك فيما بين 5 يوليو سنة 1962م إلى سبتمبر سنة 1962م ضحايا الواجب. و يستفيد ذوو حقوقهم من نفس الحقوق الممنوحة إلى ذوي حقوق الشهيد المذكور في المادة 7 أعلاه.

. **ضحايا الإرهاب:** خلّف "الإرهاب" في الجزائر في التسعينات 100 ألف قتيل، وتتفق جهات عدة رسمية وأهلية على تعداد أكثر من 500 ألف شخص يمثلون عائلات ضحايا الإرهاب الذين أسسوا جمعيات وأصبحوا يطالبون باعتراف رسمي من الدولة. ويجمع الجزائريون على تعريف ضحايا الإرهاب بالأفراد والعائلات الذين اغتيلوا أو أصيبوا في العمليات الدموية المختلفة التي شهدتها المدن الجزائرية خلال عشرية الإرهاب، من تفجير قنابل وعمليات انتحارية وسيارات مفخخة، أو حتى الذين قضوا في المذابح الجماعية التي نفذتها المجموعات الإرهابية في الأرياف وضواحي المدن إضافة إلى ضحايا الاغتيالات الفردية وكان أكثرهم من المثقفين. ويضاف إلى القائمة النساء اللواتي تعرضن للاغتصاب والأفراد التابعين للمؤسسات الرسمية والأمنية في سلك الشرطة الذين أصيبوا أو قتلوا خلال محاربتهم الإرهاب.

8.**امتلاك بطاقة الانتخاب:**

تم استبعاد الأفراد الذين لا يملكون بطاقة الانتخاب والذين يمثلون 161 مفردة. موزعين على 71 امرأة و89 رجل وأغلبهم من فئة الشباب بنسبة 84 .فئة النساء لان البحث يختص بدراسة التوجهات الانتخابية للفرد. لأن التوجه هو سلوك ومواقف وقرار يتخذها الفرد، وحتى يتوافق هذا مع الجانب التطبيقي تم توضيح هذه المراحل المعقدة من خلال مجموعة من الأسئلة ينبغي أن يكون للفرد تصور وهذا لن يكون إلا من خلال امتلاك بطاقة الانتخاب التي تعد المؤشر الحقيقي لتقيم علاقة الفرد بالعملية الانتخابية ، أما الفئة التي لا تملك بطاقة الانتخاب فعادة تكون إجاباتها بالسلب على الأسئلة مما يؤثر على طبيعة الموضوع الذي يعتمد على الاستمارة التي تأخذ طابع التسلسل في طرح الأسئلة بغرض إبراز حقيقة العلاقة بين الفرد والعملية السياسية ككل.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تكوين التوجهات الانتخابية

كما تم التطرق في الفصل الأول إلى المداخل الأساسية في دراسة التوجهات الانتخابية حيث تم استخلاصها من مجموعة من المدارس الغربية، إذ تطرقت المدرسة الفرنسية إلى أهمية العوامل الجغرافية في صناعة القرار الانتخابي، وركزت المدرسة الأمريكية على

أهمية العوامل النفسية والاجتماعية، ثم التطورات التي ألحقت بالدراسات الحديثة لفتت الانتباه إلى أهمية العوامل الاقتصادية في الاختيار العقلاني لناخب.

وإذا كان السلوك الانتخابي فعل غير مجرد من الخلفيات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية، فان الثقافة السياسية والتنشئة السياسية تعد من أهم المداخل الأساسية لاكتشاف طبيعة التوجهات الانتخابية للناخب التي قد تختلف عن السلوك الانتخابي خاصة عندما يتعلق الأمر بالنوايا أو التفضيلات أو الاختيارات أو التوجهات. حيث تمكننا هذه المداخل التقرب من الظاهرة من حيث بنيتها وطبعتها وخصائصها وبالتالي هي مدخل أساس للإجابة عن الإشكالات التي تطرح بصيغة كيف؟ أما المشاركة السياسية فتم الاستعانة بها لإخضاع الظاهرة المراد دراستها إلى مؤشرات ومقاييس تحدد درجة مشاركة الناخب في العملية الانتخابية خاصة والعملية السياسية عموما.

والهدف من هذا المطلب المتعلق بالعوامل الأساسية للتوجهات الانتخابية في غرب الجزائر هو الربط بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية فيما بينها أولا ثم الربط بين هذه العوامل وغير من العوامل النفسية والسياسية والجغرافية لتوضيح مدى التداخل بينها، في إطار ما هو محدد من متغيرات تابعة ومستقلة في الدراسة أي في إطار بيئة المدينة والريف بغرب الجزائر.

فيما يلي نحاول إسقاط هذه العوامل على التوجهات الانتخابية في المدينة والريف بغرب الجزائر واعتماد على العينة. أولا المتغيرات الجغرافية والإدارية هي (التضاريس، المناخ، المساحة،...)، ثانيا المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية هي (متغير السن. متغير الجنس. متغير المستوى العلمي. متغير المهنة.متغير الدخل. متغير الفئات الاجتماعية المترتبة عن التطورات التي عرفها النظام السياسي الجزائري.المتغيرات النفسية: ((عامل الخوف .عامل فقدان الثقة.) المتغيرات السياسية.الانتماء العضوي للأحزاب.التنشئة السياسية)

1.العوامل الجغرافية والإدارية:

تشغل الجزائر مساحة 2.381741كلم^2، أكثر منها أربعة أخماس صحراء في شمال إفريقيا بين تونس والمغرب، وهي ثاني أكبر بلد إفريقي بعد السودان اسمها العربي الجزائر من كلمة جزر. لها شريط ساحلي طويل من البحر الأبيض المتوسط.

الجزء الشمالي منطقة من الجبال والوديان والهضاب بين البحر الأبيض المتوسط والصحراء يشكل عنصر مكملا من قسم شمال إفريقيا المعروف باسم المغرب العربي.

تتباين التضاريس بين الشريط الساحلي في الشمال، سلسلتي جبال الأطلس والهضاب العليا التي تتوسطها، والصحراء الواسعة جنوبا.

التل: في الشمال، وعلى امتداد ساحل المتوسط، تمتد سهول التل الجزائري بعرض متباين (من 80 الى 190 كلم) وتصم معظم الأراضي الزراعية للجزائر وتتركز بها كثافة سكانية عالية.

الهضاب العليا والأطلس الصحراوي: تتوزع الهضاب على 600 كم شرق الحدود المغربية، أراضي سهبية ، متعرجة ، بين التل والأطلس الصحراوي .ارتفاعها بين 1100 و1300 متر من ارتفاع من الغرب لتنزل في الشرق حدود 400كم . تربتها رسوبية من اثار نحت الجبال مع بحيرات مالحة . الصحراء الكبرى: تمتد جنوب الأطلس الصحراوي وتمثل لوحدها أكثر من 80 % من المساحة الكلية للجزائر.

المنطقة الجغرافية التي خصت بالدراسة هي المنطقة الغربية، تقع في شمال الجزائر تتكون من ولايات ساحلية هي وهران وتلمسان ومستغانم وعين تموشنت، وتعد وهران عاصمة الغرب الجزائري، أما الولايات الداخلية فهي تصم غليزان ومعسكر وسيد بلعباس وتيارت وتسمسيلت، وولايات شبه صحراوية هي النعامة والبيض وسعيدة، آما ولايات الجنوب فهي أدرار وبشار وتند وف.

ولايات غرب الجزائر	المساحة	عدد السكان	نسبة التمدن	عدد البلديات	عدد الدوائر
ادرار	**439700**	**311615**	**%35.2**	**28**	**11**
بشار	**162200**	**225546**	**%83.3**	**21**	**12**
تندوف	**159000**	**27060**	**%87.6**	**2**	**1**
سعيدة	**6764**	**279526**	**%57**	**16**	**06**
البيض	**78870**	**168789**	**%48.8**	**22**	**08**
النعامة	**29950**	**127314**	**%65.4**	**12**	**07**

سيدي بلعباس	9150	525631	/	52	05
معسكر	5941	676192	%46.4	47	16
تسمسيلت	3152	264240	%32.6	22	08
غليزان	4870	642205	%40.4	38	13
تلمسان	9061	842053	%53	20	54.9
وهران	2121	1213839	%94.6	26	09
مستغانم	2175	631057	%40.7	32	10
عين تموشنت	2379	327331	%87	28	08

جدول رقم (13) يوضح مساحة ومعدلات التحضر ونسبة السكان بولايات غرب الجزائر.[1]

للتقسيم الادراي أهمية في تكوين الهيكلة الحضرية أو النظام الحضري في البلدان السائرة في طريق النمو، فالقرارات الادراية ذات تأثير في توجيه جميع مواقع التجهيزات الاقتصادية والأنشطة البشرية وعلاقتها بحركات السكان وأماكن استيطانهم. لتقسيم الإداري في الجزائر ثلاث وحدات أساسية هي الولاية والدائرة والبلدية. عرفت الخريطة الإدارية في الجزائر تحولات هامة، تأثرت بالظروف السياسية والاقتصادية والبشرية السائدة.

تعود أولى بوادر التقسيم الإداري في الجزائر إلى العهد العثماني، حيث قسمت البلاد إلى ثلاث مقاطعات هي بالك الشرق، بايلك التطري، بايلك الغرب ومنطقة العاصمة وتسمى دار السلطان.

بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830 احتفظت فرنسا بهذا التقسيم الذي أصبح رسميا عام 1936، يشمل ثلاث مقاطعات، إضافة إلى الصحراء في عام 1956، قسمت الجزائر إلى 12 عمالة في محاولة من السلطات الاستعمارية إحكام قبضتها على الجزائر.

بعد الاستقلال عام 1962 حاولت الدولة الجزائرية تصحيح الإرث الاستعماري بغرض تحقيق اللامركزية وتقريب الإدارة من المواطن. أول إجراء اتخذ كان رفع عدد الولايات الجزائرية

[1] وزارة الاتصال، المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام، الانتخابات البلدية والولاية .ص ص.13-41.

إلى 15 ولاية عام 1963 ، وفي عام 1974 ظهر تقسيم إداري جديد رفع فيه عدد الولايات إلى 31 ولاية . في عام 1984 قسمت البلاد إلى 48 ولاية وذلك لمتابعة التطورات الاقتصادية والبشرية ولتطوير الخريطة الإدارية للبلاد حتى تكون أكثر اتصالا بالواقع وأكثر استيعابا للإمكانات الدولة .

منطقة الغرب الجزائري.

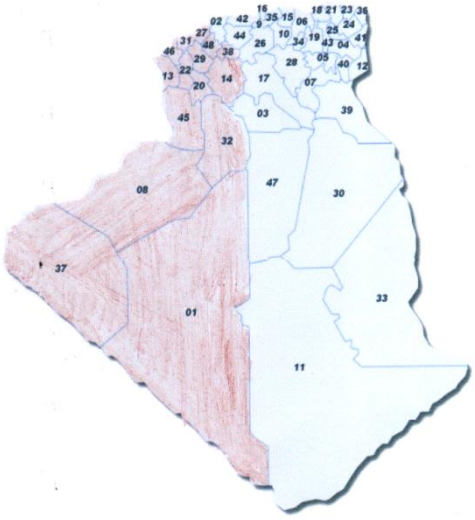

شكل رقم (12): خريطة رقم توضح المنطقة الغربية في الجزائر.

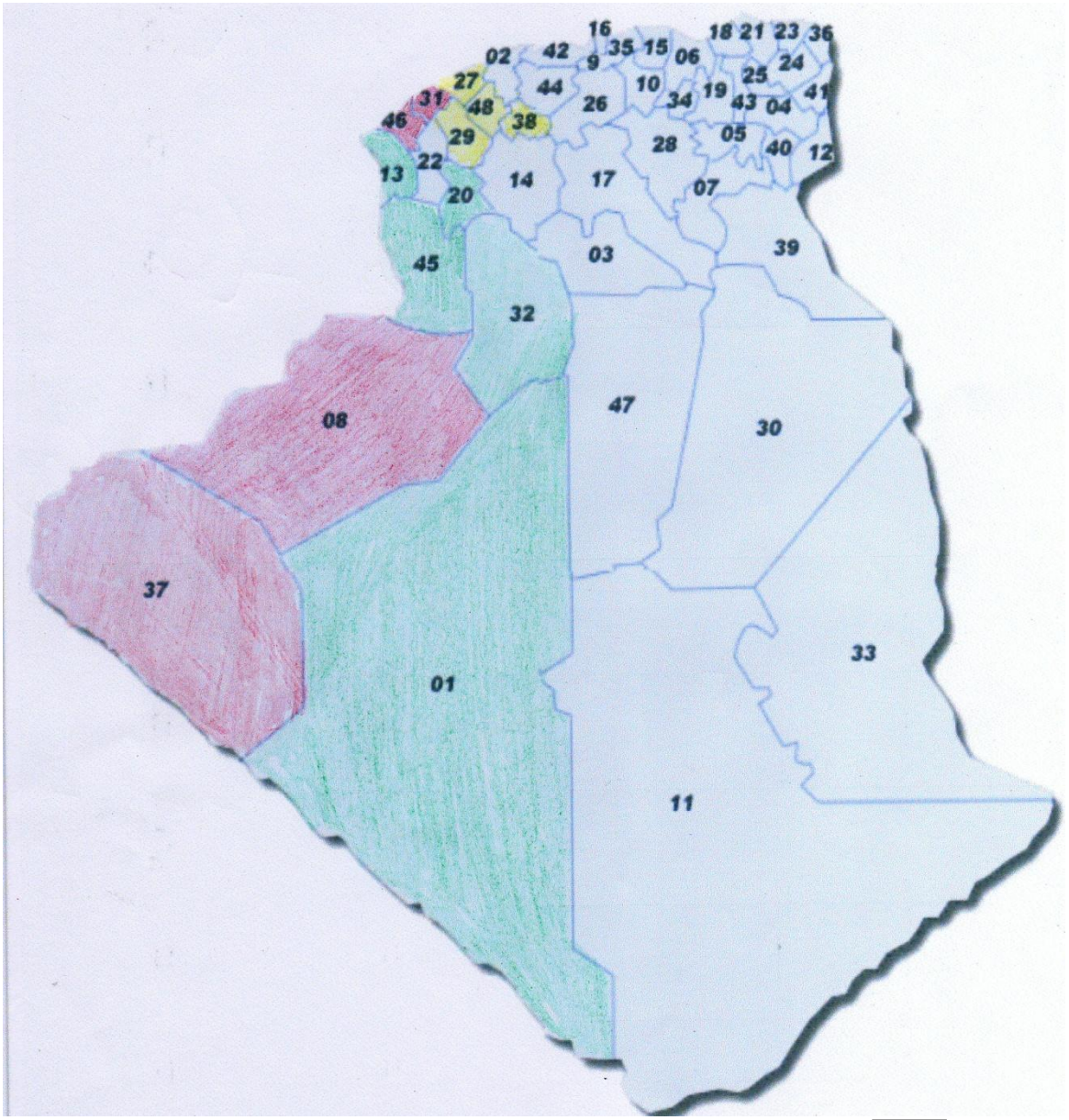

المنطقة المرتفعة (أكثر من 80%)

المنطقة المتوسطة (من 51 إلى 79%)

المنطقة المنخفضة (أقل من 50%)

شكل رقم (13): خريطة رقم توضح معدلات التحضر والتريف بغرب الجزائر.

2.العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

جدول رقم (14) يوضح العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تميزت بها الاستمارة.

العوامل		المدينة		الريف	
العوامل الاجتماعية والاقتصادية		العدد	النسبة	العدد	النسبة
1.السن	18-29	389	%35.04	166	%35.16
	30-39	295	%26.57	113	%23.94
	40-49	231	%20.81	89	%8.01
	50-59	139	%12.52	62	%5.58
	60-فما فوق	56	%5.04	42	%8.89
2.الجنس	الإناث	517	%46.57	251	%53.17
	الذكور	593	%53.42	221	%46.82
3.المستوى العلمي	امي	188	%16.93	187	%39.61
	تعليم ابتدائي	232	%20.90	108	%22.88
	تعليم اساسي	276	%24.86	118	%25
	تعليم عالي	414	%37.29	59	%12.5
4.المهنة	بدون عمل	379	%34.14	271	%57.41
	فلاح	11	%0.99	64	%13.55
	تاجر	118	%10.63	22	%5.28
	معلم	135	%12.16	12	%4.66
	عامل يومي	36	%3.24	26	%5.50
	موظف اداري	81	%7.29	23	%4.87
	عضو في الجيش	86	%7.74	15	%3.17
	مهن اخرى	264	%23.78	47	%9.95
5. مستوى الدخل	كاف تماما	84	%7.56	21	%4.44
	متوسط	152	%13.69	109	%10.11
	غير كاف	874	%78.73	338	%71.61

1. العلاقة بين متغير السن والجنس

جدول رقم (15) يوضح العلاقة بين متغير السن والجنس في المدينة والريف.

السن	المدينة				الريف			
	الذكور		الإناث		الذكور		الإناث	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
29-18	**196**	**%17.65**	**193**	**%17.38**	**108**	**%22.88**	**58**	**%12.28**
39-30	**175**	**%15.76**	**120**	**%10.81**	**62**	**%13.13**	**51**	**%10.80**
49-40	**115**	**%10.36**	**116**	**%10.45**	**44**	**%09.32**	**45**	**%09.53**
59-50	**73**	**%6.57**	**66**	**%5.94**	**21**	**%04.44**	**41**	**%08.86**
60 فما فوق	**34**	**%3.06**	**22**	**%1.98**	**16**	**%03.38**	**26**	**%05.50**
المجموع	**593**	**%53.42**	**517**	**%46.57**	**251**	**%53.17**	**221**	**%46.82**

يوضح الجدول رقم (15) العلاقة بين متغير السن والجنس في المدينة والريف، يعكس الجدول مدى التناسب بين عدد الذكور والإناث على مستوى كل الفئات العمرية في المدينة والريف وهذا بغرض تمثيل الفئتين على مستوى مختلف المستويات العمرية. ولكن رغم ذلك وجد تمايز بين الجنسين حيث اقتربت النسب في بعض الحالات وتباعدت في مواقع أخرى وهذا يعود إلى صعوبة الانتقاء في توزيع الاستمارة. وصعوبة تعامل المجتمع مع الاستمارة كذلك.

ويعكس الجدول أهمية فئة الشباب من الذكور والإناث في المدينة والريف حيث مثلت اكبر نسبة في الريف في تنخفض نسبة الشيوخ في كلا البيئتين.

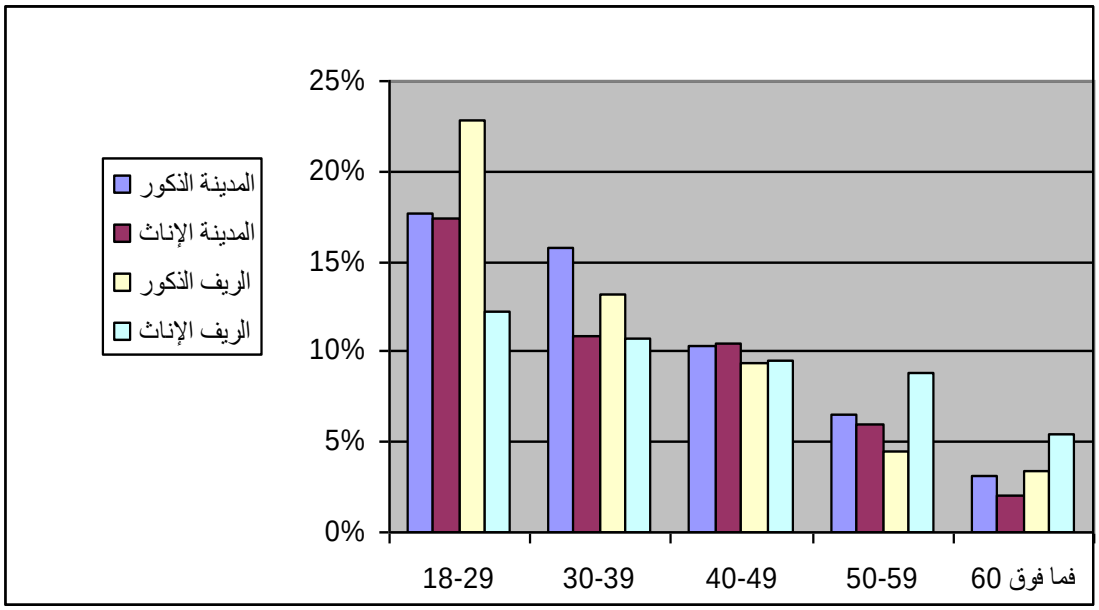

شكل رقم (14): منحنى بياني يوضح علاقة ، السن بالجنس في المدينة .

2.العلاقة بين عامل السن والمستوى التعليمي و العلاقة بين عامل الجنس والمستوى التعليمي.

جدول رقم (16) يوضح العلاقة بين متغير السن والمستوى التعليمي والجنس في المدينة والريف.

الوسط	المدينة								الريف							
المستوى التعليمي	أمي		ابتدائي		أساسي		جامعي		أمي		ابتدائي		أساسي		جامعي	
الجنس/السن	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر
18-29	03	06	13	32	29	47	148	111	11	14	05	18	13	47	29	29
30-39	17	16	32	39	41	70	30	50	19	18	10	21	21	23	01	00
40-49	31	27	38	32	23	34	24	22	29	20	11	17	05	07	00	00
50-59	30	31	21	17	11	15	04	10	24	14	16	06	01	01	00	00
60فما فوق	11	16	04	04	03	03	04	11	24	14	02	02	00	00	00	00
المجموع	92	96	108	124	107	169	210	204	107	80	44	64	40	78	30	29

الجدول رقم (16) يوضح العلاقة بين متغير السن والمستوى التعليمي والجنس في المدينة والريف. ويصف الجدول ميزات المجتمع البحثي من حيث السن والجنس والمستوى العلمي في المدينة والريف. فترتفع نسبة الأمية في الأوساط الريفية لدى فئة الإناث والذكور

وخاصة الأكبر سنا. وترتفع درجات الأمية لدى الإناث في الريف بشكل ملفت للانتباه إذ يعد إحدى الميزات المتجذرة في الريف. ولكن هذا لا ينفي وجود معدلات مرتفع من الأمية في المدينة لدى الإناث والذكور. وما يميز كذلك المجتمع البحثي هو انتشار الأمية لدى الفئات الشابة في المدينة والريف بمعدلات تبعث إلى ضرورة البحث عن أسبابها. تتميز المدينة بارتفاع نسبة المتعلمين على مستوى مختلف الفئات العمرية، وتقترب نسبة الإناث المتعلمات من نسبة الذكور. كما نجد نسبة معتبرة من المتعلمين في الريف ولكنها تقتصر على فئة الشباب.

3-**العلاقة بين عامل السن والمهنة والعلاقة بين عامل الجنس والمهنة.**

جدول رقم (17) يوضح العلاقة بين متغير بين متغير السن والمهنة والعلاقة بين عامل الجنس والمهنة.

	المدينة										الريف									
	29-18		39-30		49-40		59-50		60 فما فوق		29-18		39-30		49-40		59-50		60 فما فوق	
	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر
بدون عمل	96	82	49	19	63	06	37	07	13	07	47	51	48	11	40	02	03	40	26	03
فلاح	/	01	/	06	/	02	/	02	/	/	/	02	/	26	/	21	11	/	/	02
تاجر	/	29	/	37	/	26	/	21	/	05	/	14	/	04	/	02	/	/	/	/
معلم	21	09	15	24	20	20	07	15	01	03	03	01	01	/	03	03	01	/	/	/
عامل يومي	/	15	/	11	/	08	/	02	/	/	/	17	/	05	/	02	02	/	/	/
موظف إداري	33	16	16	05	/	05	05	01	/	/	04	10	02	03	01	03	/	/	/	/
عضو في الجيش	02	15	05	30	09	14	/	09	/	02	/	05	/	04	/	/	/	/	/	/
مهن أخرى	41	29	35	43	24	34	17	16	08	17	/	08	/	09	01	11	02	01	/	11
المجموع	193	196	120	175	116	115	66	73	22	34	58	108	51	62	45	44	21	41	26	16

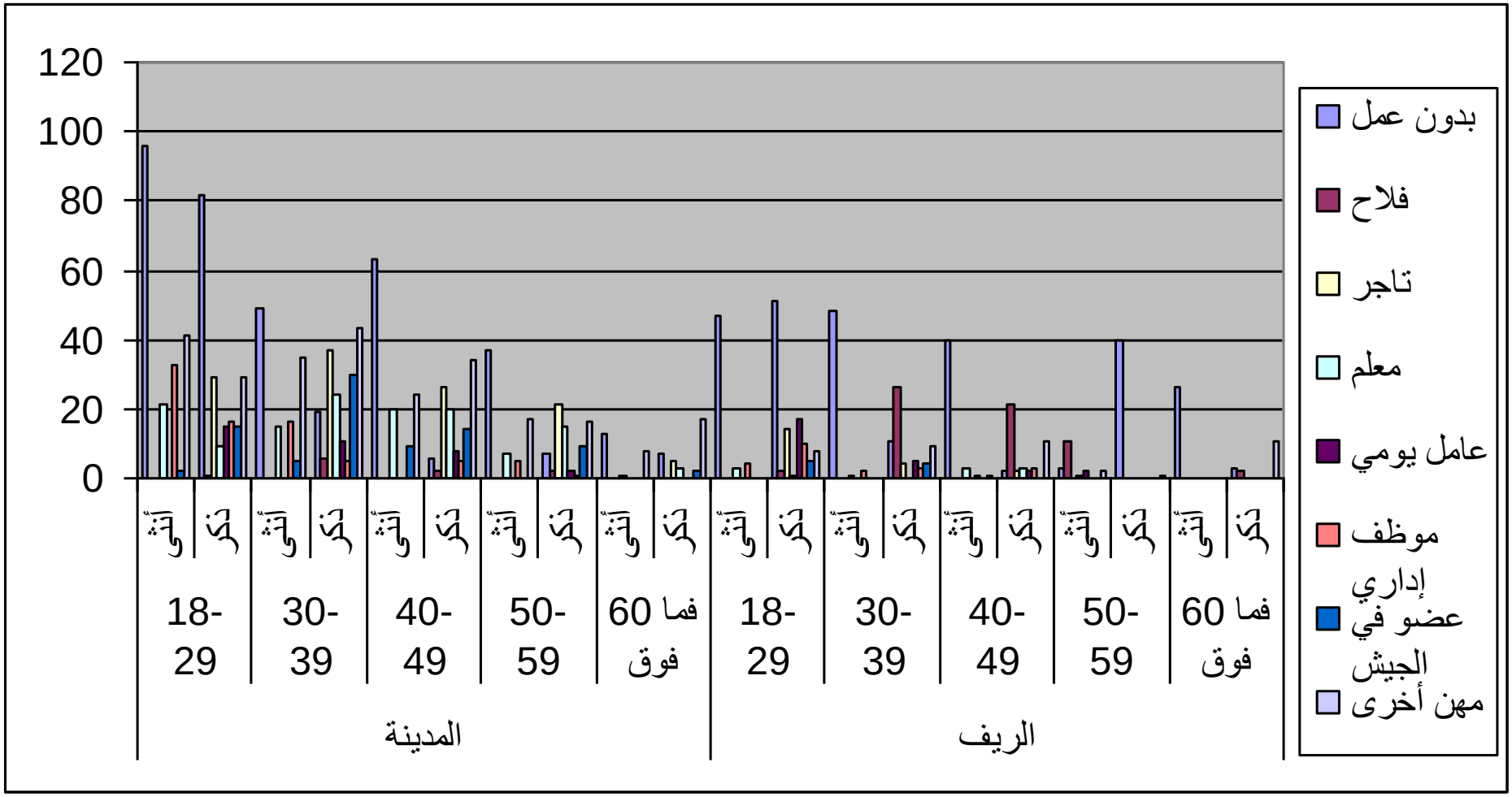

منحنى بياني يوضح العلاقة بين متغير بين متغير السن والمهنة والعلاقة بين عامل الجنس والمهنة.

الجدول رقم (17) يوضح العلاقة بين متغير السن والمهنة والعلاقة بين عامل الجنس والمهنة. اذ تظهر ظاهرة البطالة بشكل واضح في المدينة والريف وترتفع إلى معدلات كبيرة وخاصة لدى فئة النساء. كما تقتصر بعض المهن على الرجال مثل الفلاحة والتجارة والتجنيد في المؤسسات العسكرية، ويبقى تواجد الإناث في قطاع التعليم خاصة والحرف اليدوية.

3-العوامل السياسية: تظهر مجموعة من العوامل السياسية لها دور في تكوين وتوجيه توجهات الناخب الجزائري، في مقدمتها طبيعة النظام السياسي الذي مر بمراحل متمايزة، وفواعل بارزة لعبت دورا مهما في صناعة القرار السياسي داخل النظام والمجتمع. ولحركية النظام الانتخابي دورا مهما في رسم وحسم نتائج العملية الانتخابية، وللخريطة الحزبية بعد سياسي كذلك في توجيه الناخب. كل هذه العوامل تم التطرق لها في الفصل الثاني بالتفصيل.[1]

إذا كان النظام السياسي في الجزائر المدخل الأساسي لمعرفة صورة الانتخابات في الجزائر، فان الثقافة السياسية والتنشئة السياسية هي الأرضية والحقيقة المجسدة لما تم رسمه من سياسات من قبل هذا النظام.

قد اختبرت هذه العوامل في مجموعة من المتغيرات جاءت في شكل أسئلة داخل الاستمارة منها دور التنشئة السياسية وأهمية الانتماء السياسي وانعكاسات الظاهرة الأمنية على اختيارات الناخب في منطقة الغرب الجزائري.

يتضمن السؤال رقم (15) طبيعة العلاقة بين اختيارات الناخب والانتماءات السياسية التقليدية المتمثلة في القبيلة والعروش والجهوية والانتماءات السياسية الحديثة المتمثلة في الحزب. جاءت صياغة السؤال على النحو التالي:هل أنت تصوت بناء؟ على الجهوية أم القبيلة والعروش أم الحزب أو سبب أخر.

فماذا تعني الجهوية؟ وماذا تعني القبيلة والعروش؟ وما هو الحزب؟ قبل تحديد معاني هذه المفاهيم نتطرق إلى مفهوم الانتماء.

[1] لمزيد من التفاصيل، انظر الفصل الأول، ص ص.100-157.

1.**الانتماء:** الانتماء(Belongingness) بمفهومه البسيط يعني الارتباط والانسجام والإيمان مع المنتمي إليه وبه. الانتماء كمفهوم ينتمي إلى المفاهيم النفسية الاجتماعية ويعني الاقتراب والاستمتاع بالتعاون أو التبادل مع آخر وفي الحقيقة أن دافع الانتماء (الجوع الاجتماعي) إذا توافر لدي الفرد وتحفز يبلغ من القوة أنه يستطيع أن يعدل كثيراً من سلوك الفرد حتى يصبح سلوكه مطابقاً لما يرتضيه مجتمعه.[1]

يعرف الانتماء بأنه "النزعة التي تدفع الفرد للدخول في إطار اجتماعي فكري معين بما يقتضيه هذا من التزام بمعايير وقواعد هذا الإطار وبنصرته والدفاع عنه في مقابل غيره من الأطر الاجتماعية والفكرية الأخرى."[2] وورد في معجم العلوم الاجتماعية أن الانتماء هو ارتباط الفرد بجماعة؛ حيث يرغب الفرد في الانتماء إلى جماعة قوية يتقمص شخصيتها ويوحد نفسه بها مثل الأسرة أو النادي أو الشركة.[3]

وللانتماء أشكال وألوان ومشارب متعددة. وعلى الرغم من اختلاف الآراء حول الانتماء مابين كونه اتجاها وشعورا و إحساسا أو كونه حاجة أساسية نفسية أو كونه دافعا أو ميلا، إلا أنها جميعا تؤكد استحالة أن يحيا الفرد بلا انتماء. للانتماء أبعاد أهمها:[4]

- **الهوية:** فالانتماء يسعى إلى توطيد الهوية، وهي بالمقابل دليل على وجوده، ومن ثم تبرز سلوكيات الأفراد كمؤشرات للتعبير عن الهوية وبالتالي الانتماء.
- **الجماعية:** إن الروابط الانتمائية تؤكد على الميل نحو الجماعية، ويعبر عنها بتوحد الأفراد مع الهدف العام للجماعة التي ينتمون إليها.
- **الولاء:** هو جوهر الالتزام، يدعم الهوية الذاتية، ويقوي الجماعية، ويركز على المسايرة، ويدعو إلى تأييد الفرد لجماعته ويشير إلى مدى الانتماء إليها.

[1] محمد فرغلي فراج، عبد الستار إبراهيم، السلوك الإنساني، ط1(القاهرة: دار الكتب الجامعية، 1974)، ص ص.137-143.

[2] نجلاء عبد الحميد راتب، الانتماء الاجتماعي للشباب المصري : دراسة سوسيولوجية في حقبة الانفتاح (القاهرة:مركز المحروسة للنشر،1999)، ص. 57.

[3] أحمد ذكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، (بيروت:مكتبة لبنان،1978)، ص. 16.

[4] عثمان بن صالح العامر، أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي: دراسة استكشافية، (المملكة العربية السعودية: وزارة التربية والتعليم، 2005)، ص ص، 17-21.

-**الالتزام:** حيث يتمسك بالنظم والمعايير الاجتماعية، وهنا تؤكد الجماعة على الانسجام والإجماع، ولذا فإنها تولد ضغوطا فاعلة نحو الالتزام بمعايير الجماعة لإمكانية القبول والإذعان كآلية لتحقيق الإجماع وتجنب النزاع.

-**الديمقراطية:** هي أساليب التفكير والقيادة، وتشير إلى الممارسات والأقوال التي يرددها الفرد ليعبر عن إيمانه بثلاث عناصر:

أ -تقدير قدرات الفرد وإمكاناته مع مراعاة الفروق الفردية، وتكافؤ الفرص، والحرية الشخصية في التعبير في أطار النظام العام. وتنمية قدرات كل فرد.

ب -شعور الفرد بالحاجة إلى التفاهم والتعاون مع الغير، ورغبته بأن تتاح له الفرصة للنقد مع امتلاكه لمهارة نقد الآخرين، وقناعته بأن يكون الانتخاب وسيلة اختيار القيادات.

ج - إتباع الأسلوب العلمي في التفكير.

يعبر عن جماعة الانتماء بالجماعة المرجعية، تلك التي يتوحد معها الفرد ويستخدمها معيارا لتقدير الذات، ومصدرا لتقويم أهدافه الشخصية، وقد تشمل الجماعة المرجعية كل الجماعات التي ينتمي إليها الفرد كعضو فيها.[1]

كما يتأثر الانتماء بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة، ولذا فان أنماط السلوك التي يصعب تفسيرها أو تبريرها أحيانا تكون نتيجة لفشل الفرد في الشعور بالانتماء وإحساسه بالعزلة عن الجماعة.[2]

الجهوية: هي الشعور بالانتماء إلى جهة جغرافية معينة من التراب الوطني الذي يمكن تقسيمه إلى جهويات أساسية وأخرى ثانوية.[3]

القبيلة والعروش: القبيلة هي الجماعة من الناس يكونون ثلاثة فصاعداً من قوم شتى كالزنج والروم والعرب، وقد يكونون من نحو واحد. وربما كان القبيل من أب واحد كالقبيلة[4].

---

[1] كريشيفيلد بالاتش، سيكولوجية الفرد والمجتمع ، ترجمة: سيد خير الله، وحامد الفقي(القاهرة : الانجلو المصرية، 1974)، ص ص.212-214.

[2] عثمان بن صالح العامر،المرجع السابق،22.

[3] عبد الناصر جابي، المرجع السابق، ص29.

[4] بوطالب، محمد نجيب،" سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي"،ط1 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2002) ،ص ص. 53-54.

من خلال هذا التحديد العربي للقبيلة، يتضح أن هاته الأخيرة عند العرب مفهوم تم تحديده بدقة، من خلال الاتفاق على أنها تمثل جزءاً يندرج في إطـــار تصنيفات أخرى متدرجة يمكن تحديدها كالتالي:[1]

جدول رقم (18): فروع القبيلة.

الجذم	الجمهور	الشعب	القبيلة	العمارة	البطن	الفخذ	العشيرة	الفصيلة	الرهط
Race	Ethnïe	Peuple	Tribu	Fraction	Sous-Fraction	Segment	Clane	Lignage	Famille

إن هذا التعريف العربي المقدم حول القبيلة، يجعل من هذه الأخيرة وحدة مماثلة لوحدات أخرى منفصلة عنها، ويبرز هذا الانفصال باعتقاد المجموعات القبلية في انتمائها إلى جد أعلى مشترك،[2] مما يفسر وجود علاقات تعارض وتنافس وصراع بين القبائل.

تفترض الكثير من الدراسات أن إجراءات التغيير التي عرفتها الجزائر لم تستطع أن تلغي البنية القبلية خصوصا على المستويين الثقافي والنفسي، ويستدل على ذلك الاستمرار:

– يعتبر استمرار القبيلة في المجتمعات المعاصرة نوعا من مقاومة الدولة، وبالتالي مقاومة مفهوم الوطن.

– بطء التحولات الاقتصادية –الاجتماعية في الأرياف، وتعثر مشاريع التنمية فيها، ما أدى إلى جمود في أسس البناء الاجتماعي وتحكم المحددات التقليدية في المجتمعات المحلية.

– يلعب التهميش الاجتماعي والجهوي، كبعض من إفرازات التطور الحديث، دورا في الحفاظ على طابع الانكفاء في العلاقات مابين المجموعات والجهات، أي ضعف الاندماج الوطني.

– تعتمد عملية إعادة تشكيل الوعي القبلي واستمراره على الظهور الخفي والمناسباتي، وكذا في فضاءات مغايرة.

[1] بوطالب، محمد نجيب، المرجع السابق. ص. 54.
[2] بوطالب، محمد نجيب، المرجع السابق. ص. 54.

– مقاومة الايدولوجيا المتطرفة بايدلوجيا نقيصة، أو مقاومة السياسي بالاجتماعي.

– استمرار الانتساب القبلي لدى الفاعلين وقوة حضور القرابة الدموية فضالا عن ضعف أطر المجتمع المدني التي تترك فراغا.

يوضح الجدول التالي تأثير عامل الانتماءات السياسية على الناخب.

جدول رقم (19) يوضح دور الانتماء في تحديد توجهات الناخب في المدينة والريف.

	المدينة		الريف	
	العدد	**النسبة**	**العدد**	**النسبة**
الجهوية	**135**	**%12.16**	**98**	**%20.76**
القبيلة والعروش	**58**	**%5.22**	**154**	**%32.62**
الحزب	**546**	**%49.18**	**84**	**%17.79**
سبب أخر	**19**	**%1.71**	**13**	**%2.75**

الجدول رقم (19) يوضح دور الانتماء في تحديد توجهات الناخب في المدينة والريف، إذ تبين دور هذه العوامل في توجيه اختيارات الناخب، وتختلف أهمية كل عامل في المجاليين، ففي المدينة يرى تقريبا نصف المبحوثين أن الحزب هو الدافع المباشر في اختياراتهم، في حين نجد أن سكان الريف يعطون الأهمية للقبيلة والعروش، يقول أحد المبحوثين (من الريف،56 سنة، بدون عمل): "مازالت هناك عنصرية بين القبائل، وهذا ما ألاحظه في السوق الأسبوعي، خصوصا في سوق الماشية، فإذا استمعت للناس، فإنك ستسمع كلمات تدل على ذلك من قبيل " هذا من قبيلتنا"، "هذا ماشي تعنا..." هذا ما قاله هذا المبحوث معتبراً أن استعمال هذه العبارات تعكس وجود الوعي القبلي من داخل هذا المجتمع. جاء في بحث مقدم حول منطقة "أجلموس' بالمغرب، إن العصبية القبلية كمنطق يحرك السلوك الاجتماعي لساكنة أجلموس، مازالت حاضرة بأشكال متفاوتة، أي تبعا لعدة متغيرات أهمها متغير

المستوى الدراسي، والانتماء المجالي (أي مكان السكن) ثم متغير العمر، وهذا ما يمكن أن نوضحه في النقاط التالية :[1]

- كلما انتقلنا من عينة متمدرسة في اتجاه عينة غير متمدرسة أو أقل تمدرسا، كلما ارتفعت حدة العصبية القبلية والعكس صحيح.

– كلما انتقلنا من العينة الساكنة بالمركز (الوسط الشبه حضري) في اتجاه ساكنة الوسط البدوي (الهوامش) كلما ارتفعت حدة العصبية القبلية، والعكس صحيح.

-كلما انتقلنا من الفئة الأقل سنا في اتجاه الأكبر سنا، كلما ارتفعت حدة العصبية القبلية والعكس صحيح.

وللجهوية أهمية في كلا المجالين رغم أن نسبة من يصوتون على أساسها في الريف أكثر من المدينة. يقول سويم العزي:"هناك ثلاث أنواع اجتماعية لها تأثير كبير على السلوك السياسي.هذه الأنماط هي: النمط البدوي وما يحتويه من قيم وعادات تتدخل بتأثير في رسم الشخصية العربية، ويترافق وجود هذا النمط مع وجود أساس اقتصادي يقوم على التجارة. ومن ثم هناك النمط ألفلاحي الذي يتصف بتخلف أسسه الاقتصادية والنزعة نحو التطابق، وهو كنمط الأول قبلي أو عشائري، وأخيرا هناك النمط المديني الذي تتشكل أسسه الاجتماعية من مزيجين من النمطين السابقين، اقتصاديا يختلف حسب النظام المتبع."[2]

تعتبر العائلة في المجتمع العربي حجر الزاوية داخل المجتمع العربي حجر الزاوية داخل المجتمع في عملية التنشئة الاجتماعية و السياسية مع إشراك المجتمع بكامله في هذه المهمة.

هذه الوظيفة لم تفقد وجودها مع دخول المجتمع مرحلة التطور، حيث استمرت تنشئة الأفراد بالمعطيات التقليدية للثقافة المسيطرة وعلى رغم محاولة تدخل السلطات السياسية في هذا المجال . وبسبب هذه التنشئة بقيت الشخصية العربية محافظة على صفتها والتي يمكن

[1] بدون كاتب، ظاهرة الانتخابات بالجماعة القروية لأجلموس.
i3.makcdn.com/wp-content/blogs.dir/84408/files//2009/05/khalid.doc.

[2] سويم العزي،السلوك السياسي في العالم العربي، ط1(بدون بلد النشر: دار الالفة،1992)، ص.27.

وصفها بأنها وريثة الشخصية البدوية.[1] إذا ما عدنا إلى الاستمارة نجد ان العائلة مغيبة عن توجهات الناخب فتكاد تكون غير موجودة وهذا ما تعكسه الأسئلة رقم (19) و(18) و(17).

يتضمن السؤال رقم (17) كذلك عامل الانتماء السياسي وتأثيرها على اختيارات الناخب، حيث ينص على الصياغة التالية: هل لديك انتماء إلى حزب أو لجنة مساندة أو جمعية؟

تباينت مواقف الناخبين سواء في المدينة أو الريف. فلم يتجاوز عدد المنتمين إلى هذه التنظيمات في المدينة 104 مفردة بنسبة 9.36%، وبلغ عدد المنتمين في الريف أقل من ذلك بـــ32 مفردة بنسبة2.88%.

يتضمن السؤال رقم (18) و(19) تأثير عامل القرابة في توجيه اختيارات الناخب، حيث ينص السؤال الأول على مايلي:هل لديك أحد الوالدين أو الأخوة عضو في حزب سياسي؟ ونص السؤال الثاني على مايلي: هل تصوت للحزب أو الرئيس نفسه الذي يصوت له أفراد العائلة؟

إجابات الناخبين اقتربت من بعضها في كلا الحالتين إذ أن نسبة انتماء الآباء إلى الأحزاب بلغت 89 مفردة بنسبة8.01 % في المدينة و34 مفردة في الريف بنسبة 7.20%. ويصوت الناخبين للتوجهات نفسها التي يصوت لها أفراد العائلة 47 مفردة في المدينة بنسبة 4.23 % ويقابلها 30 مفردة في الريف بنسبة 6.35.%.

تعكس هذه البيانات أهمية العوامل السياسية في توجيه اختيارات الناخب، إذ تبقى الجهوية والقبلية والعروش من المحددات الرئيسة في توجيه اختيارات الناخب. تظهر في المدينة بأقل نسبة وتتوسع دائرتها في الريف لتظهر بشكل واضح. كما تؤكد حقيقة هذه الأرقام حالة الاغتراب التي يعيشها الناخب في المدينة والريف إذ أن نسبة الغير المنخرطين في الأحزاب أو الجمعيات تمثل الأغلبية في المدينة والريف على حد السواء. هذا الانخراط المترتب عن الانتماء الذي من شأن أن يكون ويوجه اختياراته، عامل لا أمن وتأثيره على اختيارات الناخب.

إذا كانت مرحلة التعددية التي بدأت في الجزائر في نهاية الثمانينيات تمثل مرحلة التغيير والتحول السياسي والانفتاح السياسي، فإنها كذلك تمثل مرحلة العنف واللاستقرار

[1] سويم العزي، المرجع السابق، ص.12.

التي كان لها تأثير بالغ الأهمية على العملية الانتخابية، يكفي أن المختصين يذكرون أن السبب الرئيسي لتصاعد موجة العنف تمثل في إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية في دورها الأول. فالفترة الزمنية المخصصة للدراسة تخص هذه المرحلة المهمة من تاريخ الجزائر. إذ تهدف إلى تبيان مدى تأثير انعكاسات ظاهرة الإرهاب التي تعرف على أنها تدور حول معاني الخوف والفزع وإدخال الرعب في النفوس التي كان لها نتائج وأثار مادية ومعنوية على الجانب النفسي للفرد.

يعرف الأستاذ عمار بن سلطان العنف السياسي بأنه نزاع يتحول إلى استعمال القوة بعنف وقسوة لإلحاق الضرر المادي بالخصم لغاية قبوله بالشروط التي رفضها، أو تلك التي سيرفضها.[1] الإرهاب يشير إلى عمل ينطوي على ترويع وتخويف المواطنين، وإلحاق الضرر المادي والمعنوي، وهو كل سلوك يتنافى مع الشرعية القانونية والدستورية والانتهاك العمدي للقواعد الدينية والعرقية ومنظومة القيم السائدة في المجتمع. وهو أيضا كل فعل يخل بأمن واستقرار المجتمع.هو كل عمل يهدد المصالح العليا لدولة.[2]

وقد ترتب عن هذه الظاهرة عنف جماهيري تجسد في سلسلة من الأحداث والاضطرابات الداخلية بفعل تأثير مجموعة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، غير أن استجابة النظام السياسي العكسية– مدخلات تمثلت في مطالب اجتماعية واقتصادية أفرزت مخرجات سياسية–، أدخلت الجزائر مرحلة جديدة تميزت بالانفتاح السياسي و فتح مجال الحرية في تشكيل الأحزاب السياسية من خلال إقرار دستور 23 فيفري 1989. فعرفت الجزائر بعد ذلك أول انتخابات تعددية بين مختلف القوى الحزبية، وما ميز هذه الانتخابات هو بروز معارضة سياسية للنظام وللسلطة خاصة من قبل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وأدى ذلك إلى تفجر الصراع بين السلطة والمعارضة، والذي زادت حدته عقب توقيف المسار الانتخابي سنة 1992. هذا الأخير الذي كان سببا في تزايد شدة العنف السياسي.

السياق الرقمي لظاهرة الإرهاب في الجزائر

[1] عمار بن سلطان، "نظام الاختراق والتغلغل ونشوء الظاهرة الإرهابية في الجزائر"، محاضرة ألقيت في إطار أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والاعلام حول "الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة"، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام ، منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام (الجزائر: دار هومة،2004)، ص.97.

[2] عمار بن سلطان، المرجع السابق، ص.98.

- ✓ حسب الإحصاءات الرسمية تضاعف عدد قتلى الإرهاب ليصل إلى حوالي 31934 قتيلا، في حين بلغ عدد الجرحى حوالي 25957 جريحا في الفترة الممتدة من سنة 1993 إلى سنة 2000.
- ✓ 25 ألف مسلح التحقوا بالجماعة المسلحة من 92-95.
- ✓ أوقفت مصالح الأمن 500 ألف مواطن بتهمة الإرهاب.
- ✓ إن حجم الظاهرة يبرز من خلال عرض الأرقام التالية. :[1]

جدول رقم (20): يوضح عدد القتلى والجرحى الذين خلفهم الإرهاب في الفترة بين 1993-2002.

السنة	الجرحى	القتلى
1993	432	744
1994	3172	7473
1995	5665	6524
1996	5241	4475
1997	4496	7244
1998	3759	3042
1999	1981	1475
2000	1211	957

تنعكس أهمية متغير اللأمن في الاستمارة في الكثير من المواقف والمتغيرات. إذ يظهر ذلك بشكل واضح في السؤال رقم (35) فإحدى أهم متطلبات الفرد الجزائري هي الأمن والاستقرار، والكثير من اختياراته سواء في الانتخابات المحلية أو الرئاسية أو التشريعية كانت بغرض تحقيقه.

[1] جريدة الخبر،الصادرة بتاريخ 27 / 10 / 2002.

المبحث الثاني:علاقة التوجهات الانتخابية بالنظام السياسي وأثارها.

هناك في كل عملية انتخابية مجموعة من التوجهات السياسية تظهر وتفرض نفسها على المسرح السياسي ومن أجل معرفة هذه الاتجاهات فانه من المستحسن اللجوء إلى الأسس الاجتماعية الاقتصادية لتحديد هوية المشاركين ومعرفة دوافع سلوكيتهم الانتخابية.

المطلب الأول: أنواع التوجهات الانتخابية.

يدرس هذا المطلب التوجهات الوطنية في المدينة والريف، بتبيان تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على اختيارات الناخب في المدينة والريف .

1.التوجهات الوطنية:

يحدد السؤال رقم (20) في الاستمارة توجهات الناخبين في الانتخابات التشريعية، حيث جاءت صياغة السؤال على النحو التالي: من بين الأحزاب التالية أي منها تعتقد أنك أقرب إليها سياسيا؟

قدمت للمبحوث مجموعة من الاختيارات منها ما يمثل الأحزاب الوطنية المتمثلة في جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي. وبقي السؤال مفتوحا بغرض فتح المجال أمام المبحوث ليعبر عن بقية الاختيارات الموجودة على الساحة السياسية من أحزاب وطنية أخرى قد تكون لها أهمية للناخب.

اختلفت توجهات الناخبين بين المدينة والريف إذ يفضل 444 ناخبا جبهة التحرير الوطني من أصل 1110 مفردة بنسبة 40%وبلغ عدد المصوتين للتجمع الوطني الديمقراطي14ناخبا بنسبة 1.26% في المدينة. فيما بلغ عدد المصوتين لجبهة التحرير الوطني في الريف 232 مبحوث بنسبة 49.15% وبلغ عدد المصوتين للتجمع الوطني الديمقراطي ناخبان بنسبة0.42 %من مجموع472 مفردة. وعلى أساس هذه المعطيات إن سكان الريف أكثر ميلا للأحزاب الوطنية منهم من سكان المدينة. وان جبهة التحرير الوطني أكثر تفضيلات الناخب سواء في المدينة أو الريف.

إن تأييد الناخبين للأحزاب الوطنية في الحكم يرتبط بعدد من المتغيرات التي تخص بيئة المدينة والريف.فما هي المتغيرات المسؤولة عن التوجهات الوطنية في المدينة؟ وماهي

المتغيرات المسؤولة عن التوجهات الوطنية في الريف؟ وهل هذه المتغيرات تتشابه أم تختلف باختلاف البيئة؟

الأميين والأقل مستوى تعليمي: هم الأكثر تصويتا للأحزاب الوطنية في المدينة. وخاصة جبهة التحرير الوطني. يمثل الأميين في المجتمع البحثي 188 مبحوث صوت منهم 141 مبحوث لجبهة التحرير الوطني بنسبة 75 %. وتمثل الفئة الاجتماعية التي تتمتع بمستوى تعليمي ابتدائي 232 مفردة صوت منهم 106 ناخبا لجبهة التحرير الوطني بنسبة 45% وأربعة ناخبين صوتوا للتجمع الوطني الديمقراطي بنسبة 1.72% وتنخفض نسبة المصوتون للأحزاب الوطنية لدى الفئات الاجتماعية المتعلمة إذ تصل إلى 30.43 % الذين يتمتعون بمستوى الأساسي يفضلون جبهة التحرير الوطني وفقط مبحوثان صوتوا للتجمع الوطني الديمقراطي. وبلغت نسبة المصوتون الجامعيون 27.29 % لجبهة التحرير الوطني و1.93% لتجمع الوطني الديمقراطي.

أما في الريف فبلغ عدد الأميين المصوتون لجبهة التحرير الوطني 135 ناخبا بنسبة 72.19 % وصوت فردا واحدا لتجمع الوطني الديمقراطي وتنخفض نسبة المصوتون عند الفئة المتعلمة إذ صوت 55 ناخبا له مستوى ابتدائي للحزب جبهة التحري الوطني بنسبة 50.92%. وصوت 29 ناخبا له مستوى أساسي للحزب بنسبة 24.57 %. وانخفضت إلى مادون ذلك لدى الفئة الجامعية بنسبة 22.03%.

	المصوتون في المدينة				المصوتون في الريف			
	جبهة التحرير الوطني		التجمع الوطني الديمقراطي		جبهة التحرير الوطني		التجمع الوطني الديمقراطي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الأميين	141	%75	0	0%	135	%72.19	01	%0.53
مستوى ابتدائي	106	%45	4	1.72%	55	%50.92	00	%00
مستوى أساسي	84	%30.43	2	0.72%	29	%24.57	00	%00
مستوى جامعي	113	%27.29	8	1.93%	13	%22.03	00	%1.69

جدول رقم (21) يوضح تأثير متغير التعليم على توجهات الناخبين للأحزاب الوطنية في المدينة والريف.

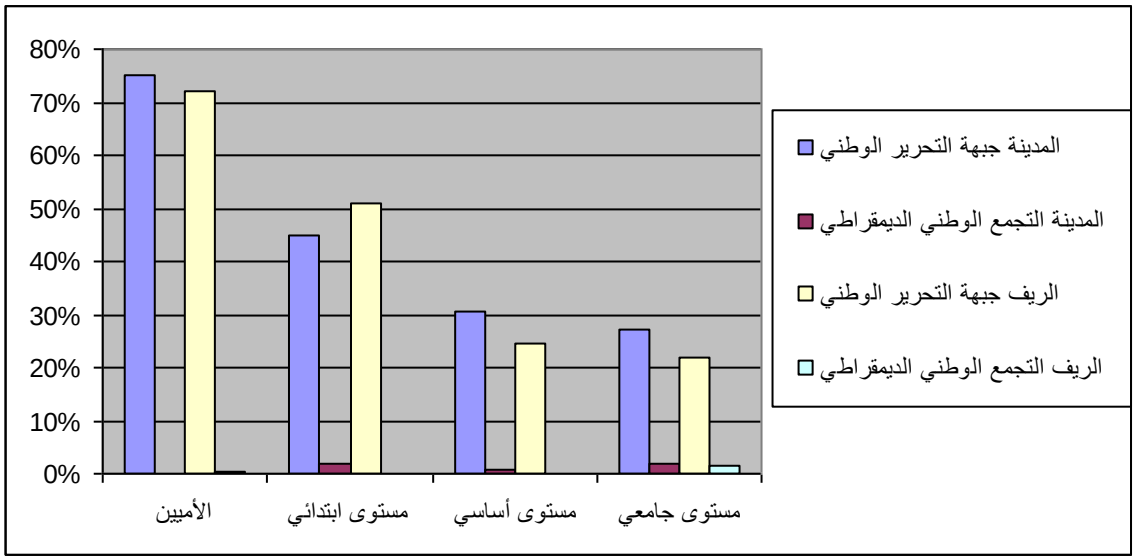

شكل رقم (15): منحنى بياني يوضح تأثير متغير التعليم على توجهات الناخبين للأحزاب الوطنية في المدينة والريف.

المقارنة بين هذه المعطيات تؤكد التقارب بين تأثير متغير التعليم على توجهات الناخبين سواء في المدينة أو الريف. بحيث يمكن استنتاج أن تأييد استمرار الأحزاب الوطنية في السلطة يرتبط بهذا المتغير الذي يؤثر بشكل واضح وسلبي على تأييد الأحزاب الوطنية. فكلما ازداد الجزائريون تعلما قل دعمهم للأحزاب الوطنية. ومثل هذه النتيجة تؤيد الكثير من المقولات التي قال بها عدد من رموز المعارضة والصحفيين أثناء المواعيد الانتخابية بأن بقاء الأمية في مصلحة الأحزاب الوطنية وخاصة جبهة التحرير الوطني .

الأكبر سنا هم الأكثر تصويتا للأحزاب الوطنية

	المصوتون في المدينة				المصوتون في الريف			
	جبهة التحرير الوطني		التجمع الوطني الديمقراطي		جبهة التحرير الوطني		التجمع الوطني الديمقراطي	
29-18	87	%22.36	8	%2.05	35	%21.08	02	%1.20
39-30	106	%30.16	3	%1.01	46	%40.70	00	%00
49-40	120	%51.94	2	%0.86	58	%65.16	00	%00
59-50	104	%74.82	0	%0	51	%82.25	00	%00
60-فما فوق	44	%78.57	1	%1.78	42	%100	00	%00

جدول (22)يوضح تأثير متغير السن على توجهات الناخبين للأحزاب الوطنية في المدينة والريف.

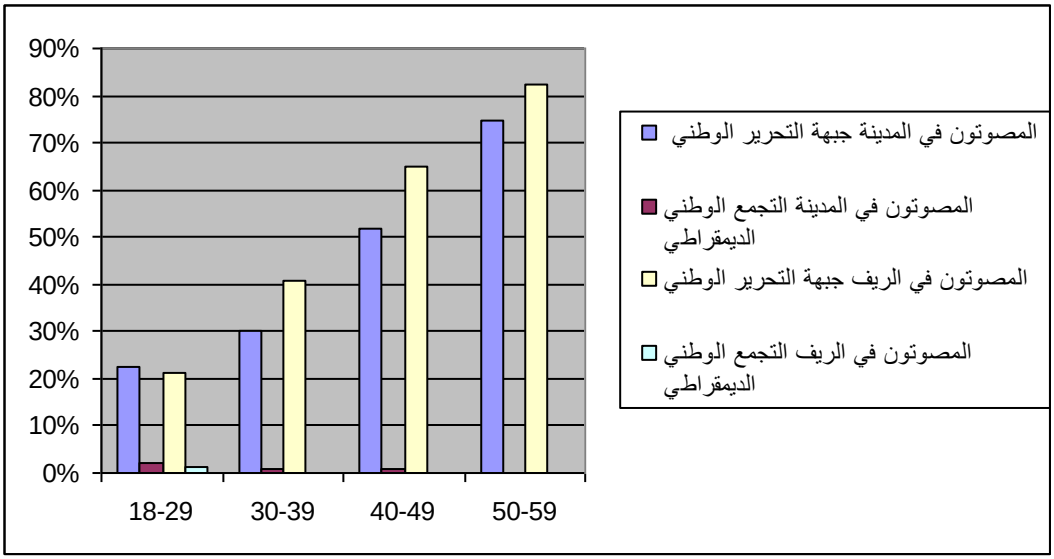

شكل رقم(16) منحنى بياني يوضح تأثير متغير السن على توجهات الناخبين للأحزاب الوطنية في المدينة والريف.

يوضح الجدول رقم (22) والمنحنى البياني(16) مدى تأثير عامل السن على اختيارات الناخب في المدينة والريف، فكلما كبر الشخص كلما فضل جبهة التحرير الوطني، ويكون هذا خاصة في الريف، في حين يلاحظ أن الوضع يختلف في المدينة، ويعود ذلك إلى عوامل أخرى مثل التعليم ودور التعبئة التي يتلقها الفرد في هذه البيئة الى غيرها من العوامل التي تجعل الفرد متفتح على العالم الخارجي، في حين تكون بيئة الفرد في الريف محدودة .

للوظيفة تأثير على توجهات الناخبين .

الموظفون في الجيش أو الدرك والإداريون والفلاحون هم الأكثر تصويتا للأحزاب الوطنية. فيما تنخفض درجة التصويت للأحزاب الوطنية عند من هم بدون عمل والمعلمين والتجار وأصحاب المهن الأخرى.

	المصوتون في المدينة				المصوتون في الريف			
	جبهة التحرير الوطني		التجمع الوطني الديمقراطي		جبهة التحرير الوطني		التجمع الوطني الديمقراطي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
بدون عمل	144	%37.79	5	%1.31	129	%47.25	1	%0.36
فلاح	9	%81.81	0	%0	50	%81.96	00	%00
تاجر	46	%38.98	3	%2.54	7	%31.81	1	%4.54
معلم	34	%25.37	1	%0.74	0	%00	00	%00
عامل يومي	20	%45.45	1	%2.27	5	%20.83	00	%00
الاداريين	65	%49.61	1	%0.76	10	%63..52	00	%00
عضو في الجيش	32	%88.88	0	%00	5	%38.46	00	%00
مهن اخرى	96	%37.64	3	%1.17	26	54.16	00	%00

جدول رقم (23) يوضح تأثير متغير المهنة على توجهات الناخبين للأحزاب الوطنية في المدينة والريف.

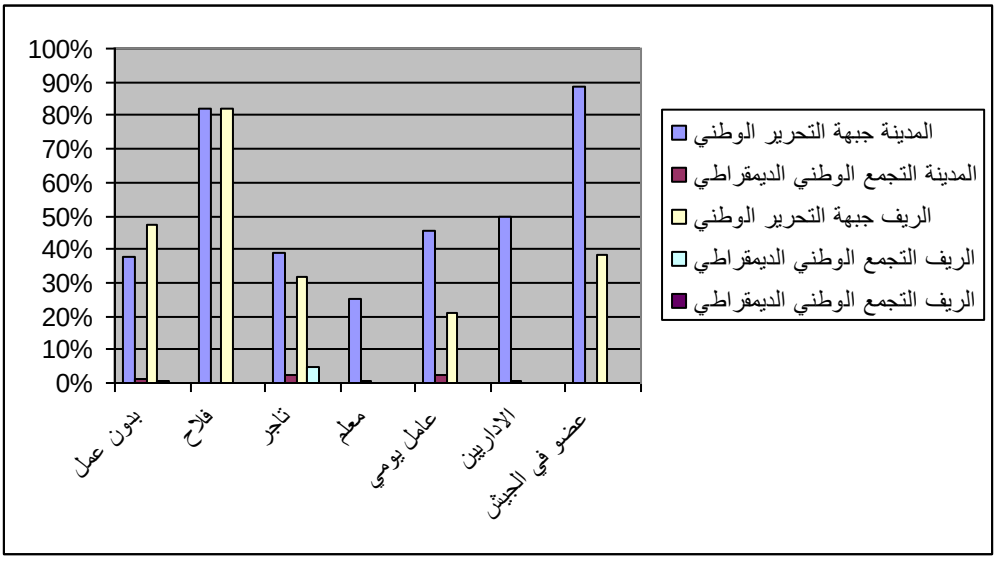

شكل رقم (16) منحنى بياني يوضح تأثير متغير المهنة على توجهات الناخبين للأحزاب الوطنية في المدينة والريف.

يوضح الجدول رقم (23) و المنحنى رقم(16) مدى تأثير عامل المهنة على توجهات الناخبين في المدينة والريف، فالموظفون في الجيش هم الأكثر تصويتا للأحزاب الوطنية في المدينة بنسبة 88.88 % ثم تليها فئة الفلاحيين بنسبة 81.81% وتمثل هذه النسب قيم مرتفعة مقارنة بنسبة الوظائف الأخرى .

<u>للدخل تأثير على توجهات الناخبين</u> .

	المصوتون في المدينة				المصوتون في الريف			
	جبهة التحرير الوطني		التجمع الوطني الديمقراطي		جبهة التحرير الوطني		التجمع الوطني الديمقراطي	
كاف تماما	43	%67.25	1	%0.88	12	%52.17	0	%00
متوسط	106	%46.49	2	%0.87	86	%66.15	00	%00
غير كاف	262	%40.07	11	%1.43	134	%42.00	02	%0.62

جدول رقم (24) يوضح تأثير متغير الدخل على توجهات الناخبين للأحزاب الوطنية في المدينة والريف.

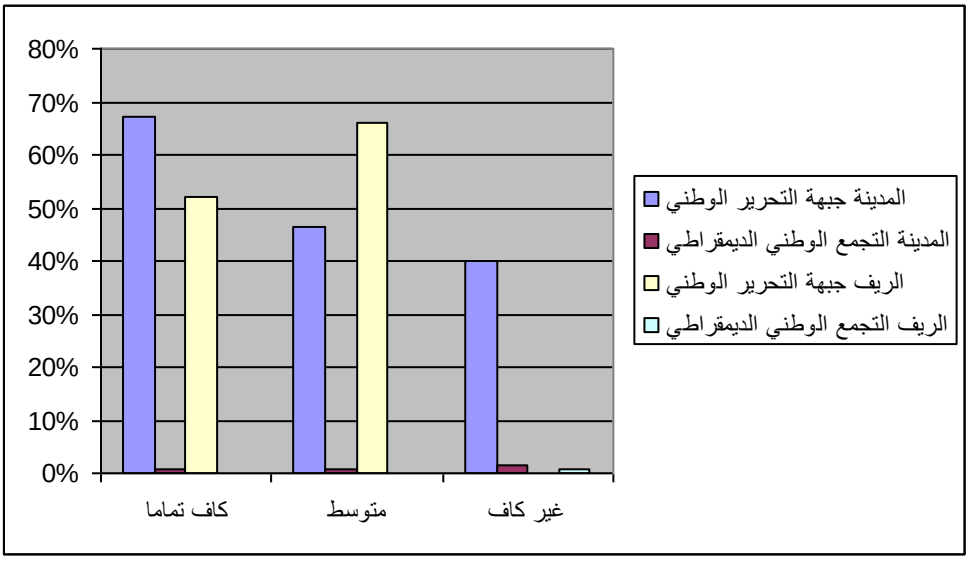

شكل رقم (17): منحنى بياني يوضح تأثير متغير الدخل على توجهات الناخبين للأحزاب الوطنية في المدينة والريف.

المعلومات وتأثيرها على توجهات الناخبين:

تم اختبار هذا العامل من خلال السؤال رقم (09) والسؤال رقم (10) إذ يتضمن السؤال رقم (09) علاقة المواطن بالانتخابات، هل هي واجب وطني أم حق وطني أو ضرورة للحصول على أوراق الحالة المدنية أم هي مجرد تسلية أو حل للأزمة او تغير للأوضاع.

	المصوتون في المدينة		المصوتون في الريف	
	الأحزاب الوطنية		الأحزاب الوطنية	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
واجب وطني	203	%18.28	107	%22.66
حق وطني	196	%17.65	56	%11.86
ضرورة للحصول على أوراق الحالة المدنية	35	%3.15	15	%3.17
تسلية	24	%2.16	12	%2.54
حل للأزمة	23	%2.07	09	%1.90
تغير للأوضاع	14	%1.26	04	%0.84

جدول رقم (25) يوضح تأثير متغير المعلومات على توجهات الناخبين للأحزاب الوطنية في المدينة والريف.

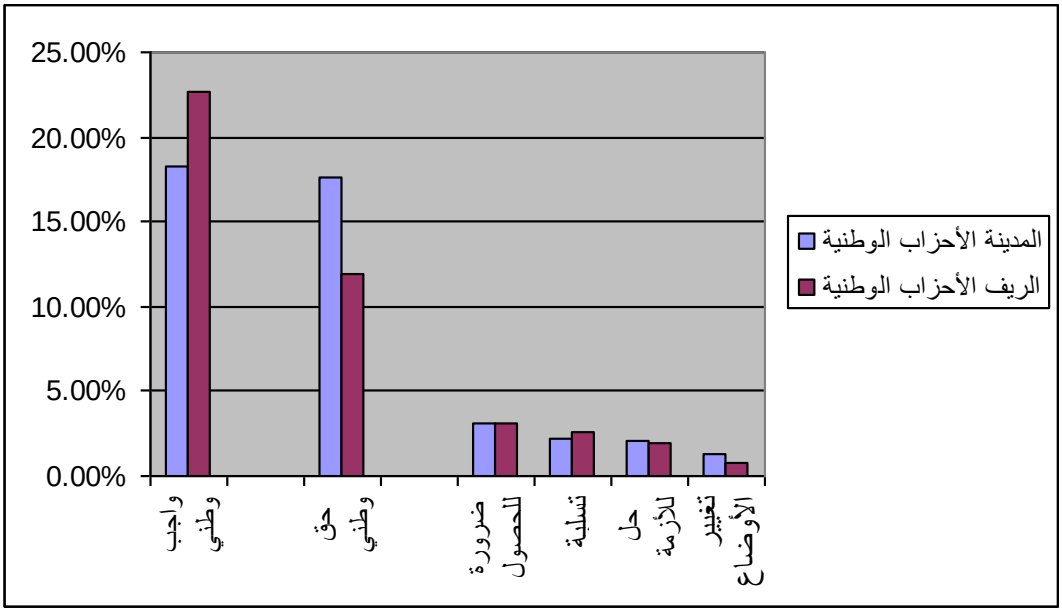

شكل رقم (18): منحنى بياني يوضح تأثير متغير الدخل على توجهات الناخبين للأحزاب الوطنية في المدينة والريف.

يتضمن السؤال رقم (10) مصدر المعلومات التي يتلقها المواطن حول الانتخابات، وجاءت الاختيارات على النحو التالي: التلفاز أو الراديو أو الجرائد أو الشارع ؟

	المصوتون في المدينة		المصوتون في الريف	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
التلفاز	**116**	**%10.45**	**95**	**%20.12**
الراديو	**34**	**%3.06**	**14**	**%2.96**
الجرائد	**53**	**%4.77**	**19**	**%4.02**
الشارع	**22**	**%1.98**	**14**	**%2.96**
	225	**%20.27**	**142**	**%30.08**

جدول رقم (26) يوضح تأثير متغير المعلومات على توجهات الناخبين للأحزاب الوطنية في المدينة والريف.

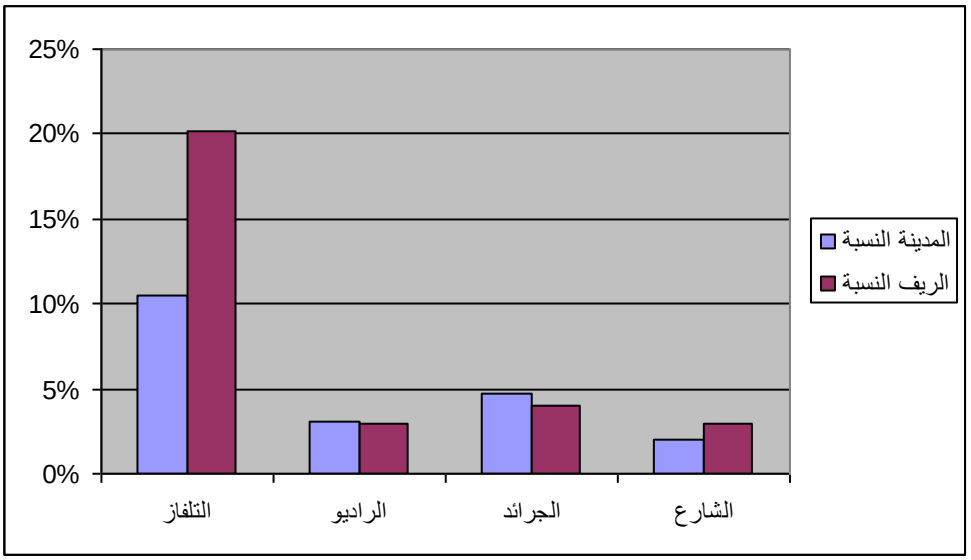

شكل رقم (19): منحنى بياني يوضح تأثير متغير الدخل على توجهات الناخبين للأحزاب الوطنية في المدينة والريف.

يحدد السؤال رقم (20) في الاستمارة توجهات الناخبين في الانتخابات المحلية، حيث جاءت صياغة السؤال على النحو التالي: من هو النائب الذي أعطيته صوتك في الانتخابات المحلية؟

تضمنت الإجابة مجموعة من الاختيارات للتدليل على التوجهات الوطنية، منها كذلك جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي. وبقي السؤال مفتوحا بغرض فتح المجال أمام المبحوث ليعبر عن بقية الاختيارات الموجودة على الساحة السياسية من أحزاب وطنية أخرى قد تكون لها أهمية للناخب.

اختلفت توجهات الناخبين بين سكان المدينة والريف حيث يفضل 375 ناخبا جبهة التحرير الوطني من مجموع 1110 مفردة بنسبة 33.78%، وصوت فقط 8 ناخبين للتجمع الوطني الديمقراطي بنسبة 0.72% في المدينة.في حين اختار 229 مبحوث جبهة التحرير الوطني بنسبة 48.51%. وتؤكد هذه النتيجة أن سكان الريف هم أكثر ميلا للأحزاب الوطنية. وتشير البيانات إن نسبة التوجهات الوطنية في الانتخابات المحلية انخفضت في المدينة مقارنة بتلك المسجلة في الانتخابات التشريعية. ما هي المتغيرات المسؤولة عن هذه النتائج؟

تأثيرعامل الانتماءات على الانتخابات المحلية:

يظهر دور الانتماءات التقليدية المتمثلة في القرابة والقبيلة والجهوية بشكل واضح في الانتخابات المحلية، إذ يؤثر بشكل ايجابي أو سلبي حسب الظروف التي يوظف فيها.

في أول مشاركة في الانتخابات المحلية التي جرت بتاريخ 12 جوان 1990، مثل التيار الوطني أهم حزب وطني الممثل في حزب جبهة التحرير الوطني وأحزاب وطنية صغيرة أخرى. حصد حزب جبهة التحرير الوطني على المستوى الوطني 2245798 من مجموع المصوتين الذي بلغ 8366760 مصوتا .بنسبة 28.12% في الانتخابات الخاصة بالمجالس الشعبية البلدية ما يمثل 486 مجلسا بنسبة 36.60% وحصلت على 4799 مقعدا. وحصلت في انتخابات المجالس الشعبية الولائية على 2166887 صوتا بنسبة27.53.% وحصلت على ستة مجالس ولائية بنسبة 12.50%، أي 1031 مقعد بنسبة 55.04 % ولأول مرة في تاريخها تحتل المرتبة الثانية بعد الجبهة الإسلامية للإنقاذ.[1]

شاركت الأحزاب الوطنية في الانتخابات المحلية للمرة الثانية في عهد التعددية وتحصلت على المراتب الأولى، صوت 5453787 ناخبا لتجمع الوطني الديمقراطي في الانتخابات المحلية البلدية ما جعله يفوز ب7242 مقعد بلدي بنسبة 55.18 % وصوت4972666 ناخبا للحزب نفسه في الانتخابات البلدية مما جعله يحصد 986 مقعدا ولائي بنسبة 44.52.%.

أما جبهة التحري الوطني تحصلت على 2026002 صوتا في الانتخابات البلدية مما جعلها تحصل على 2864 مقعد بلدي بنسبة 21.8 % وتحصلت على 4196991 صوتا في الانتخابات الولائية، ما جعلها تحصد 373 مقعد بنسبة 19.84%.

جدول رقم (07) يوضح نتائج الانتخابات المحلية سنة 1990 و 1997 على مستوى المنطقة الغربية لحزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي.

[1]El-Moudjahid, du 15-16 juin 1990.p1990.

جدول رقم (27) يوضح النتائج التي تحصلت عليها جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي في الانتخابات المحلية سنة 1990 و1991[1]

	الولاية	المجالس المحلية			المجالس الولائية		
		1990	1997		1990	1997	
		جبهة التحرير الوطني	جبهة التحرير الوطني	التجمع الوطني الديمقراطي	جبهة التحرير الوطني	جبهة التحرير الوطني	التجمع الوطني الديمقراطي
المنطقة الصحراوية	ادرار	25	73	99	23	09	14
	بشار	19	39	87	10	08	14
	تندوف	/	04	07	14	18	17
المنطقة شبه صحراوية	سعيدة	07	33	83	15	08	16
	البيض	14	28	126	19	07	24
	النعامة	05	23	42	14	08	11
المنطقة الداخلية	تيارت	22	64	234	17	05	26
	سيدي بلعباس	11	112	248	14	07	21
	تسمسيلت	07	33	126	12	05	30
	معسكر	08	88	256	10	09	25
	غليزان	/	11	317	8	3	36
المنطقة الساحلية	تلمسان	07	97	301	12	06	28
	مستغانم	03	52	196	13	00	26
	وهران	/	05	21	12	07	27
	عين تموشنت	8	67	93	11	09	17
المجموع		136	729	2236	199	109	332

[1] ARUN Kapil, »Portrait statistique des elections du 12 juin 1990=chiffres cles pour une analyse », in les cahier de l'ouent n°23 juillet 1991. Pp.41-64.

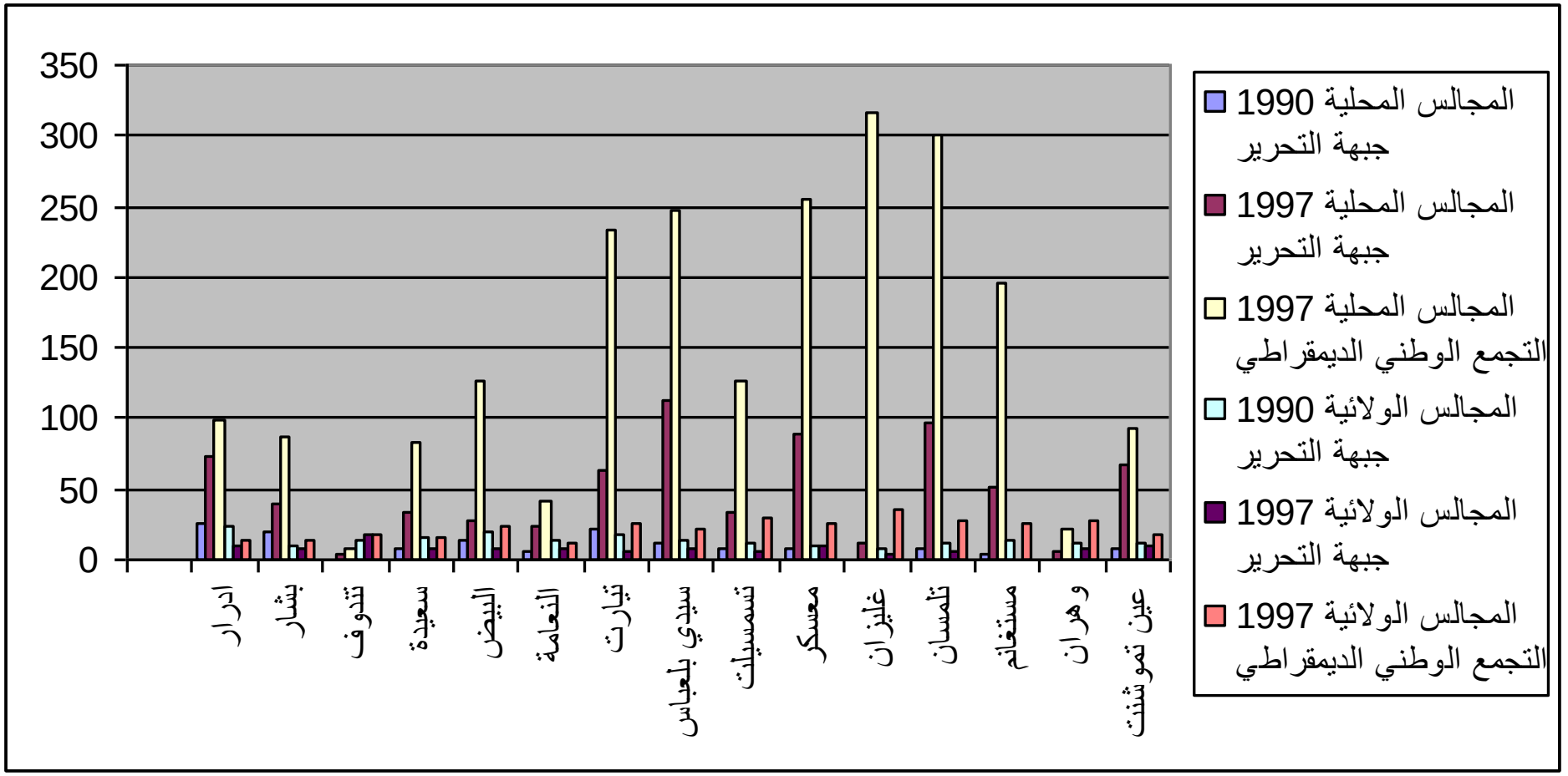

يوضح النتائج التي تحصلت عليها جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي في الانتخابات المحلية سنة 1990-1991.

يوضح الجدول رقم (27) النتائج التي تحصلت عليها جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي. إذ تعكس هذه النتائج حجم خسارة جبهة التحرير الوطني في الانتخابات المحلية لسنة 1990، حيث حصلت على 136 مقعدا من أصل 441 مقعد على مستوى منطقة الغرب في المجالس البلدية، وحصلت على 199 مقعد ولائي . ما جعلها تحتل المرتبة الثانية بعد الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وحصلت على المرتبة الثانية كذلك في الانتخابات المحلية لسنة 1997 حيث تحصلت على 729 مقعد بلدي و109 مقعد ولائي.

تعكس نتائج الانتخابات المحلية لسنة 1997 ظهور حزب وطني حديث النشأة هو التجمع الوطني الديمقراطي وسيطرته على المجالس البلدية والولائية لمنطقة الغرب، إذ تحصل على 2236 مجلس بلدي و332 مجلس ولائي. واحتل بذلك المرتبة الأولى على مستوى المنطقة.

يعكس السؤال رقم (24) في الاستمارة التوجهات الوطنية في الانتخابات الرئاسية، حيث جاءت صياغة السؤال على النحو التالي: من هو الرئيس المفضل لديك؟ مثل عبد العزيز بوتفليقة ولمين زروال التوجه الوطني.

اختيارات الناخبين اختلفت من حيث النتيجة حيث صوت 672 مبحوث لعبد العزيز بوتفليقة بنسبة 60.54 % واختار 9 مبحوثين للمين زروال بنسبة 0.81% في المدينة. أما الناخبين في الريف فقد صوت 385 فرد للعبد العزيز بوتفليقة بنسبة 81.56%. وتؤكد هذه النتيجة مرة أخرى أن سكان الريف هم أكثر ميلا للتيار الوطني، مع ارتفاع نسبة التوجهات الوطنية في المدينة في الانتخابات الرئاسية مقارنة بالانتخابات المحلية والتشريعية.

2-المصوتون للأحزاب الإسلامية

يحدد السؤال رقم (20) في الاستمارة توجهات الناخبين في الانتخابات التشريعية، حيث جاءت صياغة السؤال على النحو التالي: من بين الأحزاب التالية أي منها تعتقد أنك أقرب إليها سياسيا؟

قدمت للمبحوث مجموعة من الاختيارات منها ما يمثل الأحزاب الإسلامية المتمثلة في حركة المجتمع السلم وحركة النهضة وحركة الإصلاح الوطني والجبهة الإسلامية للانقاذ (المنحل). وبقي السؤال مفتوحا بغرض فتح المجال أمام المبحوث ليعبر عن بقية الاختيارات الموجودة على الساحة السياسية من أحزاب إسلامية أخرى قد تكون لها أهمية للناخب.

اختلفت توجهات الناخبين بين المدينة والريف إذ يفضل 363 مصوتا للأحزاب الإسلامية بنسبة 32.70% من أصل 1110 ناخبا في المدينة 119 ناخبا بنسبة 25.21%.

ثمة تربة خصبة جدا تساعد الحركات الدينية على الانتشار في الجزائر . وهي التربة نفسها التي تعرقل الحركات العلمانية الليبرالية وإجمالا الحركات التي يمكن أن نطلق عليها صفة العقلانية البشرية. أولها يكمن في أن الشارع الشعبي العربي العريض ما زال يحصر مفهوم العالم في رجل الدين يستخدم عالم الاجتماع التونسي الدكتور عبد الباقي الهرماسي تعبير الاحتجاج الديني ليصف ظاهرة انتشار الحركات الإسلامية في الوطن العربي، ومقاربته المتأثرة بالفكر الغربي عادة تعتمد مقولة العوامل المادية في بروز الحركات السياسية.

جدول رقم (28) يوضح عدد المصوتين للأحزاب الإسلامية في المدينة والريف.

	حركة مجتمع السلم		النهضة		الإصلاح		الجبهة الإسلامية للإنقاذ	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
المدينة	274	%75.48	50	%13.77	33	%9.09	06	%1.65
الريف	108	%90.75	8	%2.2	2	%1.68	01	%0.84

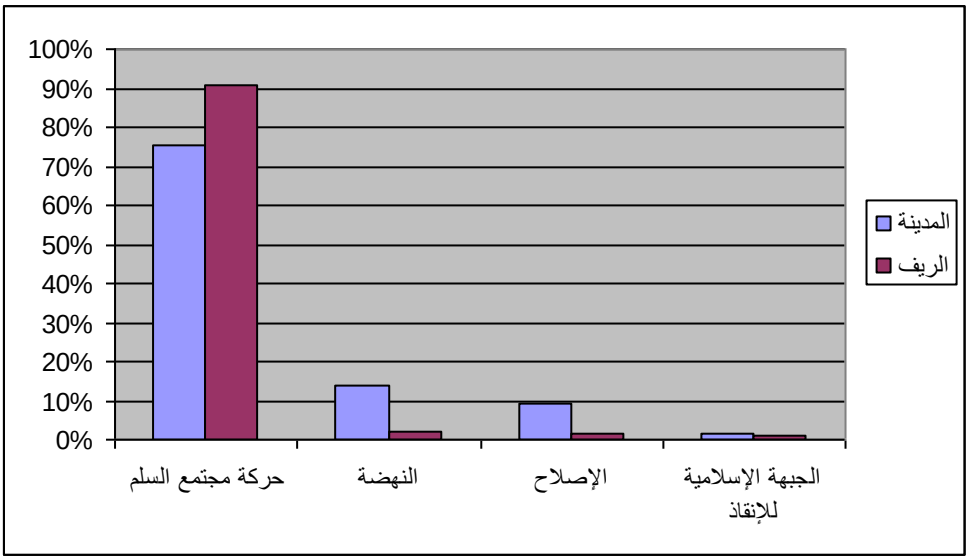

شكل رقم (20) يوضح عدد المصوتين للأحزاب الإسلامية في المدينة والريف

يوضح الجدول رقم (28) عدد المصوتون للأحزاب الإسلامية في المدينة والريف. إذ ترتفع نسبة المصوتون للأحزاب الإسلامية في المدينة وتنخفض في الريف، وتختلف النسب مع المعدلات المسجلة على المستوى الوطني. إن تأييد الناخبين للأحزاب الإسلامية في الحكم يرتبط بعدد من المتغيرات التي تخص بيئة المدينة والريف. فما هي المتغيرات المسؤولة عن التوجهات الإسلامية في المدينة؟ وما هي المتغيرات المسؤولة عن التوجهات الإسلامية في الريف؟ وهل هذه المتغيرات تتشابه أم تختلف باختلاف البيئة؟

1 الشباب هم الأكثر تصويتا للأحزاب الإسلامية:

جدول رقم (29) يوضح تأثير عامل السن على التوجهات الإسلامية.

	حماس				النهضة				الإصلاح				الجبهة الاسلامية للإنقاذ			
	المدينة		الريف		المدينة		الريف		المدينة		الريف		المدينة		الريف	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
29-18	99	%8.91	39	%8.26	14	%1.26	01	%0.21	11	%0.99	01	%0.21	00	%00	00	00
39-30	97	%8.73	37	%7.83	22	%1.98	01	%0.21	07	%0.63	01	%0.21	00	%00	00	00
40-49	61	%5.49	32	7%6.7	11	%0.99	05	%1.05	11	%2.33	00	%00	01	%0.09	00	00
50-59	16	%1.44	09	%1.90	03	%0.27	01	%0.21	04	%0.84	01	%0.21	01	%0.09	01	%0.21
60- فمافوق	01	%0.09	00	%00	00	%00	00	%00	00	%00	00	%00	05	0.45%	00	00

تعد الفئة العمرية مابين 18-39 الأكثر تصويتا للأحزاب الإسلامية، في حين تقل نسبة التصويت عند الفئات العمرية الأخرى. وترتفع نسبة المصوتون للأحزاب الإسلامية في المدن أكثر من الريف لدرجة أن بعض الأحزاب تكاد تكون غير موجودة . وهذا يعود لتأثير الدين كعامل ثقافي في تكوين الشخصية العربية فالإسلام كما هو معروف ليس دينا فقط وإنما يعبر عن نظام له قيمة ومعايير يتحدد دورها في رسم العلاقات. وغياب تنظيم سياسي محدد فتح المجال أمام الإسلام لاستمرار تأثيره في تخطيط الحياة الاجتماعية ومنحه الفرصة لتتلاءم أو تتطابق مع كل الظروف، لذلك فقد أصبحت كل التعاليم الإسلامية كمنظمة نفسية ثقافية بدلا من تنظيم سياسي اجتماعي أخذت موقعها في نفسية الفرد والتي على ضوئها يتم تنشئة الأجيال. وشعور الشباب بالاستلاب، التعبئة الموجهة من قبل الأحزاب لهذه الفئة .

2-النساء هم الأكثر تصويتا للأحزاب الإسلامية.

جدول رقم (30) يوضح نسبة النساء المصوتات للأحزاب الإسلامية.

	حماس				النهضة				الاصلاح				الجبهة الاسلامية للانقاذ			
	المدينة		الريف		المدينة		الريف		المدينة		الريف		المدينة		الريف	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
النساء	185	%16.66	84	%17.79	7	%0.63	0	%00	11	%0.99	0	%0	0	%0	0	%0
الرجال	89	%08.01	24	%5.08	43	%9.11	8	%1.69	22	%1.98	2	%42.	6	%0.54	1	%0.21

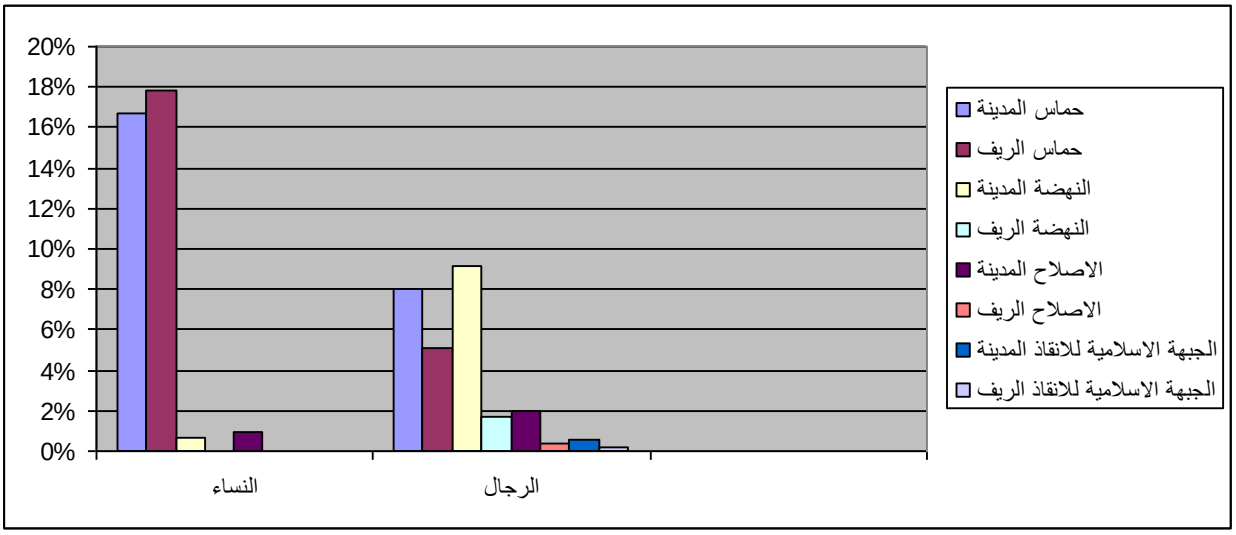

شكل رقم(21): منحنى بياني يوضح نسبة النساء المصوتات للأحزاب الإسلامية في المدينة والريف.

ترتفع نسبة النساء المصوتات للأحزاب الإسلامية و خاصة حركة حماس في المدينة والريف، في حين تنخفض نسبة النساء المصوتون للأحزاب الأخرى.

3-الفئة المتعلمة هي الأكثر تصويتا للأحزاب الإسلامية:

جدول رقم (31) يوضح نسبة المصوتين للأحزاب الإسلامية حسب المستوى التعليمي.

	حركة مجتمع السلم				النهضة				الإصلاح				الجبهة الإسلامية للإنقاذ			
	المدينة		الريف		المدينة		الريف		المدينة		الريف		المدينة		الريف	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الأمي	22	%1.98	29	%6.14	2	%0.180	2	%0.42	01	%0.09	00	%00	02	%0.18	00	00
الابتدائي	61	%5.49	24	%5.08	4	%0.36	4	%0.84	03	%0.02	00	%00	00	%00	01	0.21 %
الأساسي	76	%6.84	37	%7.83	14	%1.26	2	%0.42	14	%1.26	01	%0.21	03	%0.27	00	00
الجامعي	115	%10.36	18	%3.81	30	%2.70	0	%00	15	%1.35	01	%0.21	01	%0.09	00	00

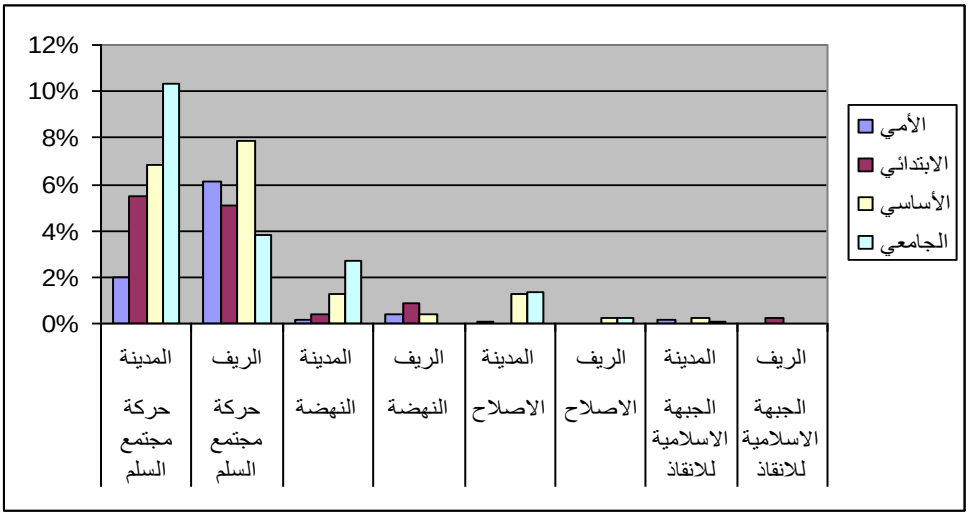

شكل رقم (22): منحنى بياني يوضح تأثير المستوى العلمي على الأحزاب الإسلامية في الريف وفي المدينة.

يحدد المستوى التعليمي توجهات الناخبين، إذ تعد الفئة المتعلمة القاعدة الأساسية للأحزاب الإسلامية خاصة حركة مجتمع السلم.

4-فئة عمال التربية والتعليم هم الأكثر تصويتا للأحزاب الإسلامية: تمثل هذه الفئة من مؤيدي الأحزاب الإسلامية (حيث قال الدكتور محمد بوضياف:... وتتشكل قواعدها"أي حركة المجتمع السلم" النضالية من الطبقة الوسطى وعمال التربية والتعليم...) وهذا ما وقفنا عليه في توزيع الاستمارة، إذ نجد 53 معلم مصوت لحركة المجتمع السلم و17 معلم مصوت لحركة النهضة و14 لحركة الإصلاح من مجموع 132 في المدينة بنسبة 63% .

جدول رقم (32) يوضح نسبة المصوتين للأحزاب الإسلامية حسب الفئات المهنية.

	حركة مجتمع السلم				النهضة				الاصلاح				الجبهة الاسلامية للانقاذ			
	المدينة		الريف		المدينة		الريف		المدينة		الريف		المدينة		الريف	
بدون عمل	99	%8.91	79	%16.73	08	%0.72	00	%00	06	%0.54	00	00	01	%0.09	00	00
فلاح	01	%0.09	03	%0.63	00	%00	00	%00	00	%00	00	00	00	%00	00	00
تاجر	19	%1.71	02	%0.42	08	%0.72	02	0.42	09	%1.90	01	0.21	02	%0.81	00	00
معلم	53	%4.77	08	%1.69	17	%1.53	01	0.21	14	%1.26	00	00	02	%0.81	01	%0.21
عامل يومي	03	%0.27	03	%0.63	00	%00	00	00	00	%00	00	00	01	%0.09	00	00
الاداريين	36	%3.24	06	%1.27	06	%0.54	00	00	01	%0.09	01	0.21	00	%00	00	00
عضو في الجيش	0	%0	00	%0 0	00	%00	00	00	00	%00	00	00	00	%00	00	00
مهن اخرى	63	%5.67	7	%1.48	11	%0.99	03	00	03	%0.27	00	00	01	%0.09	00	00

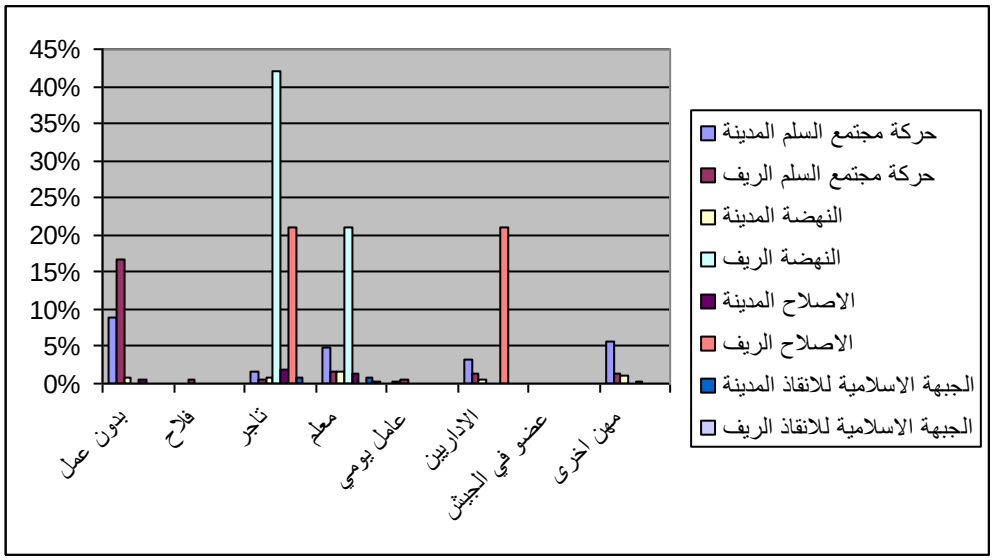

شكل رقم (23) منحنى بياني يوضح تأثير عامل المهنة على توجهات الناخب في الريف والمدينة.

5-الطبقة الوسطى ومتوسط الدخول هم الأكثر تصويتا للأحزاب الإسلامية:

جدول رقم (33) يوضح نسبة المصوتين للأحزاب الإسلامية حسب الدخل الفردي.

	حركة مجتمع السلم				النهضة				الاصلاح				الجبهة الاسلامية للانقاذ			
	المدينة		الريف		المدينة		الريف		المدينة		الريف		المدينة		الريف	
كاف تماما	2	%0.18	4	%0.84	01	%0.09	01	%0.21	02	%0.81	00	%00	00	%00	00	00
متوسط	23	%2.07	22	%4.66	03	%0.63	01	%0.21	04	%0.84	00	%00	02	%0.18	00	00
غير كاف	249	%22.43	82	%17.37	46	%9.47	06	%1.27	27	%2.43	02	%0.42	04	%0.36	01	%0.21

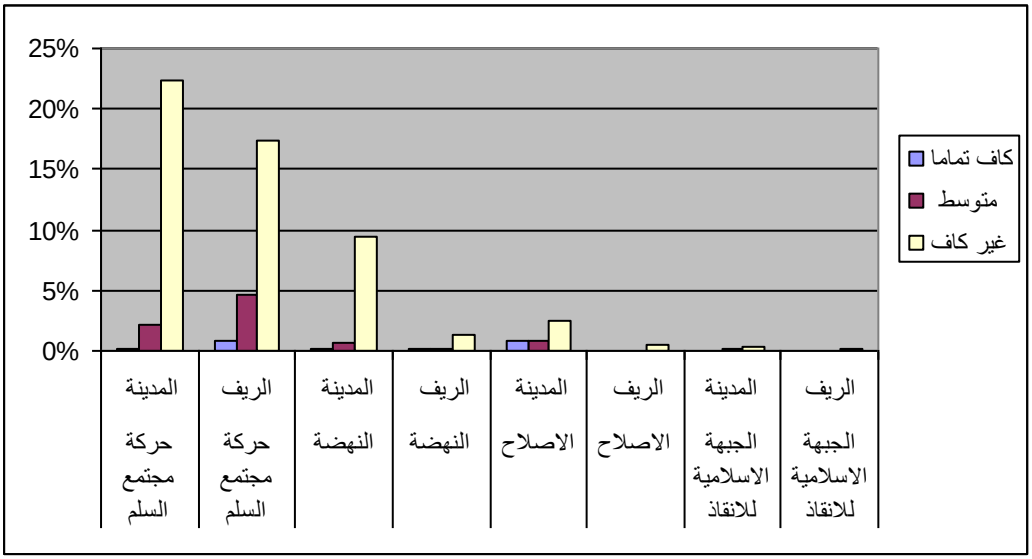

شكل رقم (24): منحنى بياني يوضح تأثير عامل الدخل على توجهات الناخب، في المدينة والريف.

فالحركة الإسلامية –في العمق– ظاهرة اجتماعية، يصدق عليها ما يصدق على مثيلاتها من الظواهر، فمسألة العضوية أو التوسع والانتشار في الحركة الإسلامية اليوم شديد الصلة بالطبيعة الاجتماعية الغالبة على كل مكون من مكونات الحركة، ويعتبر مفهوم الطبقة الوسطى من المفاهيم الحيوية والفعالة في التحليل الاجتماعي للاتجاهات السياسية ودعاوى الإصلاح. فالطبقة الوسطى انطلاقا من التجارب الماثلة هي فئة اجتماعية تتبوأ مكانة اقتصادية وسيطة في المجتمع، أو في أسوء الحالات تعد بذلك في المستقبل القريب، وهي بالإضافة إلى دلالتها السياسية والاقتصادية–الاجتماعية "الضيقة"، ذات دلالة حضارية، تتمثل في انخراط طرف معتبر منها في مشروع النهضة والتقدم من منظور إسلامي، وسعيه من خلال الوسائل المدنية والقانونية إلى المساهمة في إقامة الدين وتعزيز نفوذه في المجالات المختلفة.

تشتمل الطبقة المتوسطة في كل المجتمعات على فئات اجتماعية مهنية متعددة ومتنوعة نجد الموظفين الذين يرتبطون عادة بأجهزة دولهم من خلال الرواتب التي تدفع إليهم شهريا وهم عادة عاجزون عن معارضة شديدة لحكوماتهم في الدول غير الديمقراطية لأن أي معارضة جادة من جانبهم ستؤدي بهم إلى البطالة بعد الطرد من الوظيفة. ومن ثمة يجدون أنفسهم مضطرين إلى البقاء أوفياء للحكومة وعدم معارضتها علنا نظرا لمصالحهم الاقتصادية المالية. فقط المستقلون ماليا يستطيعون مواجهة السلطة بعنف. هذه الفئة تتجسد عادة معارضتها علنا نظرا لمصالحهم الاقتصادية المالية. فقط المستقلون ماليا يستطيعون مواجهة السلطة بعنف هذه الفئة تتجسد عادة في صغار التجار ومتوسطيهم لقد مثلوا مصدرا تمويليا هاما لكثير من الحركات الإسلامية العربية. وأفضل مثال على ذلك هم الاخوان المسلمون ويجب التذكير بالدور الفاعل الذي لعبه التجار في إيران من أجل إنجاح الثورة الإسلامية في كانون الأول (ديسمبر) 1979 ومن الممكن تفسير ظاهرة دعم التجار الصغار والمتوسطين في هذه الحركات كالتالي:

يمول التجار الصغار الحركات الإسلامية لأنها تناضل ضد كبار القادة السياسيين والعسكريين والأمنيين مع كبار التجار الذين يمتلكون احتكار التصدير والتوريد من الخارج.

ومن ثمة فهم يدافعون عن مصالحهم الاقتصادية بانضمامهم إلى هذه الحركات. ومن الواضح وجود معاناة دائمة لصغار التجار ومتوسطيهم بسبب الاحتكار الذي تمارسه فئة كبار الموردين الذين يتعاونون بدورهم مع كبار الضباط العسكريين والأمنيين والشخصيات السياسية النافذة والأكثر من ذلك فإن هذا الاحتكار يمكنه تثبيت أسعار السلع التي يبيعها للصغار والمتوسطين (طبعا ككل الفئات المتوسطة في جميع المجتمعات نجدها في تردد بين الانضمام إلى طبقة المستغلين أو الذين يقع عليهم لاستغلال. وعادة تنقسم على نفسها في مثل هذه الحالات فيحدد من هامش ربحهم وهو يهيمن على السوق بشكل واسع ويمنع الصغار من مضاعفة أنشطتهم وأرباحهم وتراكم رؤوس أموالهم ثم ارتقاؤهم إلى صفوة كبار التجار والتسلق طبقيا وهذا يفسر الدعم الهائل الذي لقيته هذه الحركات من قبل هذه الفئة كما يفسر إمكانياتها المادية الهائلة التي وظفت في حملاتها السياسية والانتخابية في حالة ما توفر لها إمكانية النشاط السياسي كل ذلك نتيجة للاستقلال الاقتصادي لهذه الفئة عن الدولة وعدم ارتباطها في علاقات مصالح مشتركة.

فمفهوم الطبقة الوسطى على سبيل المثال يقتضي من الناحية الثقافية شكلا من الوعي، ومن الناحية السياسية سقفا من المطالب، فلا يمكن لحركة طبقة وسطى أن تنزلق نحو مذهب "الطبقة الدنيا"، ولا تستطيع من الناحية العملية أن تتجاوز انتماءها الاجتماعي، وما يفرضه عليها من مواقف وتعبيرات بشكل عام. فالطبقة الوسطى مكرهة بحكم انتمائها الاجتماعي على اعتناق ثقافة إصلاحية معينة، تنزع نحو المهادنة والوسطية والاعتدال في معالجة الأمور، فمن النادر وجود "حركة إسلامية وسطى" من الناحية الاقتصادية والاجتماعية اختارت منحى التشدد والانغلاق الثقافي في معالجة أحوال بلدها، ومن ثم، فهذه الحتمية تؤهلها للقيام بأدوار تاريخية رائدة وحساسة، لا يمكن لغيرها القيام بها، وعلى رأس هذه الأدوار؛ الحيلولة دون وقوع الانفجاريات السياسية والاجتماعية، وتدبير الخلافات بشكل سلمي ومدني.[1]

[1] امحمد جبرون، الطبقة الوسطى،
http://www.islamismscope.org/index.php?art/id:571

يعرف البعض المهمشين على أساس أنها طبقات دنيا مستعدة لاستخدام مكثف للعنف، ويبرز في فقرته رقم 2057 من بيان علم الاجتماع العام أن الثورات تحدث نتيجة إما بسبب إبطاء في عملية دوران النخب أو بسبب آخر حينما تتراكم عناصر ذات صفة دنيا في الطبقات العليا، هذه العناصر التي لا تمتلك مواقع داخل السلطة، تتجنب استخدام العنف إما في الطبقات الدنيا فتنمو فيها عناصر ذات صفات عليا تمتلك القدرة أو الإمكانية للحكم وهي مستعدة لاستخدام العنف ويسمى باشلار هذه العناصر ب(الرعاع) ويعرفها بكونها المجموعة التي تضم كل المطرودين من النظام الاجتماعي ويعتقد الباحث الفرنسي ايف لاكوست أن كثيرا من المراقبين يفسرون ظهور الحركات الإسلامية وانتشارها السريع بسبب تفاقم البطالة، ذلك أن البطالة، ذلك أن البطالة وصلت إلى شريحة كبيرة جدا من السكان وأغلبهم من الشباب وهؤلاء الأخيرين نظرا لتهميشهم من قبل المجتمع سيشكلون الاحتياط الأكبر الذي يزود الجناح الأكثر تطرفا للحركات الإسلامية التي استخدمت السلاح.

وكمثال يحلل في نفس السياق عالم الاجتماع الفرنسي جاك فونتان في مقاله (أحياء فقيرة والتصويت الإسلامي في الجزائر) ظاهرة تفشي الفقر وانتشار الحركات الإسلامية في المدن الجزائرية فيجد علاقة سببية بين الفقر والاقتراع لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ ويستنتج أنه خلال انتخابات حزيران (يونيو) 1990 كان التصويت لصالح الإسلاميين أكثر أهمية في المدن منه في الريف. وتكرر نفس الشيء في انتخابات 1991 أثناء الانتخابات التشريعية في كانون الأول (ديسمبر) 1991. ففي الجزائر العاصمة اكتشف أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تعكس غياب وجود توزيع عادل للريع النفطي بين كافة فئات الشعب حيث لا يستفيد منه إلا القلة من الأفراد المرتبطة بالنظام وفي المقابل فإن الجماعات التي تنظم بشكل طبيعي إلى المعارضة الإسلامية هم منطقيا أولئك الذين لم تصلهم فوائد الريع النفطي التي يوزعها النظام.

شكلت نهاية الثمانينات من القرن الماضي مرحلة جديدة للعمل السياسي القانوني بالنسبة للحركة الإسلامية المعاصرة، ففي ظل سياق اتسم بالانفتاح السياسي في بعض الدول العربية، أنظمت الجماعات الاجتماعية ذات الطابع الديني إلى الحياة السياسية من خلال أحزاب جديدة. كانت أهمها في الجزائر الجبهة الإسلامية للإنقاذ وحركة مجتمع السلم ثم

حركة النهضة والاصلاح. إن علاقة الأحزاب الإسلامية بالنظام السياسي في الجزائر مرت بمرحلتين متميزتين: المرحلة الأولى هي مرحلة القوة، التي تمثلت في اتساع دائرة الناخبين الموصوتون للتيار الإسلامي، وترتبط هذه المرحلة ببداية التعددية في الجزائر، أي ضرورة البحث في خلفية القاعدة الشعبية لجبهة الإسلامية لإنقاذ ثم عودة حركة المجتمع السلم إلى الساحة السياسية وظهور أحزاب إسلامية منافسة لها تتمثل في حركة النهضة وحركة الاصلاح. أما المرحلة الثانية تمثلت في التراجع المميز لكل هذه الأحزاب بعد فترة وجيزة، وينطبق الحكم على كل الأحزاب الإسلامية في علاقاتها بالعملية السياسية، فما هي الأسباب الحقيقية وراء هذا التصاعد ثم التراجع؟

شاركت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في أول انتخابات محلية وتشريعية في عهد التعددية، وحصلت على المراتب الأولى.

والجدول رقم (34) الأصوات المتحصل عليها من قبل الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

	عدد الأصوات	النسبة المئوية	عدد المجالس الشعبية	النسبة المئوية	عدد المقاعد	النسبة المئوية
محليات 1990 (البلدية)[1]	**4331472**	**54.24**	**856**	**55.42**	**59.87**	**45.66**
محليات 1990 (الولائية)[2]	**4520668**	**57.44**	**31**	**31**	**1031**	**55.04**
التشريعية1991 (الدور الاول)	**3260222**	**24.59**	/	/	**188**	**43.72**

الجدول يوضح النتائج المتحصل عليها من طرف الجبهة الإسلامية للإنقاذ[3] في الانتخابات المحلية والتشريعية لسنتي 1990 و1991، تؤكد هذه الأرقام أهمية التوجه الإسلامي خلال هذه المرحلة فمن أصل 12841769 ونسبة مشاركة وصلت 65.15 حصلت

[1] El-Moudjahid, du 15-16 juin1990,p.02.
[2] Ibid,p.02-.
[3] اعلان مؤرخ في 30 ديسمبر سنة 1991 يتضمن النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية بتارخ 26 ديسمبر 1991(الدور الأول(، الجريدة الرسمية، السنة 29، العدد:01، الصادر في 04 جانفي 1991، ص02.

الجبهة الإسلامية على 4331427 بنسبة54.24 في الانتخابات البلدية و4520668 بنسبة 57.44 في الانتخابات الولائية. وعمق هذا الوضع نتائج الانتخابات التشريعية حيث تحصلت على 188 مقعد بنسبة 43.72 ان هذه النتائج أوضحت أن المنافسة الانتخابية أعادت توزيع الأوراق بين مختلف الأطراف السياسية التي دخلت الحياة السياسية بعد الإصلاح السياسي واتضحت معالم التوجه الإسلامي في الجزائر.

ارتبطت قوة الأحزاب الإسلامية خاصة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بمجموعة من العوامل حيث عمد هذا الحزب إلى توظيف الدين الإسلامي في برنامجه السياسي في فترة وجيزة من الزمن،[1] واستغلت الظروف المجتمعية التي ساعدت على التعبئة.مما استقطب شعبية جماهيرية كبيرة وهذا ما يعرف بنظرية تعبئة الموارد. ان حزب "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، كان الحزب الوحيد في تاريخ النظام السياسي الجزائري، الذي استطاع استغلال بعض منافذ التعبئة المتاحة في نظام شمولي، كما أنه كان الأقدر على توظيف تكتيكات فعالة من أجل غاية التحول، ويلخصها الباحث الأمريكي"غراهام فولر"Graham Fuller[2] فيما يلي:

أ – **التعليم:** تعود تقاليد التعليم في الجزائر، إلى ظهور جمعية العلماء المسلمين في مطلع الثلاثينات من القرن العشرين، اللافت أن التيار العربي الاسلامي، كان جناحا قويا وحاسما في مواجهة التيار الفرنكفوني الليبرالي اليساري، حيث ساهم هذا الحسم في انجاز مخططات التعريب الواسعة عقب استقلال الجزائر.

ب–**التمويل:** يرى"غراهام فولر" Graham Fuller أن الدعم السعودي كان له دور كبير في تدعيم جناح "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" في الجزائر، على غرار مختلف التنظيمات الإسلامية السنية منذ 1980، كإجراء وقائي لمواجهة المد الشيعي الصاعد بعد الثورة الإيرانية.[3] أما على الصعيد الداخلي، والذي يمثل المصدر الأكبر لمورد التمويل، فان الحزب قد نجح في إنشاء شبكة دعم واسعة، ومن دوائر محلية ناجحة، مكنته من تحقيق تمويل ذاتي للأنشطة(الطبقة العاملة، التجار، المؤسسات الصغرى).[4]

[1] إبراهيم محمد ادم، " الحركات الإسلامية في الجزائر المعاصرة"، دراسات افريقية، ص06.
[2] Graham Fuller, Algérie :L'intégrisme au pouvoir (Paris :Rand Banon,1997) ,p.73.
[3] نبيل عبد الفتاح، المرجع السابق، ص ص.188–204.
[4] المكان نفسه.

ت-**الدعاية الإعلامية:** لقد شكلت المساجد فضاءات اجتماعية فعالة، ومراكز لنشر الأفكار وتجنيد المنضمين، والمناضلين، في سياق عام من المعارضة، والاحتجاج الاجتماعي، والسياسي ضد النظام،[1] وفي هذا الشأن يقول "بيتر سان جان" Peter St. John في دراسة لمجلس الأمن الكندي:"إن الانحطاط الاجتماعي، والاقتصادي سمح لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بخلق شبكة مساجد صغيرة غير رسمية، تكاثرت بسرعة خارج رقابة وإشراف وزارة الشؤون الدينية."[2] وحققت هذه المساجد على غير المنتظر من قبل النخبة الحاكمة، نتائج أحسن من وسائل الإعلام الجماهيري المملوك لدى الدولة.[3]

ث-**الشبكات:** يتوقف وزن كل تنظيم، على مدى تطور نظام الشبكات الذي يستطيع النسق أو التنظيم نسجه، فقد اعتمدت الحركة على مفهوم الحي، والروابط العائلية، وتوظيف المساجد شعبية[4].

ج-**الخطاب السياسي:** تميزت خطابات "حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ" باتهام النظام بالعمالة للخارج، واستعماله للخطاب الديني الحماسي المناهض للسياسة القائمة، باستعمال رموز متجذرة في الخيال الجماعي للمجتمع الجزائري.[5]

- الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي أجريت فيها هذه الانتخابات، بحيث شكلت هذه الأخيرة فرصة لدى شريحة من المواطنين من أجل تعبير للوضع الذي آلت إليه حياتهم في شتى المجالات، بالتالي ذهبت أغلبية أصوات المصوتين للجبهة الإسلامية لإنقاذ، وكان بمثابة احتجاج على السلطة آنذاك.[6] ما يسمى في الأدبيات الانتخابية "بالتصويت العقابي"(Vote-Sanction) الذي استخدم ضد حزب جبهة التحرير الوطني.[7] يقول الهواري عدي ان التأييد

---

[1] Graham Fuller,Op,Cit.,p.77.

[2] رياض الصيداوي، المرج السابق، ص.31.

[3] Yahia Rahhal,Histoir de Pouvoir :un géneral témoigne(Alger :Casbah Edition,1997),p.94.

[4] رياض الصيداوي،" الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر، " المستقبل العربي، العدد 245(جويلية 1999)، ص.31. نبيل عبد الفتاح،"المرجع السابق، 188-204.

[5] L'Ahouoiri Addi,P.129.

[6] رياض الصيداوي، المرجع السابق، ص531.

[7] Omar Bendourou,La Cris de la Démocratie en Algérie(Oujda : Editions Orientales,1992) p177.

الشعبي الواسع الذي حضي به" الإسلام السياسي" كان نتيجة لما وعد به بخصوص إعادة النظر في أساليب توزيع الدخل القومي من الريع وهو ما اعتبره الهواري عدي بمثابة "العودة إلى الشعبوية الاقتصادية التي مارستها جبهة التحرير الوطني في سنوات الستين والسبعين..."[1]

– إن اعتماد النظام الانتخابي المتمثل في الاقتراع النسبي على القائمة مع أفضلية الأغلبية بدور واحد– والذي يكون بموجبه الفوز للقائمة التي تحصل على الرتبة الأولى من حيث عدد الأصوات، وبالتالي هي القائمة التي تعود إليها أغلبية المقاعد – ساعد حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أن تفوز بأغلبية البلديات[2] .

ان فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ أدى إلى حالة من القلق في الأوساط السياسية التي تخشى من تضرر مصالحها في حالة سيطرة الجبهة الإسلامية للإنقاذ على السلطة التشريعية، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من الطعون في صحة نتائج الانتخابات وبروز أصوات تطالب بإلغائها على نحو دفع الجيش الى التدخل مباشرة من خلال توقيف المسار الانتخابي، اعتبر الباحثون هذا الحدث بانقلاب عسكري بسبب تدخل الجيش الذي ترتب عليه مجموعة من الأحداث أهمها إعلان حالة الطوارئ وحل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وكانت هذه المرحلة بداية للازمة في الجزائر مما أثر على مستقبل الأحزاب الإسلامية في الجزائر.

إلا أن حركة المجتمع السلم تداركت هذا السقوط لتيار الإسلامي بصفة عامة في الجزائر، من خلال النهج التي اتبعته وهو النهج الوسطي، حيث بلورت إستراتيجية تقف بين طرفي النقيض من الساحة السياسية الجزائرية، فهي وإن أنكرت على المتسببين في إيقاف المسار الانتخابي ونددت بهم، لم تتردد في المقابل في تزكية مسارات السلطة من خلال مشاركتها الفعالة في مؤسسات المرحلة الانتقالية. فقد استفادت الحركة بشكل معتبر من حيث موقعها في النظام السياسي الجزائري، سواء من حيث التعيينات في المناصب العليا في

[1] Lahouari Addi,(L' Islam Politique en Algérie), in: Esprit ,(Aout –Septembre1992).p.146.
[2] فؤاد زناتي، المرجع السابق، 346–360.

الدولة أو الحضور الدائم بقرب لمراكز القرار.[1] وتحاول الحركة التمكين للمشروع الإسلامي في إطار احترام موازين القوى واحترام القواعد اللعبة السياسية في الجزائر، وقد ركزت كل جهودها على الدفاع عن الثوابت الوطنية والإسلامية، وبالرغم من التقدير الكبير التي تحظى به في الحركة في الأوساط الرسمية إلا أن الفصائل الإسلامية الأخرى من مناضلي الجبهة الإسلامية المنحلة ومناضلي حركة النهضة والإصلاح الوطني ينظرون إليها بشيء من الانتقاص، على أساس أن دخول الحركة المعترك السياسي يمثل في حد ذاته خطيئة أصلية يصعب معها ترقب نتائج ، وذلك أنها لم تأت إلى عالم السياسة لمنافسة الأحزاب غير الإسلامية أو السلطة وإنما جاءت كبديل عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وتأسست بحسب بعض قياداتها من أجل تدارك أخطاء جبهة الإنقاذ المضرة بالعمل الإسلامي[2].

تختلف علاقة حركة مجتمع السلم بالنظام السياسي، فهي حركة تنتهج الأسلوب السلمي في ممارسة العمل السياسي، وضعت حركة مجتمع السلم خطا سياسيا عقلانيا يعتمد على مفاهيم الديمقراطية والتعددية الحزبية والتداول على السلطة سلميا وهذا ما أكده المؤتمر التأسيسي للحركة المنعقد عام 1991 الذي يحدد منطلقاتها الفكرية.[3] لجأت الحركة إلى المشاركة في النظام استجابة لمجموعة من العوامل منها ما هو متعلق بطبيعة الحركة ومصالحها الحزبية، ومنها ما يتعلق بظروف وواقع اللااستقرار السياسي الذي عايشته الجزائر.[2]ماذا تعني المشاركة ؟

يشرح زعيم الحركة الشيخ الراحل "محفوظ نحناح" استراتجية المشاركة قائلا:" إن المشاركة هي نتيجة لقراءة واقعية وموضوعية لحل أزمة معقدة، فمن بين أهدافها، الحفاظ على استمرارية الدولة، وعدم تركها تنهار أمام ضغوط الإرهاب وتأمر القوى الخارجية بتعاون محلي، وهي كذلك تفعيل للفعل الديمقراطي ومحاربة الإقصاء السياسي وإعطاء صورة حقيقية عن الإسلام الذي أرادت بعض الأطراف تشويه صورته من خلال الممارسات

[1] محمد بوضياف،الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر(الجزائر:دار المجدد للنشر والتوزيع)،ص.70.

[2] المرجع نفسه، ص63.

[3]الشيخ محفوظ نحناح، "حوارات حية"، بتاريخ 2005/05/25، على الموقع www.islamonline.net

السيئة من قتل وذبح وتخريب، فكانت المشاركة تهدف إلى إبراز قدرة التيار الإسلامي على بلورة البدائل السلمية والمدنية وعلى التسيير النظيف وعلى أنه إذا ما أتيحت له الفرصة بإمكانه أن يطوق الإرهاب وأن لا يترك مبررات للوجود" ويحصر رئيس حركة مجتمع السلم "أبو جرة سلطاني" أهداف المشاركة في المرامي الأساسية التالية:

1-المحافظة على الدولة ومكوناتها بعيدا عنه الصراع والتدافع.

2-المحافظة على الوحدة الوطنية من التمزق مهما كانت المبررات.

3 ضمان استمرار الخدمات الأساسية المقدمة للشعب.

4 الوقوف في وجه كل محاولات التدخل الأجنبي.[1]

ومن أجل هذه الأهداف حرصت الحركة أن تكون حاضرة في كل المواعيد الانتخابية، وأن تمثل على كل المستويات النيابية منها والحكومية فقد شاركت في المجلس الوطني الانتقالي عام 1994 بخمس أعضاء، ورشحت الشيخ "محفوظ نحناح في رئاسيات 1995 حيث أحتل المرتبة الثانية بعد المرشح السيد "لمين زروال" الذي فاز بالمنصب وحصل فيها الشيخ على 2.971974 صوت بنسبة 25 وشاركت الحركة في تشريعيات 1997 وحصلت على 1.553.154 صوت خلف التجمع الوطني الديمقراطي بـــ155 مقعد، كما حصلت في انتخابات المجالس المحلية على 890 مقعدا بلديا و260 مقعدا ولائيا كما شاركت في نفس السنة بنائبين في مجلس الأمة.

وقد تغاضت الحركة على إقصاء رئيسها من سباق الرئاسة سنة 1999التي فاز بها المرشح " عبد العزيز بوتفليقة " وانضمت إلى التحالف الرئاسي الذي جمع بين جبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي والذي اعتبرته الحركة تطويرا للائتلاف الحكومي الذي نشا على اثر تشريعيات1997 ، والذي شاركت فيه الحركة بوزارتين وشاركت في الحكومة التي تلتها .

[1] أبو جرة سلطاني، المشاركة بعين الوزراء"، بتاريخ 2007/07/22 موقع المختار الالكتروني، www. Elmokhtar.net

3. المصوتون للأحزاب العلمانية

يمثل الأحزاب العلمانية في الاستمارة التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية وحزب العمال حزب القوى الاشتراكية، ولم يتحصل هؤلاء على نسب عالية، بلغت كلها 25 مفردة في المدينة بنسبة 2.3 %وانعدمت الاختيارات في الريف

المطلب الثاني: أزمة المشاركة في الانتخابات.

إذا كانت المشاركة السياسية كما سبق تعريفها عموما هي مجموعة التصرفات الإرادية التي تستهدف التأثير في عملية صنع السياسات العامة، وإدارة شؤون المجتمع، وكذا تلك التي يتم من خلالها اختيار القيادات السياسية على كافة المستويات الحكومية من قومية ومحلية، وذلك بغض النظر عما إذا كانت هذه التصرفات منظمة، أو غير منظمة، مؤقتة أو مستمرة، مشروعة أو غير مشروعة، أو سواء نجحت في بلوغ غاياتها أو لم تنجح. فماذا يقصد بأزمة المشاركة السياسية ؟ ما هي مظاهر أزمة المشاركة السياسية في الانتخابات في الجزائر؟ وما هي أسبابها ودوافعها ؟ وما هي انعكاساتها وأبعادها؟

الأزمة في علاقتها بالأنظمة السياسية هي حالة انتقالية تشهدها المجتمعات التقليدية أثناء سعيها نحو تحقيق التنمية والتحديث السياسيين، حيث أن هذه العملية تفرز العديد من الأزمات والمشاكل التي تستوجب تحقيق ذلك للتغلب عليها.[1] ويربط التحليل النسقي الأزمة بالعلاقة بين المدخلات والمخرجات في إطار النسق وتكون الأزمة عندما يحدث انهيار أو خلل في هذه العملية. فالأزمة[2*] تحدث إذا تغير بناء المطالب أو المدخلات بشكل يفوق الموارد المتاحة أو بسرعة أكبر مما تستطيع مؤسسات التمويل مواجهته أو التكيف معه.[3] وتتعدد أزمات النظام السياسي منها أزمة المشاركة السياسية.

---

[1] نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية، ط2(الرياض: الدار العالمية للكتاب الإسلامي،1994) ، ص ص.247-248.

[*] للمزيد من التفاصيل عن مفهوم الأزمة في العلوم السياسية وأنواعها، انظر:
-خالد بن عطا الله، متغير الأزمة والتحولات السياسية في افريقيا، كينيا والنجر وجنوب افريقيا نماذجا، (رسالة ماجستير: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة وهران، ،2006).ص ص.2-23.

[2] السيد عبد الحليم الزيات، المرجع السابق، ص ص.18-19.

[3] جابريال الموند، بنجهام باول، المرجع السابق، ص،299.

تشير أزمة المشاركة السياسية إلى تدني مشاركة الجماهير في الحياة السياسية نظرا للجوء الصفوة إلى وضع العراقيل أمام المتطلعين إلى المشاركة من جهة، وشيوع الأمية واستشراء الفقر في صفوف أبناء الشعب. وتصبح المشاركة السياسية أزمة من أزمات التنمية السياسية عندما تأخذ جماعات جديدة بإشراكها في الحكم على نحو أو أخر، وفي الوقت نفسه تنطوي على أزمة شرعية وتشكل تهديدا لمركز الجماعة الحاكمة وعلى الأخص إذا بدأت هذه الأخيرة لا تستجيب إلى مطالب القوى الصاعدة ولا ريب أن كل ما يؤدي إلى تغيير المجتمع ماديا كالتصنيع والتكنولوجيا أو إعادة النظر في النظم الزراعية وغير ذلك يؤدي إلى تصاعد جماعات اجتماعية تطالب بإشراكها في الحكم. يقول الموند: "أزمة المشاركة تشير إلى المطالب التي يتزايد حجمها وكثافتها بسرعة والمتعلقة بالمساهمة في صنع القرار في النظام السياسي من قبل الشرائح والجماعات المختلفة داخل المجتمع. " تحدث أزمة المشاركة حسب لوسيان باي "حينما يكون ثمة اختلاف حول المعدل الملائم لاتساع المشاركة الجماهيرية، وعندما يشكل تدفق المشاركين الجدد ضغوطا ثقيلة على المؤسسات القائمة، وبقدر ما تنجذب قطاعات جديدة من السكان إلى العملية السياسية، بقدر ما تهز اهتمامات وقضايا جديدة.تعرض استمرارية الحكم القديم للتفكك، وتجعل ثمة حاجة ماسة إلى إعادة تشكيل البناء الكلي للعلاقات السياسية في المجتمع." [1]

وقد تظهر نتيجة التدفق المفاجئ للاعبين جدد إلى الحلبة السياسية، فهي تبدو على أنها الوجه الأخر للضغوطات الكثيفة التي يمارسها المركز الحكومي على هوامشه.هذه الزيادة المستمرة في عدد اللاعبين السياسيين تؤدي بشكل حتمي إلى سلسلة من الضغوطات الناجمة عن عدم تكيف المؤسسات القائمة، وينجم ذلك عن التضاعف السريع في عدد جماعات المصالح والنوادي والاحزاب السياسية، وعن ضرورة تصميم أشكال جديدة من العلاقات السياسية المناسبة لهذه المرحلة.فهذه الفترة تتميز بتطرف حاد للجماهير وارتفاع مستوى طلباتهم. وتؤدي هذه الضغوط في النهاية إلى توسيع ثم تعميم الاقتراع العام.[2] ويكون حل أزمة المشاركة عن طريق تنظيم جماهيري يستوعب المصالح ويحدد أسلوب

[1] L.W.Pye , Aspect of Politique Development,Op.cit. ,p56.
[2] Bertand Badie, Op.Cit.,p.59.

المشاركة ويقدم القناة اللازمة للتعبير عن المصالح. وفي هذه الحالة تكون طريقة المشاركة هي التعبئة السياسية والاجتماعية.[1]

واستنادا إلى ما تقدم فان المشاركة السياسية تصبح أزمة في حالات هي:[2]

-ظهور جماعات تطالب بإشراكها في الحكم .

-عدم استجابة الجماعة الحاكمة إلى مطالب القوى الاجتماعية الصاعدة.

تنبع أزمة المشاركة السياسية من عجز النظام عن سد الاحتياجات المتعلقة بالمشاركة السياسية لجزء كبير من أبناء المجتمع، ولا تعزو هذه الأزمة لسبب بعينه بل أن هناك العديد من العوامل والتي تتداخل لتشكل هذه الأزمة وهي في حقيقة الأمر جزء من حلقة متصلة ببعضها من الأزمات التي تعاني منها كثير من الدول وخصوصا في الواقع العربي، مثل أزمة الشرعية، وأزمة الهوية، وأزمة التوزيع، وأزمة التدخل، وأزمة التكامل ، فظهور أزمة من هذه الأزمات لا يعني أنها بعينها الأزمة الموجودة في هذه البلد أو أن وجودها يعني أن هذا النظام به العديد من الأزمات، بعبارة أخرى أن كل أزمة تؤدي إلى أزمات متتابعة أو متزامنة مع بعضها البعض.

وهناك العديد من الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى ظهور أزمة المشاركة منها:

-عدم وجود وسائل إعلام محايدة. بل نجد أن كثير من وسائل الإعلام وخصوصا في المجتمع العربي محتكرة من قبل السلطة، وأن ما يطرح على المجتمع أنما هو انعكاس لرغبات السلطة السياسية التي تتأثر غالبا بنوعية الرسالة الإعلامية المراد تلقينها للمجتمع، وهي في الغالب رسالة ذات اتجاه واحد وليس نتيجة للتفاعل بين الأطراف المختلفة في المجتمع بما فيهم الحاكم والمحكوم، وبالتالي تظل الرسالة الإعلامية الموجهة عاجزة عن أداء دور حقيقي يسهم في بناء التنمية والمشاركة السياسية كجزء من هذه التنمية الشاملة. [3]

---

[1] نصر مهنا، العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة(الإسكندرية: منشأة المعارف،2002)، ص.323.

[2] جلال عبد الله معوض، "أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي"،في:المستقبل العربي، ع.55، ، (سبتمبر1983)، ص109.

[3] ناجي عبد النور، أزمة المشاركة السياسية في الجزائر"دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007" www.4shared.com/.../____.htm14/12/2010.

-حداثة التجارب الديمقراطية، العديد من الدول العربية بما فيها الجزائر تعد التجربة الديمقراطية حديثة النشأة بدأت في التسعينات.

- هشاشة أو غياب المؤسسات التنظيمية الفاعلة.

-الموروث الثقيل.

-الضعف الكامن في الأمة.

-استئثار فئة قليلة في المجتمع في إدارة عجلة التنمية في المجتمع والاقتصاد منها على وجه الخصوص.

-أسلوب التنشئة السياسية، قد تعزز التنشئة السياسية التي يتلقاها الفرد "قضيلة" الابتعاد عن السياسة وهمومها، وترك الأمور السياسية لأهلها، وهذا ما تنمي لدى الفرد كما يسميها "الطاهر لبيب"برادع الطاعة".[1]

تمثلت أزمة المشاركة السياسية في الجزائر من خلال عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب القوى السياسية والاجتماعية، فقد رافق حكم الحزب الواحد إقصاء للحريات الفردية والجماعية.وبرزت رغبة النخبة الحاكمة في عدم إشراك القوى الأخرى، ذات التوجه السياسي وممارسة النزعة الاقصائية ضدها واحتكارها الكامل للتمثيل في إطار سياسة تعبوية تفتقر إلى المشاركة بمعنى التعبئة السياسية، التي تأخذ شكل التأييد والحشد والمساندة لبعض القرارات دون الإسهام الحقيقي في صنعها نتيجة لضعف الحزب، وعدم قدرته على تمكين مختلف القوى من التعبير عن مصالحها ومطالبها، وبالتالي افتقاد وجود شرعية أخرى.

إن الجزائر وقبل التحول إلى التعددية الحزبية في 1989 لم تكن تمتلك أية تقاليد أو ميراثا يفصح عن مشاركة سياسية حقيقة، فالمفهوم السائد هو التعبئة وليس المشاركة، كما أن الساحة السياسية كانت مغلقة تماما أمام الجبهة التي تسيطر عليها العناصر العسكرية المتعددة والتكنوقراط. وعلى الرغم من التطور الذي شهدته الجزائر في تكوين الجمعيات خلال السبعينات، إلا أن النظام السياسي بقي مفتقدا ذلك النضج المؤسسي الذي يجعل من

[1] الطاهر لبيب،"هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟ علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي"، مجموعة كتاب، المجتمع المدني العربي(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992) ، ص.340.

الديمقراطية قيمة عليا تحكم حياة المجتمع، ولم يبدأ النظام الجديد بالتحول إلا متأخرا، حيث سعى إلى إعلان قانون رقم 1987/5 الذي فسح المجال لإنشاء الجمعيات، والذي عدل بمرسوم 66/ 1988 في فبراير ونص على دراسة طلب اعتماد الجمعية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع، مع السماح للسلطة بإبداء التحفظات على برامجها إذا كانت تتعارض مع القوانين المعمول بها.

1.أزمة المشاركة في الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية.

تواجه الجزائر في سعيها نحو الأخذ بنط التنمية عددا من الأزمات من بينها أزمة المشاركة السياسية. فهذه الأزمة تتخذ أبعادا مختلفة سواء من حيث النطاق أو الصيغ المطروحة للمشاركة ومدى فاعليتها، وتعتبر ظاهرة العزوف عن المشاركة في الانتخابات من أبرز مظاهرها.نظرا لخطورة أثارها ودلالات أسبابها. فهناك عناصر تؤثر على عملية المشاركة في الانتخابات منها النظام السياسي والأحزاب والموطنون. فعدم قدرة أي عنصر على القيام بدوره تجاه المشاركة فان ذلك يؤدي إلى تحديات جمة لعملية المشاركة .

من ابرز مظاهر أزمة المشاركة في الانتخابات:

1.انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية.

تعالج هذه القضية في الاستمارة من خلال السؤال رقم (11) والسؤال رقم (12).

اذ يتضمن السؤال الأول على التوالي الصياغة التالية : متى بدأت تشارك في الانتخابات ؟ أما الإجابات أو الاختيارات فقد ارتبطت بالمواعيد الانتخابية التي عرفتها الجزائر خلال مرحلة التعددية (قبل 1990، 1990، 1991، 1995، 1997، 1999، 2002، 2004، 2007، 2009)

الجدول رقم(35) يوضح بداية مشاركة المصوتين في المدينة والريف.

	الناخبون في المدينة		الناخبون في الريف	
	العدد	**النسبة**	**العدد**	**النسبة**
قبل 1990	**46**	**%4.14**	**10**	**%2.11**
1990	**220**	**%19.81**	**40**	**%8.47**
1991	**87**	**%7.83**	**46**	**%9.74**
1995	**138**	**%12.43**	**87**	**%18.43**
1997	**62**	**%5.58**	**57**	**%12.07**
1999	**71**	**%6.39**	**37**	**%7.83**
2002	**58**	**%5.22**	**27**	**%5.72**
2004	**104**	**%9.36**	**33**	**%6.99**
2007	**96**	**%8.64**	**55**	**%11.65**
2009	**84**	**%7.56**	**15**	**%3.17**
المجموع	**966**	**%12.97**	**407**	**%13.77**

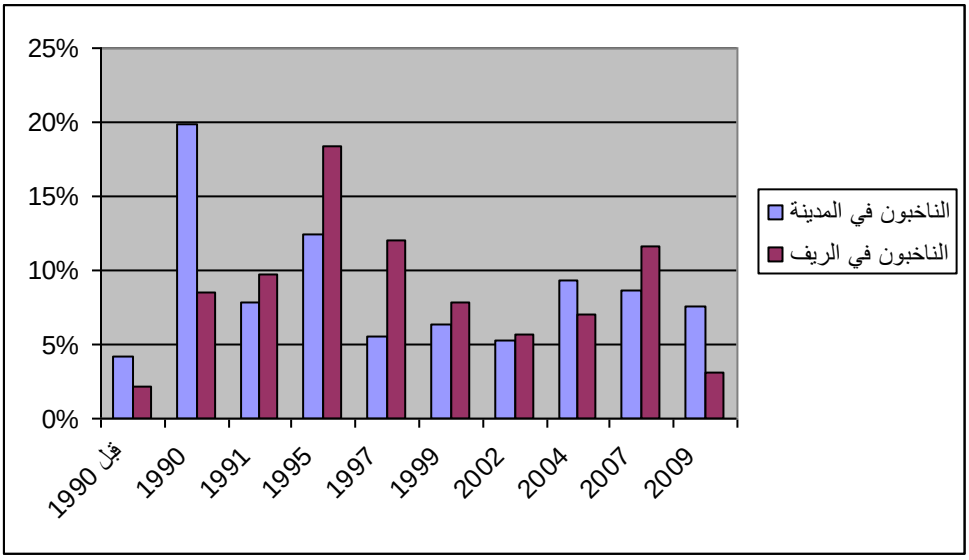

شكل رقم (25) منحنى بياني يوضح بداية مشاركة المصوتون في المدينة والريف.

يحدد الجدول رقم (35) بداية المشاركة في الانتخابات في المدينة والريف، ما هي خصائص هذه المشاركة؟ تنخفض نسبة المشاركة قبل 1999 في المدينة إذ قدرت بـــ4.14% وفي الريف 2.11 %. لا تتناسب هذه المعطيات مع الأرقام الرسمية التي تظهر المعدلات المرتفعة للمشاركة مثلا الأرقام التالية للانتخابات المحلية التي جرت قبل مرحلة التعددية، في أول انتخابات محلية منذ الاستقلال سنة 1967 بلغت نسبة المشاركة"80 [1]%. وبلغت نسبة المشاركة 72.50 % في الانتخابات الولائية لسنة 1969[2]. ووصلت نسبة المشاركة سنة 1984 خلال الانتخابات البلدية 80.32 [3]%. فالمقارنة بين هذه الأرقام تظهر مدى اتساع الفرق بين المعطيات المقدمة في الاستمارة والمعطيات الرسمية.

فيما كانت الانطلاقة الحقيقية للمشاركة في بداية مرحلة التعددية في المدينة إذ وصلت إلى 19.81 % وهي أعلى نسبة. فيما سجلت أعلى نسبة في الريف سنة 1995 بنسبة 18.45%. فكلا السنتين تعكس أهمية الموعدين الانتخابيين، فسنة 1990 هي بداية التعددية في الجزائر، كان للمدينة دورا بارزا في تحديد وتوجيه مسار الانتخابات حسب الكثير من الآراء والدراسات يقول عبد الناصر جابي "...إن المدينة الجزائرية هي مكان بروز كل الفروق الاجتماعية واللامساواة بين الجزائريين التي ظهرت بعد الاستقلال واستفحلت ابتداء من الثمانينات من وجهة نظر الثقافة السياسية المساواتية، الجذرية المطلبية السائدة، على المستوى الشعبي، والتي يمثلها أحسن تمثيل شباب المدن الكبرى المهمش.[4] "

ويضيف قائلا "المدينة الجزائرية تميز تاريخها القصير منذ الاستقلال خاصة بهجرة واسعة لدرجة أن سكانها القدماء نسبيا، بقيمهم وعاداتهم ولهجتهم تحولوا إلى أقلية عددية منعدمة التأثير مقابل المهاجرين الجدد الأتون من أفقر المناطق في التراب الوطني، هؤلاء السكان الجدد الذين فرضوا جوا جديدا في المدن الكبرى، هو ما أعطى للمدينة الجزائرية جوها الحزين والريفي الخشن....هذه المدينة عبرت، ابتداء من بداية الثمانينات، عن نفسها كمكان مفضل ورئيسي للحركة الاجتماعية الناشئة، بتحولها إلى مدينة انتفاضة عرف التيار

[1] وزارة الاتصال، المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام، الانتخابات البلدية والولائية (الجزائر:م.و.و.ص.ا)، ص.10.
[2] وزارة الاتصال، المرجع السابق، ص.12.
[3] وزارة الاتصال، المرجع السابق، ص ص. 40-41.
[4] عبد الناصر جابي، الانتخابات، الدولة والمجتمع(الجزائر:دار القصبة للنشر،) ص،80.

الديني السياسي ممثلا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتياراتها الأكثر جذرية كيف يؤطرها عن طريق تنظيم مسجدي واسع إلى فضاءات اجتماعية معارضة للسلطة السياسية القائمة وهو ما عبرت عنه في أول انتخابات تعددية فعلية سواء تعلق الأمر بالانتخابات البلدية أو التشريعية في دورها الأول، حيث انتخبت المدينة الجزائرية لصالح هذا التيار الذي عرف كيف يستغل ثقافتها السياسية وكيف يوظف مشاكلها الاجتماعية .[1] "

تعد سنة 1995 كذلك من المواعيد الهامة في تاريخ الجزائر السياسي. إذ ترتبت عن مرحلة العنف والإرهاب الذي عرفته الجزائر. وكان الريف الجزائري من أكثر المناطق المتضررة، لذا كان التوجه إلى الانتخابات الرئاسية كرد فعل شعبي للبحث عن الأمن والاستقرار وتخوفا من المرحلة السابقة. وهذا ما ورد على لسان الكثير من المبحوثين في الريف.

كذلك نجد نسبة معتبرة من المبحوثين لهم بطاقات الانتخابات ولم يشاركوا في الانتخابات، تقدر هذه الفئة في المدينة بـــ12.97 % وفي الريف بـــ13.77 % وبالتالي تعد من الفئة المقاطعة للانتخابات. اذا ما تفحصنا الأرقام الرسمية نلاحظ أهمية هذه الفئة من حيث العدد أولا ومن حيث النوع أي المحددات السوسيولوجية لها التي يصعب معرفتها.

السؤال المطروح عندما نتحدث عن بداية المشاركة في الانتخابات يتعلق بعلاقة الناخب بالمواعيد الانتخابية. بمعنى هل يتوجه الناخب مباشرة إلى المشاركة في الانتخابات بعد بلوغه سن الرشد؟ إن الأرقام الواردة في هذا المجتمع البحثي تستبعد هذه الفكرة. فأغلب المبحوثين لا يشاركون في الانتخابات بعد بلوغهم سن الرشد مباشرة. فالأمر لا يتعلق بعامل السن فقط وإنما يذهب إلى معطيات أخرى سنحاول البحث عنها.

أما السؤال رقم (12) يتضمن عدد مشاركات الناخب في العملية الانتخابية، إذ ورد وفق الصياغة التالية: ما هي الانتخابات التي شاركت فيها؟ اختلفت اختيارات الناخب بين ثلاث مواعيد انتخابية رئسية خلال تقريبا عقدين من الزمن هي الانتخابات المحلية في أربع مرات (1990، 1997، 2002، 2007) وانتخابات تشريعية في أربع مرات (1991، 1997، 2002، 2007) وانتخابات رئاسية في أربع مرات (1995، 1999، 2004، 2009).

[1] عبد الناصر جابي، المرجع السابق، ص94.

جدول رقم (36) يوضح نسبة المشاركة في المدينة والريف خلال المواعيد الانتخابية.

	السنة	الناخبون في المدينة	الناخبون في الريف
الانتخابات المحلية	**1990**	**251**	**43**
	1997	**263**	**104**
	2002	**256**	**94**
	2007	**224**	**126**
الانتخابات التشريعية	**1991**	**215**	**55**
	1997	**185**	**104**
	2002	**188**	**87**
	2007	**111**	**85**
الانتخابات الرئاسية	**1995**	**325**	**128**
	1999	**311**	**116**
	2004	**198**	**119**
	2009	**178**	**89**

يوضح الجدول رقم (36) نسبة المشاركة في المدينة والريف خلال المواعيد الانتخابية المحلية والرئاسية والتشريعية. وتعكس الأرقام المسجلة انخفاض معدلات المشاركة في الانتخابات في المدينة والريف على السواء، اذ تقدر بنسبة 17.56 % خلال اثني عشرة موعدا انتخابيا الذي عرفته الجزائر، وتنخفض النسبة الى 11.61%. وهذه الأرقام المحصل عليها في المدينة والريف تخالف ما يذكر في الأرقام الرسمية التي تشير إلى ارتفاع نسبة المشاركة في الريف وانخفاضها في المدن. وما يدل على ذلك انخفاض نسبة المشاركة في الولايات الكبرى التي تتميز بطابعها الحضري وارتفاع نسبة المشاركة في الولايات التي تنخفض فيها نسبة التحضر مثل ولايات الجنوب.

كما توضح هذه الأرقام أن مشاركة الفرد الواحد محدودة، إذا كانت التجربة الانتخابية في الجزائر عرفت اثني عشر موعد فان الأرقام تبين آن الفرد الواحد في المدينة لم يشارك إلا مرة أو اثنين وقد تتجاوزها إلى ثلاث مرات في الريف.

كذلك تعكس هذه الأرقام أن نسبة المشاركة في الانتخابات تختلف، إذ نجد النسبة ترتفع في الانتخابات الرئاسية مثل سنة 1995 إذ سجلت في كل من المدينة والريف أعلى المعدلات، ثم تليها الانتخابات المحلية والتشريعية.

جاء على لسان المبحوث (رقم 14، 23 سنة، مستوى ابتدائي ، عاطل، من المدينة) (الانتخابات في الجزائر كلها مزورة) ويقول (رقم 8، بالغا من العمر54 سنة، فلاح من الريف، (لان التزوير يطبع الانتخابات والنتيجة نعرفها قبل الانتخابات في كل الانتخابات، لهذا السبب صوت مرة واحدة، ولا أفكر في الذهاب إلى الانتخابات التي لا تفيدنا في شيئا).

إن ما يمكن أن نلاحظه في خطاب هؤلاء هو تكرار للقضية التزوير لفظة ذات دلالة عميقة، بل لقد استعملها اغلب المبحوثين، وهي كلمة تعكس ذلك التصور السلبي الذي تشكل لدى الفرد في المدينة والريف حول العملية الانتخابية ككل ، وبطبيعة الحال فتكرار تلك الكلمة لعدة مرات له دلالته، تلك الدلالة التي يمكن حصرها إجمالا في فقدانهم الثقة في المنتخبين، وكذا في العملية الانتخابية بصفة عامة . إن لم نقل أنها تعكس غضبهم وتدمرهم من كل ماله علاقة بالممارسة السياسية ، لكون هذه الأخيرة في نظرهم بدون جدوى وبلا أية فائدة .

يعبر أحد المبحوثين من المدينة يبلغ من السن 26 سنة مستوى جامعي قائلا (ماذا سأنتصر من شخص ينفق الكثير من المال على العملية الانتخابية، كنت أصوت سابقا، أما الآن فقاطعت ويضيف" لا يوجد من يخدم مصلحة البلاد، لا أفضل شخص يربح على ظهري").

يرجع أحد المبحوثين من المدينة كذلك أن سبب هذه الأزمة التي أنتجت مثل هذه المواقف المتشائمة من العملية في الجزائر" إن الانتخابات بالجزائر تأتي في سياق محاولة إظهار أن الجزائر دولة ديمقراطية لا أقل ولا أكثر، هذا في الوقت الذي تغيب فيه هذه العملية بشكلها الصحيح ".

إن هذه المواقف المستاءة التي عمت أغلب المبحوثين، تعكس بجلاء تنامي نسب الشك في مصداقية العمل السياسي والانتخابي على الخصوص، ومن ثمة لا جدوانية المشاركة فيه. ولعل هذا ما يبرز انخفاض نسبة مشاركة الجزائريين في الانتخابات وخاصة مؤخرا.

إن هذا الاستياء من كل ماله علاقة بما هو سياسي، هو ما دفع أحد المبحوثين إلى القول بأنه يرغب في تغيير جنسيته الجزائرية كتعبير على عدم رضاه على ما يجري في هذا الوطن.

2.مشاركة غير منظمة ومتقاطعة وغير دائمة.

يعكس السؤال رقم (15) مسار أو اتجاه المشاركة في الانتخابات وفق الصياغة التالية، هل مشاركتك في الانتخابات مستمرة منذ أن أصبح لك حق الانتخابات. بلغ عدد الناخبون الذين يصرحون بأن مشاركتهم غير منظمة ومتقاطعة وغير دائمة73.15% في المدينة و69.70 في الريف وهي معدلات تعكس عدم انتظام معدلات المشاركة في الانتخابات.

3.مقاطعة وعزوف عن المشاركة الانتخابات:

تعرضت الاستمارة إلى العزوف و مقاطعة الانتخابات من خلال السؤال رقم (32) هل أنت ممن قاطعوا الانتخابات؟ بلغ عدد الأفراد الذين صرحوا بمقاطعتهم الانتخابات 53.38 % في المدينة و41.10%. وتختلف هذه النسب لتعكس مدى تغلغل أزمة المشاركة في الانتخابات داخل المجتمع الجزائري سواء في المدينة أو الريف.

أضحى العزوف السياسي من ضمن أبرز الاختلالات العميقة التي شهدها المشهد السياسي في الجزائر وبشكل لافت في السنوات الأخيرة سواء على مستوى الانتماء للأحزاب السياسية أو الاهتمام بالشأن السياسي أو المشاركة في الانتخابات.العزوف ينصب على عدم الاهتمام بالشأن السياسي بشكل عام كما يمكن أن يعني أيضا عدم وصول المواطن الذي هو في سن التصويت إلى مرحلة الإدلاء بصوته لفائدة لائحة معينة أو مرشح معين. [1]بإرادته الحرة ودون وجود عائق قانوني أو مادي، أما العزوف الانتخابي الذي يعد امتداد للأول فهو تلك الحالة التي يمتنع من خلالها الناخب عن المشاركة في الانتخابات ولعل الانتخابات التشريعية الأخيرة لسنة 2007 التي وصلت فيها الى35.67% وفق الأرقام الرسمية. أكدت هذا المعطي بالرغم من الحملة الحكومية الواسعة النطاق الداعية إلى المشاركة وظهور فاعل جمعوي جديد أحدث من أجل التعبئة الانتخابية واستفاد من دعم سياسي وإعلامي ولوجسيتيكي غير مسبوق. بالإضافة إلى الحملة الكبيرة التي قادها الإعلام الرسمي والحزبي لدفع الموطنين نحو المشاركة ورغم تشديد الخطاب الرسمي بوضوح كبير على أهمية

[1] أحمد ويحمان، العزوف السياسي بالمغرب: بحث ميداني، ط1(المغرب: بدون دار نشر،2007) ، ص.44.

المشاركة في الحياة الانتخابية. ومن خلال الاستمارة تبين أن هناك نوعين من الممتنعين عن التصويت في الاستحقاقات الانتخابية، العازفون غير ملتزمين: يمثلون الأغلبية وتتضمن هذه المجموعة: العاطلين عن العمل، العمال، التجار الصغار، والنساء العاملات في الصناعة التقليدية، أما مستواهم التعليمي فهو ضعيف أو منعدم ويوجد لديها شعور بفقدان الثقة في النخبة الحاكمة وفي المؤسسات السياسية، المنبثقة عن التجارب الانتخابية السابقة . التي كانت تجري تحت تدخل موظفوا الدولة، مما أحدث وقعا سلبيا على سلوك هذه الفئة من الناخبين التي كان رد فعلها تجاه العملية الانتخابية هو اللامبالاة.

أما العازفون الملتزمون: أغلبهم ذكور من الشباب أو في متوسط العمر، وهم على عكس المجموعة السابقة يهتمون بالسياسة بصفة عامة والانتخابات بصفة خاصة إلا أنهم يعتبرون المسلسل الديمقراطي نوعا من الخداع ،كما يحتقرون المؤسسات السياسية الحالية لأنها في رأيهم لا تمثل إرادة الشعب، خاصة الأحزاب السياسية الإصلاحية، كما إن أغلب هؤلاء ليس لهم انتماء سياسي إلا أنهم يتعاطفون مع أفكار ومبادئ بعض الأحزاب بما فيها تلك المحظورة دون الانتماء إليها ويلاحظ أن سلوكهم السلبي هذا ليس انفعالا ولكنه ناع من وعي سياسي، إذ يمكن لهذه المجموعة أن تشارك في الاقتراع في حالة حدوث إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية جذرية. والعزوف بهذا المعنى يعني مقاطعة السياسيين لا مقاطعة الساسة. ومقاطعة الشروط الانتخابية لا مقاطعة مبدأ الانتخابات، ورفض ممارسة الأحزاب لا مبدأ الحزب.

يلاحظ ان انخفاض نسبة المشاركة يظهر أكثر كلما كانت الشفافية تطبع الانتخابات، أي كلما تمتع الناخب بحرية الذهاب أو عدم الذهاب إلى صناديق الاقتراع.

وكلما ألحت وسائل الإعلام العمومية في حث المواطن على المشاركة قد يكون سببا في حمله على الاعتقاد بأن السر في ذلك هو أن مصلحة الدولة في المشاركة هي الأساس وأن مصلحته المفترضة هي موضع شك، وبالتالي فضل التصرف ضد إرادة الدولة ومصلحتها. وقد كانت ظاهرة لا مبالاة الناخبين بالحملة الانتخابية وبيوم الاقتراع أيضا لافتة للنظر في الانتخابات الأخيرة ليس فقط في الأوساط الحضرية بل حتى في المناطق الريفية التي كانت تعرف بنسب مشاركة عالية جدا. وهذا ما يجعلنا نستنتج أن نسبة المشاركة كانت مرتفعة

بصورة مصطنعة بسبب وسائل الضغط والإكراه التي كانت تجبر المواطن على التصويت، وبخاصة أن التسجيل في اللوائح الانتخابية كان يمثل بالنسبة لبعض المواطنين شرطا أساسيا لتسهيل التعامل مع الإدارة فيما بعد ومدخلا لحصوله على بعض الوثائق الإدارية دون صعوبات.

إن القراءة الموضوعية لظاهرة عزوف الناخبين تفرض الابتعاد عن الأجوبة الانطلاقية والجاهزة. نظرا للتعقيدات التي تنطوي عليها الظاهرة في مختلف أبعادها السياسية والإدارية والتقنية والثقافية والاجتماعية.

4-المشاركة في الانتخابات ولكن عدم تفضيل أي حزب.

اتضح في البحث الميداني أن فئة معتبرة من المشاركين في الانتخابات تشارك في الانتخابات ولكن لا تفضل أي حزب. حيث بلغ عددهم في المدينة 283 بنسبة 25.49 % في الانتخابات التشريعية وبلغ عددهم في الانتخابات المحلية 302 بنسبة27.20%وفي الانتخابات الرئاسية 412 ناخب بنسبة37.11 %، في حين بلغ عددهم في الريف 115 ناخبا 24.36% بالمائة وبلغ عددهم في الانتخابات المحلية 118 بنسبة25% بالمائة وبلغ عددهم في الانتخابات الرئاسية 72 ناخبا بنسبة15.25 %. أما عن توزيع هذه الفئة من حيث المعايير الاجتماعية فقد كانت على النحو التالي:

جدول رقم (37) يوضح تأثير عامل الجنس على الفئة المشاركة في الانتخابات والرافضة لأي حزب.

	المدينة		الريف	
	العدد	**النسبة**	**العدد**	**النسبة**
الاناث	**107**	**%9.63**	**23**	**%4.87**
الذكور	**177**	**%15.94**	**92**	**%19.49**

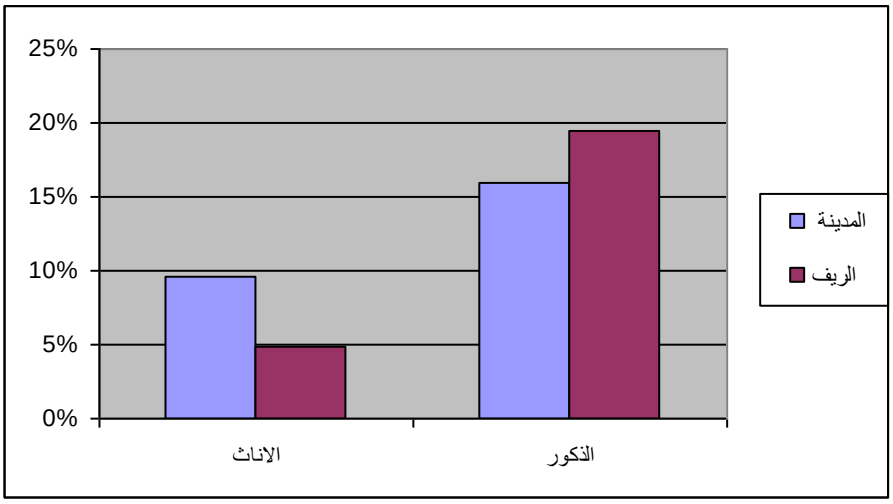

شكل رقم (26): منحنى بياني يوضح تأثير عامل الجنس على الفئة المشاركة في الانتخابات.

ارتفاع نسبة المشاركة لدى الرجال وانخفاضها عند النساء عموما . يقول جابي "ان مشاركة المرأة في الانتخابات أقل من مشاركة الرجل. فالمرأة مازالت جديدة على كل العملية السياسية فهي تترشح أقل، وتنتخب أقل وتشارك أقل في اتخاذ القرار. فالمرأة المهمشة اقتصاديا واجتماعيا لا يمكن لها إلا أن تكون مهمشة سياسيا كذلك.رغم الاختراق الذي قامت به المرأة للميدان السياسي ." ويعد هذا العامل أحدد الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع إذ نجد نسبة منخفضة من النساء في المدينة والريف ترفض التصويت لأي حزب. في حين ارتفعت النسبة لدى الرجال.

جدول (38) يوضح تأثير المستوى التعليمي على الفئة المشاركة في الانتخابات والرافضة لأي حزب.

	المدينة		الريف	
	العدد	**النسبة**	**العدد**	**النسبة**
أمي	**20**	**%1.80**	**20**	**%4.23**
ابتدائي	**53**	**%4.77**	**24**	**%5.08**
أساسي	**81**	**%7.29**	**47**	**%9.95**
جامعي	**129**	**%11.62**	**24**	**%5.08**

يوضح الجدول رقم (38) الفئة التي شاركت في الانتخابات ورفضت أي حزب ، وتبين ارتفاع نسبة هذه الفئة من الجامعيين في المدينة ، إلا أنها في الريف تظهر عند كافة الفئات وبنفس النسب

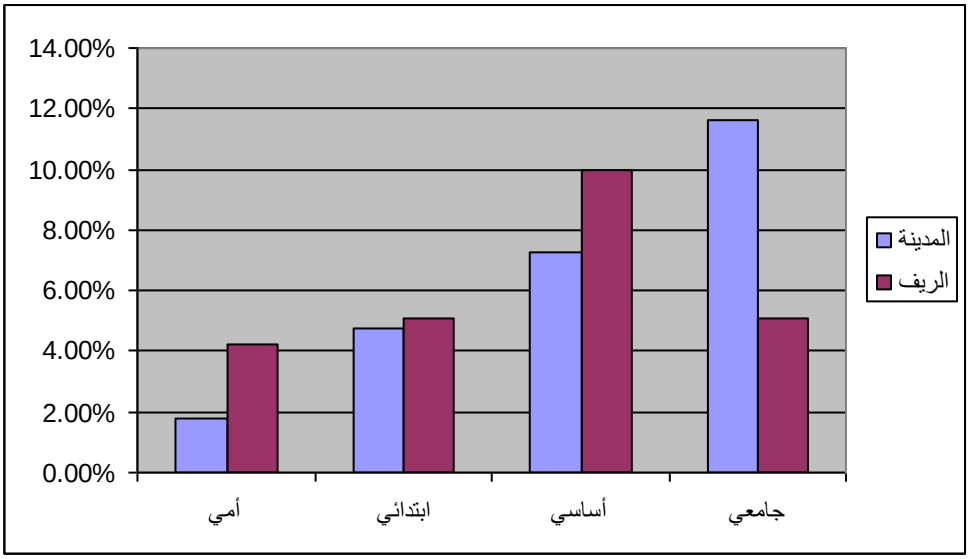

شكل رقم(27) منحنى بياني يوضح تأثير المستوى التعليمي على الفئة المشاركة في الانتخابات والرافضة للأي حزب.

- تأثير عامل السن على الفئة المشاركة في الانتخابات والرافضة لأي حزب.

جدول (39) يوضح تأثير المستوى التعليمي على الفئة المشاركة في الانتخابات والرافضة لأي حزب.

	المدينة		الريف	
	العدد	**النسبة**	**العدد**	**النسبة**
29-18	**164**	**%14.77**	**85**	**%18.00**
39-30	**75**	**%6.75**	**26**	**%5.50**
49-40	**26**	**%2.34**	**4**	**%0.84**
59-50	**11**	**%0.99**	**00**	**%00**
60- فما فوق	**07**	**%0.63**	**00**	**%00**

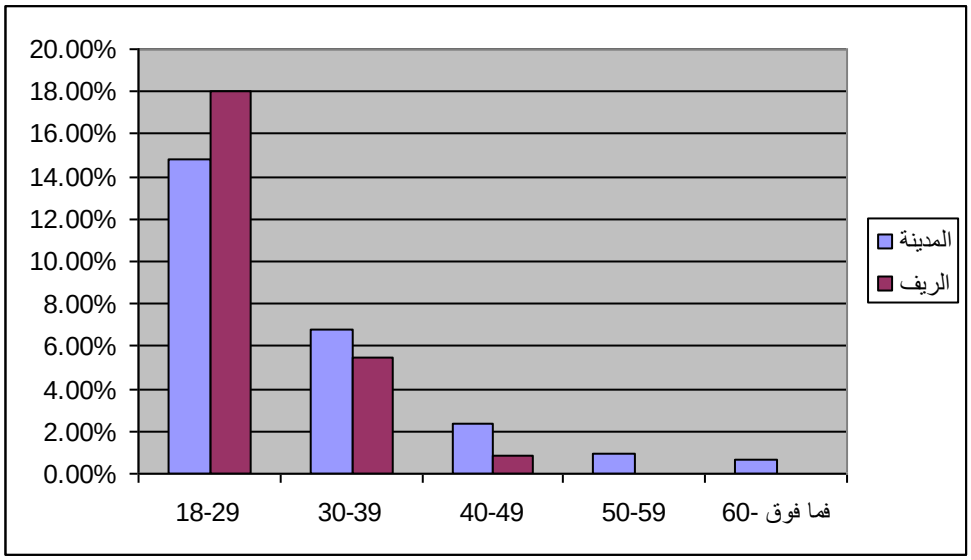

شكل رقم(28)منحنى بياني يوضح تأثير عامل السن على الفئة المشاركة في الانتخابات والرافضة للأي حزب.

جدول رقم (40) يوضح تأثير الوظيف على الفئة المشاركة في الانتخابات والرافضة لأي حزب.

	المدينة		الريف	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
بدون عمل	118	%10.63	60	%12.71
فلاح	01	%0.09	08	%1.69
تاجر	29	%2.61	09	%1.90
معلم	14	%1.26	01	%0.21
عامل يومي	20	%1.80	08	%1.69
إداري	24	2.16	02	%0.42
عضو في الجيش	06	0.54	08	%1.69
مهن أخرى	71	6.39	17	%3.60

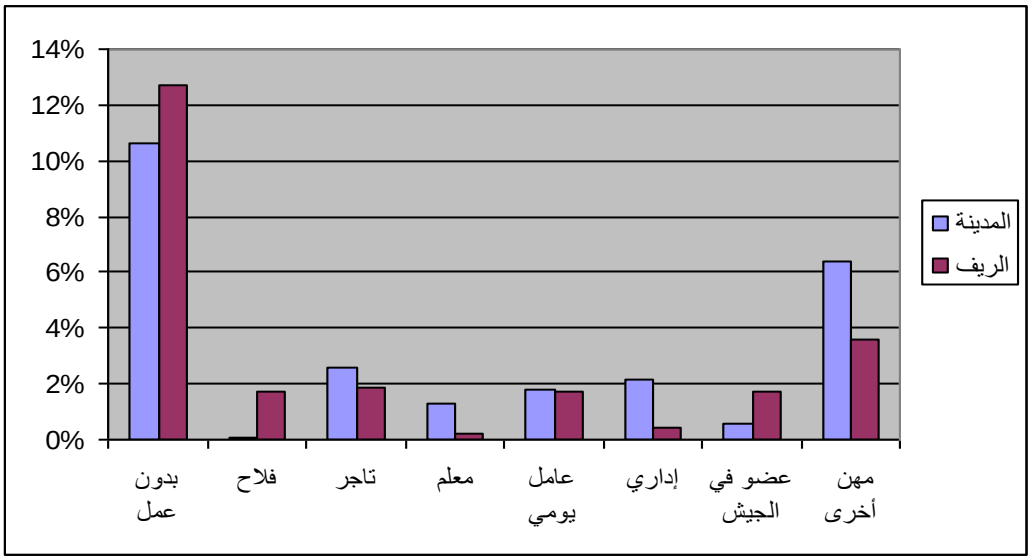

شكل رقم(29) منحنى بياني يوضح تأثير عامل المهنة على الفئة المشاركة في الانتخابات والرافضة لأي حزب.

2 أسباب أزمة المشاركة في الانتخابات.

يتحدث السؤال رقم (14) عن سبب امتناع الباحث عن المشاركة في الانتخابات.

جدول رقم (41) يوضح أسباب الامتناع عن المشاركة في الانتخابات.

	المدينة		الريف	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
التزوير	484	%43.60	283	%59.95
غياب الثقة	332	%29.90	111	%10
دون فائدة	518	%46.66	312	%66.10
سبب أخر	211	%19.19	64	%13.55

يشير الجدول إلى الأسباب التي تؤدي إلى الامتناع عن المشاركة في الانتخابات، ويعد التزوير واحد من الأسباب التي تواجه الناخب ليمنعه من الانتخاب فقد بلغت نسبة من يرون أنه السبب الرئيسي 59.95 % في الريف فيما بلغت النسبة في المدينة 43.60%، يقول تاجر له مستوى ثانوي من الريف متعاطف مع حركة مجتمع السلم "لم أعد أرغب في المشاركة لتزوير الانتخابات بشهادة الفائزين، فإذا لم يحدث تغيير جذري على نظام الحكم

وأجهزته واستقلال جميع السلط، فعملية الانتخاب يبقى إطار شكلي يصور للغرب"الديمقراطية"" وهي مؤشرات تعكس حقيقة الانتخابات في الجزائر. ولأن الانتخابات دون فائدة في نظر سكان الريف بنسبة 66.10% تقول امرأة من الريف "لم أشارك في الانتخابات لأني غير متزوجة وغير عاملة، فقيرة ولا مستقبل لي كيف أفكر في السياسية."وتنخفض هذه النسبة إلى 46.66%، فيما بلغت نسبة من يرى سبب عدم مشاركته إلى غياب الثقة في المنتخبين بنسبة 29.90% في المدينة و10% في الريف. يقول شاب له شهادة جامعية من المدينة"لم أشارك في الانتخابات الأخيرة ولن أشارك في القادمة لعدم مصداقية العملية الانتخابية ويعود ذلك إلى عدم نزاهة العملية الانتخابية بتدخل أجهزة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية" فيما وردت أسباب أخرى عن عدم المشاركة في الانتخابات نوردها فيما يلي:

1- **اللامبالاة السياسية:** اللامبالاة في معناها العام هي"حالة نفسية، تتميز بعدم القدرة على الاستجابة أو الاكتراث وجدانيا، فلا يهتم الشخص بما يقع حوله من أحداث ولا يستجيب لها على أي نحو[1]. "وتتسم الشخصية اللامبالية بخصائص معينة تخصها وتميزها منها"انعدام قدرة الفرد على الاعتراف بمسؤولية الشخصية أو التمعن في عواطفه ومشاعره أو التسليم بها، وغموض ما يستشعره من قلق وعدم استقرار وتهديد وعجزه عن الإفصاح عن ذلك، وامتثاله التام للسلطة القائمة والقيم السائدة، مما يشكل في مجمله نسقا متسق الأجزاء يتسم بالسلبية." وهناك دراسات تعرضت لأسباب هذه الظاهرة منها:[2]

أ **-توقع العواقب الوخيمة للنشاط السياسي:** ويتمثل ذلك في شعور الفرد بأن النشاط السياسي يشكل تهديدا لبعض جوانب حياته.

ب - **اعتبار النشاط السياسي غير مجد:** ويتمثل ذلك في شعور الفرد بعجزه التام عن التأثير في مجرى الأحداث أو السيطرة على القوة المهيمنة. تقول (طالبة جامعية، مهندسة، 36 سنة من المدينة): "لم أشارك في الانتخابات الأخيرة ،لأنه لا يرجى منها أي تغير في

[1] أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية(بيروت: مكتبة لبنان 1978) ص،23.

[2] Morris. Rosenberg" Some Determinants of Political Apathy."in :Public Opinon Quartely,V 18(1954) .pp.34-66.

ظل نظام حكم استبدادي وغياب دستور ديمقراطي يضمن فصل السلط وتقليص صلاحيات الرئيس." ويقول: (أستاذ جامعي، 46 سنة، من الريف) "لم أشارك بشكل دائم في الانتخابات، سيظل غياب الديمقراطية وفي ظل سيطرة آلة القمع لا يمكن الحديث عن مؤسسات تمثل شعبا مقموعا."

ت - **اعتبار العمل السياسي عملا غير مثير للفرد،** وغير مشبع أيضا لحاجاته المادية.[1] تقول: (شابة من المدينة، 26 سنة، مستوى جامعي) "لماذا أشارك وأوضاعنا الاجتماعية تتدهور يوما بعد يوما". وتقول: (ربة بيت، دون تعليم، من الريف، لا تنتمي لأي حزب) "لم أشارك في الانتخابات الأخيرة، لأنهم يكذبون ولا يعطونا قيمة، يقصوننا من السكن، لن تنتخبوا على أحد لا يقيمون اعتبار للضعيف". ويقول: (عامل يومي، 50 سنة، ابتدائي، لا ينتمي لأي حزب) "لم اعد أشارك في الانتخابات، لا تغيير، لا نلمس أي جديد كل الانتخابات نفس الشيئ، نحن من البراريك لا ماء لا كهرباء لا طريق.....لا شيء"

ث - **قصور الوعي السياسي،** وغموض أهداف النظام السياسي.وصعوبة اقتناع الفرد بالمفاهيم السياسية التي لا تعبر عن مصالحه الشخصية.[2] يقول: (فلاح، من الريف، 45 سنة، لا ينتمي لأي حزب) "لم أشارك في الانتخابات لأنها لاتهمني" ويقول: (عامل يومي من الريف،32 سنة، جبهة التحرير الوطني) "لا أشارك كثيرا في الانتخابات، لأنه لا ينظر ألينا أحد نحن الدراويش ما كاين اللي يديها فينا".

2 – **الاغتراب السياسي:** يتفق الباحثون على أن مفهوم الاغتراب السياسي صعب التحديد، وتأتي هذه الصعوبة من حداثة المفهوم، والذي يستخدم دون تحديد للإشارة إلى كل أنواع الاتجاهات السلبية نحو المجتمع والنظام السياسي بصفة خاصة في هذا الصدد يعرف "أولسن" Olson الاغتراب السياسي بأنه " الفصل أو الغربة بين ذات المرء وبعض الجوانب البارزة في البيئة الاجتماعية "[3] ويقسمه إلى فئتين عريضتين: عدم القدرة السياسية، والسخط أو عدم الرضا السياسي، " أما سيمان Seeman فقد حدد معاني الاغتراب السياسي في خمسة وهي "

[1] السيد عبد الحليم الزيات، المرجع السابق، ص.131.
[2] المرجع نفسه، ص.132.
[3] المرجع نفسه، ص.135.

انعدام القوة، وانعدام المعنى، وانعدام المعايير، والعزلة، والغربة الذاتية "، فهو يعبر عن حالة من التناقض القائم بين ذات الفرد وبين مؤسسات النظام السياسي والقائمين على زمام السلطة، بل على العملية السياسية ذاتها ونتائجها "[1] ويسهم "فينيفتر" Finifter بدوره في تنمية مفهوم الاغتراب السياسي، من خلال اعتباره بأن صيغ الاغتراب السياسي ما هي في حقيقتها إلا أبعاد لشيء واحد، ويحدد هذه الصيغ في أربعة أبعاد[2] :

أ- **انعدام القوة السياسية:** " اللاقوة السياسية "، بمعنى شعور الفرد بأنه لا يستطيع التأثير على تصرفات الحكومة، وبأن توزيع السلطة للقيم في المجتمع عملية ليست خاضعة لأي تأثير من ناحيته.

ب- **انعدام المعنى:** بمعنى عدم قدرة الفرد على التمييز بين الاختيارات السياسية ذات معنى، لأن الفرد لا يستطيع التنبؤ بنتائجها المحتملة، وبالتالي لا يمكنه استخدامها في تغيير الظروف الاجتماعية.

ج- **انعدام المعايير**: "اللامعيارية السياسية"، بمعنى إدراك انهيار المعايير في العلاقات السياسية، أي الشعور بأن المسؤولين السياسيين ينتهكون الإجراءات القانونية في التعامل مع الأفراد، أو في الوصول إلى القرارات السياسية.

د- **العزلة السياسية:** بمعنى رفض قواعد السلوك والأهداف السياسية التي يعتقد بها الكثير من أعضاء المجتمع، وكذا الشعور بأن قواعد اللعبة غير عادلة وغير شرعية.

الاغتراب[3] السياسي إذن هو إحساس المواطن بالغربة عن حكومته وعن النظام السياسي، واعتقاده بأن السياسة والحكومة يسيرها آخرون لحساب آخرين، طبقا لمجموعة قواعد غير عادلة حيث تتحكم أقلية متميزة على جهاز الدولة، وهو يشعر في هذه الحالة بأن المجتمع والسلطة لا يحسان به، ولا يعنيهما أمره وبأنه لا قيمة له في ذلك المجتمع, فالمغترب بطبيعته لا يميل إلى المشاركة السياسية، لأن مشاعر اللاقوة السياسية تشكل حواجز نفسية تمنعهم من

[1] طارق محمد عبد الوهاب " سيكولوجية المشاركة السياسية(القاهرة: دار غريب ،1999) ص.114.
Seeman.M: On the meaning of alienation.APSR Vol 24.1959.pp.783-789.

[2] سعد إبراهيم جمعة، المرجع السابق، ص42-43.
Finifiter.A.W.Dimension of Political Alientation,N.J.1970,pp.38-341.

[3] لمزيد من التفاصيل عن مفهوم الاغتراب، انظر:
- محمود رجب، الاغتراب (الاسكندرية:منشأ المعرفة، 1987)، ص17.
- قيس النوري، الاغتراب، اصطلاحا ومفهوما وواقعا(الكويت: وزارة الاعلام،1989)، ص29.

المشاركة في الأنشطة السياسية، هذا الرفض يمثل بالنسبة للمغتربين الطريقة الوحيدة المتاحة التي يعبر فيها عن مشاعرهم باللاقوة السياسية لديهم، خاصة في المجتمعات السلطوية التي تعاقب بقوة الردع السلوك السياسي المخالف أو المعارض[1].

هذا ما يؤدي بالفرد إلى فقدان الحماس والدافع والباعث على المشاركة الفعالة في العمل السياسي، كما يلاحظ تأثير الاغتراب السياسي على فكرة الفعالية السياسية من خلال شعور الفرد بمدى قدرته على التأثير في مجريات العملية السياسية، على هذا الأساس اعتبر الفرد الذي يشعر بضآلة الفرص أمامه للتأثير على هذه العملية في مجتمعه بأنه مغترب سياسيا. فالمغتربون لا يدلون بأصواتهم في الانتخابات ولا يهتمون بالأحداث السياسية الجارية، إذن المغترب لا يشارك لكراهيته للسياسة، بينما غير المهتم فهو شخص تمت تنشئته على اهتمام قليل بالسياسة، وبالتالي فالمغترب لا يشارك كنتيجة لكراهيته للسياسة، بينما غير المهتم لا يشارك لأن الأمر بكل بساطة لا يعنيه أصلا، والمغترب قد يشارك ولكن صوته يكون صوت الرفض والاستياء، أما غير المهتم فلا يشارك أصلا.[2]

وفي دراسة أخرى قام بها "تومبسون Thompson "وهورتون" Horton "عام 1960، أظهرت النتائج ارتباط الاغتراب السياسي بشكل جوهري بالسلبية السياسية، وأن المغتربين إذا شاركوا فإن مشاركتهم تتسم بالرفض والسلبية، وقد أوضحت نتائج دراسة أخرى قـــام بها ديـــن Dean عـــام 1960 ارتباط متغيرات الاغتراب (فقدان القوة، اللامعيارية، العزلة الاجتماعية (بمكونات اللامـــبالاة السياسية (اللامبالاة في التصويت، اللامبالاة في التأثير، اللامبالاة في الاهتمام)، وكانت جميع الارتباطات دالة بشكل جوهري، وقد أثبتت هذه الدراسة كذلك على وجود ارتباط جوهري بين أبعاد الاغتراب واللامبالاة السياسية بالأنظمة السلطوية، كما أوضحت أيضا أن ارتفاع المستوى الاجتماعي للفرد يقلل من شعوره بالاغتراب، وفي دراسة أخرى قام بها هيرينج Hering سنة 1989، فقد أوضحت نتائجها بأن المغتربين لا يختلفون عن نظرائهم من غير المغتربين في السلوك السياسي فحسب، بل إن الاختلافات الجوهرية كانت بين المغتربين أنفسهم، فالمغتربون الذين يشعرون بالغبن الوظيفي

[1] تامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة : دراسة تحليلية معاصرة في استراتجية ادارة السلطة (عمان: دار مجدلاوي، 2004)، ص.64.

[2] السيد عبد الحليم الزيات، المرجع السابق، ص 138.

كانوا أقل احتمالا للمشاركة في السياسة، أما المغتربون الذين لديهم بعض الثقة في المؤسسات القائمة، فقد كانوا أكثر احتمالا للإقدام على أنماط المشاركة التقليدية، بينما المغتربون الذين يشعرون بالشك في النظام السياسي، فقد كانوا أكثر ميلا للاحتجاج السياسي.

الملاحظة الأكيدة إذن أن مجمل التعريفات التي تطرقت لمفهوم الاغتراب السياسي، أجمعت على أنه يعبر عن أنواع المشاعر السلبية وعدم الرضا تجاه المجتمع والنظام السياسي والمؤسسات السياسية، وهو بالتالي يعبر عن حالة من عدم الرضا عن الأوضاع السياسية القائمة، والإحساس بالعجز وعدم القدرة على التغيير بالطرق الشرعية التي يتيحها النظام القائم، إنه وبلا شك يعبر عن حالة الفرد السيكولوجية حيث يشعر بأنه غريب عن مجتمعه وعن الثقافة التي يمثلها ذلك المجتمع، فهو يعبر بشكل عام عن جميع أنواع المشاعر السلبية تجاه المؤسسات الرسمية والمناصب الرسمية.

على هذا الأساس نلاحظ بأن الاغتراب السياسي يؤثر على درجة المشاركة السياسية من خلال ثلاثة مستويات[1]:

1- **المستوى الأول:** يؤدي الاغتراب السياسي إلى الإحجام عن المشاركة السياسية من خلال عملية التصويت، نفس الشيء ينطبق على أشكال المشاركة السياسية الأخرى.

2- **المستوى الثاني:** يؤدي الاغتراب السياسي إلى ازدياد نزعة المعارضة والتصويت السلبي، وكذا بروز ظاهرة العنف السياسي .

3- **المستوى الثالث:** يتمثل في أن العلاقة بين الاغتراب السياسي والمشاركة السياسية علاقة طردية.

يرتبط الاغتراب السياسي إذن بشكل سالب و دال بالمشاركة السياسية، فالمغتربون يكونون أقل مشاركة حينما يشعر الفرد بنقص في الحوافز وإحساسه بعبثية المشاركة، كما تلعب التنشئة السياسية دورا بارزا وفعالا في تنمية عملية المشاركة، من خلال تحكم عنصري الوعي السياسي والكفاءة الشخصية لأن عدم الثقة بالنفس يرتبط إيجابيا بعدم المشاركة السياسية، وأن هذه الأخيرة ترتبط إيجابيا بتقديرات الذات من أجل الرقي بها.

[1] سعد ابراهيم جمعة، المرجع السابق، ص47-48.

كما يؤثر الوضع الاقتصادي والاجتماعي على كافة أساليب وطرق المشاركة بشكل جوهري، إذ أن العلاقة بين الاغتراب السياسي والمشاركة السياسية تكون أكثر وضوحا، في حالة تدني مستوى المكانة الاجتماعية والاقتصادية للمغتربين سياسيا، كما تتفاقم ظاهرة الاغتراب السياسي حينما تكون قنوات الاتصال بين الأفراد وبين النسق السياسي ضعيفة وغير مجدية، الشيء الذي يشجع على طغيان السياسات العامة التي تفرض نوعا من عدم العدالة التوزيعية للنظام، مما يشجع بالتالي على تنامي – داخل نفسية المغترب – ظاهرة العداء السياسي والشك السياسي تجاه النسق السياسي[1].

انعدام الدراسات التي تبحث في الاغتراب السياسي لدى سكان المدينة والريف في الجزائر، سنستند في تحليلنا حول الاغتراب السياسي إلى المسح الذي قامت به الدراسة.

اعتبرت غالبية الدراسات أنه كلما ضعفت قدرة الفرد على التأثير بمجريات العملية السياسية مال إلى عدم المشاركة السياسية في عملية الاقتراع، يؤدي إلى العزلة السياسية واعتبر ذلك مؤشرا أو مظهرا من مظاهر الاغتراب السياسي، فيما اعتبر كتاب آخرون أن عدم المشاركة السياسية والتي تدل على انعدام القوة السياسية إحدى مكونات الاغتراب السياسي، وبغض النظر عن هذا الخلاف في الرأي، فإن الدراسات تجمع على وجود ارتباط بين المشاركة السياسية والاغتراب السياسي، كما كان الأمر بالنسبة لدراسة ماكديل ورايدلي[2].

بالنظر للحالة المدروسة وتحديدا بالنسبة لسكان الريف والمدينة ، نجد أن أقل نسبة انتساب للأحزاب السياسية كانت في الريف بنسبة 06.05%، ثم المدن 13.04%. وتشير هذه الأرقام إلى عدم اهتمام الهيئة الناخبة بالأحزاب الذي تعد احد القنوات الأساسية في التنشئة السياسية والثقافة السياسية.

تتعدد أسباب العزوف السياسي و خصوصا عند ترسخ ثقافة اللامبالاة بالشأن السياسي حيث أصبحت غالبية المجتمع تنظر إلى السياسة على أنها مرادفا للفساد، و من تم لم تَعُدْ ترى جدوا من ممارستها، و لا أدل على ذلك من الأرقام الكبيرة من الممتنعين عن المشاركة

[1] حليم بركات، المرجع السابق، ص96
[2] محمد أبراش، المرجع السابق، ص216

السياسية و التي يشكلها أساسا الرافضون للتسجيل بالقوائم الرسمية للانتخابات رغم توفرهم على الشروط اللازمة لذلك، بالإضافة إلى المسجلين الممتنعين عن التصويت.

كما سبق وأشرنا فإن كثير من الدراسات ترى أن تدني المكانة الاقتصادية والوضع الاقتصادي (الفقر) لدى الفرد يكون باعثا على شعوره بالاغتراب السياسي لإحساسه بعدم فعاليته وعدم قوته السياسية أو قدرته على التغيير. كما أوضحت دراسة قام بها ديـــن Dean عـــام 1960 أن ارتفاع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للفرد يقلل من شعوره بالاغتراب. وعند مقارنة سكان المدينة والريف يتبين لنا أن نسبة كبيرة من الناخبين دخولهم غير كافية ففي المدينة بنسبة 69.27%. والريف المعدل 67.58%. ويلاحظ أن هذه الفئة لا تهتم بالمشاركة السياسية .

كما أنه وبالنسبة لمعدلات البطالة نجد أنها كانت الأعلى في الريف بنسبة37.25%، وفي المدن بنسبة 32.25%، ارتفاع معدلات البطالة تعد من مظاهر الاغتراب السياسي، وإن كانت بعض الدراسات ترفض اعتبارها من مظاهر الاغتراب السياسي، بل راح البعض على اعتبارها من مظاهر الاغتراب الاجتماعي، وهناك من رأى بأنها إحدى مظاهر الاغتراب الاقتصادي.

واعتبرت بعض الدراسات، كما كان الأمر بالنسبة لأولسن، أن السخط أو عدم الرضا السياسي من مظاهر الاغتراب السياسي أو إحدى مؤشراته. أو كما يرى لونج بأن الاغتراب السياسي هو الشعور بعدم الرضا وخيبة الأمل والانفصال عن القادة السياسيين والسياسات الحكومية والنظام السياسي. وقد تتولد العزلة السياسية للمغترب، بأن يرفض قواعد السلوك والأهداف السياسية التي يعتقد بها الكثير من أعضاء المجتمع، وكذا الشعور بأن قواعد اللعبة غير عادلة وغير شرعية [1].

وإذا ما حاولنا تطبيق ذلك على سكان المدينة والريف سنجد أن سكان الريف كانت نسبتها الأعلى من حيث رفضها للسلوكيات والقواعد القائمة في المجتمع، كذلك عدم رضاها عن كثير من الأوضاع القائمة.

[1] سعد ابراهيم جمعة، المرجع السابق، ص51

3 - **فقدان المعايير:** يشير هذا المفهوم بوجه عام إلى تلك "الحالة التي تتسم بالفوضى أو الغياب النسبي للقيم داخل المجتمع أو الجماعة "[1] وفي ضوء هذا يستخدم مفهوم الأنومي بمعاني عديدة ومتنوعة، مثلا يشير إلى التفكك الشخصي أو الموقف الاجتماعي، يقول ميثرتون الانومي" يحدث عند انهيار البناء الثقافي الذي يحدث بوجه خاص عندما تتحلل الروابط بين المعايير والأهداف الثقافية وبين ما لدى أعضاء الجماعة من قدرات اجتماعية للقيام بسلوك يتسق معها." ونتيجة لذلك تعتبر الانومي كما يقول مارتنديل "هي الحالة المقابلة تماما للتضامن الاجتماعي. فإذا كان التضامن الاجتماعي يعني نوعا من التكامل الإيديولوجي الجماعي فان الأنومي هي حالة الفوضى وانعدام الأمن وفقدان المعايير[2]"أو كما يقول "بارسونز" هي القطب المعارض للاستقرار النظام الكامل ....أو فقدان العناصر البنائية المكملة لعملية التفاعل[3]. فمثلا يواجه المهاجرون الريفيون الجدد في المناطق الحضرية مظاهر عدم الترحيب بهم، أو عدم الرضا عما يتمسكون به من قيم ومعايير أخلاقية تقليدية، أو عدم تمثلهم واستيعابهم الواقع الاجتماعي والثقافي المعقد للمجتمع الحضري الذي انتقلوا إليه من ناحية أخرى. وتواجه مجتمعات العالم الثالث حالة عدم استقرار فكري أو نفسي بسبب عمليات التعبئة الاجتماعية التحديث السريعة، وتعرض بناءها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لكثير من التغيرات التي تنعكس على سلوك الأفراد. وعلى هذا فالفرد الأنومي هو ذلك الإنسان الذي لا يتلاءم أسلوبه السياسي مع الظروف التي يواجهها، وتبدو عليه أمارات الحيرة والقلق والعزلة الاجتماعية. ومن ثم يتولد لديه شعور بانهيار القيم، وفقدان الاتجاه. ومن خلال ذلك يستشعر العجز، ويعتقد أن السلطة لا تعبأ به فيقلل من شأن أهدافه، ويفتقد الحماس للعمل، ويعزف عن المشاركة في الحياة السياسية[4].

4 - **الزهد في الحياة السياسي:** إن الزهد في الحياة السياسية هو الإحساس بأن أفعال ودوافع الآخرين موضع شك وريبة، ومن ثم فالتشاؤم أكثر واقعية من التفاؤل. ومادام المجتمع أناني في جوهره فمن المتعين على المرء أن يلتفت إلى مصالحه الخاصة. ويتمثل

[1] السيد عبد الحليم الزيات، المرجع السابق، ص142
[2] السيد عبد الحليم الزيات، المرجع السابق، ص142
[3] المرجع السابق، ص142
[4] سعد ابراهيم جمعة، المرجع السابق، ص64.

الزهد في عديد من المظاهر، كما يعبر عنه بعديد من الصيغ والأساليب أيضا.فهو يبدو مثلا في إحساس الفرد بأن السياسة عمل دنيء. وأن الساسة ليسوا على درجة كبيرة من النقاء بحيث يوثق بهم .فهم يتكلمون أكثر مما يفعلون. وقد يكون الزهد أيضا ناتجا عن معانة الفرد من تجارب معينة في العمل السياسي ألحقت به ضررا معينا أو طرحته سجنا أو أصرته اقتصاديا أو غير ذلك من مظاهر المعاناة.يقول (عاطل عن العمل، من المدينة،45 سنة)، "لم أشارك في الانتخابات، لأنه لا حكم إلا بما أنزل الله تعالى."

لقد شغل الدور الذي تلعبه الفئات الاجتماعية في إحداث وتوجيه التغيرات التي تحدث في المجتمع حيزا كبيرا من اهتمام المشتغلين بالعلوم الإنسانية. الأمر الذي تبدى واضحا فيما صيغ من أراء حول علاقة السلطة بالمجتمع وما يتمخض عنها من تأثيرات تمس بشكل أو بأخر هذه الفئات وفقا لمكانة كل منها من جهة والمصلحة من السلطة من جهة والمصلحة العامة والخاصة من جهة أخرى. والمتتبع لتاريخ علم السياسة يستطيع رصد العديد من التحليلات التي توضح أهمية مشاركة الجماهير في صنع القرارات وكذا الصور المختلفة والمتباينة لهذه المشاركة.

إن تعدد صور المشاركة في الانتخابات وبالمثل العزوف عنها يرتبط بعدد من الأسباب التي تتضح فيما يقوم به أفراد كل فئة من سلوكيات وفقا لمقولات الزمان والمكان، وعلاقة الفرد بالمجتمع وبالنظام السياسي، وكذا العلاقة بين التراث والمعاصر.

2.أزمة المشاركة بين فئات المجتمع:

1-أزمة مشاركة الشباب في الانتخابات مقارنة بين المدينة والريف.

مفهوم الشباب: هناك اتجاهان رئيسيان في تعريف الشباب أولهما يعتمد على البعد الزمني متخذا من معيار السن محكا أساسيا للاعتقاد بأن لكل مرحلة عمرية طبيعة ومتطلبات تختلف عن غيرها من المراحل بيد أن أصحاب هذا الاتجاه قد اختلفوا فيما بينهم حول تحديد سني البداية والنهاية لمرحلة الشباب، وان كان الرأي الأكثر شيوعا وتمشيا مع المتطلبات

الإحصائية- حيث التصنيف الخمسي للفئات السنية – هو الذي يعرف الشباب بأنه يمثل الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشر والثلاثين عاما.[1]

ومن الملاحظ أن هذا الاتجاه يتخذ من الإطار البيولوجي وحده أساس ومن ثم يتجاهل حقيقة مؤداها أن الشباب مرحلة ذات طبيعة اجتماعية ونفسية لا تقل أهمية عن نظيرتها البيولوجية، ومن هنا جاء اتجاه أخر يؤكد على معيار النضج والتكامل النفسي والاجتماعي للشخصية ويحدد مجموعة من الخصائص التي تطبق كمقياس على أفراد المجتمع بحيث يمكن تميز الشباب عن غيرهم، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن مرحلة الشباب تبدأ حينما يحاول المجتمع تأهيل أفراده لشغل مكانات اجتماعية ما، وتأدية أدوار معينة وتنتهي حينما يمكن للفرد شغل هذه المكانة وأداء ذلك الدور وفقا لمعيار التفاعل الاجتماعي السائدة، كما يؤكد هذا الاتجاه على الفروق النوعية والكمية لمضمون الشباب في كل من المجتمعات المتقدمة والنامية، كما يذهب إلى أن الشباب لا يمثل قطاعا متجانسا تماما نظرا لاختلاف الأصول الاجتماعية والانتماءات الطبقية.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن التصور الصحيح للشباب يجب أن يأخذ في الاعتبار المعيارين السابقين معا، فيصبح الشباب بذلك فئة عمرية تتسم بمجموعة من الخصائص والسمات من أبرزها، شيوع مشاعر القلق والتوتر المرتبطة بالمرحلة الكائنة بين النضج الفسيولوجي ونظيره الاجتماعي أو بين الإعداد للدور والقيام به.[3]

كما أن الشباب يتميز بالقابلية للتشكل وفقا لإشباع الحاجات الأساسية أو الحرمان منه، كما تذهب إلى ذلك المدرسة الماركسية، ويرتبط بذلك أيضا الطابع النقدي لثقافة الشباب حيث تصبح كفاءة المجتمع والنظام السياسي ومدى قدرتهما على إشباع هذه الحاجات أساس للنقد كما تؤكد مدرسة فرانكفورت، إلى جانب المكونات الثقافية التي تعد أحد العناصر الرئيسية في إمكانية إحداث التساند الوظيفي بين أنساق المجتمع كما تذهب إلى ذلك البنائية الوظيفية.[4]

---

[1] علي ليلة، الشباب في مجتمع متغير- تأملات في ظواهر الإحياء الديني والعنف(الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995) ،ص ص33-34.

[2] محمد علي محمد، الشباب العربي والتغيير الاجتماعي(الاسكنديرية: دار المعرفة الجامعية،1987)، ص25.

[3] محمد علي محمد، المرجع السابق، ص ص80-86.

[4] المرجع نفسه، ص ص80-86.

وتعد التجديدية سمة أخرى مميزة للشباب حيث الحساسية للجديد والرغبة في التغيير وما يصاحبه من تبلور لثقافة الشباب واحتوائها على قيم ومعايير وأنماط سلوك تختلف إلى حد ما عن نظيرتها لدى الكبار.[1]

يعد الرفض والتمرد من أهم سمات الشباب حيث عدم الاقتناع الكامل بما هو قائم والرغبة في تغييره خاصة إذا ما كان قاصرا عن احتواء الشباب وإشباع حاجاتهم في مستوى يرضونه أو كان متسلطا منفصلا عن التوجهات الرأسية للجماهير[2].

توجد عدة حقائق حول الدور السياسي وأهمية الشباب في الجزائر، قد كان للشباب الكلمة العليا في الكثير من القضايا والأحداث، وكانوا مؤشرا للحركة الوطنية في الكثير من المواقف التاريخية والسعي من أجل تحرير بلادهم من المحتل، وتغيير صورة الوطن للأفضل وتصحيح الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما دفع الشباب ثمن نضالهم من دمائهم وسنوات عمرهم التي ضاعت في السجون والمعتقلات. واستطاعوا تغيير خريطة الوطن ومصيره وتأسست العديد من الحركات الرائدة المناهضة.

توجد بعض الملاحظات حيث شهدت السنوات الأخيرة بروز جيل جديد من النشطاء والقيادات في الحركة الطلابية تتمتع بحيوية وقدرة على الحركة والممارسة السياسية. وشهدت حالة من الحراك خلال الأعوام الأخيرة، ومناخ الحرية، وظهرت العديد من الحركات والتجمعات الشبابية الحيوية، كانت مفقودة مما أتاح فرصا أوسع لمشاركة الشباب. ومحاولة إدارة شؤونهم والتعبير عن توجهاتهم بعيدا عن سطو السلطة التنفيذية، ويتوقع أن تفرز خبرات جديدة ومختلفة.

تشير بعض الدراسات إلى أن هناك العشرات من الأمثلة والمؤشرات التي تشير إلى إستراتجية رسمية في العمل مع الطلاب باعتبارهم خطرا ومصدرا للمشكلات، مع أن مشاركتهم يمكن أن تمثل حلا لمعظم الأزمات والكوارث التي تسبب فيها الكبار ومن مؤشرات ذلك ضعف ميزانية الأنشطة والأسر الطلابية وخطر بعضها.

[1] سعد إبراهيم جمعه، المرجع السابق، ص18.
[2] المرجع نفسه، ص20.

اكتسب قطاع الشباب أهمية خاصة في الدراسات الإنسانية لاسيما بحوث علم الاجتماع نظرا لمكانته المحورية في نسيج البناء الاجتماعي على اختلاف إمكاناته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ويمكن القول أن الشباب من أهم قوى المجتمع المدني من حيث العدد أو الدور سواء في أوقات الاستقرار الاجتماعي والسياسي أو غيرها.

قدم هذا الفرع بهدف التعرف على الواقع المتاح بالنسبة لمشاركة الشباب في العملية الانتخابية وطبيعة هذه المشاركة ونوعيتها، وكذلك التعرف على المتغيرات المختلفة الأسرية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر إيجابا أو سلبا في المشاركة السياسية للشباب الجزائري.

بلغ عدد الشباب في المجتمع البحثي606 أي بنسبة 38.30 % وهي الفئة العمرية التي يترواح بينها بين (18–30) أي الفئة الأولى . تميزت هذه الفئة وفقا للمتغيرات الاستمارة بعدة خصائص. بالنظر إلى معيار المدينة والريف بلغ عدد الشباب في المدينة 418 مفردة 37.65 %، وبلغ عدد الشباب في الريف188 مفردة بنسبة 39.83 %، وهي نسبة متقاربة تؤكد على الحضور المميز لهذه الفئة في المجتمعيين هذا ما يمنحها أهمية بالغة، تحظى بالدراسة والاهتمام.

بالنظر إلى مقياس الجنس بلغ عدد الذكور في المدينة 213 ذكر وبلغ عدد الإناث 205، يقابلها في الريف 115 ذكر و73أنثى، وهذا بهدف تمثيل الإناث والذكور داخل العينة وتشخيص دور كل منهما بالمقارنة والتحليل والتفسير. وفقا لمعيار المستوى العلمي وزعت على النحو التالي:

جدول رقم (42) يوضح تأثير المستوى التعليمي على المشاركة في الانتخابات.

	الأمي	المستوى الابتدائي	مستوى الثانوي	المستوى الجامعي	المجموع
المدينة	**15**	**55**	**82**	**266**	**418**
الريف	**31**	**31**	**68**	**58**	**188**

فيما تكمن مظاهر أزمة المشاركة لدى فئة الشباب:

1 – ضعف وانخفاض المشاركة السياسية في الانتخابات:

تشهد المشاركة السياسية للشباب الجزائري أزمة تتمثل في العزوف عن القيام بأي من صورها. تشير دراسة حول مشاركة الشباب إلى هذا، فنسبة من لا يتابعون الأخبار السياسية 84.7 %[1]. ونسبة من لا يحرصون على مناقشة الأمور السياسية 84.8 %[2] .إذا ما عدنا إلى الأسئلة المطروحة في الاستمارة أي السؤال رقم (12) المتعلق بعدد مشاركات الشباب في المواعيد الانتخابية المحلية والرئاسية والتشريعية نجدها وفقا للمعطيات التالية:

من خلال المدروسة سابقا نلاحظ ضعف مشاركة الشباب في الانتخابات بمعدلات اقل مما سجلته الفئات العمرية الأخرى. وتنخفض هذه النسبة في الريف.فكلما كانت المنطقة معزولة كلما انخفضت نسبة المشاركة لدى فئة الشباب.وتؤكد هذه النسب أن الشباب الجزائري لا يشارك في الانتخابات، وان شارك تكون مشاركته محدودة، لا تتعدى مرة على الأكثر سواء في المدينة والريف. فأكثر من 90 % من فئة الشباب شاركوا مرة واحدة في الانتخابات. ما يؤكد هذا الواقع هو ارتفاع نسبة من يقاطعوا الانتخابات، من خلال السؤال رقم (13) نجد أن 418 شاب يقولون أن مشاركتهم غير مستمرة وغير منظمة و188 شاب في الريف يصرح بالواقع نفسه. وترتفع نسبة المقاطعة إلى 339 في المدينة وتصل إلى 154 في الريف.

إذ كانت العينة فيما يتعلق بالشباب اعتمدت على اختيار العينة التي تملك بطاقة الانتخابات، فان الكثير من الدراسات تؤكد على أن نسبة كبيرة من الشباب لا يمتلكون أصلا بطاقة الانتخابات.تقول دراسة إن من لا يحرزون بطاقة الانتخابات 82.3 %[3]

تعددت الأسباب التي أدت إلى ضعف المشاركة في الانتخابات منها المشكلات التي تواجه الشباب والانشغال بالمصالح الذاتية[4]، والافتقار الى التنظيمات السياسية النشطة القادرة

[1] أبو الفتوح أبو الفتوح عبد الحميد قنديل، المشاركة السياسية للشباب الجامعي، دراسة على عينة من طلاب جامعة المنوفية(مصر، جامعة المنوفية، 2003، ص41.

[2] المكان نفسه.

[3] أبو الفتوح أبو الفتوح عبد الحميد قنديل، المرجع السابق، ص41.

[4] الجوهري عبد الهادي، المشاركة الشعبية، دراسة في علم الاجتماع(القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1984)، ص28.

على تشجيع وتعبئة وتنظيم الجهود السياسية[1]. وجود علاقة ارتباطيه طردية بين تحسين أوضاع الشباب اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا من ناحية ودرجة مشاركته السياسية من ناحية أخرى.تدني الوعي السياسي لدى الشباب[2]، عدم الثقة بالأخريين والاعتقاد بعدم المساواة في المجتمع والمتمثلة في القيود التي يفرضها على الحياة السياسية ومنها قانون الطوارئ[3].
الشعور بضعف الفاعلية السياسية كفقدان الصوت الانتخابي لأهميته في اختيار ممثلي الشعب وبالتالي عدم مصداقية أو شرعية المجالس النيابية[4].

2 تمارس التنشئة السياسية للشباب الجزائري تأثيرا سلبيا على مشاركته في الانتخابات.

ليست المشاركة السياسية للشباب عملية طبيعية يرثها الإنسان وإنما عملية مكتسبة يتعلمها الشباب وتنمو خلال مراحل حياته وتفاعله داخل الجماعات المرجعية التي ينتمي إليها. ويتوقف ممارسة الشباب لها على مدى توافر المقدرة والدافعية والفرص الحقيقية التي يتيحها له والتقاليد السياسية و الإيديولوجية السائدة في المجتمع.

هناك شبه اتفاق على أن التنشئة السياسية تعتبر متغيرا من المتغيرات الرئيسية المتصلة بالمشاركة السياسية للشباب والأسرة لازالت هي الوحدة الأساسية في التركيب البنائي لأي مجتمع من المجتمعات، كما أن عملية التنشئة لا زالت تعتبر بمثابة إحدى الوظائف الأساسية التي تقوم بها الأسرة خصوصا فيما يتعلق ببناء نسق القيم وتكوين وتعديل وتغير الاتجاهات وتحديد وتغيير نمط السلوك والخصائص المميزة للشخصية. ومن بين ذلك تكوين وتنمية الشعور بالمسؤولية الاجتماعية وتنمية وتعميق الشعور والاتجاه نحو المشاركة السياسية والرغبة في الإسهام لتحقيق أهداف عامة أو لمواجهة وحل مشكلة اجتماعية.[5]

تحدد أهمية التنشئة في توجيه الشباب من خلال السؤال رقم(18) الذي تضمن الصياغة التالية: هل لديك أحد الوالدين أو الإخوة عضو في حزب سياسي؟ يتضح أن الأسرة التي من المفترض أن تمثل المنشأ الحقيقي والمصدر الأساسي لدعم وتوجيه الشباب غائبة عن

[1] يوسف ضامن خطابية، معوقات مشاركة الشباب الجامعي في الأحزاب السياسية: دراسة ميدانية في الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد2، العدد3، 2009، ص332.
[2] عبد الوهاب طارق، سيكولوجية المشاركة في البيئة العربية، ط1(القاهرة: دار الغريب، 2001)، ص332.
[3] يوسف ضامن خطابية، المرجع السابق، ص338.
[4] أبو الفتوح أبو الفتوح عبد الحميد قنديل، المرجع السابق، ص42.
[5] محمد الأبرش، المرجع السابق، ص241.

الممارسة السياسية كلية. يوجد 3.34% شاب لأفراد عائلاتهم انتماءات سياسية أي عضو في الحزب، في حين تقل النسبة إلى مادون ذلك في الريف 3.19 % فقط. ويؤكد السؤال رقم (19) على هذا الواقع فلم يتجاوز الذين يتناسب اختيارهم مع تفضيلات العائلة 5.50% فرد في المدينة 2.65 % في الريف. فأين العائلة في هذه المعطيات؟

يرى علي ليله في كتابه "الشباب في عالم متغير" أن:" النظام التعليمي يلعب دورا محوريا في بناء الحركة الشبابية المعاصرة، وترجع أهمية هذا النظام الذي أصبح يترك طابعا مميزا على الشباب، لكونه يتولى تأهيلهم للحياة العامة مهنيا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا، وتأسيس الوعي من مختلف جوانبه".[1] وهذا يعني أن النظام التعليمي يعد المدخل الرئيسي للتدريب على المشاركة الاجتماعية والسياسية والثقافية، وغرس وتعليم قيم ومهارات المشاركة عند الشباب، وعليه مسؤولية الإسهام الفاعل في نشر الوعي، والثقافة الديمقراطية والحزبية في المجتمع. فأين النظام التعليمي في الجزائر؟ إذا علمنا أن نسبة من لهم مستوى علمي في الاستمارة من فئة الشباب الجامعيين63.63 % يقابلها في الريف30.85 %، مع ارتفاع نسبة التعلم كلما انخفض السن وهذا حسب السياسة المتبعة من قبل الدولة الجزائرية المبنية على مبدأ التعليم المجاني. وان كان البحث لم يتطرق إلى دور النظام التعليمي لدى الشباب فدراسات أخرى بينت أن النظام التعليمي لا يساعد على تدعيم ممارسة الأنشطة السياسية بشكل عام، أن 93.3 % من إجمالي عينة الدراسة لا يهتمون بالنشاط السياسي، وقد جاءت هذه النتيجة تأسيسا على عدة أسباب تمثلت في عدم توفير المناخ للتعبير الحر عن الرأي بنسبة 91.3 %.

والتركيز على المواد الدراسية فقط 87.9% وإهمال وجهات نظر الطلاب ب63.3[2]. ماذا عن دور وسائل الإعلام في توجيه الشباب.

3- **عدم مشاركة الشباب في الأحزاب السياسية:** تساهم الأحزاب في تشجيع التجمع الإنساني بكل صوره لتحقيق أهداف مشتركة، وبصفة خاصة التجمع السياسي، وتدريب المواطنين على العمل السياسي، والمشاركة في شؤون بلادهم، وتشجيع الفرد على هذه

[1] علي ليله، المرجع السابق، ص62.
[2] الجوهري عبد الهادي، المرجع السابق، ص125.

المشاركة بالانتماء إلى جماعة سياسية منظمة في حزب من الأحزاب، ومن ثم شعوره بالأمن السياسي مما تحقق معه الشجاعة في إبداء الرأي في المسائل العامة. ويكفل تعدد الأحزاب عنصر الاختيار للأفراد، فحرية انضمام الفرد إلى حزب ما أو رفض الانخراط في عضويته أمر له أهمية كبرى في تحقيق الديمقراطية، وذلك عن طريق تعدد التنظيمات المختلفة والمفتوحة أمام الأفراد وأمام الناخبين من أجل انتخاب ممثلين لهم في المجالس النيابية والتوزيع الاختياري هو الذي يحدد ما يحصل عليه كل حزب من مقاعد[1].

وإذا كانت الديمقراطية تبنى على أساس الأحزاب، فان علاقة الشباب بالأحزاب في الجزائر يسودها النفور ولاهتمام والمبالاة ورفض وجودها من الأساس في الأصل. في الأسئلة المتعلقة بعلاقة الشباب بالأحزاب تتضح هذه الحقائق، ففي السؤال رقم (17) المتعلق بالانتماءات السياسية إلى الحزب أو لجنة مساندة أو جمعية، تنخفض نسبة مشاركة الشباب إلى هذه التنظيمات في المدينة والريف، فعدد المنخرطين في التنظيمات السياسية في المدينة يمثل 5.47% وتقل النسبة في الريف إلى 4.25%. والكثير من الدراسات التي أجريت في مناطق من الوطن العربي تشير إلى عدم اهتمام الشباب بالأحزاب، مثلا في دراسة حول المشاركة السياسية للشباب الجامعي لأبو الفتوح أبو الفتوح عبد الحميد قنديل بينت أن 96.3 % من الشباب الجامعي يرفض الانضمام إلى الأحزاب السياسية في مصر. وبينت دراسة أخرى أجريت في الأردن أن هناك نسبة كبيرة من الشباب الأردني يرفض المشاركة في الأحزاب السياسية .

جهل الشباب ببرامج المرشحين للانتخابات سواء من الأحزاب أو الرؤساء هو معطى أخر يظهر من خلال السؤال رقم (25) المتضمن مدى معرفة الشباب ببرامج المرشحين الذي من المفترض أن يكون قد صوتوا لهم. بلغ عدد الشباب الذين لهم معرفة جيدة 16.26 % في المدينة و11.70% في الريف. ويمثل نسبة الذين لهم معرفة متوسطة 11% في المدينة و18 % في الريف. في حين ترتفع نسبة الشباب الذين تنخفض معرفتهم بمرشحيهم، يمثل 22.96 %

[1] أبو الفتوح أبو الفتوح عبد الحميد قنديل، المرجع السابق، ص.42.

في المدينة معرفتهم سطحية يقابلها في الريف28.72%. وترتفع نسبة الذين لا يملكون أدنى معرفة عن الأحزاب إلى49.76 % في المدينة 41.48 % في الريف.

وإذا كانت هذه المعطيات مبنية على مدى مساهمة الشباب في صناعة القرار الانتخابي فان ادراكاتهم عن بقية الأحزاب الأخرى تنخفض بمعدلات مرتفعة 70.81% ليس لهم معرفة عن بقية الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية في المدينة. وارتفعت النسبة إلى 76.06%في الريف. لقد اجمع الكثير من الشباب في المدينة والريف أن أسباب عدم معرفتهم ببرامج الأحزاب لا يستند إلى عامل واحد، بل تجمع هذه العوامل هو الذي يؤدي إلى عدم قدرة الشباب على معرفة برمج الأحزاب، ويمكن تصنيف هذه العوامل إلى مجموعتين المجموعة المؤثرة بشكل كبير منها اللامبالاة بالجانب السياسي، وضعف وقلة الوعي السياسي وفقدان المواطن لثقته بالمرشح وكثرة الأحزاب، أما المجموعة الثانية وهي الأقل تأثيرا منها انخفاض المستوى العلمي وضعف الحالة الانتخابية والتقارب في برامج الأحزاب.

الأسباب	المدينة	الريف
انخفاض المستوى العلمي	24	68
صعف الحملة الانتخابية	54	32
كثرة الأحزاب	105	94
ضعف وقلة الوعي السياسي	211	114
اللامبالاة بالجانب السياسي	325	132
فقدان المواطن لثقة بالمرشح	284	54
التقارب في برامج الأحزاب	43	32

جدول رقم (44) يوضح نتائج السؤال رقم (29) المتعلقة بأسباب عدم معرفة الشباب في المدينة والريف ببرامج الأحزاب السياسية.

تبين الدراسة وجود علاقة مابين مكان الإقامة وبين المشاركة السياسية في الأحزاب السياسية، حيث أن الشباب في الريف اقل ميولا للمشاركة من شباب المدينة، وبالتالي معوقات المشاركة الحزبية عند من يقطنون الريف أقوى من معوقات المشاركة التي يعاني منها الحضر.

يعتقد الشباب بأنهم لا يستطيعون المشاركة في النشاطات السياسية السلمية المعارضة خشية تعرضهم لأية عواقب أمنية أو معيشية، خاصة وأن الجزائريين لهم مواقف خاصة من الحزب المحضور أي الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

يرى الشباب أن الأحزاب لا تمثل تطلعاتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية بنسبة 94.73 % في المدينة و92.55 % في الريف. وهي تعكس العلاقة غير الصحية بين المواطنين والمؤسسات المدنية الحزبية حيث أن الغالبية من الشباب ترى أن الأحزاب تعاني أزمة في الوصول إلى الشارع العام وتعريف المواطنين بها.

يرى الكثير من الشباب انه لا يوجد فرق بين الأحزاب السياسية في الجزائر بنسبة 67.94 % يقابلها 51.06 % في الريف.فكثرة الأحزاب السياسية التي يصل عددها إلى.... يقلل الثقة بها، تشكل عائقا أمام عدم مشاركة.

إن الاغتراب السياسي عند الشباب يرتبط بأشكال اللامبالاة وانعدام المشاركة في الشأن السياسي لذا يرتفع معدل الاغتراب عند الشباب سواء في المدينة أو الريف كما توضح الأرقام في الجدول الأخير.يقول حلبي علي عبد الرزاق:" يبدو ذلك واضحا في ما أصاب حركة الشباب العربي، ودورها السياسي، والاجتماعي من وهن وضعف شديدين، حيث إن (8.5%) فقط من طلبة الجامعات يمارسون نشاطا سياسيا وحوالي (90.4%) لا يمارسون أي نشاط على الإطلاق.[1]

أثبتت هذه الدراسة، أن الغالبية من الشباب عبروا بوضوح عن اغترابهم في النواحي التأثيرية والمعايير وقيم الانعزال الذاتي، وفقدان القدرة على التأثير في الحوادث السياسية

[1] حلبي علي عبد الرزاق،الشباب والمشاركة السياسية: مجالات علم الاجتماع المعاصر(الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية،1983)، ص.75.

والاجتماعية، وأن المجتمع بنظرهم فقد المعايير الممكنة لتحقيق الأهداف وشيوع العلاقات الاجتماعية المصلحية والشخصية.

4-انعدام ثقافة المشاركة والادراكات السلبية عن النظام السياسي لدى فئة الشباب:

يرى الشباب في المدينة أداء الحكومة ضعيف بنسبة 365 في المدينة و161 في الريف، كما ينبغي ان يلبي النظام مستلزمات فاحتلت المرتبة الأولى في المدينة اهمية الأمن والاستقرار بنسبة 206 والمرتبة الثانية الاحتياجات المادية بنسبة 168، ام المرتبة الأولى في الريف فكانت للاحتياجات المادية بنسبة 96 والأمن والاستقرار بنسبة 92، وكلها معدلات مرتفعة تبين مدى حاجة الشباب الجزائري لمثل هذه المتطلبات،

إن حاجة الشباب إلى الكثير من المطالب جعلت تفضيلتهم تختلف حول النظام الأمثل لتسيير شؤون البلادف214 يفضلون تطبيق الديمقراطية يقابلها في الريف 68 ويفضل الشريعة الإسلامية 183 في حين يفضل 86 في الريف، وتنخفض نسبة المؤيدين لنظام الحزب الواحد إلى 21 في المدينة و34 في الريف.

يعتقد أنه الشباب لا توجد أهمية للمشاركة السياسية في ضوء معطيات الواقع المعاش في الجزائر، وكذا بعدم أهمية أو فاعلية دور الأحزاب السياسية في ظل هذا الواقع، فقد اجمع الكثير من الشباب أنه لا يوجد في الجزائر حزب يحمل في برامجه قضايا وطنية بنسبة 134 في المدينة و64 في الريف، كما لا يوجد حزب قادر على تسيير شؤون الدولة. ويعتقد الشباب أن العملية الانتخابية غير نزيهة بنسبة 86.6 % في المدينة و96 % في الريف.

لقد بينت نتائج هذه الدراسة التأثير السلبي الذي تمارسه هذه التصورات على المشاركة السياسية للشباب حيث أوضحت وجود علاقة بين تصورات الشباب عن النظام من جهة وأزمة هذه المشاركة من جهة أخرى.

5-أزمة مشاركة المرأة في الانتخابات

يعد وضع المرأة ومكانتها في أي مجتمع من المؤشرات المهمة التي تدلل على مستوى تطور هذا المجتمع، فالمجتمعات المتحضرة والمتقدمة هي التي تفسح المجال أمام المرأة لأخذ دورها الكامل في بناء المجتمع، ولا يمكن لأي مجتمع أن يدعي أنه متقدم أو يسير على طريق التطور عندما يكون نصفه مهمشاً ومعطلاً، بغض النظر عن أسباب

وعوامل هذا التطور، وتعتبر مشاركة المرأة في مختلف جوانب الحياة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والفكرية، حيوية لنمو المجتمع وحدوث التوازن فيه إذا ما أريد لهذا المجتمع أن يواكب متطلبات الحياة العصرية.

جاءت المشاركة السياسية للمرأة تتويجا لمسيرة نضالية خاضتها منذ زم طويل،[1] منذ كانت المشاركة السياسية مقتصرة على فئة أو طبقة معينة من الشعب طمعا في إدارة دفة الحكم، بينما الطبقات الفقيرة وتلك ضعيفة النفوذ مهمشة وبعيدة، ومنها النساء اللواتي يشكلن نصف المجتمع. تعتبر نيوزيلندا أول دولة سمحت للمرأة بالتصويت في العام 1893. كان للثورة البلشفية في روسيا 1917، الدور الكبير في ترويج وترسيخ مساواة المرأة بالرجل في الحقوق والواجبات، وقامت الولايات المتحدة بتعديل الدستور لتسمح للمرأة بالتصويت عام 1920 وهي السنة التي فيها منح المرأة حق التصويت في عشر دول أخرى. أما بالنسبة للدول الأوربية فقد قامت بمنح حق التصويت للمرأة بعد الحرب العالمية الثانية.

لعبت النساء العربيات في مرحلة الاستعمار دورا بارزا في وقوفها ضد الاستعمار بكافة أشكاله، فساهمت بقدر معين في ذلك التحرر والاستقلال. وأحسن تعبير عن مشاركة المرأة الجزائرية في الثورة التحريرية هو ما قاله فرانز فانون: "إن المرأة الجزائرية عندما تجنّد فإنها تتقن بالغريزة في ذات الوقت دورها كامرأة منفردة في الشارع ودورها في مهمتها الثورية"، كما شاركت المرأة الجزائرية في النضال السياسي بكل جدارة واستحقاق حيث أن النساء تركن بيوتهن وعائلاتهن للالتحاق بالمقاومة وهن صغيرات في السن إذ 51 % منهن لم يتجاوزن العشرين سنة، و85 % عمرهن أقل من 30 سنة[2].

وقد تم إحصاء عدد النساء اللواتي شاركن في النضال الثوري، إذ قدّرن ب 10949 امرأة، ناضلت حوالي 9194 امرأة أي بنسبة 84% في المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني (OCFLN)، أما المناضلات اللواتي انخرطن في جيش التحرير الوطني فهن أقلّ عددا حوالي 1755 امرأة أي بنسبة 16 %[3].

[1] فرانز فانون، سوسيولوجية الثورة، ترجمة دوقان قرقوط، (بيروت: دار الطليعة،1970)، ص. 42.
[2] عبد القادر جغلول، المرأة الجزائرية، ترجمة قسطون سليم ، ط.01 ، (بيروت، دار الحداثة, 1983) ص. 135.
[3] عبد الله خيرة، المرأة في السلطة بين المشاركة والقرار السياسيين: دراسة حالات لنساء في السلطة، رسالة ماجستير تخصص علم الاجتماع السياسي، جامعة وهران، 1996-1997، ص. 63.

معوقات مشاركة المرأة في الانتخابات في المدينة والريف:

1 المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعوق المرأة عن المشاركة السياسية الفاعلة.

الموروث الثقافي: يعد السبب المباشر لواقع المشاركة السياسية عموما والمشاركة في الانتخابات خاصة. فالمرأة الجزائرية هي جزء من نساء الوطن العربي اللواتي يعزفن عن المشاركة في الانتخابات بسبب ظلم النظام الاجتماعي وهو في الأساس نظام أبوي القائم على سيطرة الرجال وعلى دورهم الرئيسي واحتكارهم للفضاءات العامة والمسؤوليات في مراكز أخذ القرار وعلى دونية النساء[1]. ويرتكز هذا النظام الأبوي على تقسيم جنسي للأدوار بحيث ينحصر دور النساء في الأعمال المنزلية والوظائف التقليدية النسائية بينما يتولى الرجال القيام بكل الوظائف الاجتماعية والسياسية بدون استثناء[2].

يفسّر المنهج الاجتماعي إشكالية ضعف المشاركة السياسية للمرأة في الدول العربية، بأنها تعود في الأساس لموقع المرأة في البنى الاجتماعية، وتقسيم العمل المعتمد في المجتمع ودورها في عمليات الإنتاج، وهامشيتها في النظام العام السائد[3]. رأى قاسم أمين (1865–1908) في مطلع القرن العشرين،أن وضع المرأة هو جزء من الوضع العام الذي يقوم بسيطرة القوي على الضعيف، وأشار إلى علاقة اضطهاد المرأة بأشكال الإضطهادات الأخرى، فنبه بقوله: "انظر إلى البلاد الشرقية تجد أن المرأة في رق الرجل، والرجل في رق الحاكم، فهو ظالم في بيته، مظلوم إذا خرج منه"[4].

1-أسباب راجعة للموروث الثقافي وأسباب اجتماعية: يرتكز هذا النظام الأبوي على تقسيم جنسي للأدوار بحيث ينحصر دور النساء في الأعمال المنزلية و الوظائف التقليدية النهائية بينما يتولى الرجال القيام بكل الوظائف الاجتماعية و السياسية بدون استثناء. و تمثل المنظومة التربوية تكريسا لهذا النظام الأبوي عن طريف البرامج التعليمية المعمول بها، والقائمة على الفصل بين العام والخاص في إطاره التقليدي الذي ينتج صور نمطية للنساء و الرجال و يتجسد

[1] حفيظة شقير، دليل المشاركة السياسية للمرأة العربية، (تونس: منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2004)ص 25.
[2] هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، (مصر: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992) ص. 67.
[3] سهير لطفي، " إشكالية المرأة العربية: قراءة في إشكالية المشاركة السياسية"، في الحـــق ، العدد 3 ، 1987، ص. 27.
[4] حسين العويدات، المرأة العربية في الدين والمجتمع، (مصر: دار الأهالي، 1996) ص. 71.

هذا الفصل في إقصاء النساء أو حتى تغييبهن من مراكز أخذ القرار سواء كان على مستوى الوظائف السياسية البحتة أو الوظائف السياسية القيادية الدينية، وهكذا يتم تكريس علاقات تنبني على أساس الجنس.

2-**أسباب سياسية وقانونية:** أما فيما يخص الأسباب السياسية فهناك غياب التقاليد الديمقراطية في العديد من الدول العربية سواء كانت الأنظمة ملكية أو جمهورية وقلة اهتمام المواطنين والمواطنات بالشأن السياسي أو العزوف عنه، نتيجة تجارب طويلة محبطة من التزوير لإرادتهم، مما أدى إلى الإمساك عن التصويت، أو مقاطعة المسلسل جملة وتفصيلا. ورغم الإقرار بالحقوق السياسية، فإن ممارسة هذه الحقوق في معظم الدول العربية تتعرض إلى معوقات جوهرية راجعة إلى نظام الأحزاب السياسية أو مسؤولية الدولة في عدم تمتع النساء خاصة من المواطنة الكاملة. ضعف الإرادة السياسية في بلورة قوانين تقوم على المساواة في الحقوق، وعدم اقتصارها على المساواة أمام القانون. عدم احترام الدولة لالتزاماتها عند المصادقة على الاتفاقيات الدولية وافتقار تلك الاتفاقيات لآليات إلزامية واقتصارها على آليات توعوية.

3-**أسباب ذاتية خاصة بالنساء:** الأسباب الذاتية الخاصة تتجلى في عدم وعي النساء بأهمية دورهن السياسي كنتيجة للتربية العائلية والمدرسية التي تلقتها منذ الصغر، وارتفاع نسبة الأمية النسائية والقانونية وكذا ضعف تناول الحركات النسائية العربية لمسألة المشاركة السياسية، وعدم التعامل معها كقضية مجتمعية عامة غير مقتصرة على النساء.

3- تأثير التعبئة السياسية على التصورات السياسية للفرد.

التعبئة الاجتماعية كما يعرفها كارل دويتش K.W-Deutsch هي "العملية التي تتراجع-أو تتداعي- خلالها معظم الالتزامات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية القديمة ويصبح الناس مهيئين لأنماط جديدة من التنشئة الاجتماعية والسلوك"[1]. يتمثل ذلك بوجه عام في: انتزاع الناس من الأوضاع والعادات القديمة وما تفرضه عليهم من التزامات من

[1] السيد عبد الحليم الزيات، المرجع السابق، ص46.اخذ من:
K.W.Deutsch ,Social Mobilisation and Poli tical Développent, in :R.C.Macridis and B.E.Brown,(eds),Comparative Politiques :Notes and Reading (The Dorsey press,Homewood,Illinois,1977), p.430

ناحية، وحثهم وتحريكهم تجاه أنماط جديدة ومستقرة من الالتزام بعضوية الجماعة والتنظيم من ناحية أخرى. بما يعني في مجمله "الانتقال بهم من العزلة المحلية، والتمسك بالتقاليد، واللامبالاة السياسية إلى حياة مختلفة، أكثر رحابة وأشد انغماسا في التعقيدات الجسيمة للحياة الحديثة ، بما في ذلك الانغماس الفعلي أو المحتمل في العمل السياسي الجماهيري.[1]

تنطوي عملية التعبئة الاجتماعية على عديد من عمليات التغيير. كما يترتب عليها كثير من النتائج والآثار التي تنعكس بدورها على كل من النظام السياسي والصفوة الحاكمة والعملية السياسية بأسرها، وتميل- مجتمعة أو منفردة – في ظروف تاريخية محددة وفي مراحل معينة من التطور الاجتماعي والاقتصادي إلى التأثير في السلوك السياسي أو تحويله.

تسفر عملية التعبئة عن نمو ملحوظ في مستوى الوعي السياسي للجماهير وزيادة ملموسة في عدد المهتمين بالأمور السياسية والعاملين من أجل المصلحة العامة. فضلا عن تباين نوعية المشاركين في الحياة السياسية واختلاف مواقفهم وتطلعاتهم. وينتج عن التعبئة تغيرات هامة وأساسية، سواء في نوعية وحجم الحاجات والمتطلبات الإنسانية والسياسية والتي تشكل في مجملها ما اصطلح على تسميته ثورة التطلعات المتزايدة (The Révolution of Rising Expectations). أو في نوعية وعدد المهتمين بالأمور السياسية أو المشاركين في العملية السياسية بالفعل.

التعبئة الاجتماعية هي تحريك واستنفار المجتمع بكل قطاعاته للمشاركة الإيجابية لتحقيق الأهداف المطلوبة. لا بد أن تشمل التعبئة الاجتماعية جميع قطاعات المجتمع من المسؤولين الرسميين والسياسيين، قادة الرأي، القادة المحليين وجموع المواطنين (نساء، رجال، بل الأطفال من مدارسهم).

تعني التعبئة حشد الدعم والتأييد لسياسات النظام السياسي، من قبل المواطنين. التعبئة بطبيعتها، وظيفة أحادية الاتجاه، بمعنى أنها تتم من قبل النظام السياسي للمواطنين، وليس العكس. وتلعب الأحزاب دور الوسيط. وبالرغم من أن البعض يربط بين وظيفة التعبئة وشكل النظام السياسي، من حيث كونه ديمقراطيا أو شموليا أو سلطويا، إلا أن الاتجاه العام

[1] السيد عبد الحليم الزيات، المرجع السابق، ص47.

هو قيام النظم السياسية الديمقراطية أيضاً بأداء تلك الوظيفة. غاية ما هنالك، أن النظم السياسية في الدول النامية، تتطلع وهي في مرحلة التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إلى قيام الأحزاب بلعب دور فاعل لحشد التأييد لسياستيها الداخلية والخارجية.

تختلف طبيعة ووظيفة التعبئة التي تقوم بها الأحزاب من نظام سياسي لآخر في النظم التعددية المقيدة، كما أنها تختلف داخل نفس النظام السياسي المقيد وفقا لطبيعة المرحلة التي يمر بها، متأثرا دون شك بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة به. والنظم السياسية تسعى دائما لتجديد سياساتها، نتيجة لطبائع الأمور التي تتسم بالتبدل المستمر للأفكار والإيديولوجيات. وهذا التغير بشكل عام، وأيا كان سببه، يحمل قيما ومبادئ، تسعى النظم السياسية القائمة إلى ترسيخها، عبر تبادل الحوار الديمقراطي المفتوح بين الحكومة والمواطنين إذا كانت نظماً ديمقراطية، وتسعى لإيصالها عبر وسائل غرس القيم السياسية في النظم السياسية الشمولية والسلطوية، فيما يعرف بعملية التثقيف السياسي. وفي جميع الأحوال، تلعب الأحزاب دورا مهماً في أداء هذا الوظيفة.

للتعبئة دور كبير في توجيه اختيارات الناخب، ولاختبار مدى تأثيرها على توجهات الناخب من خلال الأسئلة التالية:

في إطار عملية التقييم التي يوليها الرأي العام بصفة عامة والناخبون خاصة باعتبارهم أصحاب القرار في تكوين الهيئة التنفيذية والتشريعية عن طريق العملية الانتخابية، ولتقيم دور هذه المؤسسات تم طرح السؤال التالي: ما رأيك في أداء الحكومة؟ السؤال مفتوح تضمن ثلاث اقتراحات وفق المستويات التقييمية الثلاث(ضعيف، متوسط، جيد).

جدول رقم (44) يوضح تأثير الدخل على المشاركة في الانتخابات.

	المدينة		الريف	
	العدد	**النسبة**	**العدد**	**النسبة**
ضعيف	**642**	**%57.83**	**182**	**%38.55**
متوسط	**363**	**%32.70**	**102**	**%21.61**
جيد	**105**	**% 09.45**	**188**	**%39.83**

يعتبر الأداء المؤسسي هو المنظومة المتكاملة لنتاج أعمال المنظمة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية وهو يشتمل على الأبعاد التالية: -أداء الأفراد في وحدتهم التنظيمية.

- أداء الوحدات التنظيمية في إطار السياسات العامة للمنظمة.
- أداء المؤسسة في إطار البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

يشير مفهوم الأداء في عمومه إلى ذلك الفعل الذي يقود إلى انجاز الأعمال كما يجب أن تنجز، والذي يتصف بالشمولية والاستمرار، ومن ثم فهو بهذا المعنى يعتبر المحدد لنجاح المؤسسة على التكيف مع بيئتها، أو فشلها في تحقيق التأقلم المطلوب.

فالأداء المؤسسي محصلة لكل من الأداء الفردي وأداء الوحدات التنظيمية بالإضافة إلى تأثيرات البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عليهما. فأداء الفرد في المنظمة يقاس بمجموعة متنوعة من المقاييس يتم من خلالها تقييم أدائه وصولاً إلى التأكد من أن أنظمة العمل ووسائل التنفيذ في كل إدارة تحقق أكبر قدر ممكن من الإنتاج بأقل قدر من التكلفة وفي أقل وقت وعلى مستوى مناسب من الجودة. ويقاس أداء كل إدارة بمجموعة أخرى من المعايير إلا أن المقاييس التي تستخدم في أغلب الأحيان هي مقاييس فعالية المنظمة لقياس الأداء فيها للوقوف على مدى قرب المنظمة من الفعالية وتشمل كل من مقاييس الفعالية الاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية والرقابية والبيئة. إن تبني مفهوم قياس الأداء المؤسسي يحقق فوائد عديدة نذكر منها ما يلي:

1- تفادي مشكلة عدم الواقعية في تحديد الأهداف، أو عدم بذل الجهد المطلوب في تحديدها مما يجعلها أهدافًا هلامية بعيدة عن أي قياس أو تقويم موضوعي.

2- الارتكاز على أهداف واضحة قابلة للقياس يمكن بالتالي من إعطاء توصيف دقيق للأعمال المطلوب القيام بها لإنجاز تلك الأهداف، وبالتالي يتضمن الوصف المسؤوليات والالتزامات الوظيفية.

3- يمكن من اتخاذ الإجراءات الوقائية والتصحيحية والتحفيزية في أوقاتها المناسبة.

4- يفعل دور وسعي الإدارة المتواصل في تحقيق رضاء المستفيد من الخدمة وتجاوز توقعاته والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة.

5- المساعدة في إعداد ومراجعة الميزانية إضافة إلى المساهمة في ترشيد النفقات وتنمية الإيرادات.

6- يحدد وحدات قياس ممكنة لا تتعرض لمشكلات قياس الأداء في وحدات الجهاز الحكومي التي تقوم بمسؤولية أداء الخدمات.

يتطلب وضع وتحديد مؤشرات قياس الأداء المؤسسي الدقة التي يعتمد عليها كعنصر أساسي في نجاح عملية القياس. فهي عملية ليست سهلة يسبقها وضع مجموعة الأسس اللازمة لاختيار المؤشرات في حين يجب أن تليها عملية متابعة ورقابة مستمرة ترجع صعوبة قياس أداء أية منظمة حكومية إلى الصعوبات التي لها علاقة بطبيعة العمل في مثل تلك المنظمات الحكومية. ونورد هنا أهم تلك المشاكل والصعوبات:

1-طبيعة الخدمات الحكومية

2- تعدد وتعارض الأهداف والأولويات:

3- غياب التحديد الدقيق لمهام الأجهزة الحكومية.

4- الروتين في الأجهزة الحكومية.

5- الصعوبات المرتبطة بعنصر العمل

6- الضغوط السياسية

7- التداخل في تقديم نفس الخدمة بين القطاعين الحكومي والخاص.

8- قياس الأداء المضلل.

9- غياب المعيار الكمي للمخرجات.

إن تقييم أداء الحكومة من قبل الفرد الناخب يوضح حقيقة الممارسة السياسية، ومن خلال الجدول السابق يتضح أن الناخب الجزائري غير راض على أداء الحكومة، فقد بلغت

نسبة من يرون أن أداء الحكومة ضعيف 57.83 في المدينة و38.55 في الريف، في حين تنخفض نسبة من يرون أن أدائها متوسط 32.70 % في المدينة و21.61% في الريف.

تضمن السؤال رقم (36) الصياغة التالية: ما هو النظام الأمثل لتسير البلاد؟ السؤال مفتوحا يتضمن ثلاث اختيارات هي: النظام الديمقراطي، النظام الإسلامي، نظام الحزب الواحد. ثلاث اختيارات تضمنتها الإجابة، ترتبط بتاريخ النظام السياسي الجزائري الذي عرف مراحل مميزة، إذ تميزت فتر ة ما بعد الاستقلال بسيادة نظام الحزب الواحد، وفي نهاية الثمانينيات بدأ عهد التعددية السياسية الذي يمثل المدخل الأساسي لمرحلة التحول الديمقراطي، ومع مطلع التسعينات هيمنت الجبهة الإسلامية على الانتخابات المحلية والتشريعية، وكانت تمثل أحد الحركات الإسلامية الداعية إلى تطبيق النظام الإسلامي.

جدول رقم (45) يوضح نتائج السؤال رقم (36) المتعلق بتفضيلات الناخب للنظم السياسية في المدينة والريف.

	المدينة		الريف	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
النظام الديمقراطي	564	%50.81	175	%37.07
النظام الإسلامي	492	%42.52	165	%34.95
نظام الحزب الواحد	54	% 04.86	132	%27.96

الجدول يعكس تفضيلات الناخب لنوع النظم السياسية المفضل لديهم . وتختلف اختيارت الناخبين في المدينة والريف من حيث النتائج، إذ تمثل الديمقراطية 50.81 % في المدينة و37.07% وتحتل المرتبة الأولى في كلا منهما، ويفضل الديمقراطية خاصة الفئة المتعلمة بنسبة54.12% في المدينة و34.10 % في الريف، وفئة الشباب 53.43% في المدينة و34.14% في الريف والكهول 45.23 % في المدينة 28.64%، وفئة الرجال 53.31 % في المدينة و32.14%. أما عن الأسباب التي جعلت الناخبين يفضلون الديمقراطية فقد اختلفت. يقول أحد الشباب يبلغ 28 سنة عاطل عن العمل: "أفضل النظام الديمقراطي لأنه يضمن لي

حرية التعبير والمساواة والمشاركة في صناعة القرارات الهامة، فهذا النظام يجعلني مواطنا. " ويقول شاب من الريف يبلغ 32 سنة معلم "بالديمقراطية يتساوى الأفراد، ويضمن تداول السلطة بالطرق السلمية، فهذا النظام جمع أمم في الدول الغربية." وفي السياق نفسه أجرت "زهرة زرقين" بحث ميداني بعنوان "أزمة الديمقراطية في الجزائر" من خلال مقاربة ميدانية ركزت على أسئلة جوهرية تمثلت في: ما هي الديمقراطية؟ هل تؤمن بالديمقراطية؟ هل الديمقراطية ممارسة في الجزائر؟ هل الأحزاب السياسية الجزائرية تمارس الديمقراطية في التسيير والتعامل مع منخرطيها؟ توصلت إلى النتائج التالية، الإجابة على السؤال الأول قد تبين بروز فئتين: الأولى بنسبة 28% رفضت الإجابة لاعتقادها بأن الديمقراطية هي مفهوم غربي له علاقة بالاستعمار، أما الفئة الثانية فكانت موزعة كالتالي:12% لا أعرف الديمقراطية،31% هي الحصول على الشغل، 29% هي ضمان "الخبرة "أي لقمة العيش.[1] أما بخصوص السؤال الثاني فقد كانت الإجابات كالتالي: 44% تعتقد أن الديمقراطية غير موجودة. معللة ذلك بإفلاس العدالة وقطاع التعليم والشغل.أما 32% فتعتبر الديمقراطية هي يوم الحساب عند الله، في حين أن نسبة 21% تعتقد أن الديمقراطية هي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، واعتبرت النسبة المتبقية وهي 11% أن الديمقراطية كانت في انتخابات التسعينات.[2] أما فيما يتعلق بالسؤال الثالث فقد أجاب 45% منهم بوجود الديمقراطية بفضل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وأن30% تعتقد بعدم وجود الديمقراطية مادام الشعب يعاني الفقر والبطالة والحقرة....، أما 12% فتعتبر أنه لا وجود للديمقراطية لأن النظام علماني...، و13 امتنعوا عن الإجابة.[3] وعن السؤال الرابع جاءت الاجابة موزعة كما يلي : حيث اعتبر 40 % من المبحوثين بعدم ممارسة الديمقراطية في الأحزاب، و38 صرحوا بعدم وجود الديمقراطية ولا الأحزاب، 10% ترى أنه يمكن أن تكون أحزاب ديمقراطية لوكان نظام إسلامي، والباقي أي 12% لم يجيبوا.[4]

[1] زهرة زرقيين، " أزمة الديمقراطية في الجزائر، بين الفكر والممارسة(مقاربة ميدانية) الباحث الاجتماعي، عدد10 (سبتمبر2010)، ص11.
[2] المكان نفسه، ص12.
[3] المكان نفسه.
[4] المكان نفسه.

للنظام الإسلامي أهمية لدى الناخبين، يفضله سكان المدينة بنسبة 42.52% و34.95%. يجد هذا النظام أهمية لدى الفئات التي تفضل الأحزاب الإسلامية بالدرجة الأولى، وفئة النساء بنسبة 43% في المدينة و54.09 %.وتعود أهمية التوجه الإسلامي إلى علاقة الفرد بالدين عموما، فكلما كان الفرد متدينا كلما انعكس ذلك على توجهاته السياسية، وللتعبئة التي فرضتها الأحزاب الإسلامية في فترة التسعينات دور في توجيه التصورات السياسية.

رغم انتهاء عهد الحزب الواحد إلا انه احتل مكانة في اختيارات الناخبين، فقد بلغت نسبت من يفصلونه في المدينة04.86 % وارتفعت النسبة إلى 27.96% في الريف. وتعود أهمية هذا النظام لدى الفئات غير المتعلمة بالدرجة الأولى، وفئة كبار السن.

تعكس هذه المعطيات مدى تأثير النظام السياسي ومكوناته على تفضيلات الناخب، ففي ظل انتشار الأمية وانعدام التنشئة السياسية والثقافة السياسية نجد أنه رغم انتهاء عهد الحزب الواحد لا زال يحظى بأهمية لدى الناخبين وخاصة في الريف، وتعود أولوية النظام الديمقراطي إلى الخطاب السياسي المفروض الآن من قبل النظام على أن الجزائر تعيش مرحلة الديمقراطية لدرجة أن البعض يربط بين الديمقراطية وشخصية "بوتفليقة"، أما عن تراجع النظام الإسلامي فذلك يعود إلى معانة الشعب الجزائري من نتيجة انتخابه للحزب الإسلامي في فترة شكلت أزمة في تاريخه.

يتضمن السؤال رقم (31) المطالب الأساسية التي ينبغي أن يوفرها النظام للفرد. تتضمن الاختيارات: الاحتياجات المادية، الأمن والاستقرار، تطوير المؤسسات السياسية والإدارية، المحافظة على القيم الثقافية والدينية، محاربة الفساد.

	المدينة		الريف	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الاحتياجات المادية	362	%32.61	102	%21.61
الأمن والاستقرار	562	%50.63	342	%72.45
تطوير المؤسسات السياسية والإدارية	45	%04.05	04	%0.84
المحافظة على القيم الثقافية والدينية	14	%1.26	17	%3.60
محاربة الفساد	127	%11.44	07	%1.48

جدول رقم (46) يوضح نتائج السؤال رقم (31) المتعلقة بمطالب الناخب اتجاه النظام في المدينة والريف.

يحدد السؤال رقم (31) احتياجات الناخب في المدينة والريف، وتبين من خلال التفريغ أن توفير الأمن والاستقرار يعد المطلب الأساسي للناخب الجزائري سواءا في المدينة أو في الريف، إذ وصلت النسبة إلى50.63% في المدينة، وارتفعت النسبة إلى 72.45% في الريف. وهذا مؤشرا على مدى تضرر الناخب الجزائري من ظاهرة اللاأمن التي عاشتها الجزائر بعد إلغاء الانتخابات التشريعية سنة1991، فكلما تضررت المناطق من ظاهرة الإرهاب سعت الى المشاركة في الانتخابات لتحقيقه، ولان المناطق الريفية كانت أكثر تضرر من ظاهرة العنف ارتفعت نسبة الحاجة إلى هذا المطلب. ولان الناخبون يمثلون الفئات المهمشة ومحدودة الدخل ارتفعت نسبة الحاجات المادية وهي حاجات اجتماعية خدماتية تتعلق بالتعليم والصحة والسكن والشغل... ففي المدينة وصلت إلى 32.61%، ومثلت اقل من ذلك في الريف بنسبة 21.60%.أما المستلزمات الأخرى المتمثلة في تطوير المؤسسات السياسية والإدارية، المحافظة على القيم الثقافية والدينية، محاربة الفساد، فقد مثلت مؤشرات أقل من ذلك. ماعدا مؤشر محاربة الفساد الذي مثل 11.44% في المدينة، وهذا يعود إلى فئات معينة في المجتمع التي ترى أنه من الضروري مكافحة هذه الظاهرة التي أصابت النظام السياسي ومؤسساته وأصبحت تعرقل التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الجزائر.

خاتمة:

يعتبر البحث في التوجهات الانتخابية في الجزائر من أكثر المواضيع تقيدا نظرا لاعتبارات ومتغيرات مرتبطة بهذا الفضاء الاجتماعي الشاسع والذي يتميز بحداثة عهده من جهة، ومن جهة أخرى فهو يأتي كنقطة تقاطع لثلاث قوى مختلفة في تكوينها و متمايزة في أهدافها، أولها سياسة النظام والسلطة، وثانيها قوى المعارضة السياسية الطامحة لبلوغ السلطة، والقوى الثالثة هي قوى المجتمع الراغبة في الوصول بالمجتمع الى بر الأمان ، وقد كانت في فترة ظهور هذا الفضاء الاجتماعي جد حرجة، تميزت بأقصى حدود العنف والتعصب للرأي، وكان لهذه العوامل التأثير الكبير على طبيعة تكوين التوجهات الانتخابية .

أفضت هذه الدراسة بعد التحليل لمختلف محاورها إلى بعض النتائج التي من شانها أن تجيب عن إشكالية الموضوع ، وتمكن من التحقق من الفرضيات المصاغة.

إن البحث في جزء منه قد يؤدي إلى اكتشاف بعض الحقائق، فالفرق بين المعرفة النظرية حول التوجهات الانتخابية للفرد والنتائج الرسمية تبين وجود فرق لا يمكن تجاهله .

إن تقسيم أي مجتمع إلى ريفي وحضري تقسيم تعسفي، فلا يوجد مجتمع ريفي خالص ومجتمع حضري مدني خالص، بل هناك نوع من التدرج فيما يتعلق بالخصائص الحضرية والريفية، بدءا من القرية الصغيرة حتى المدينة الكبيرة ، إن البعد الريفي الحضري يختلف باختلاف مراحل التقدم الاجتماعي.

من خلال هذه المذكرة تبين أن الانتخابات تؤدي وظائف جد هامة، تتمثل أهما في منح الفرصة لطبقات واسعة من المجتمع في اختيار ممثليهم، وبالتالي مشاركتها في صنع القرار، كما أنها تعتبر وسيلة لإضفاء الشرعية على أي نظام سياسي أو حرمانه منها، ذلك إن الانتخابات لها وظيفة اتصالية بين الحاكم والمحكومين، وتمثل لهؤلاء مناسبة للتنشئة السياسية، كما إن للانتخابات وظيفة تجميع المصالح.

ساهمت عوامل عديدة في تكوين التوجهات الانتخابية لدى الفرد منها العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مثلت المحور الأساسي في تحريك قوة الناخب في المرحلة الأولى من التعددية وكانت صوتا رافضا لنظام السياسي وما ترتب عن سياسيته. فالعوامل

مجتمعة تكون لدى الفرد تلك النزعة الجادة نحوى الانتخاب إما بالإيجاب أو السلب. وتعد رد فعل سياسي واجتماعي يعبر عن حقيقة الوضع الذي يعيشه الفرد سياسيا.

تعد الديمقراطية الإطار العام لنشأة وتكوين التوجهات الانتخابية لانها توفر جملة من العوامل التي من خلالها يستطيع الفرد التعبير عن توجهاته دون ضغوط سياسية تذكر.

ان نتائج الانتخابات في مرحلة 1990 و1991 من تدهور للأوضاع الأمنية.كانت مصادر لاختزال واختراق قرارات الأفراد حيث أصبحت مطالبه تختلف عن ما كان سابقا. وأصبحت العوامل النفسية من خوف من تدهور الأوضاع الأمنية هي المتحكم الأساسي في قرارت الناخب الجزائري.

إن دراسة التوجهات الانتخابية ترسم حقيقة الوضع السياسي في الجزائر إذ تظهر قوة النظام في التعبئة وتكريس استعباد الشعوب للأنظمة من جهة، وتظهر كذلك ضعف الأحزاب وأدائها.

قد تلعب العوامل الطبيعية دور في تحديد بنية التوجهات الانتخابية ، نظر لما تعكسه مقومات المدينة والريف ولكن ليس بالأهمية التي تعطي فرقا من شانه إن يؤثر على قرارات الناخب ويجعل منه كتلة متميزة عن البقية من الآراء والتوجهات.

ميز التوجهات الانتخابية للفرد عدم الثابت في التفضيلات ويعود ذلك إلى أسباب عدة منها دور النظام السياسي وقنواته التي جعلت من الحراك السياسي أو التحول الديمقراطي مجالا لا يمد للواقع بصلة. ثم إن التجربة الانتخابية في الجزائر لازالت في بدايتها رغم أن الكثير من الدراسات توضح انه حدث بالفعل في الجزائر حراك كان من شانه آن يعطي بعدا مختلفا عن ما عرفه النظام سابقا.

ساهمت العوامل الاجتماعية من ارتفاع معدلات الأمية خاصة في أوساط النساء اللواتي مثلن نسبة كبيرة من الهيئة الانتخابية عاملا مهما في توجيه أرائهم، اما فئة الشباب فهي لا تبالي وتعيش بعيد عن السياسية في حالة اغتراب تعود إلى أسباب عدة.

إن الحديث عن الانتخابات في الجزائر يفرغ من محتواه عندما تكون هذه الانتخابات إحدى الأدوات المسؤولة عن إنتاج مجالس منتخبة منها الوطنية مثل البرلمان ومنها المحلية

مثل المجالس البلدية والولائية، هي مجالس محدودة الفعالية في أداء مهامها المعروفة في النظم السياسية المفتوحة لأنها محاطة بالتزامات وصلاحيات محدودة جدا لا تمكنها من أداء أدوارها المنوطة بها لتمكين المواطن من المساهمة بفاعلية في تسيير شؤونه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة.

حتى نصل إلى تعبير حقيقي للتوجهات الانتخابي تعبر عن مشاركة فعالة ينبغي آن تتوفر مجموعة من الشروط :

1- ضرورة ضمان توفير المتطلبات والاحتياجات الأساسية للجماهير، مثل الغذاء، والمسكن الملائم، والصحة والتعليم، وفرص العمل، وحرية التعبير، وغيرها من الاحتياجات، التي تحقق الإشباع المادي والنفسي للإنسان، ويتيح له قدرًا من الاستعداد للمشاركة في الحياة العامة داخل وطنه.

2- ارتفاع مستوى وعي الجماهير، بأبعاد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع، ويكتسب هذا الوعي: إما عن طريق سعي الأفراد لبلوغ هذا القدر المطلوب من المعرفة، أو عن طريق الوسائل المختلفة لتكوين الرأي العام داخل المجتمع، مثل المؤسسات الحكومية، العاملة في مجال الإعلام والثقافة والتعليم أو المؤسسات غير الحكومية، كالنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الخاصة، والاتحادات. بالإضافة إلى الأحزاب السياسية.

3- الشعور بالانتماء للوطن، وإحساس المواطنين بأن مشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع تمثل واجبًا تفرضه العضوية في هذا الوطن.

4- الإيمان بجدوى المشاركة: فإحساس المواطن بأهمية المشاركة وفاعلية هذه المشاركة وسرعة استجابة المسئولين، يعمق من شعوره بجدوى مشاركته، ومردودها المباشر على تحسين صورة حياته، وحياة الآخرين داخل المجتمع.

5- وضوح السياسات العامة المعلنة، وذلك يتأتى من خلال الإعلام الجيد عن الخطط والأهداف، ومدى مواءمتها لاحتياجات المواطنين.

6- إيمان القيادة السياسية، واقتناعها بأهمية مشاركة الجماهير في صنع وتنفيذ السياسات العامة، وإتاحة الفرصة لدعم هذه المشاركة من خلال ضمان الحرية السياسية، وإتاحة المجال أمام

الجماهير للتعبير عن آمالهم, وطموحاتهم، ورأيهم في قضايا مجتمعاتهم ومشكلاته، ومناقشة تصريحات المسئولين، والقوانين العامة، سواء داخل البرلمان أو عبر الصحف، وفي الندوات العامة، في ظل مناخ آمن، دون تعرضهم لأي مساءلة قانونية.

7- وجود التشريعات التي تضمن وتؤكد وتحمي المشاركة، وكذلك الوسائل والأساليب المتنوعة؛ لتقديم وعرض الآراء والأفكار والاقتراحات بوضوح تام وحرية كاملة، ومع توافر الأساليب والوسائل والأدوات التي تساعد على توصيل هذه الأفكار، والتي تضمن وصول هذه المشاركات لصانع القرار.

8- وجود برامج تدريبية لمن في مواقع المسئولية، سواء في الحكومة أو في المؤسسات غير الحكومية في المجتمع؛ لتدريبهم على مهارات الاستماع والإنصات، واحترام فكر الجماهير، وكذلك على أساليب استثارة اهتمام الجماهير، وتنمية قدراتهم على المشاركة.

9- وجود القدوة الصالحة في كل موقع من مواقع العمل؛ مما يستلزم التدقيق في اختيار القيادات، والتأكد من وضع الرجل المناسب في المكان المناسب. فهذه القدوة الصالحة من شأنها أن تكون مشجعة، وليست معوقة للمشاركة. كما يفترض فيها إيمانها بإمكانات الشباب، ودوره في عملية التنمية.

10- اللامركزية في الإدارة، مما يفسح المجال أمام الجماهير؛ لكي تشارك في إدارة شئون حياتها، ويفتح الباب لكل الجهود والمساهمات التي تقدمها الجماهير.

11- زيادة المنظمات التطوعية ورفع مستوى فاعليتها، حتى تغطي أكبر مساحة ممكنة، فتنتشر في كل مكان وفي كل نشاط، وأن يكون لها دور فاعل من خلال إتاحة صلاحيات أكثر لها، ما يجعلها أكثر تأثيرًا في خدمة المجتمع.

12- تقوية دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية مثل: الأسرة والمدرسة والجامعة والمؤسسات الدينية والأحزاب، ووسائل الاتصال وغيرها، وتشجيعها على غرس قيم المشاركة لدى الجماهير.

الملحق رقم (01) : الاستمارة المقدمة لعينة البحث في المدينة والريف.

1.السن:

2.الجنس:

3.المستوى التعليمي: أمي ☐ تعليم ابتدائي ☐ تعليم أساسي ☐ تعليم عالي ☐

4.**المهنة:** بدون عمل ☐فلاح ☐ تاجر ☐معلم ☐متقاعد ☐ عامل يومي ☐ موظف إداري ☐عضو في الجيش ☐ أو مهنة أخرى اذكرها.....

5.السكن: وسط ريفي ☐ وسط حضري ☐

6.هل تعتقد أن مستوى دخلك؟ كاف تماما لاحتياجاتك ☐متوسط ☐ غير كاف ☐

7.هل أنت : مجاهد ☐ ابن مجاهد ☐ ابن شهيد ☐ ضحايا الإرهاب ☐

8. هل تملك بطاقة الناخب؟ نعم ☐ لا ☐

9. **ماذا تعني لك الانتخابات ؟** واجب وطني ☐ حق وطني ☐ضرورة للحصول على أوراق الحالة المدنية ☐تسلية ☐ حل للأزمة ☐ تغير للأوضاع ☐

10.ماهي الوسيلة المفضلة لديك لمتابعة العملية الانتخابية؟ التلفاز ☐ الراديو ☐ الجرائد ☐ الشارع ☐

11. متى بدأت تشارك في الانتخابات؟ قبل 1990 ☐ 1990 ☐ 1991 ☐ 1992 ☐ 1995 ☐ 1997 ☐ 2002 ☐ 2004 ☐ 2007 ☐ 2009 ☐

12. ماهي الانتخابات التي شاركت فيها؟ محليات: 1990 ☐ 1997 ☐ 2002 ☐ 2007 ☐

تشريعيات: 1990 ☐ 1997 ☐ 2002 ☐ 2007 ☐

رئاسيات:1995 ☐ 1999 ☐ 2004 ☐ 2009 ☐

13.هل مشاركتك في الانتخابات مستمرة منذ أن أصبح لك حق الانتخابات؟ نعم ☐ لا ☐

14.هل سبب امتناعك عن المشاركة في الانتخابات يعود إلى؟ التزوير ☐غياب الثقة ☐ دون فائدة ☐ سبب أخر اذكره.....

15.هل أنت تصوت بناء؟ على الجهوية ☐ القبيلة والعروش ☐ الحزب ☐ أو سبب أخر اذكر.....

16. ماهي الانتخابات الأكثر أهمية بالنسبة لك؟ الرئاسية ☐ التشريعية ☐ المحلية ☐

17.هل لديك انتماء إلى حزب اولجنة مساندة أو جمعية ؟ نعم ☐ لا ☐

18.هل لديك احد الوالدين أو الإخوة عضو في حزب سياسي؟ نعم ☐ لا ☐

19.هل تصوت للحزب أو الرئيس نفسه الذي يصوت له أفراد العائلة؟ نعم ☐ لا ☐

20. من بين الأحزاب التالية أي منها تعتقد أنك أقرب إليها سياسيا؟ جبهة التحرير الوطني ☐ الجبهة الإسلامية للإنقاذ ☐

التجمع الوطني الديمقراطي ☐ حماس ☐ جبهة القوى الاشتراكية ☐ النهضة ☐ الإصلاح ☐ التجمع من اجل الثقافة ☐ والديمقراطية ☐ حزب العمال ☐ أو حزب آخر.....

21.لماذا؟ الانتماء السياسي للمرشح ☐ العلاقة الشخصية أو العائلية ☐ الكفاءة والخبرة ☐ الدرجة العلمية للمرشح ☐ مشاركة المرشح في الأنشطة العامة في المنطقة ☐ تواصل المرشح مع الناس ☐ أو سبب أخر اذكره.....

22.متى بدأت تصوت لهذا الحزب؟.....

23. من هو النائب الذي أعطيته صوتك في الانتخابات المحلية؟

ممثل جبهة التحرير الوطني ☐ ممثل الجبهة الإسلامية للإنقاذ ☐ ممثل التجمع الوطني الديمقراطي ☐ ممثل حماس ☐ ممثل جبهة القوى الاشتراكية ☐ ممثل النهضة ☐ ممثل الإصلاح ☐ ممثل التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية ☐ ممثل حزب العمال ☐ أو ممثل حزب آخر اذكره.....

.لماذا؟.....

24. من هو الرئيس المفضل لديك؟ لمين زروال ☐ عبد العزيز بوتفليقة ☐ محفوظ نحناح ☐ سعيد سعدي ☐ لويزة حنون ☐

لماذا.....

25. ما درجة معرفتك لبرنامج الرئيس أو الحزب الذي صوت لصالحه؟ ☐ رفة جيدة ☐ معرفة متوسطة ☐ معرفة سطحية ☐ دون اي معرفة ☐

26.ما درجة معرفتك لبرامج المترشحيين الآخرون؟ معرفة جيدة ☐ معرفة متوسطة ☐ معرفة سطحية ☐ دون أي معرفة ☐

27.هل اختلفت اختياراتك ☐ باختلاف المواعيد الانتخابية؟ نعم ☐ لا ☐

.كيف؟.....

28.هل ترى أن هناك فرق بين الأحزاب في الجزائر؟ نعم ☐ لا ☐

29. ماهي أسباب عدم معرفتك لبرنامج الأحزاب السياسية؟ انخفاض المستوى العلمي ☐ ضعف الحملة الانتخابية ☐ كثرة الأحزاب السياسية ☐ ضعف وقلة الوعي السياسي ☐ اللامبالاة بالجانب السياسي(الاغتراب السياسي) ☐ فقدان المواطن لثقته بالمرشح ☐ التقارب في برامج الأحزاب ☐

30. هل تعكس اهتمامات الأحزاب حاجات المواطن؟ نعم ☐ لا ☐

31. مارأيك في أداء الحكومة؟ جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

32.هل أنت ممن قاطعوا الانتخابات؟ نعم ☐ لا ☐

لماذا؟.....

33. ماهو الحزب القادر على تسيير شؤون الدولة؟.....

34. ماهي المستلزمات التي يجب أن يلبيها النظام؟ احتاجات مادية(العمل، الصحة، التعليم، السكن) ☐لأمن والاستقرار(مكافحة الارهاب) ☐ تطوير المؤسسات السياسية والإدارية ☐المحافظة على القيم الثقافية والدينية ☐محاربة الفساد☐ (حدد اختياراتك بالترتيب)

35. من الحزب الذي يحمل برنامجه القضايا الوطنية ؟.....

36. ماهو النظام الأمثل لتسيير البلاد؟ تطبيق الديمقراطية ☐ تطبيق الشريعة الإسلامية ☐نظام الحزب الواحد ☐

أو نظام آخر اذكره.....

الملحق رقم (02): نتا ئج الانتخابات التشريعية على مستوى الغرب الجزائري من (1991-2007)[1]

1. الانتخابات التشريعية من (1991-2007)

1.نسبة المشاركة على مستوى الوطن في الانتخابات التشريعية

	المسجلون	المصوتون	الممتنعون	الملغاة	الأصوات المعبر عنها	نسبة المشاركة (المئوية)
26 ديسمبر1991	13258554	7822625	5435929	924906	6897719	59.00
5 يونيو 1997	16767309	10999139	5768170	10496352	502787	65.60
30 ماي2002	17951127	8288536	9662591	867669	7420867	46.17
17 ماي2007	17843263	6692891	11150372	965064	5727827	35.67

[1] إعلان مؤرخ في 30 ديسمبر سنة 1991 يتضمن النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية بتاريخ 26 ديسمبر سنة 1991 (الدور الأول) ، الجريدة الرسمية، السنة:29، العدد:01، الصادرة في 04 جانفي 1991، ص.2.

2. نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية على مستوى الدوائر الانتخابية[1] .

الدائرة الانتخابية	السنة	الناخبون المسجلون	الناخبون المصوتون		الممتنعون		الأصوات المعبر عنها		الأصوات الملغاة	
			العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
ادرار	1991	105569	45341	42.95	60228	57.05	36537	80.58	8804	19.42
	1997	118504	79792	67.33	38712	32.67	76506	95.88	3286	04.12
	2002	132246	67805	51.27	64437	48.73	62275	91.84	5530	08.15
	2007	143484	85166	59.36	58318	40.64	77939	91.51	7227	09.06
بشار	1991	102094	72733	71.24	29361	28.76	59873	82.32	12860	17.68
	1997	148569	119643	80.53	28926	19.47	112206	93.78	7437	06.22
	2002	152796	96793	63.35	56003	36.65	83296	86.06	13497	13.94
	2007	141685	68736	48.51	72949	51.48	56789	82.62	11947	17.38
تلمسان	1991	434461	281205	64.73	153256	35.27	238643	48.86	42562	15.14
	1997	515804	383927	74.43	131877	25.57	362405	94.39	21522	05.60
	2002	544644	313568	57.57	231076	42.43	273605	87.26	39963	12.74
	2007	566067	224108	39.59	341959	60.40	180534	80.56	43574	19.44
تيارت	1991	339050	193925	57.20	145125	42.80	163480	84.30	30445	15.70
	1997	384590	268435	69.80	116155	30.20	255385	95.14	13050	04.86
	2002	415370	253398	61.01	161972	38.99	228458	90.16	24940	09.84
	2007	442065	216837	49.05	225228	50.94	184234	84.96	32903	15.03
سعيدة	1991	133520	78910	59.10	54610	40.90	67788	85.91	11122	14.09
	1997	161528	116550	72.15	44978	27.85	110653	94.94	5897	05.05
	2002	178484	97043	54.37	81441	45.63	86801	89.45	10242	10.55
	2007	194291	81937	42.17	112354	57.82	68373	83.45	13564	16.55
سيدي بلعباس	1991	271969	187598	68.98	84371	31.02	157095	83.74	30503	16.26
	1997	340721	274222	80.48	66499	19.52	252704	92.15	21518	07.84
	2002	369199	240323	65.09	128876	34.91	203812	84.81	36511	15.19
	2007	377967	196517	51.99	181450	48.00	151687	77.19	44830	22.81
مستغانم	1991	281664	154725	54.93	126939	45.07	122133	78.92	32612	21.08
	1997	337802	286232	84.73	51570	15.27	227261	79.40	58971	20.60
	2002	361967	202140	55.40	159827	44.16	175872	87.01	26268	12.99
	2007	385174	156851	40.72	228323	59.27	128895	82.18	279556	17.82

[1] إعلان رقم 01-97 المؤرخ في 09 جوان1997 المتعلق بنتائج أعضاء المجلس الشعبي الوطني ، الجريدة الرسمية، العدد40، بتاريخ 11جانفي 1991، ص.2.

18.15	34447	81.85	155307	37.96	116123	62.04	189754	305877	1991	معسكر
06.72	17420	93.28	241727	30.15	111870	69.85	259147	371017	1997	
12.00	26834	88.00	196706	43.38	171297	56.62	223540	394837	2002	
	30083	83.52	152482	57.60	248101	42.39	182565	430666	2007	
13.61	54618	86.39	346674	39.05	257059	60.95	401292	658351	1991	وهران
09.79	42941	91.53	464038	34.01	261260	65.99	506979	768239	1997	
14.75	64683	85.25	373840	46.78	385445	53.22	438523	823968	2002	
21.99	61138	78.00	216771	68.02	591196	31.98	277909	869105	2007	
13.80	7928	86.20	49502	39.25	37110	60.75	57430	94540	1991	البيض
03.2	2916	96.80	88209	22.89	27054	77.11	91125	118179	1997	
07.84	6847	92.15	80415	30.12	37619	69.88	87262	124881	2002	
11.25	8811	88.75	69498	42.22	57236	57.77	78309	135545	2007	
18.41	1107	81.59	4907	41.99	4354	58.01	6014	10368	1991	تندوف
01.3	504	98.65	36889	8.91	3658	91.09	37393	41051	1997	
02.62	953	97.38	35412	11.61	4777	88.39	36365	41142	2002	
05.61	821	94.38	13791	33.54	7375	66.46	14612	21987	2007	
12.51	7256	87.49	50744	50.70	59647	49.30	58000	117647	1991	تيسمسيلت
02.64	3004	97.36	110734	16.67	22752	83.33	113738	136490	1997	
07.19	5835	92.80	75262	43.01	61193	56.99	81097	142290	2002	
15.02	9747	84.97	55106	55.34	80390	44.65	64853	145243	2007	
12.45	4729	87.55	33245	42.36	27912	57.64	37947	65886	1991	النعامة
04.48	2807	95.51	59716	29.98	26766	70.02	62523	89289	1997	
10.00	5847	90.00	52622	37.64	35294	62.36	58469	93763	2002	
12.42	6005	87.57	42308	51.41	51117	48.59	48313	99430	2007	
15.91	19119	84.09	101037	29.16	49451	70.84	120156	169607	1991	عين تموشنت
06.62	10759	93.37	151556	20.42	41657	79.58	162315	203972	1997	
14.63	22052	85.36	128620	31.98	70851	86.02	150672	221523	2002	
19.29	22477	80.70	93987	50.75	120032	49.25	116464	236496	2007	
16.08	23044	83.92	12245	45.74	12.773	54.26	143289	264062	1991	غليزان
01.06	2963	98.93	274678	15.15	49566	84.85	277641	327207	1997	
08.99	13715	91.01	138817	54.98	186315	45.02	152532	338847	2002	
14.59	17407	85.40	101833	64.80	219540	35.20	119240	338780	2007	

3.عدد الأصوات المحصل عليها من طرف القوائم على المستوى الوطني .(الاحزاب التي تحصلت على المقاعد فقط)[1]

الاحزاب	السنة	عدد الاصوات	عدد المقاعد
الجبهة الاسلامية للانقاذ	1991	3260222	188
جبه القوى الاشتراكية	1991	510661	25
	1997	527848	19
جبهة التحرير الوطني	1991	1612947	16
	1997	1497285	64
	2002	2638345	199
	2007	1314494	136
أحرار	1991	309264	3
	1997	42271	19
	2002	731289	30
	2007	567169	33
التجمع الوطني الديمقراطي	1997	3533434	155
	2002	633272	47
	2007	597712	62
حركة مجتمع السلم	1997	1553154	69
	2002	574967	38
	2007	556.401	51
حركة النهضة	1997	915446	34
	2002	265420	01
	2007	193908	05
التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية	1997	442271	19
	2007	185616	19
حزب العمال	1997	194493	4
	2002	356254	21
	2007	291395	26
الحزب الجمهوري التقدمي	1997	65371	3
الاتحاد من اجل الديمقراطيات والحريات	1997	51090	01
	2002	41180	47
الحزب الاجتماعي الحر	1997	36374	01
الجبهة الوطنية الجزائرية	2002	235066	08
حركة الوفاق الوطني	2002	159775	01
حزب التجديد	2007	121961	04

[1] الإعلان رقم 01/ا.مد/02 المؤرخ في 3 جوان سنة 2002 المتعلق بنتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية، العدد 43 الصادر بتاريخ 23 جوان سنة 2002.

01	159775	2002	**الجزائري**
15	241594	2007	**الجبهة الوطنية الجزائرية**
07	114285	2007	**الحركة الوطنية من اجل الطبيعة والنمو**
05	130992	2007	**حركة الشبيبة والديمقراطية**
04	125862	2007	**قوائم التحالف الوطني الجمهوري**
04	103356	2007	**حزب التجديد الجزائري**
03	150423	2007	**حركة الانفتاح**
43	78843	2002	**حركة الاصلاح**
03	146528	2007	
03	112263	2007	**الجبهة الوطنية للاحرار من اجل الوئام**
02	129865	2007	**عهد54**
02	98.604	2007	**قوائم الحركة الوطنية للامل**
02	84497	2007	**قوائم التجمع الوطني الجمهوري**
01	100391	2007	**قوائم التجمع الجزائري**
01	78596	2007	**قوائم الجبهة الوطنية الديمقراطية**
01	50879	2007	**قوائم الحركة الديمقراطية والاجتماعية**

4. النتائج حسب الانتماء السياسي على مستوى الدوائر الانتخابية

الدائرة الانتخابية	السنة	عدد المقاعد	القائم الفائزة	عدد المقاعد المتحصل عليها	أسماء المترشحين الفائزين
ادرار	1991	09	الجبهة الاسلامية للانقاذ	07	بايا احمد خليلي عبد الرحمان عباسي عبد الكريم لروي سعيد عوماري التوهامي بوكار عبد الرحمان صوفي عبد المالك
			جبهة التحرير الوطني	02	خيصاوي محمد بورقعة حمو
	1997	04	التجمع الوطني الديمقراطي	02	بيويبة توهامي مولاي عمر محمد ميلود
			حركة مجتمع السلم	01	سايو علال
			جبهة التحرير الوطني	01	الهامل بونعامة
	2002	04	حزب جبهة التحرير الوطني	02	الهامل بونعامة صنجل عبد المالك
			حركة مجتمع السلم	01	عمري خليل
			القائمة الحرة	01	قروط محمد
	2007	04	الاتحاد	01	الهامل علي
			التجمع الوطني الديمقراطي	01	بكراوي عبد القادر
			الفتح	01	.قروط محمد
			حركة مجتمع السلم	01	مولاي عمار سليمان
بشار	1991	08	الجبهة الاسلامية للانقاذ	06	فلوس نور الدين بوعنيني احمد. بن يحي حكوم موساوي عبد القادر العرابي محمد بوزيان علي
				02	زغدان عبد القادر حمداوي الشيخ.
	1997	04	التجمع الوطني الديمقراطي	02	مالكي عبد القادر حسوني فراجي

حركة مجتمع السلم	01			بديار سالم	
جبهة التحرير الوطني	01			دريسي البغدادي	
حزب جبهة التحرير الوطني	02	04	2002	مومني زيان مولاي الهاشمي	
حركة مجتمع السلم	01			مخلوفي بوفلجة	
القائمة الحرة	01			حمليلي عبد اللطيف	
حزب جبهة التحرير الوطني	02	04	2007	بادي الطيب يرفع محمد	
التجمع الوطني الديمقراطي	01			قاسمي فاطمة	
حركة مجتمع السلم	01			علالي العربي	
الجبهة الاسلامية للانقاذ	11	13	1991	لعريبي عبد المجيد هدام انور كروم بومدين شيخ مصطفى عمارة بومعزة تيانتي محمد بلعيد مصطفى. بشيري عبد القادر عدنان عبد اللطيف عرزاني احمد بوزيان حسن	**تلمسان**
جبهة التحرير الوطني	02			بوترفاس احمد. بلعباس علي.	
التجمع الوطني الديمقراطي	05	11	1997	قنطاري محمد كرزابي ربيعة خالدي بومدين براحو عبد الرحمان بوعقل حمزة	
حركة مجتمع السلم	02			جنان خالد بومشرة عبد الحق	
جبهة التحرير الوطني	01			بوترفارس احمد	
حزب العمال	01			زناقي عمار	
حركة النهضة	01			قريشي مصطفى	
الحزب الجمهوري التقدمي	01			بقيوي عبد القادر	
جبهة التحرير الوطني	**0**7	11	2002	لوح الطيب باغلي عبد الوهاب بشلاغم احمد مزيان امينة زوجة قداري هاملي محمد	

				بلقاسمي احمد نجاري احمد	
		حركة مجتمع السلم	02	بومشرة عبد القادر حسين محمد	
		حركة الاصلاح الوطني	01	ودان سالم	
		فلاوسن–احرار–	01	رحوي خير الدين	
	2007	جبهة التحرير الوطني	05	لوح الطيب بخشي محمد مشماش محمد قاسم جلالي نجاري احمد	
		حزب العمال	02	بدراوي مليكة عبيد احمد	
		الجبهة الوطنية الجزائرية	01	بن حمو محمد	
		الحركة الوطنية من اجل الطبيعة والنمو	01	عماري حسين	
		المستقل	01	شيخ محمد	
		حركة مجتمع السلم	01	خنافو عبد الله	
تيارت	1991	الجبهة الاسلامية للانقاذ	09	قوادرية احمد الشريف. فغول احمد. معروف لخضر عرابي احمد بلفضل عبد الرحمن. خالدي احمد. بوعجلان احمد شاطو محمد. بودربة بشير	
		جبهة التحرير الوطني	01	الحاج شبيل	
	1997	التجمع الوطني الديمقراطي	03	غلام الله بوعبد الله زيدان شارف لعربي بنوعلي	
		جبهة التحرير الوطني	02	حجار غبد القادر مركاتي محمد	
		حركة مجتمع السلم	02	حسين سالم براهيم عيسى	
		احرار 1(قيدوم الحبيب)	01	قيدوم الحبيب	
		احرار2()	01	سعدي محمد	
	2002	جبهة التحرير الوطني	05	قادة بن عودة هواري الطيب راوية خالد قسوم ماحي حرير بلعربي	
		حركة مجتمع السلم	01	براهمي عيسى	

بوطيقة بن حليمة	01	التجمع الوطني الديمقراطي			
بن شريف احمد	01	حركة الاصلاح الوطني			
بوثمرة عبد القادر	01	الجبهة الوطنية الجزائرية			
بن صفية عامر هواري الطيب دروش يحي بوطالب عزالدين	**4**	جبهة التحرير الوطني	9	**2007**	
بوطويقة بن حليمة بخيري محمد	02	التجمع الوطني الديمقراطي			
مرزوق مبارك شداد عبد القادر	02	حزب التجديد الجزائري			
بن الحاج خديجة	01	حركة الوفاق الوطني			
ويس الطيب صدوق محمد	02	الجبهة الاسلامية للانقاذ	04	1991	سعيدة
بشارف محمد منقور معمر.	02	جبهة التحرير الوطني			
عامر محمد منقور معمر	02	التجمع الوطني الديمقراطي	04	1997	
مجاهد عبد السلام	01	حزب جبهة التحرير الوطني			
عبدون بوعلام	01	حركة مجتمع السلم			
بن عيسى الطاهر بن ثابت رقيق ادريس خوجة محمد	03	جبهة التحرير الوطني	04	2002	
شيخي ميلود	01	التجمع الوطني الديمقراطي	04	2007	
مرابط علي بن ثابت رقيق	02	حزب جبهة التحرير الوطني			
شيخي ميلود	01	التجمع الوطني الديمقراطي			
منقور معمر	01	الجبهة الوطنية الجزائرية			
زياني شريف رشيد معمر نور الدين مهدي طيب. بلفريد ابراهيم موكسي يحي بن زاوي يوسف سايج عبد الكريم عيبودي محمد	08	الجبهة الاسلامية للانقاذ	08	1991	سيدي بلعباس

بشير بويجرة أحمد بومليك معاشو حلوش عبد القادر بن غالم لحسن	04	التجمع الوطني الديمقراطي	**07**	1997	
مختاري صادق مراو نور الدين	02	حركة مجتمع السلم			
تو عمار	01	جبهة التحرير الوطني			
صلاة عبد القادر لبيد امحمد عصام قادة فضال مسعود	04	جبهة التحرير الوطني	07	2002	
العربي شحط ميلود	01	حركة مجتمع السلم			
بوقناية بن الدين	01	حركة الاصلاح الوطني			
زياني عبد القادر	01	الجبهة الوطنية الجزائرية			
لبيد امحمد سحولي محمد عراس لحسن	03	جبهة التحرير الوطني	07	2007	
بن غالم لحسن	01	التجمع الوطني الديمقراطي			
زياني عبد القادر	01	الجبهة الوطنية الجزائرية			
صايم ميلود	01	حركة مجتمع السلم			
بوسماحة هوارية	01	حزب العمال			
بن خليفة محمد قودار حراق الحاج احمد احمد عزيرية تواتي بن سليمان بوعبد الله بومهد محمد بلعربي محمد بويش محمد	08	الجبهة الاسلامية للنقاذ	08	1991	مستغانم
بورحلة محمد عوام محمد فواطمية شارف بلغربي المحفوظ	04	التجمع الوطني الديمقراطي	8	1997	
شاشو محمد	02	حركة مجتمع السلم			

					زحاف منور
		حزب جبهة التحرير الوطني	01		سي عفيف عبد الحميد
		احرار(تشوكة أحمد)	01		تشوكة أحمد
	2002	حزب جبهة التحرير الوطني	05	08	لطروش احمد عقبوبي العجال طيفور بن موسى نوار ميمونة دوبي بونوة العجال
		حركة مجتمع السلم	01		شاشو محمد
		التجمع الوطني الديمقراطي	01		نواري محمد
		القائمة الحرة	01		بوثلجة محمد
	2007	حزب جبهة التحرير الوطني	03	08	سي عفيف عبد الحميد قباني نور الدين طيفور بن موسى
		التجمع الوطني الديمقراطي	01		قاسم العيد محمد
		التحالف الوطني الجمهوري			بشيخ حاج
		حركة الوفاق الوطني	01		طيب عبد القادر
		حركة مجتمع السلم	01		بوظراف مصطفى
		حزب العمال	01		بن يخلف زرقة
	1991	الجبهة الاسلامية للانقاذ	10	**10**	يعقوب حبيب رهدون علي محمد بن قادة محمد طالب بروان حبيب غزيل عبد القادر كنان ميلود بوفرة محمد بلولة اسماعيل جادل احمد هواري عبد القادر
	1997	التجمع الوطني الديمقراطي	04	**09**	العيشوبي محمد. معزوز غاشم. دنون نقيب. بوسيف جيلالي.
		حركة مجتمع السلم	03		مخلوف بن عمار. مزيان ميلود. زمولي ابراهيم.
معسكر		الاتحاد من اجل الديمقراطية والحريات	01		كفيف العابد.

				جبهة التحرير الوطني	01	حبيبي عبد الرحمان.
	2002	**9**	جبهة التحرير الوطني	04	عيشوبة محمد بن يمينة. العوفي محمد. حبيبي عبد الرحمان. عبد الله محمد.
			التجمع الوطني الديمقراطي	02	1.شرقي ميلود. 2.بن بكار هاشمي.
			حزب العمال	01	1.بن ونان رضا.
			حركة مجتمع السلم	01	1.مخلوف بن عمر.
			الجبهة الوطنية الجزائرية	01	1.بوجوراس عبد القادر.
	2007	**9**	جبهة التحرير الوطني	03	1.بوكروشة عبد القادر 2.بودالي بن يحي 3.بوصبع مصطفى
			التجمع الوطني الديمقراطي	02	1.شرفي ميلود 2.جليد قادة.
			حركة مجتمع السلم	02	1.وشن عبد القادر. 2.جلاد محمد.
			الحركة الديمقراطية والاجتماعية	01	ناجوري بن عبد الله
			الحركة الوطنية من اجل الطبيعة والنمو	01	سي العربي احمد.
وهران	1991	14	الجبهة الاسلامية للانقاذ	14	اسماعيل محمد حمداد عبد النور ابن عائشة محمد سلامة بغداد ضف الله محمد نور محمد رمضان ابراهيم ابن علي محمد فوكراش بن عودة بوحدي بن عودة اسماعيل عبد الرحمان بن شريف جيلالي معوش عز الدين قمبوص مضطفى
	1997	14	حركة مجتمع السلم	05	بندي عبد الله عز الدين هيشور محمد مخلوف بن يمينة سوسي محمد بلحجار عائشة
			التجمع الوطني الديمقراطي	05	بن صالح عبد القادر شريفي محمد براهيتي علي مباركي محمد صلوانجي تجيني
			الحزب الجمهوري	02	خدير دريس

			التقدمي		خلدون حسين
			جبهة التحرير الوطني	01	رايس محمد
			حركة النهضة	01	الطيب باي ميلود
	2002	15	جبهة التحرير الوطني	07	راحي الطيب حموليلى زوجة الجاموس بوكصيصة بلخير رايس محمد .بن عايدة سعيد دروة امال زوجة بلحوح
			حزب العمال	02	قروسان عبد القادر نايلي خديجة
			حركة مجتمع السلم	02	بوليل سيد احمد سجراري عبد العزيز
			التجمع الوطني الديمقراطي	02	بن صالح عبد القادر بوراس محمد
			حركة الاصلاح الوطني	02	زمري عبد العزيز حي علي
	2007	15	حزب جبهة التحرير الوطني	**<u>05</u>**	تو عمار خليل ماحي عبيد مصطفى رقيق مخطارية بوعلقة عمر
			الجبهة الوطنية الجزائرية	03	شعبني فتح الله مخالدي محمد عبو الطيب
			التجمع الوطني الديمقراطي	02	فلوحي عبد القادر بن عطية قادة.
			حركة الشبيبة والديمقراطية	02	جاب الله فاطمة عون الله عبد الحميد
			حركة مجتمع السلم	02	خوجة براهيم علوش امين
			حزب العمال	01	تهامي محمد
<u>البيض</u>	1991	**<u>05</u>**	الجبهة الاسلامية للانقاذ	01	منصوري عبد الوهاب
			جبهة التحرير الوطني	04	بورياح عبد المجيد علايلي محمد عليوي محمد برزوق معمر
	1997	**<u>04</u>**	التجمع الوطني الديمقراطي	02	مول الخلوة عبد الله برزوق معمر
			جبهة التحرير الوطني	01	محمدي ميلود
			حركة مجتمع السلم	01	حميتو عبد القادر
	2002	04	جبهة التحرير الوطني	03	عمارني محمد. محمدي ميلود خلوفي عبد الله

	التجمع الوطني الديمقراطي	01	حوباد بشير.		
2007	04	جبهة التحرير الوطني	02	مساهل عبد القادر عليوي محمد	
		التجمع الوطني الديمقراطي	01	قبير الجيلالي	
		حركة مجتمع السلم	01	طاهري بلخير	
1991	02	الجبهة الاسلامية للانقاذ	01	ابن فارح محمد معروف	تندوف
		جبهة التحرير الوطني	01	صديقي خليهنا	
1997	4	التجمع الوطني الديمقراطي	03	قاسم كبير محمدي محمد لمين عياد حبوب	
		جبهة التحرير الوطني	01	حيسون لحبيب	
2002	04	جبهة التحرير الوطني	03	حيسون لحبيب عبيدي الزبير خيار محمد مصطفى	
		التجمع الوطني الديمقراطي	01	صديقي محمد	
2007	04	التجمع الوطني الديمقراطي	01	محمدي محمد لمين	
		الحركة الوطنية من اجل الطبيعة والنمو	01	سالمي محمد	
		حركة مجتمع السلم	01	سنوسي محمد مولود	
		حزب جبهة التحرير الوطني	1	حيمد عبد الله	
1991	**05**	الجبهة الاسلامية للانقاذ	05	بوادي محمد فرحات البشير زدك محمد ناشط بن عمر موفلي محمد	تسمسيلت
1997	04	التجمع الوطني الديمقراطي	03	1.بلعايب بختي 2.مسوس عبد القادر 3.قارة احمد	
		جبهة التحرير الوطني	01	1.مياد محمد	
2002	04	جبهة التحرير الوطني	03	حيسون لحبيب عبيدي سعد الزبير خيار محمد مضطفى	
		التجمع الوطني الديمقراطي	01	صديقي محمد	
2007	04	التجمع الوطني الديمقراطي	01	قيجي محمد	
		التحالف الوطني الجمهوري	01	لورجان عبد القادر	
		حزب التجديد	01	العقاب محمد	

		الجزائري			
		جبهة التحرير الوطني	01	مشبك عبد القادر	
النعامة	1991	03	الجبهة الاسلامية للانقاذ	01	خيثري محمد
			جبهة التحرير الوطني	02	علالي توهامي غرينيك محمد
	1997	04	التجمع الوطني الديمقراطي	01	بوهلة محمد
			حركة النهضة	01	لسهل لخضر
			جبهة التحرير الوطني	01	حويشي محمد
			حركة مجتمع السلم	01	خلواطي صحراوي
	2002	04	جبهة التحرير الوطني	03	قرينيك محمد حويشي محمد حيدار احمد
	2007	04	التجمع الوطني الديمقراطي	01	بن يعقوب احمد
			التجمع الوطني الديمقراطي	01	زحزوح لخضر
			حركة مجتمع السلم	01	شواكي طيب
			جبهة التحرير الوطني	01	دربال عبد السلام
			لم الشمل	01	سعداوي سليمان
عين تموشنت	1991	05	الجبهة الاسلامية للانقاذ	05	زواني بومدين معمر الدين عبد القادر مداح عبد الله سويدي عامر نميش عبد الغني
	1997	04	حركة مجتمع السلم	02	زواني بن يوسف جبور بوجمعة
			التجمع الوطني الديمقراطي	02	بلغراس احمد يوعالية بن عمر
	2002	04	جبهة التحرير الوطني	02	خنافو احمد لكحل حليمة
			حركة مجتمع السلم	01	زواني بن يوسف
			القائمة الحرة	01	سي علي محمد
	2007	04	جبهة التحرير الوطني	2	ولد عباس جمال مقران عبد المالك
			التجمع الوطني الديمقراطي	01	سي علي محمد
			حركة مجتمع السلم	09	عيدوني مصطفى
غليزان	1991	09	الجبهة الاسلامية للانقاذ	09	مداح عواد عابد محمد بن عيسى محمد حدادو عثمان عسوس محمد عكاني محمد العابد محمد

				بلجيلالي محمد بقادة محمد	
1997	09	التجمع الوطني الديمقراطي	07	لعنتري محمد بلعربي رابح بن عيسى مختار صبري فاطمة عدة حديد الله ضريف حاج عيسى وهاب عبد القادر	
		حزب جبهة التحرير الوطني	02	بلعباس بلقاسم مفلح محمد	
2002	09	حزب جبهة التحرير الوطني	04	عبو محمد زروقي عبد القادر مفلاح محمد عدة عبو حبيب	
		حركة مجتمع السلم	02	برقية عبد الرحمن بن علي خليفة	
		التجمع الوطني الديمقراطي	01	بلعربي رابح	
		حركة الاصلاح الوطني	01	فلاحي عدة	
		الجبهة الوطنية الجزائري	01	فلواح المداني	
2007	09	الجبهة الوطنية الجزائرية	02	بن عبد الله بن شاعة طاهر سيد احمد	
		جبهة التحرير الوطني	02	عبو محمد بلعباس بلقاسم	
		التجمع الوطني الديمقراطي	01	بن الحاج جلول عبد الرحمان	
		الجبهة الوطنية للاحرار من اجل الوئام	01	شريف يمينة	
		حركة الوفاق الوطني	1	حساني بن عبد الله	
		حركة مجتمع السلم	1	برقية عبد الرحمان	
		القائمة الحرة)الحرية)	1	بطاهر لرزق	

الملحق رقم: (03)المصطلحات الانتخابية

المصطلحات الانتخابية(عربي/ فرنسي/ انجليزي)

English الانجليزية	French الفرنسية	Arabic العربية
	ـ أ ـ	
Substitution of voter	Supposition de personne	إبدال شخص آخر
Invalidation of élection	Révocation législative	إبطال نيابة
Redistribution	Redistribution	إعادة توزيع
Recount/fresh scrutiny	Recomptage	إعادة عد/إعادة تدقيق
Voter information	Information des électeur	إعلام الناخبين
Déclaration of poll	Proclamation du résultat du scrutin	إعلان نتيجة الانتخاب
Plurality of votes	Pluralité des votes	أكثرية/أغلبية الأصوات
Absolute majority	Majorité absolue	أكثرية/أغلبية مطلقة
Plurality	Pluralité	أكثرية/أغلبية نسبية
Adgudication(electoral)	Processus de recours	آلية المراجعة
Tendered ballot	Bulletin en suspens	أوراق الاقتراع المعلقة بانتظار التأكد من أهلية صاحبها
Tabulation of votes	Décompte des votes	احتساب/حساب الاصوات
First preference	Premier choix	اختيار أول
Pre-selection	Choix des candidats par un parti	اختيار الحزب لمرشحيه
Sampling of results	Echantillonnage des résultats	اختيار عينات من النتائج
Ommitted voters	Exclusion administrative	استبعاد إداري
Legal exclusion	Exclusion Légale	استبعاد قانوني
Opinion poll	Sondage d'opinion	استطلاع رأي
Referendum	Referendum	استفتاء
Exit poll	Sondage a la sortie des bureaux de vote	استقصاء لدى الخروج من مكاتب الاقتراع
Challenge/claims(electral)	Contestation	اعتراض/طعن
Invalid votes	Vote nul	اقتراع باطل/ صوت ملغى
Postal vote/voting by mail	Vote postal	اقتراع بريدي
Alternative vote	Vote alternatif	اقتراع تخييري
Preferential voting	Vote préférentiel	اقتراع تفضيلي
Formal vote	Vote valide	اقتراع حسب الأصول
Valid vote	Vote valide	اقتراع/صوت صحيح
Ordinary vote	Vote ordinaire	اقتراع/تصويت عادي
Single non-transferable vote	Vote unique non transférable	اقتراع فردي غير قابل

		للتجيير(غير قابل للتحويل)
Single transférable	Vote unique transférable	اقتراع فردي قابل للتجيير(قابل للتحويل)
Block vote	Scrutin de bloc	اقتراع كتلي(الكتلة)
Provisional vote/tendered ballot	Vote provisoire	اقتراع مؤقت
Advance voting(pre-poll)	Vote anticipe	اقتراع مسبق
Casting a vote	Emettre un vote	الإدلاء بصوت
Election supervision	Surveillance des élections	الاشراف على الانتخابات(المراقبة)
Votes cast	Suffrages exprimes	الأصوات المعبر عنها (الأصوات المدلي بها في صناديق الاقتراع)
Disclosure	Déclaration de financement	الافصاح عن التمويل
Secret ballot	Vote au scrutin secret	الاقتراع السري
Voting/polling/balloting	Vote	الانتخابات/الاقتراع/التصويت
Election	Election	الانتخابات
Election verification	Vérification des élections	التحقق من الانتخابات
Scrutiny	Examen	التدقيق
Enrolment	L'inscription sur les listes électorales	التسجيل على السجلات (اللوائح)الانتخابية
External voting/overseas vote/Absentee voting	Vote des absents	التصويت في الخارج/اقتراع الغائبين
Enfranchise	Admission au suffrage	الحصول على حق الاقتراع
Legitimate government	Gouvernement légitime	الحكومة الشرعية
Neutrality	Neutralité	الحياد
Democracy	Démocratie	الديمقراطية
Voting age population	Population en âge de voter	السكان في سن الاقتراع/أهلية التصويت
Electoral Authority	Autorité électoral	السلطة الانتخابية
Transparency	Transparence	الشفافية
Electoral process	Processus électorale	العملية الانتخابية
Electoral period	Période électorale	الفترة الانتخابية
Campaign (electoral) period	Période légale des campagnes électorales	الفترة القانونية للحملات الانتخابية
First past the post	Victoire du candidat arrive en tète	الفوز لمن يحصل على أكثر الأصوات
Legislature	Chambre legislative	المجلس التشريعي
Audit(electoral)	Vérification de la légalité du processus électoral	المراجعة القانونية للمسار الانتخابي/المحاسبة الانتخابية
Political	Participation politique	المشاركة السياسية
Universal suffrage	Suffrage universel	انتخاب/اقتراع عام

General election	Election générale	انتخابات عامة
Indirect vote	Suffrage indirect	انتخاب غير مباشر
Direct suffrage	Suffrage direct	انتخاب مباشر
By-election	Election partielle/Election complémentaire	انتخاب مكمل/انتخاب جزئي
Free and fair elestion	Election libre et équitable	انتخابات حرة ونزيهة
-ب-		
Unicameral parliament	Parlement unicaméral	برلمان ثنائي التمثيل/برلمان بمجلس واحد
Bicameral parliament	Parlement bicaméral	برلمان ثنائي التمثيل/برلمان بمجلسين
Platform	Programme	برنامج
Political Platform	Programme politique	برنامج سياسي
Ballot	Bulletin de vote	بطاقة اقتراع/بطاقة تصويت
Spoilt Ballot	Bulletin gâte	بطاقة تالفة
Special ballot	Bulletin spécial	بطاقة خاصة
Blank ballot	Bulletin en blanc	بطاقة على بياض
Declined ballot	Bulletin inutilisé	بطاقة غير مستعملة
Discareded ballot	Bulletin refuse	بطاقة مستبعدة
Rejected ballot	Bulletin rejeté	بطاقة مستبعدة
Tally sheet	Relève des vote/compte rendu des votes	محضر الأصوات/بيان الأصوات
Manifesto	Manifeste	بيان انتخابي
-ت-		
Disenfranchisement	Retrait ou suspension du droit de vote	تجميد/نزع حق الاقتراع
Coalition or alliance of parties	Alliance de partis/coalition	تحالف أحزاب/ائتلاف
Boundary délimitation/redistribution	Délimitation des circonscriptions	تحديد الدوائر الانتخابية
Allocation of Seat	Attribution des sièges	تخصيص مقاعد
Voter éducation	Education des électeurs	تنشئة الناخبين
Nomination	Mise en candidature	ترشح
Fraud	Fraude	تزوير
Registration of voter	Inscription des électeurs	تسجيل الناخبين
Registered political party	Parti politique enregistre/enregistrement de parti	تسجيل حزب/حزب سياسي مسجل
Inclusive registration	Inscription inclusive	تسجيل شامل
Registration of parties and candidates	Enregistrement de candidat	تسجيل مرشح

Redistricting	Remaniement électoral	تعديل الدوائر الانتخابية
Amendment of electoral law	Modification législative amendement législatif	تعديل قانون الانتخاب
Consolidation of democracy	Consolidation de la démocratie	تعزيز/ ترسيخ الديمقراطية
Power sharing	Partage du pouvoir	تقاسم السلطة
Districting	Découpage des circonscription	تقسيم الدوائر الانتخابية
Gerry mandering	Truquage des circonscriptions/Découpage arbitraire des circonscription	تقسيم انحيازي/تزوير الدوائر/تقسيم كيفي للدوائر
Level playing field	Egalite des chances	تكافؤ الفرص
Proportional representation	Représentation proportionnelle	تمثيل نسبي
Public funding	Financement public	تمويل حكومي
Civic education	Education civique	تنشئة مدنية
Electoral act	Réglementation électorale	تنظيم انتخابي
Distribution of preferences	Distribution des préférences	توزيع الأفضليات
-ج-		
Petition group	Groupe référendaire	جماعة استفتائية
Electoral management body	Directeur général/des élections organisme électoral	جهاز إدارة الانتخابات/مدير عام الانتخابات
-ح-		
Boundary (electoral)	Limites des circonscriptions	حدود الدوائر الانتخابية
Poli tical party	Parti politique	حزب سياسي
Media access	Le droits d’accès aux media	حق الاستفادة من وسائل الاعلام
suffrage	Suffrage	حق الانتخاب
Humann right	Droits de la personne	حقوق الانسان
Election right	Droits électoraux	حقوق انتخابية
Poli tical right	Droits politiques	حقوق سياسية
Gouvernement	Gouvernement	حكومة
Gouvernement of national unity	Gouvernement d’unité nationale	حكومة وحدة وطنية
Poli tical party campaign	Campagne électoral du parti politique	حملة الحزب السياسي
Campaign (electoral)	Campagne électorale	حملة انتخابية
Impartiality	Impartialité	حياد
Neutral poli tical environment	Neutralité des institutions publiques	حياد المؤسسات العامة
Voting for a mix of candidates	Panachage	خلط
Run	Se porter candidat	خوض الانتخابات
	-د-	
Constituency/riding/division	Circonscription electorale	دائرة انتخابية

Single member district	Circonscription uninominale	دائرة فردية
Multi- member district	Circonscription plurinominal	دائرة متعددة المقاعد
constitution	Constitution	دستور
	-ر-	
Election monitoring	Controle electoral	رقابة انتخابية
	-س-	
Birth registry	Register de l'etat civil	سجل الأحوال الشخصية
Register of electors	Register des electeures	سجل الناخبين
	-ش-	
Code of conduct	Code d'ethique/ code de conduit	شرعة مسلكية
-ص-		
Franchise	Qualite d'electeur	صفة ناخب
Ballot box	Urne	صندوق الاقتراع
Electoral formula	Formule electorale	صيغة انتخاية
	-ع-	
threshold	Seuil	عتبة
Count	Comtage des votes	عد الأصوات
Quota(1)	Nombre de voix requise pour etre elu	عدد الأصوات المطلوبة للفوز
Election petition	Petition electorale	عريضة انتخابية
Electoral commissioner	Member du comite national des elections	عضو اللجنة الوطنية للانتخابت
-ف-		
Vote count	Depouillement des votes	فرز الأصوات
-ق-		
Electoral law	Loi electorale	قانون الانتخاب
Electoral sub- district	Section de votes	قطاع انتخابي
-ل-		
Electoral list/ electoral roll/voters' list	Liste electorale/liste des electeures/fichier electoral	لائحة انتخابية/لائحة الناخبين/ قائمة انتخابية
Rarty liste	Liste de parti	لائحة حزبية
Periodical liste	Liste periodique/register periodique	لائحة دورية/ سجل دوري
Corrected voters'list	Liste exacte des electeures	لائحة صحيحة بالناخبين
Open list	Liste non bloquee	لائحة غير مجمدة
Full list	Liste complete	لائحة كاملة
closed	Liste bloquee	لائحة مجمدة
Up dated list	Liste a jour	لائحة ميومة
Electorale commissiom	Commition electorale	لنة انتخابية
-م-		
Vote couting assistant	Prepose au depouillement	مامور الفرز

Polling station assistant	Prepose au vote	مأمور مكتب الاقتراع
Parliament	Le parlemnt	مجلس النواب
Electoral court/ electoral tribunal	Tribunal electorale/cour electoral	محكمة انتخابية
Electoral code	Code electorale	مدونة انتخابية
District electoral officer/ returning officer	Directeure de circonscription electorale	مدير إقليمي للإنتخابات
Electoral official/ polling official	Administrateure electorale/gestionnaire electorale	مدير انتخابات/منظم إداري للانتخابات
Observer	Observeteur	مراقب
Election observer	Observateur electoral	مراقب انتخابي
Election writ/ writ of election	Bref electoral/decret electoral	مرسوم انتخابي
Candidate	candidat	مرشح
Counting center	Centre de depouillement	مركز فرز
Vote counting officer	Responsable du dépouillement	مسؤول عن فرز الأصوات
Polling station officer	Responsable du bureau de vote	مسؤول مكتب الإقتراع
Political funding	Contribution politique	مساهمة سياسية
Equal suffrage	Egalite du suffrage	مساواة في التصويت
Independents	Independents	مستقلون
Electoral participation	Participation electorale	مشاركة انتخابية
Bill	Projet de loi	مشروع قانون
Opposition	Opposition	معارضة
Party agent/proxy	Representant	معتمد حزبي/ وكيل حزبي
Voting booth	Isoloir	معزل
Seat	Siege	مقعد
Polling station	Lieu de vote/ bureau de vote	مكان الاقتراع/مكتب اقتراع
Mobile polling station	Bureau itinerant	مكتب متنقل
Party agent/proxy	Agent de party	مندوب
Electoral district	District electoral	منطقة انتخابية
Political rallies	rassemblements	مهرجانات سياسية/ تجمع
	Politiques	سياسي
-ن-		
Elector/Voter	Electeur	ناخب
	Electeur admissible	ناخب مقبول
Preliminary result	Resultat preliminaire/ litige electoral	نتيجة أولية
Final result	Resultat final	نتيجة نهائية
Electoral dispute	Dispute ectorale/ litige electoral	نزاع انتخابي
Turnout/voter turnout	Taux de participation	نسبة المشاركة
Coefficient/electoral	Quotient electoral	نسبة انتخابية/معامل انتخابي

quotient		
Proportional	Proportionnelle	نسبي
Majority system	Systeme majoritaire	نظام أكثري
Plurality majority system	Systeme majoritaire-pluralitaire	نظام أكثري تعددي
Two-round ystem/ run-off election	Systeme majoritaire a deux tours/scrutiny a deux ballotages	نظام أكثري على دورتين/اقتراع على دورتين
Multi-member member majority system	Systeme majoritire plurinominal	نظام أكثري متعدد المقاعد
Single member majority system	Systeme majoritire uninominal	نظام أكثري بمقعد واحد
Multi-party system	Systeme plurpartite	نظام التعددية الحزبية
Single party system	Systeme unipartite	نظام الحزب الواحد
Quota	Quota	نظام الحصص المسبقة
Electoral system	Systeme electoral/ mode de scrutin	نظام انتخابي/طريقة اقتراع
By-law	Reglement interne	نظام داخلي
Parallel system	Systeme parallele	نظام متواز
Mixed member proportional	Systeme mixte proportionnel	نظام نسبي مختلط
Semi-proportional system	Systeme semi-proportionel	نظام نصف نسبي
Electoral expenditures	Depenses electorales	نفقات انتحابية
-هـ-		
Lower house	Chambre basse	هيئة التشريعية الدنيا
Upper house	Chambre haute	هيئة التشريعية العليا
Electorate	Electorat	هيئة ناخبة
-و-		
Candidate’s agent	Agent d’un candidat	وكيل مرشح
-ي-		
Election ay/polling day	Jour de l’election	يوم الانتخاب

المصدر: http://www.pogar/publications/elections/ace/gafe.html

(مع بعض التعديلات والإضافات بما يتوافق مع مضمون الدراسة)

المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

1)الوثائق الرسمية:

1) دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1963.

2) دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1976.

3) دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996.

4) وزارة العدل، قانون الانتخابات (الجزائر: الديوان الوطني للأشغال التربوية، 1991).

5) أمر رقم 97 – 07 مؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997 يتضمن القانون العضوي بنظام الانتخابات الخاص بالجزائر.

(2)–الكتب

الكتب بالعربية:

6) إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، ط1 (الأردن: دار وائل لنشر والتوزيع،2005) .

7) أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991) .

8) أحمد ويحمان، العزوف السياسي بالمغرب: بحث ميداني، ط1(المغرب: بدون دار نشر،2007).

9) أسامة غزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987).

10) إسماعيل على سعد، السيد عبد الحليم الزيات، في المجتمع والسياسية، (مصر، دار المعرفة الجامعية، 2003).

11) اسماعيل قيرة، مستقبل الديمقراطية في الجزائر(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2002).

12) الامين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية الجزائرية،1919-1962(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1998) .

13) ب.ف.سكنر، تكنولوجيا السلوك الإنساني، ترجمة: عبد القادر يوسف (الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989) .

14) برهان غليون،"التحدي الديمقراطي في الجزائر"(مقدمة عامة)، في برهان غليون(مقدما)، مستقبل الديمقراطية في الجزائر(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2002).

15) بوطالب، محمد نجيب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي،ط1 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2002).

16) بيتر تيلور، كولن فلنث، الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي، الدولة القومية،المحليات، ترجمة: عبد السلام رضوان، اسحاق عبيد (الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، 2002).

17) توم بوتومور، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: وميظي نظمي (بيروت: دار الطليعة،1986).

18) ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2001).

19) جابريال ألموند، بنجهام باول، روبرت مندت، السياسة المقارنة: إطار نظري، ترجمة: محمد زاهي بشير المغيربي، ط1 (بنغازي، منشورات جامعة تونس، 1996).

20) جان بيار كوت، جان بيار كوت- جان بيار موني، من أجل علم اجتماع سياسي ، ترجمة: محمد هناد(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1986).

21) الجوهري عبد الهادي، المشاركة الشعبية، دراسة في علم الاجتماع(القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1984).

22) جيمس أندرسون، صنع السياسات العامّة، ترجمة: عامر الكبيسي (عمان ، دار المسيرة ، 1999) .

23) حسن الخولي، الريف والمدينة في مجتمعات العالم الثالث(القاهرة: دار المعارف،1988).

24) حسن بهلول، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر، ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال (الجزائر:المؤسسة الجزائرية للطباعة ، بدون تاريخ النشر)

25) حسي خريف، المدخل إلى الاتصال والتكيف الاجتماعي(الجزائر: مخبر علم الاجتماع الاتصال وللبحث والترجمة، 2004) .

26) حسين العويدات، المرأة العربية في الدين والمجتمع، (مصر: دار الأهالي، 1996)

27) حلبي علي عبد الرزاق،الشباب والمشاركة السياسية: مجالات علم الاجتماع المعاصر(الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية،1983).

28) حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، ط3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985) .

29) سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، ط2، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1982).

30) سعد الدين إبراهيم (وآخرون)،أزمة الديمقراطية في الوطن العربي،ط.2 (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1981).

31) سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري ، ط1(الجزائر: دار الهدى،1993) ، ص ص. 68 ــ 78.

32) سليمان الرياشي و(اخرون)، الأزمة الجزائرية : الخلفيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية ، ط1(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1996).

33) سليمان الغويل، الانتخابات والديمقراطية، ط1 (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، ط1، 2003).

34) سويم العزي، السلوك السياسي في العالم العربي، ط1(بدون بلد النشر: دار الالفة،1992).

35) سويم عزي، المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث، (المركز الثقافي العربي، 1994).

36) السيد الحسني، المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري، ط2(القاهرة : دار المعارف ،1981).

37) السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، دراسة في الاجتماع السياسي، ج2 (مصر: دار المعرفة الجامعية،2002).

38) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده(بغداد:دار الحكمة للطباعة والنشر،1991).

39) صامؤيل هنانتغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة:عبد الوهاب علوب، (القاهرة:دار سعاد الصباح،1993).

40) طارق محمد عبد الوهاب " سيكولوجية المشاركة السياسية (القاهرة: دار غريب، 1999).

41) عامر رخيلة، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1992ـــ1980(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 1993).

42) عباس محمود عوض، في علم النفس الاجتماعي(بيروت:دار النهضة العربية، 1980).

43) عبد الناصر جابي، الانتخابات، الدولة والمجتمع (الجزائر:دار القصبة للنشر، د.س.ن).

44) عبد الرؤف الضبح، علم الاجتماع الحضري (مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع،2003).

45) عبد الرحمن بن خلدون ، المقدمة ، ط2 (بيروت: دار صادر ، 2005).

46) عبد القادر جغلول، المرأة الجزائرية، ترجمة قسطون سليم ، ط.01 (بيروت، دار الحداثة، 1983).

47) عبد الله حسن، الأقليات في الوطن العربي: الاندماج والتجزئة (دمشق: دار مشرق – مغرب، 1995).

48) عبد الناصر جابي، الانتخابات في الجزائر: الدولة والمجتمع (الجزائر: دار القصبة للنشر، 1997)

49) عبد الوهاب طارق، سيكولوجية المشاركة في البيئة العربية، ط1(القاهرة: دار الغريب، 2001).

50) عثمان بن صالح العامر، أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي: دراسة استكشافية، (المملكة العربية السعودية: وزارة التربية والتعليم، 2005).

51) علي الكنز، حول الأزمة، خمس دراسات حول الجزائر والعالم العربي(الجزائر: دار بوشان للنصر،1990).

52) علي فؤاد أحمد، علم الاجتماع الريفي (مصر: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع،1981) .

53) علي ليلة، الشباب في مجتمع متغير- تأملات في ظواهر الإحياء الديني والعنف(الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995).

54) غازي حيدوسي، الجزائر: التحرير الناقص، ترجمة: خليل أحمد خليل (بيروت: دار الطليعة، 1997).

55) فرانز فانون، سوسيولوجية الثورة، ترجمة دوقان قرقوط، (بيروت: دار الطليعة،1970).

56) فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998).

57) فوزي رضوان العربي، أنماط التجمعات في الوطن العربي- دراسات في المجتمع العربي(مصر: اتحاد الجامعات العربية،1985).

58) فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998).

59) كريشيفيلد بالاتش، سيكولوجية الفرد والمجتمع ، ترجمة: سيد خير الله، وحامد الفقي(القاهرة : الانجلو المصرية، 1974).

60) لاري دايموند، ترجمة سمية فلوعبود مصادر الديمقراطية ، ثقافة المجموع ام دور النخبة (بيروت : دار الساقي1994).

61) مجموعة كتاب، المجتمع المدني العربي(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992).

62) مجموعة من الكتاب، نظرية الثقافة، ترجمة:علي سيد الصاوي، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب،1997)

63) محمد الهادي لعروق، إحصائيات(الجزائر:الديوان الوطني للإحصائيات، 1985).

64) محمد ابن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح(لبنان: مكتبة لبنان،1985).

65) محمد الجوهري وعلياء شكري، علم الاجتماع الريفي والحضري(مصر: دار المعارف،1980).

66) محمد السويدي ، علم الاجتماع السياسي: ميدانه وقضاياه (الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 1990) .

67) محمد السويدي، دراسة المجتمع الجزائري(الجزائر: ديوان المبوعات الجزائري،1984) ،

68) محمد بوضياف،الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر(الجزائر:دار المجدد للنشر والتوزيع،ب.س.ن).

69) محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة: دراسة المفاهيم والنظريات(بيروت: دار الجيل، ب.س.ن)

70) محمد توهيل أبو هنطش، سوسيولوجية الدولة واليات العمل السياسي(عمان:دار الحامد،1998).

71) محمد سليم غزوي، نظريات حول الديمقراطية(الأردن: دار وائل عمان،2001).

72) محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، ط4 (الجزائر: دار هومة2002) .
73) محمد صافيتا، ظاهرة التحضر، البيئات الحضرية في الوطن العربي واقعها، سماتها، مشكلاتها، الأفاق المستقبلية لتطويرها، (منتدى الجغرافيا: سوريا،28 /2001/07).
74) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضر، مدخل نظري (مصر: دار المعرفة الجامعية،1995) .
75) محمد عباس، الاندماجيون الجدد(الجزائر، مطبعة دحلب،1993).
76) محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي(بيروت : دار المعرفة الجامعية،1986).
77) محمد على محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق، ط 01 (بيروت، دار النهضة العربية، 1985).
78) محمد علي محمد، الشباب العربي والتغيير الاجتماعي(الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية،1987).
79) محمد فرغلي فراج، عبد الستار إبراهيم، السلوك الإنساني، ط1(القاهرة: دار الكتب الجامعية، 1974).
80) محمد مخلوف، التحضر وواقع المدن العربية (دمشق:دراسات في المجتمع العربي المعاصر، 1999) .
81) محمد مسلم، مقدمة في علم النفس الاجتماعي، ط1 (الجزائر:دار قرطبة،2007).
82) محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجية القبيلة في المغرب العربي(بيروت: مركز الوحدة العربية، 2001)،
83) محمود عودة ، دراسات في علم الاجتماع الريفي(مصر: دار المعرفة، دون سنة)
84) معتز سيد عبد الله، الاتجاهات التعصبية (الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989).

85) موريس أجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنساني، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، ،ط 2 (الجزائر:دار القصبة للنشر).

86) موريس دوفرجيه، علم الاجتماع السياسة، ترجمة: سليم حداد (بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2001) .

87) ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة (الجزائر:دار العلوم للنشر والتوزيع).

88) ناجي عبد النور، النظام السياسي من خلال الأحادية إلى التعددية (الجزائر: مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006).

89) ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، ط1،(بيروت: دار الكتاب العربي،1985).

90) ناظم عبد الواحد الجاسور، الجزائر، محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي، ط1 (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001) .

91) نجلاء عبد الحميد راتب، "الانتماء الاجتماعي للشباب المصري : دراسة سوسيولوجية في حقبة الانفتاح" (القاهرة:مركز المحروسة للنشر،1999).

92) نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2002).

93) نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية، ط2(الرياض: الدار العالمية للكتاب الإسلامي،1994). السياسية بين الحداثة والمعاصرة(الإسكندرية: منشأة المعارف،2002).

94) نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري(الجزائر: دار هومة).

95) هانرو يولاو، فن السلوك السياسي،ترجمة: لجنة من الأساتذة الجامعين(بيروت:دار الافاق، د.ت).

96) هبة فاروق القباني، المدينة، التعريف والمفهوم والخصائص، دراسة التجمعات الحضرية في سورية(سوريا:جامعة سوري، 2007).

97) هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، (مصر: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992).

98) وزارة الاتصال، المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام، الانتخابات البلدية والولاية .

(02)-الكتب الأجنبية

99) Abdual Karim Bangura, Political behavior (uniteds States Americain :University Press of America, 1996) .

100) Alain Roussillon,l'Egypt et l'Algérie au péril de libéralisation (le Caire :CEDEJ ,1996).

101) André Siegfried ,Tableau Politique de la France de L'ouest(Paris :A Colin,1913).

102) ----------,Géographie élctoral de L'Ardéche(Paris :Librairie Armand Colin,1949).

103) Anthony R. Pratkanis ,Steven J.Brrckler, Anthony G.Greenwald, Attitude Structure and Fonction(United State America, Lawrence Erlbaum of Associates ,1989).

104) Antony Downs, An economic theory of democracy,(New York, Harper,1957).

105) Arthur .F.Benttley,The Process of Goverment :A Study of Social Pressures(United States of America :Library of congress,1995).

106) Austin Ranney, Behavioral Study of politics(united Americain State : University of illinois Press.Urbana.1962).

107) Berelson, Bern. Berelson, Bernard R., Paul F. Lazarsfeld, and William N. McPhee ,Voting: A Study of Opinion Formation in a Presidential Campaign ,(Chicago, University of Chicago Press, 1954) .

108) Berkowitz L. (Ed.), Advances in Experimental Social Psychology, n°20,(San Diego, Academic Press, 1987).

109) Betrand Badie.Culture et politique(Paris : Ed Economica ,1983).

110) Bruno Callies de salies, le Magreb en mutation (Paris: Maison Neuve et Larose, 1999).

111) Bruno Callies de salies, le Magreb en mutation (Paris: Maison Neuve et Larose, 1999).

112) C.H.Moor, Politics in North Africa(Boston-Little Brown, 1970).

113) Chagnollaude,Science Politique :Élément de Sociologie Politique (Paris :Dalloz, 2004).

114) Charles Egerton,The Measurement of Meaning (Uniteds States America :Library of congress, University of Illinois,1967).

115) Colin.Fraser,Introduction Social Psychology (Uniteds States America:Black Well.Publishers, 2001).

116) David Easton. A Systems Analysis of Political Life (New York: Library of Congres 1965).

117) David O.Sears,Leonie Huddy, and Robert Jervis,The Psychologies Underling Political Psychology, in OxfordHandbook Of Political Psychology(U.S.A:Oxford University Press ,2003).

118) David.Patrick Houghton, Political Psychology :Situation,Individuals,and cases(New York : The Taylor and Francis Group ,2002).

119) Dikshit,Ramesh dutta,Political Geograph:Acontempory perspective(New Dehli:Tat McGraw Hill publishing co,19992).

120) Dolores Albarracin.BlairT.Johnson,Mark P.Zanna, The Handbook of Attitude (Uniteds States America, Lawrence Erlbaum of Associates,2005).

121) Dominique Chagnollaude,Science Politique :Élément de Sociologie Politique (Paris :Dalloz, 2004).

122) Eliot R .Smith,Diane.M.Mackie.Social Psychology(Uniteds States American : psychology press,2002).

123) Emanuel Aubin,Jean Philippe lecomte,Introduction a la vie Politique et Elements de Sociologie Politique(Paris:Gualino,2004).

124) Eric Row, Modern Politique :An Introduction to Behavior and Instittion (London :Rout ledge and Kegan Paul,1969).

125) G. Parry, Participation In Politics, (Manshester, Manshester University Press, 1972) .

126) G. Parry, Participation In Politics, (Manshester, Manshester University Press, 1972).

127) Gabriel A.Almond and Sidney Verba,The civic Culture : Political Attitude and Democracy in Five Nations (Boston :Little Brown and Comp,1965).

128) Gabriel A.Almond,Harold Dwight Lasswell(Washington:Copyright National Academy of sciences,1987).

129) George Lanau,Les attitudes politiques.Cours de F.N.S 1981.p.82.

130) Giovanni Sartori, Parties and party System : A Framework for Analysis, (Cambridge : cambridge university Press,1976).

131) Graham Fuller, Algérie :L'intégrisme au pouvoir (Paris :Rand Banon,1997) .

132) Grham Wallas,Human Nature in Politics(united state of America : Babylon Dreams, 1908).

133) Guy Rocher, Introduction à la Sociologie Général .L'Action Social(France :HMH ,Ltée,1968).

134) Harold D. Lasswell, Psycholopatholgy and politics(London :Uneversity of chicago Press,1986) .

135) ----------,Arnold A.Rogow,Politics,Personality and social in the Twenteth century(U.S.A:University of Chicago Press.1969).

136) Herbert A.Simon,Administrative Behavioral,4edit(Uniteds States of American :The free Press,2000).

137) ----------, Political socialization ;a study in psychology of political behavior, (New York, Free Press of Glencoe, 1959) .

138) Herbert Mc Closky « Political Participation » in David L Sills, international encyclopedia of social sciences, vol12, 1968.

139) J.T.Tost and J. Sidanius(dir), Political Psychology ,Key Readings in Social Psychologs (New York,Publication Data,2004).

140) Jacque Laroye, Bastien Francois,Frederic Saiski,Sociologie Politique 4em.Ed(Paris:Dolloz.2002).

141) Jagdish Chandra Johari, Comparative politics,18 ed ,(New Delh:Sterling Publishers Pvt Ltd.1982).

142) James C. Charlesworth (ed),Contemporary Poltical Analysis(New York :Free Press,1976).

143) James.H ,Kuklinsk(dir),Thinking about Political Psychology (Uniteds Kinklinsk : Cambrdge University Press,2002).

144) Jaque Lagroye ,Bastien François , Frederic Sawicki ,Sociologie Politique , (Paris , Presse de science politique et Dalloz , 2002) .

145) Jean Charlot, les partis politiques (Paris: librairie Armand Colin, 1971)

146) Jean Meynaud Alain Lancelot, Les Attitudes Politiques, 2em,ed (Paris: Les Presses Universities, 1964).

147) Jon A.Krosnik , Charles M.Judd, Bernd Wettenbrink. « The Measurement of Attitudes ». in Dolores Albarracin.BlairT.Johnson,Mark P.Zanna, The Hand book of Attitude (United State America, Lawrence Erlbaum of Associates,2005) .

148) Joseph Lapalombara and Myron Weiner ,The origin and development of political parties (Princeton : University Pre ,1966).

149) Joseph,A.Schopeter. Capitalism socialisme et démocratie (Paris : P.B.Payot.1969).

150) Karim K.Mezran, Negotation Nation identity,The Case of Arab State of North Africa(USA :Antonio Pellicani Editore,2002).

151) Kenneth Langton ,Political Socialization,(Boston,Little Brown ,1969).

152) Khaled Nazar, memoire de general Khaled Nazar (Alger: Chihab edition, 1999) .

153) Kristen.Renwich Monnro(dir), Political Psychology (The Uniteds States of America : Lawrence Erlbaum Associates,2002).

154) Lahouari Addi,L'impasse du Populisme.L'Algerie :Collectivité Politique et Etat en Construction (Alger : Enterprise Nationale du livre,1990).

155) Léon Dion, Éléments d'un schéma pour l'analyse des cultures politiques(Québec : Les Presses de l'Université Laval,1982).

156) Leonard Binder , Crisis and sequences in political development, (Princeton , Princeton university press , 1971) .

157) Lester W.Milbrath and M.L.Goel, Political Participation: how and why do people get involved in politics? (Chicago,Rand Mc Nally , 1977) .

158) lucian pye and Sidney Verba, Poltical culture and Development (Princeton University Press : Priceton,1965).

159) Lucian Pye, "Political culture" in : international Encyclopedia of the Social ciences1986,Vol.12 .

160) M.Grawitz et J.leca(dir), Trait Politique trait politique (Paris : Presses Universitaire de France ,1985).

161) M.Rush and Ph .Althoff, An Introduction To Political Sociology, (London :Thomas Nelson and Sons LTD,1971).

162) M.Rush and Ph .Althoff, An Introduction To Political Sociology, (London :Thomas Nelson and Sons LTD,1971).

163) M'Hamed Yosfi , Le Pouvoir :1962-1978(Alger :E.N.A.P.1989)

164) Martha Cottam, Introduction to Political Psychology (London : Lawrence Erlbaum Associates,2008).

165) Martin Ira Glassner, Politique Geography(Californie: J. Wiley, 1996).

166) Mayer Nonna ,Pascal Perrineau, les comportements politiques, (Paris, A.Colin, 1992).

167) Mayer Nonna ,Pascal Perrineau, les comportements politiques, (Paris, A.Colin, 1992).

168) Michel Bus,Element de Geographie Electoral(Paris: Université de Rouen,1998).

169) Moesi Ostrogorski, La démocratie et les party politique (paris:edition du seuil,1979).

170) Mohamed Tahar Ben Saada,Le Régim Politique Algérien :De la légitimité historique a la légitimité constitutionnelle (Alger :ENAL, 1992) , p59.Tiré du : Discours du Président Boumédiéne,Tome1.

171) Oliver Iha,le vote (Paris:Montchrestien,1996).

172) Paul Lazarsfeld, Berelson, The people's choice :how the voter makes up his mind in a presidential compaign, 3rd edition (Columbia university press ,1967).

173) Peter Merkle,Modern Comparative Politique(New York :Rinehart and Winston Inc.,1970).

174) Peter Taylor and Cohin flint, Politique Geography :World Economy,Nation State and Locaality, (Prentic Hall.Harlow,2002) .

175) Pierr Brechon,Comportements et attitude Politique (France :Presse Universitaires de Grenoble).

176) Pierr Bourdieu,Sociologie de l'Alérie,7edi,(Alger:Edition Dahalab,1985).

177) Robert C.Webb. Psychology of consumer and its Development, An introduction (United State America: Kluwer Academic Plenum Publishers,1999).

178) Robert Dahl , de la démocratie (Paris :Nouveaux horizons,1997).

179) Robert Dahl .Political opposition in western démocraties(New Haven : Yaven.UP.1966).

180) Robert Lané, Political Life,Why people get involved in politics(N.Y.The Free Prees of Glencoe,Inc,1961).

181) Rodney Muth,Mary M.Finley,Marcia F.Muth, Harold D.Lasswell :An annoted Bibiography, (U.S.A :Kuwer Academic Publishers,1990).

182) Rouadja Ahmed,Les Frère et la mosqué,enquét sur le mouvement islamiste en Algérie(Paris : Edition Karthala ,1990).

183) Russell J. Dalton, Hans-Dieter Klingemann, Oxford handbook of political behavior (united State Americain :Oxford University Press, 2007). .

184) Talcott Parsons,Edward Shils, Toward a general Theory of action, Theoretical Fonction for the Social Science (Uniteds States American :Transaction Publishers,2001).

185) Talcott Parsons,Edward Shils,Toward a general theory of action.(uniteds States Americain: Transaction Pablishers.2001).

186) Trevor Munroe, An introduction to Politics: lectures for first-year students,2° edi (Jamaica:Canoe Press,2002).

187) Verma S.P.,Modern Politique theory(New Delhi : Vikas Publishing,1975).

188) W.H.R.Rivers, Psychlogy and Politics(London : Illustrée, Réimprimée : 1999/2000).

189) Yve.Grafmeyer , Sociologie Urbain (Paris : Nathan,1994).

190) N .H . Nie and S .Verba , « Political Participation » ,in : Greenstein and Polsby (eds) , Hand book of political science, vol 04 (U.S. Wesley Publishing Company, 1975).

191) Nobert.Schwarz.Gerd Bohner « The Construction of Attitudes » in A.Tesser andN.Schwarz (eds) Intrapersonal Processes, Blackwell Handbook of Social Psychology(Oxford :UK Black well)

192) Omar Bendourou,La Cris de la Démocratie en Algérie(Oujda : Editions Orientales,1992).

193) personality and social psychology », in : Berkowitz L. (Ed.), Advances in Experimental

194) Peter Merkle,Modern Comparative Politique(New York :Rinehart and Winston Inc.,1970).

195) Peter Taylor and Cohin flint, Politique Geography :World Economy,Nation State and Locaality,4edt(Prentic Hall.Harlow, 2002)

196) Robert C.Webb. Psychology of consumer and its Development, An introduction (United State America: Kluwer Academic Plenum Publishers,1999).

197) Robert Lané, Political Life,Why people get involved in politique(N.Y.The Free Prees of Glencoe,Inc,1961.

198) Seeman.M: On the meaning of alienation.APSR Vol 24.1959.

199) Sidney Verba , « Comparative Politique » in : lucian pye and Sidney Verba, Poltical culture and Development (Princeton University Press : Priceton,1965).

200) Social Psychology, n°20,(San Diego, Academic Press. 1987).

201) Tost and J. Sidanius(dir), Political Psychology ,Key Redings in Social Pschologs (New Yourk,Publication Data,2004)

202) Trevor Munroe, An introduction to Politics:lectures for first-year students,2° edi (Jamaica:Canoe Press,2002).

203) Verma S.P.,Modern Politique theory(New Delhi : Vikas Publishing,1975)

204) W.H.R.Rivers, Psychlogy and Politics(London :Routlrdge : 1999/2000)

205) Yahia Rahhal,Histoir de Pouvoir :un géneral témoigne(Alger :Casbah Edition,1997).

3-المقالات

(1)-المقالات باللغة العربية

206) أحمد بدر،"الثورة السلوكية في العلوم السياسية"، مجلة العلوم الاجتماعية،ع2 ،(ديسمبر،1975)، ص ص،32-41.

207) الاصفهاني نبية، "مفهوم الحزب الواحد في الجزائر بين النظرية والتطبيق" في: السياسية الدولية،ع 64، (افريل 1981). ص ص.67-72.

208) اقوجيل نبيلة، حبة عفاف" القانون الانتخابي الجزائري بين القوة والضعف"، في: مجلة الاجتهاد القضائي، ع4.ص ص.366-376.

209) جاسم محمد كرم "جغرافية الانتخابات تطورها ومنهجيتها:دراسة في الجغرافية السياسية"، في: مجلة العلوم الاجتماعية، م16، ع3 (خريف1988) .ص ص.62-78.

210) جلال عبد الله معوض، "أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي"، في:المستقبل العربي، ع.55، (سبتمبر1983).

211) جمال لعبيدي، "التعريب والتناقضات الاجتماعية في الجزائر"، في: المستقبل العربي، ع 191، (ديسمبر/ جانفي)1995.

212) زهرة زرقيين، " أزمة الديمقراطية في الجزائر، بين الفكر والممارسة(مقاربة ميدانية) في: الباحث الاجتماعي، عدد10 (سبتمبر2010)، ص ص.129-142.

213) سرحان بن دبيل العتبي،" العنف السياسي في الجزائر"، في :مجلة العلوم الاجتماعية، ع 04 ، (شتاء 2000).ص ص.13-18.

214) سهير لطفي، " إشكالية المرأة العربية: قراءة في إشكالية المشاركة السياسية"، في: الحــق، العدد 3 ، 1987.

215) صالح بلحاج ،" الجزائر: تطور النظام الانتخابي وأزمة التمثيل"، في:الديمقراطية ، العدد21،السنة السادسة،(يناير2006) ، ص ص.77-83.

216) عبد الحميد مهري،"الأزمة الجزائرية :الواقع والأفاق"، في: المستقبل العربي، ع226، (ديسمبر 1997)، ص ص.4-10.

217) عبد الحميد مهري،"الأزمة الجزائرية: الواقع والأفاق"، في: المستقبل العربي، ع226، (ديسمبر 1997).

218) عبد الخالق عبد الله، "هل انتهى علم السياسة حقا؟" ، في:مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 27، ع 3 (1999)، ص ص.26-43.

219) عبد الناصر جابي، "العنف وجذوره"في: مجلة إنسانيات، ع (10 جانفي-افريل،2000). ص ص.83-91.

220) عز الدين شكري"الجزائر،عملية التحول لتعدد الأحزاب"في : السياسة الدولية، ع 98(اكتوبر1989)، ص ص، 153-157.

221) ليلى العرباوي، "إشكالية الثقافة الوطنية في الجزائر"، المستقبل العربي، ع275، (جانفي2002).

222) ليلى العهرباوي، "إشكالية الثقافة الوطنية في الجزائر"، في: المستقبل العربي، ع 275، (جانفي2002) ، ص ص 128-138.

223) محمد الميلي، "الدولة الجزائرية بين المزاعم.... والحقائق"في: الحدث العربي والدولي.ص ص.10-13.

224) محمد كشود " المجلس الوطني للثورة الجزائرية :المؤسسة البرلمانية السياسية في تنظيم سلطة قيادة الثورة " في: مجلة الفكر البرلماني، الجزائر، العدد04(اكتوبر2003). ص ص23-39.

225) مراد زعيمي، "أدوات البحث الاجتماعي، محددات ومجالات استخدامها" في: مجلة العلوم الإنسانية،ع 19(جوان 2003)، ص ص،151-166.

226) مصطفى مرضي، "المجتمع الريفي: من الاستقلالية الى التبعية : معالم ودلالات" انسانيات ع 7، (جانفي –أفريل،1999). ص ص12-25. .

227) مصطفى مرضي، "المجتمع الريفي: من الاستقلالية الى التبعية: معالم ودلالات" انسانيات، ع 7، (جانفي –أفريل،1999).ص ص.12-25.

228) مفتاح عبد الجليل،" البيئة الدستورية والقانونية للنظام الانتخابي الجزائري" في: مجلة الاجتهاد القضائي، ع4، ص ص.168-176

229) نبيل عبد الفتاح، "الأزمة السياسية في الجزائر المكونات الصراعات والمسارات،" في: السياسة الدولية، ع 108 (أفريل1992). ص ص.188-204.

230) نبيه الأصفهاني" مفهوم الحزب الواحد في الجزائر بين النظرية والتطبيق" في: السياسة الدولية، السنة 17، ع 64 (أبريل 1981). ص ص .24-37.

231) هدى متييكس،"توزنات القوى في الجزائر،إشكالية الصراع على السلطة في إطار تعددي" في: المستقبل العربي ،ع176 (1993).ص ص16-30.

232) يوسف ضامن خطابية، معوقات مشاركة الشباب الجامعي في الأحزاب السياسية: دراسة ميدانية في الأردن، في: المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد2، العدد3.

2 – المقالات بالأجنبية

233) Ahmed Mahiou, « Note sur la constitution Algérienne du 28 Novembre 1996 », Annuaire de l'Afrique de Nord, (1997), pp.479-488.

234) Bassili John, « Response latency versus certainty as indexes of the strength of voting intentions in a CATI survey »,in:Public Opinion Quaterly, (1993), n° 57, p.54-61.

235) Bassili John, « Response latency versus certainty as indexes of the strength of voting intentions in a CATI survey » , in : Public Opinion Quaterly ,n°57(1993),

236) Bernard Ravenel, "armée et pouvoir", confluences mediteranee, n° 29 ,(1999), pp.12-17.

237) Bertram Gawronski, «Attitudes can be Measured ! but what is an Attitude », in : Social Congnition,Vol.25,n°.5.(2007),pp.573-581.

238) Charles.E.Marriam « Round Table1, Psychologe and Politique Science », in : American Political Science Review,Vol.18(1924). p p.122-142.

239) Charles.E.Marriam « The Present State of The Study of Politics », in: American Political Science Review,Vol.15(1921). p p.173-185.

240) Dalton Russell J., «Citizen Attitudes and Political Behaviour » in: comparative political studies, vol.33, n°5-6, (2000), p.912-940.

241) Daniel Hrubesicek, Ajzen , « Predicting Hunting Intentions and Behavior: An Application of the Theory of Planned Behavior » in : Leisure Sciences, (2001),pp,165-177.

242) David Easton. «The theoretical relevance of political socialization»,in: Canadian Journal of political science.vol 01.n°02, (Jun,1968),pp125-130.

243) Fabienne Michelik, « La relation attitude-Comportement »,in : Éthique et économique/Ethics and Economics, 6 (1), (2008).pp,1-5.

244) Gabriel.Almond, «comparative political systemes » in: The journal of politics.Vol.18.n°. 03(Aug.1956) pp391- 409.

245) Gerard jean- Claude fritz , « les Election dans le Tiers monde :1978-1979 » , in : Annuair du Tiers Monde, vol.5,1979,pp.357-.373.

246) Harold D. Lasswell«The normative Impact of the Behavioral Sciences », in : Ethics,Vol.67,n.03.Party 2(Apr,1957).

247) Herbert A.Simon, « The Dialogue of Psychology with Political Science » in: The American Political Science Review.Vol.79,n°. 02,(June,1985) ,pp.293-304.

248) Herbert A.Simon, « The Dialogue of Psychology with Political Science » in: The American Political Science Review.Vol.79,n 02(Jun,1985) .

249) J.R.V.Perscott, « The Fonction and methods of Electoral-geography » in : Annals of the Association of American Geography.Vol. , 49.n°.3 ,(septemer ,1959),pp.296-314.

250) John Agnaw, « Mapping Politique:How Cantext couts in Electoral Geography»,in: political geography,Vol15,n°2(Feb,1996),pp133-135.

251) John S. Dryzek, « Revolutions Without Enemies: Key Transformations in Political Science » in : American Political Science Review ,Vol. 100, n°. 4(November 2006) ,pp,489-490.

252) Karl W. Deutsch, « Social Mobilisation And Political Development » in: American political science review ,(september 1961) p.34-57.

253) Louis Wirth , « Urbanism as a Way of Life »,in : The American Journal of Sociology, Vol. 44, No. 1. (Jul., 1938).

254) Louis Wirth , « Urbanism as a Way of Life »,in : The American Journal of Sociology, Vol. 44, n°. 1. (Jul., 1938), pp. 1-24.

255) Lucian W. Pye, "Political Culture Revisited"in: Political Psychology, Vol. 12, n°3, (Sept,1991),pp.487-508.

256) Mohamed Harbi, « Sur le Processus de Relégitimation du Pouvoir en Algérie »,in :Annaire de L'Afrique du Nord,n.28,1989,pp.133-145.

257) Morris Davis, « French Electoral Sociology »,in : The Public Opinion Quarterly ,Vol. 22, n°. 1. (Spring, 1958),pp.35-55.

258) Morris. Rosenberg" Some Determinants of Political Apathy."in : Public Opinon Quartely,V 18(1954) .pp.34-66.

259) Omar Calier ,« Symbolique du Pouvor et Pratique de Gouvernement », in : Annuaire de L'Afrique du nord,n°.28,1989.

260) Powell ,Jr.G.Bingham, Contemporary Democracies: Participation, Stability and Violence,(Cambridge :Harvard university press ,1982) ,p. 46. Karl W. Deutsch, « Social Mobilisation And Political Development » in: American political science review ,(september 1961) .

261) Preiser,S ;S.Janas and R.Theis , « Political Apathy, political Support and Political Participation » in: international journal of psychology , vol 35 ,n°3,(2000) pp. 75-92.

262) Preiser,S ;S.Janas and R.Theis , « Political Apathy, political Support and Political Participation » in: international journal of psychology , vol 35 ,n°3,(2000) .

263) R.P Woolstencroft, « Electoral Geography,Retrospect and Prospect » in : International Politique Science Review.Vol1.n° 4.1980.

264) Robert Dahl. « The Behavioral Approch in Political Science :Epitaph for Monument To a Successful Protest » in The Americian Political Science Review.Vol.55,n°,4,(Dec,1961). pp.763-765.

265) Ronald P.Fornisano. «The concept of political culture».in: Jornal of interdisciplinary History.n°03(winter.2001) ,pp.393-426.

266) S.T.Akindeland and Adebo. « A Revistational Assessment of The rise of Behavioral Approch in Political Science » in :J. Soc. Sci., 10(1) (2005),pp, 61-67.

267) Steven Jay,C Michael Niman, «Attitude –behavior consistency», in :the public

268) Talcott Parsons,Edward Shils, « Social Structure and Politique Orientation ». in : World Politique,vol .13,n°01,(oct.1960), pp112-128.

269) William Quant « Algeria s uneasy peace »Journal of democracy,vol.13,n°.4 (October 2002).p p.15-23.

القواميس:

270) جوفر روبرت والستار ادوارد، المعجم الحديث للتحليل السياسي، ترجمة، سمير عبد الرحيم الجلبي، ط1(بيروت:الدار العربية للموسوعات ،1999).

271) فرانك دبليو بيلي، معجم بلا كويل للعلوم السياسية (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004) أحمد ذكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، (بيروت:مكتبة لبنان،1978).

272) المعجم العربي الأساسي، لاروس(مصر: المنظمة العربية لثقافة والعلوم، 1989).

273) عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية(الجزائر: المكتبة الجزائرية بودواو، ط1، 2005).